عادل اسماعيل
دكتور دولة في التاريخ

السياسة الدولية

في الشرق العربي

من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨

الجزء الرابع

من فرمان ١٩ آذار ١٨٦٦ الى نهاية الحرب العالمية الأولى (١١ تشرين الثاني ١٩١٨)

دار النشر للسياسة والتاريخ
بيروت ١٩٦٤

عادل اسماعيل
دكتور دولة في التاريخ

السياسة الدولية
في الشرق العربي
من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨

الجزء الرابع
من فرمان ١٩ آذار ١٨٦٦ الى نهاية الحرب العالمية الأولى (١١ تشرين الثاني ١٩١٨)

دار النشر للسياسة والتاريخ
بيروت ١٩٦٤

ص. ب. ٣٣٩١
بيروت

الى روح صديقي وأستاذي الكبير اميل خوري

ع . ا.

البَابُ الأَوَّل

المسْأَلَة المصْرِيَّة

(١٨٦٦ - ١٨٨٢)

الفصل الأول

أزمات مصر المالية وأسبابها

(١٨٦٦ - ١٨٧٥)

عرفت أوروبا خلال القرن التاسع عشر طفرة في التوسع لم تقم على حب السيطرة او على الاثرة فحسب ، وانما قامت لدواع اقتصادية تحركت لها اوروبا على اثر ازدهار صناعتها وتضخم رؤوس الأموال فيها . وقد اعتبرت هذه الطفرة في تاريخ الاستعمار أوسع حركة منيت بها الشعوب المستضعفة في إفريقيا وآسيا وأوقيانيا ، اذ لم ينقض نحو من ربع قرن حتى أضحت أغنى مناطقها في حوزة السلطان الأوروبي[1] .

وكانت بريطانيا في رأس الدول المستعمرة ، حشدت لهذا التوسع جلّ نشاطها السياسي والحربي والاقتصادي ، فلم تُعِر المشاكل الأوروبية أهتماماً الا بمقدار ما يخدم سياستها التوسعية . واشتدت المنافسة ما بينها

(١) كان الاستعمار الأوروبي في سنة ١٨٧٠ يشمل ١١ ٪ من البلدان الافريقية و ٥٦ ٪ من المناطق الأوقيانية ، فبات في أواخر القرن التاسع عشر يضم ٩٠ ٪ من افريقيا و ٩٨ ٪ من القارة الخامسة .

وبين الدول الكبرى آنذاك : فرنسا وروسيا والنمسا .

وكان من المقدر على مصر أن تندمج كلياً في الصراع الدولي الجديد ، اذ باتت بفعل حفر قناة السويس أقرب السبل التي تصل أوروبا بمستعمراتها الافريقية والاسيوية . وراحت كل من هذه الدول تعمل لتمكين نفوذها فيها لا تبالي بالارتباطات الدولية ولا بمبدأ وحدة أمبراطورية بني عثمان الذي جعلته زماناً طويلاً قاعدة لسياستها في الشرق .

ولما صدر الفرمان السلطاني بالموافقة على حفر القناة في ١٩ آذار ١٨٦٦ [1] تبدل موقف بريطانيا الرسمي من فرديناند ديلسبس ، وطفقت تعد العدة للافادة من مشروعه . فكانت أولى مبادراتها تعزيز حاميتها العسكرية في جبل طارق وفي عرض البحر المتوسط ومالطة . وفي هذه الجزيرة أنشأت المستودعات والعنابر بغية جعلها محطة تجارية كبرى على طريق الهند .

واعتمدت حكومة لندن منذ ذلك الحين سياسة بعيدة الأمد تهدف الى وضع مصر ، متى حان الوقت ، تحت اشرافها المباشر . فراحت تعمل بما لديها من وسائل وأسباب على إفقارها وإضعافها وتعقيد شؤونها المالية بالديون والمشاريع العقيمة ، كما أخذت تسعى في الأوساط الدولية للاعتراف لها بكيان مستقل بغية اقصائها عن نفوذ الباب العالي .

وكانت فرنسا ترمي الى الغاية نفسها وتعمل بالوسائل عينها . وفي التقارير السياسية التي ترقى الى ذلك العهد اكثر من دليل . وما قرار التحكيم الذي أصدره نابوليون الثالث في ٦ تموز ١٨٦٤ ، وقد قضى على مصر بدفع مبلغ اربعة وثمانين مليون فرنك تعويضاً للشركة عن الغاء السخرة وبدلاً عن استرجاع اراضٍ واسعة تملكتها دون مقابل بموجب فرمان ٣٠ تشرين الأول ١٨٥٦ [2] ، سوى الخطوة الأولى في تحقيق هذه الغاية .

---

(١) راجع الجزء الثالث ص ٢٤٨ .
(٢) راجع الجزء الثالث ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

ولم يكن اسماعيل باشا والي مصر في مستوى الاحداث الدولية المتأزمة آنذاك. وكان فيه نزوع الى التبذير وحب للظهور والبذخ، فسار على غير هدى في هذه الطريق، يعبّدها له بطانة سوء لا همّ لها سوى ابتزاز المال اياً كان مصدره. وغفل عما أضمره الفرنسيون والبريطانيون لبلاده فصادفت سياستهم فيها ارضاً خصيبة وتحقيقاً ميسوراً.

وكانت مصر ترزح تحت وطأة ديون تبلغ مئتين وخمسين مليون فرنك[1] كان قد عقدها محمد سعيد سنة ١٨٦٢ مع المصارف البريطانية لتنفيذ بعض المشاريع وتغطية قسم من ثمن حصة مصر في أسهم القناة. ولكن معظم هذه الديون ذهب لتأمين نفقاته الخاصة ونفقات بلاطه، فعجزت الخزينة المصرية عن تسديد الأقساط في أوقاتها، وكان دخلها لا يتعدى وقتئذ مئة وخمسة وعشرين مليون فرنك في السنة.

وناء اسماعيل بهذه الديون وبما يترتب عليه من تنفيذ قرار التحكيم، فزين له رجال حاشيته أن يعتصم بالقروض الأجنبية كأقرب الحلول وأيسرها. وانصاع لاغراء وزيره ومستشاره نوبار فعقد مع مصرف أوبنهايم في ٢٤ أيلول ١٨٦٤ قرضاً اسمياً بمبلغ مقداره ٥٧٠٤٢٠٠ ليرة أسترلينية[2]، قدم ضماناً ثابتاً له دخل ثلاث من أخصب مناطق مصر وهي الدقهلية

---

(١) اعتمدنا في هذه الدراسة على ذكر العملات الأجنبية كما وردت في الوثائق الرسمية، وهي توازي: الليرة الاسترلينية: ٢٥،٢٢ فرنكاً فرنسياً
الكيس: ٥٠٠ قرش تركي أو ١٢٥ فرنكاً فرنسياً.

(٢) قبض اسماعيل فعلياً من هذا القرض مبلغ ٤٨٦٤٠٦٣ استرلينية وتعهد بأن يفيه أقساطاً سنوية بقيمة ٦٢٠٢٩٤ استرلينية ولمدة ١٥ سنة، بحيث يصبح المبلغ في آخرها حوالى ٩٣٠٤٤٦٠ استرلينية.
أما الفرق بين القرض الاسمي والدين الفعلي فذهب فوائد وعمولة سمسرة ورشوة.
ويلاحظ أن تركيا عقدت في السنة نفسها ديناً مماثلا مع البنك العثماني بلندن بشروط أفضل وبفائدة أكثر اعتدالا.

والشرقية والبحيرة. وكانت هذه الصفقة وما رافقها من شروط مجحفة وفوائد فاحشة وملابسات تتجافى ومصلحة مصر، الخطوة الأولى نحو ايقاع اسماعيل في شراك لندن وباريس.

كان بوسع والي مصر أن لا يستعين بالديون ولا يصغي الى آراء مستشاريه، وقد واكبته ظروف دولية دفعت بالاقتصاد المصري خطوات واسعة الى الامام. ذلك أن حرب الانفصال حجبت القطن الأميركي عن اوروبا، وكانت صناعات النسيج فيها بازدهار مطرد، فاستعاضت عنه بالقطن المصري حتّى بلغت صادرات مصر منه، طوال تلك الحرب، قرابة مليونين ونصف مليون قنطار في السنة، وكانت من قبل لا تزيد على نصف مليون قنطار، كما ارتفعت اسعاره خمسة أضعاف عما كانت عليه. ولكن اسماعيل باشا لم يستغل هذا الوضع لما فيه مصلحة بلده، ومضى في سياسة عقد القروض مع المصارف الاجنبية، والبريطانية منها بصورة خاصة، وانتهزها مستشاروه سانحة للاثراء على حساب الدولة.

وفي ٥ كانون الثاني ١٨٦٦ عقد قرضاً جديداً مع بنك أوبنهايم بقيمة اسمية مقدارها ثلاثة ملايين ليرة استرلينية[١] جعل ضماناً له واردات سكة الحديد في مصر.

وفضلاً عن هذه الديون المعقودة باسم الدولة، عقد اسماعيل ديوناً أخر بفوائد فاحشة باسمه الخاص بلغت بضعة ملايين من الليرات الاسترلينية بذرها في اللهو والترف والاسفار. ورأى أن يأخذ ذوي قرباه بما يضعفهم

---

(١) بلغت القيمة الفعلية لهذا القرض ٢٦٤٠٠٠٠ استرلينية تسدد أقساطاً سنوية بقيمة ٦٢٩٣٨٧ استرلينية على ثماني سنوات، بحيث تصبح في نهاية المدة ٤١٥٤٩٩٨ استرلينية.

أضف أن اسماعيل لم يقبض نقداً من هذا الدين سوى ١٣٢٠٠٠٠ استرلينية، إذ دفع المصرف ما تبقى ثمناً لمعدات وأدوات للسكة الحديدية بمصر واقتطع منه عمولة ٥ ٪ لمصلحته ولمصلحة بعض الشركات البريطانية.

ويعقد أمورهم المالية ، فشجعهم على عقد الديون للانغماس في البذخ والملذات فيصدفوا عن المطالبة بتوارث عرش مصر الذي أراده لذريته من بعده دونهم .

واستمال اسماعيل في هذا السبيل اولي الأمر في الآستانة بالهدايا والرشوة ، فاستصدر من الباب العالي في ١٢ محرم ١٢٨٣ (٢٧ نوار ١٨٦٦) فرماناً يقضي بحصر وراثة عرش مصر بأبنائه الذكور مباشرة ، خلافاً لاحكام الفرمانات الصادرة عام ١٨٤١ والتي تحصرها بالأكبر سناً من أبناء محمد علي وأولادهم [١] . ووافق لقاء ذلك على زيادة خراج مصر الى السلطان من ثمانين ألف كيس الى مئة وخمسين ألفاً في السنة ، وأن يرسل خمس عشرة فرقة عسكرية الى مولدافيا وفلاكيا وجزيرة كريت لتعين الجيش العثماني في القضاء على الثورات فيها . وقد مني جيشه في حملاته هذه ببضعة آلاف من القتلى ، وتكبدت خزينته المرهقة ثلاثين مليوناً من الفرنكات .

واستشرت الضائقة المالية بمصر فألزم اسماعيل على الاستدانة من جديد . فعقد مع مصرف أوبنهايم قرضاً ثالثاً في حزيران ١٨٦٦ بقيمة اسمية تبلغ ١١٨٩٠٠٠٠ استرلينية ، وضع الدخل الجمركي بمصر ، وهو أعز ما لديها ، ضماناً له . وبلغت قيمة ايفاء هذا القرض الفعلي حوالى ثمانية وعشرين مليوناً ونصف مليون ليرة استرلينية ، اي اربعة أضعاف ما تسلم نقداً [٢] . ولا يصح اعتبار هذه الصفقة الا ضرباً من ضروب اللصوصية والتجاوز نظراً للفوائد الفاحشة ولنسبة العمولة ولشرائط الدفع والاستيفاء التي لا تدخل في عرف ولا قانون .

---

(١) راجع الجزء الثاني ص ٢٧٢ .

(٢) كانت قيمة هـذا القرض الفعلية ٧١٩٠٠٠٠ استرلينيـة ، والباقي أي ٤٧٠٠٠٠٠ استرلينية دفع كفائدة مسبقة للمصرف وكعمولة ... وقسط هذا الدين لمـدة ثلاثين سنة بمعدل ٩٥٣٣٠٦ استرلينية في السنة ، بحيث تصبح قيمته في آخرهـا ٢٨٥٩٩١٨٠ استرلينية .

ولو استخدم اسماعيل هذه الديون على وجهها الحسن لعادت عليه وعلى بلاده بالخير ، ولكنه انفق معظمها تبذيراً وبذخاً ، وطفق يغري بها أرباب الآستانة لتمكين نفوذه في مصر . فأرسل اليها في آذار ١٨٦٧ وزيره نوبار يطالب البا ب العالي بصلاحيات جديدة منها زيادة عدد افراد جيشه ، وايفاد بعثات قنصلية لدى الدول الاجنبية ، ثم منحه لقب « عزيز » امتيازاً له عن ولاة الأقاليم الآخرين . ولما أبى الباب العالي أن يستجيب لمطالبه ، اعتمد الرشوة بسخاء فتم له ما أراد ، وأصدر السلطان عبدالعزيز في ٥ صفر ١٢٨٤ (٨ حزيران ١٨٦٧) فرماناً يمنح فيه اسماعيل صلاحيات ادارية واسعة ولقب « خديوي »[١] ، وقد رفض منحه لقب « عزيز » حتى لا يقال عنه ، اي السلطان ، انه عبد لعزيز مصر .

وفي صيف ١٨٦٧ قام اسماعيل برحلة الى اوروبا حضر خلالها افتتاح المعرض الدولي بباريس بدعوة من نابوليون الثالث، ثم زار لندن فالآستانة وعاد الى الاسكندرية في ايلول يزهو كبراً ويردد قائلاً : « ليس من يصمد حيال تألق الذهب المصري » .

دعمت هذه الرحلة مركز الخديوي دولياً ، ولكنها زادت خزينته احراجاً . وعندما عقد مع شركة القناة اتفاق ٢٣ نيسان ١٨٦٩ ، وهو الاتفاق الذي نظم حقوقها وواجباتها في البريد والجمارك والانشاءات وغيرها ، وفيه تنازلت للحكومة المصرية عن عدد كبير من مبانيها ومخازنها ، اضطر اسماعيل لنفاد المال لديه الى ان يسلمها قسائم الأسهم المصرية[٢] لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٨٧٠ وبفائدة ١٠٪ وذلك مخالصة عن مبلغ ثلاثين مليون

---

(١) كلمة فارسية معناها « أمير » دخلت اللغة التركية ولكنها فقدت بمرور الزمن معناها الأصلي فأصبح مبهماً . اختار السلطان هذا اللقب لوالي مصر تمييزاً له عن باقي الولاة العثمانيين وإرضاء لغروره ، فلا يفهم منه سلطان أو ملك أو نائب الملك ، وكانت الدول الأوروبية تطلق هذا اللقب الأخير على ولاة مصر منذ محمد علي .

(٢) عددها ١٧٦٦٠٢ سهماً .

فرنك تستحق عليه ثمنا لممتلكاتها الآنفة الذكر .

وحرمت مصر بنتيجة هذا التدبير المجحف من أن تمثل في الجمعية العمومية لمساهمي الشركة على الرغم من انها تملك ٤٤٪ من مجموع أسهمها .

وفي ربيع ١٨٦٩ عاد الخديوي الى اوروبا من جديد ، فاجتمع بملك اليونان وقابل ملك ايطاليا ثم انتقل الى فينّا وبرلين فباريس ولندن وبروكسل متصلاً بملوكها وأمرائها ، فصادف لديهم ما يصادفه الملوك من حفاوة وتكريم . وكمثل حاكم مستقل دعاهم الى الاحتفال بافتتاح القناة رسمياً . غير أن هذه الدعوات اثارت لدى عبدالعزيز شكوكاً في اخلاص الخديوي نحو عرشه ووجد فيها تطاولاً على سلطانه ؛ فهو صاحب مصر ، والقناة جزء من امبراطوريته ، فباسمه وحده ينبغي اذاً أن ترسل الدعوات الى الملوك والأمراء للاحتفال بالتدشين .

ولما بلغ السلطان ما تناقلته الصحف الأوروبية عن عزم الخديوي على عقد معاهدات مع الدول وايفاد بعثات دبلوماسية لديها ووضع اتفاق يضمن حياد القناة دولياً ، تبادر له أن هذه الدول تدفع مصر في طريق الاستقلال لغاية في نفسها . فأرسل عالي باشا الصدر الأعظم مذكرة سرية الى ممثليه في اوروبا بتاريخ ١٧ حزيران ١٨٦٩ ، ليحتجوا على تصرفات الخديوي ويبلغوا الدول المعتمدين لديها انها بتشجيعها له السير في هذا النهج تخالف مواقفها الصريحة السابقة من ولاة مصر محمدعلي وعباس ومحمد سعيد حين ألزمتهم على الامتثال لارادة السلطان والانضواء تحت لوائه .

وينهي عالي باشا مذكرته بقوله : « يصعب علينا أن نقف موقف غير المبالي من عزم الخديوي على اقامة علاقات دبلوماسية وعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، والتفاوض على وضع اتفاق دولي يضمن حياد قناة السويس . ليس في نيتنا اعادة البحث في المسألة المصرية في الوقت الذي نعمل فيه لتدعيم السلام . ولكن موجباتنا الدولية وواجب المحافظة على بقائنا تحتم علينا

ان لا نسكت حين يتكلم والي مصر بهذه اللهجة ... فحكومة جلالته تأمل أن لا تذهب الدول الكبرى بعيداً في تأييدها له ، وانها ان لزمت موقف التحفظ منه اصبح اكثر انصياعاً وطاعة لجلالة السلطان ... »

وأتبع عالي باشا هذه المذكرة بأمر شاهاني الى اسماعيل في ٢٩ آب ١٨٦٩ يلزمه بوضع جميع وحدات الاسطول المصري بأمر القيادة العثمانية ، وبتخفيض عدد جيشه الى ثلاثين ألف مقاتل ، وبعرض الموازنة السنوية على الباب العالي قبل وضعها قيد التنفيذ ، وبأخذ موافقته مسبقاً على جميع القروض والاتفاقات المنوي عقدها بين مصر والدول الاخرى .

تعكر الجو ما بين السلطان والخديوي . وانتشر في اوساط السفارات الأوروبية ان الباب العالي عازم على عزله . فتدخلت بريطانيا للذود عنه ، وكانت ترى فيه خير معين لها على تحقيق سياستها الجديدة في مصر ، فهو يستدين من المصارف البريطانية مبالغ جسيمة وبفوائد باهظة ولا بدّ له من الوقوع في ايدي دائنيه عاجلاً أم آجلاً .

وأدرك الباب العالي اخطار انزلاق اسماعيل ، فكتب الصدر الأعظم اليه في ايلول ١٨٦٩ يدعوه الى الحد من الاستدانة لانها تفضي الى ما لا تحمد عقباه قائلاً : « هذه المسألة عظيمة الأهمية ... أننا لا نريد ان يأتي يوم تفرض فيه الدول الأوروبية على مصر ، دفاعاً عن الدائنين من مواطنيها ، مراقبة على شؤونها المالية والادارية كما فعلت في تونس . أن مصر جزء لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية . وللسلطان وحده حق الاشراف على ادارتها . وعرشها يعود حكماً اليه اذا قدر ان انطفأت أسرة محمدعلي .

« وعما قريب قد تطلب الدول الأوروبية تدخل الباب العالي لوفاء دائني مصر أموالهم . ولذا لا يسع الخديوي أن يعقد ديناً ما دون موافقة جلالته ، لا سيما وأن هذه الديون ستكون أثقل عبئاً في المستقبل عما هي عليه اليوم » .

وأتبع عالي باشا كتابه هذا بمذكرة الى الحكومة البريطانية يحتج فيها على

الاتفاقات السابقة وعلى كل اتفاق مالي مقبل « يتعلق بدخل مصر مباشرة أو مداورة ولا يكون قد أقره مسبقاً صاحب الجلالة السلطان » .

لا مرية بأن في هذه المذكرة تحسساً من الباب العالي بتحول السياسة البريطانية تجاه السلطنة . فبعد أن كانت بريطانيا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لا تحيد عن مبدأ وحدة الامبراطورية العثمانية وتقف بوجه استقلال مصر وتناوىء انفراد ولاتها بأي عمل تتجافى عنه سيادة السلطان ، أخذت بعد أن أصبح مشروع القناة أمراً واقعاً تؤيد استقلال الخديوي في السر والعلانية ، وتشجعه على عقد اتفاقات وقروض مالية ضخمة دون موافقة الباب العالي ومراعاة الفرمانات التي أقرها السلاطين لولاة مصر .

ولم يعدم اسماعيل الحيلة . فأغدق الهدايا وأوسعها على رجال المابين ، وقدرها الدبلوماسيون المعتمدون في الآستانة آنذاك بما يزيد عن خمسة عشر مليون فرنك ، فغضوا الطرف عن تصرفاته . اما السلطان عبدالعزيز فكظم غيظه وامتنع عن الشخوص الى مصر للمشاركة في احتفالات تدشين القناة .

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩ جرى التدشين رسمياً بحضور الامبراطورة أوجيني زوجة نابوليون الثالث ، وفرانسوا جوزيف امبراطور النمسا ، وولي عهد بروسيا ، وشقيق ملك هولندا ، وعدد كبير من أمراء أوروبا وأشرافها ورجال العلم والأدب فيها ، بلغ عددهم بضعة آلاف نزلوا جميعاً ضيوفاً على صاحب مصر تحف بهم أبلغ اسباب التكريم والتجلة . وجاء أن تكاليف حفلات الاستقبال هذه أربت على مليون ليرة استرلينية ذهباً ، بينما كانت مصر عاجزة عن دفع بعض أقساط ديونها السنوية .

تغنى المدعوون بسخاء اسماعيل وابهة حفاوته ، ووصفها شارل بلان بقوله : « مئات المدعوين من فرنسا واسبانيا والمانيا والسويد حضروا الى مصر للاشتراك بافتتاح قناة السويس ، فأمن أميرها لهم نفقات أسفارهم ، واحيطت أفخم الفنادق علماً بأن يحتفى بهم على أنهم ضيوف سموه ... وما

هذا الا دليل على سعة يده وعظمة ضيافته التي ليس لها مثيل في أيامنا ولن يكون ... »

ووصف بعض المدعوين حفلات التدشين فقال : « حتّى اذا كان المساء تألقت الأنوار في كل مكان وأطلقت الأسهم النارية وضربت سرادق أمام قصر الباشا ، يتسع بعضها لخمسمئة مدعو ، والبعض الآخر لمئتين أو ثلاثمئة ...

« أما الطعام فتجاوز المألوف والتصوّر : نبيذ معتق ، وأسماك وطيور تؤمن في الصحراء النائية لما لا يقل عن ثمانية آلاف شخص ، مدة أيام عديدة ... اننا نعيش في حلم ألف ليلة وليلة » .

وبينما كانت هذه الاحتفالات تتوالى في مصر ، كانت تتوافد على دي‌لسبس من أنحاء أوروبا وأميركا رسائل الثناء والاكبار ، وما ذكر أحد فيها مصر ولا اسماعيل ولا محمد سعيد تذكار خير كأن ما ضحوه من أموال لتحقيق هذا المشروع لم يدخل لديهم في حساب ، وفاتهم ان النفقات المباشرة التي تكبدتها الخزينة المصرية ، وفاقاً لما دونه ادوين دي‌ليون ، اكثر المطلعين على شؤون القناة ، قد بلغت حوالى اربعمئة مليون فرنك ، بينما لم يتعد رأس مال الشركة مئتي مليون ، فضلاً عما قام به آلاف العمال المصريين من اعمال الحفر بالسخرة ، وعن الأراضي الشاسعة التي تملكتها الشركة دون مقابل ثم باعت الحكومة المصرية قسماً منها بأبهظ الأثمان .

وكانت الحكومة البر يطانية من اكثر المتحمسين لافتتاح القناة . فأرسل لورد كلارندون وزير خارجيتها في ٢٧ تشرين الثاني كتاباً الى دي‌لسبس أودعه أبلغ عبارات المديح والاكبار . وعندما زار هذا الأخير مدينة لندن خلال شهري حزيران وتموز ١٨٧٠ أنعمت عليه الملكة فكتوريا بالوشاح الأكبر من وسام نجمة الهند ، واستقبلته الصحافة البريطانية استقبال تعظيم وتقدير ، وكانت لسنوات خلت ترميه بالسرقة والاحتيال . أما مجلس العموم الذي وصفه في عهد بالمرستون بأنه « أفاك يحتال على السذج ليحقق مشروعاً

خيالياً »[1] فأنعم عليه بلقب « مواطن شرف » لمدينة لندن .

لم ترق هذه المظاهر للسلطان عبدالعزيز ، فقرر وضع حد لتصرف اسماعيل بمصر كحاكم مستقل . وأتخذ من اسرافه وتبذيره ذريعة للنيل منه فأصدر في ٢٩ تشرين الثاني ١٨٦٩ ، اي بعد أقل من اسبوعين مضيا على الاحتفال بتدشين القناة ، فرماناً يحدد فيه موجبات الخديوي في الشؤون المالية ، ويحرم عليه جباية الضرائب بغير اسم السلطان او عقد قروض لدى المصارف الاجنبية دون موافقته المسبقة .

أقضت هذه القيود مضجع اسماعيل اذ ما لبث حيال اسرافه ، وتراكم الديون وفوائدها ، والحاح المرابين ، وفراغ خزينته ، ان شعر بضرورة عقد قروض جديدة ، فاحتال على فرمان السلطان بأن عقد قرضاً باسمه الخاص مع مصرف بيشوفشايم وجولد شميدت بباريس في ١٠ حزيران ١٨٧٠ بقيمة اسمية قدرها مئة وثمانون مليون فرنك[2] قدم ضماناً له املاكه الخاصة بمصر المعروفة بالدائرة السنية . وتم له القرض الذي اراد دون ان يسأل السلطان الموافقــة .

ولكن هذا الدين لم يكن ليفي بحاجاته الملحة ويحل من أزمات مصر المالية المستعصية . وأعياه أن يعقد ديوناً اخر بعد ان ارتهنت ممتلكاته الخاصة . غير ان التقادير شاءت أن تخفف من هواجسه ، اذ مات عالي باشا في ٦ أيلول ١٨٧١ وعين مكانه في الصدارة العظمى محمود باشا ، وكان ولوعاً باكتناز المال ، ولم يكن اسماعيل ضنيناً في بذله . فالتمس منه الوساطة ، ونال في ١١ نوار ١٨٧٢ فرماناً يسوّغه حق عقد اتفاقات دولية في سبيل الاصلاح القضائي وتنظيم المحاكم القنصلية بمصر . ولاقى هذا الفرمان ارتياحاً في

---

(١) راجع الجزء الثالث صفحة ٢٠٤ — ٢٤٩

(٢) بلغت قيمة هذا القرض الفعلية ١٢٥ مليون فرنك . اما الفرق فذهب بدل فوائد وعمولة . وقسط الى عشرين سنة .

نفس الخديوي حفزه على سؤال الباب العالي صلاحيات اخر ، مهد لها بعطاء سخي ، فكان له ما أراد ، واصدر السلطان فرماناً في ٢٥ ايلول ١٨٧٢ يحرره ايضاً من بعض القيود السابقة .

ودار في روع عبدالعزيز ان غرور الخديوي واسرافه يساعدانه على استدرار المال منه ، وكان قد بلغ من الافلاس وتراكمت عليه الديون حتى لم يجد دائناً ، فأدخل في الوزارة عن قصد مدحت باشا وخليل باشا وكلاهما مناوىء لوالي مصر . وألمح رجال القصر من طرف خفي الى معتمد اسماعيل في الآستانة ان السلطان مستعد لعزلهما اذا وصله بالرفد الذي يطلب . ولبى الخديوي النداء ، فعزل مدحت باشا في ١٨ تشرين الأول ١٨٧٢ لقاء خمسة وعشرين ألف كيس ، ثم عزل خليل باشا بعد اشهر قليلة (١١ آذار ١٨٧٣) لقاء خمسة وعشرين ألف كيس أخرى .

وهكذا صفا للخديوي جو الآستانة ، فقصدها في نوار ١٨٧٣ . ومن كلام السير هنري أليوت سفير بريطانيا ، ان الهدية التي حملها للسلطان قدرت بسبعة عشر مليون فرنك ، ومثلها للوزراء العثمانيين ورجال المابين . ولقي اسماعيل في عاصمة الخلافة كل ترحيب ، وقدم له السفير البريطاني العون في المطالبة باستقلاله بمصر . وكان هذا يصرح بأن « ما ناله الخديوي من حرية واسعة في ادارة شؤون بلاده الداخلية لا قيمة له ما لم تطلق يده ليغشى الأسواق الاجنبية من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتحقيق المشاريع النافعة والضرورية في تنمية موارد مصر تنمية تامة » .

وكان لاسماعيل ما أراد . فأصدر السلطان في ٨ حزيران ١٨٧٣ فرماناً يمنحه صلاحيات شبه مطلقة في ادراة شؤونه المالية والعسكرية، وأطلق له حرية عقد اتفاقات مع الدول الأجنبية بمعزل عن موافقة الباب العالي تتعلق بالقروض والشؤون الجمركية والتجارية وأموال الأجانب بمصر .

ويعتبر هذا الفرمان اعترافاً صريحاً من السلطان باستقلال الخديوي . وقد

تلقته الأوساط البريطانية بارتياح ونعته السير أليوت « بالتدبير العاقل » . أما سفير فرنسا في الآستانة فعلق عليه في تقرير له بتاريخ ١٨ حزيران بقوله : « سيكون لهذا الفرمان نتائج ذات شأن في تدعيم استقلال مصر الفعلي ... وما أخالني مخطئاً اذ أقول ان مركز الثقل في السياسة الدولية في الشرق قد انتقل الآن من شواطىء البوسفور الى وادي النيل ... »

لم يرق الحكومة الروسية هذا الفرمان اذ استقام لها ان مصر ستقع من جرائه في حوزة بريطانيا ، وان المصاعب القائمة التي يعانيها اسماعيل والمبالغ الباهظة التي استدانها من مصارف لندن ستكون في رأس الدواعي التي ستتذرع بها لتجعل مصر تحت سلطانها . ولما ابلغ وزير الخارجية الروسية نص الفرمان وما حف به من رشوات قال : « دفع الخديوي قرابة مليون ليرة استرلينية لينال حقوقاً تجعله شبه مستقل ، فيصح أن نستخلص من هذه الصفقة ان الامبراطورية العثمانية اصبحت الآن بضاعة تعرض للبيع اقساماً اقساماً ».

وبديهي ان يسعى الخديوي بعد استقلاله المالي الى تأمين دفع اقساط الديون التي تراكمت عليه شهراً فشهراً ، وسنة تلو سنة ، وقد ضاعفتها الفوائد المركبة الفاحشة . ولم ير بدأ من مفاوضة مصرف أوبنهايم لقرض جديد . وفي أواخر سنة ١٨٧٣ عقد القرض بقيمة اثنين وثلاثين مليون ليرة استرلينية وبشروط لم يعرفها تاريخ المعاملات المالية ، اذ دفع منه نقداً للخديوي سبعة عشر مليوناً واستبقى المصرف « ضماناً » لهذا القرض مبلغ اثني عشر مليوناً . وهدرت الملايين الثلاثة الباقية عمولة ورشوة لبعض المقربين من اسماعيل ، وفروقاً في قيم بعض سندات ديونه السائرة .

ولشد ما استغرب بعضهم شروط هذا القرض وما ساوره من صنوف الاحتيال والمخاتلة والاختلاس فكتب احد رجال الاعمال البريطانيين في مجلة « فريزر ماغازين » عدد كانون الثاني ١٨٧٣ يقول : « حكاية في تاريخ المالية الحديثة يندى لها جبين كل بريطاني أبي النفس فيشيح عنها بوجهه خشاة ان

يكون لبني قومه صلة بأمور زرية لا يحيط بها وصف وتنزل الشقاء في عدة ملايين من البشر » .

وهكذا تراكمت على مصر ، لسوء تصرف ولاتها وغفلة رجال الادارة والمال فيها مدة احدى عشرة سنة (١٨٦٢–١٨٧٣) ، ديون اسمية بلغت نحواً من مليارَي فرنك[1] معظمها للمصارف البريطانية والفرنسية ولم يكن دخل مصر السنوي ليجاوز مئة وخمسة وعشرين مليوناً ، وقد رهن اسماعيل لقاء الحصول عليها واردات مصر الجمركية ورسوم الملح ، والسمك ، واللحم والزيت ، والمراكب ، والصيد ، ودخل السكك الحديدية ، ورسوم المرور على الجسور ، وكثيراً من الضرائب الأخرى ، كما رهن مملتكاته الخاصة فقضى على ازدهار مصر الاقتصادي وألحق الهون بأهلها .

وفي الوقت نفسه كانت ديون الباب العالي تزداد وتتراكم حتى اربت على مئتي مليون استرلينية ذهباً ، فأعلن افلاسه في تشرين الأول ١٨٧٥ . وكان من نتائجه أن زعزعت أسهم القروض المصرية فهبطت الى نصف قيمتها . وبديل ان ينتهج اسماعيل نهج السلطان في معالجة ديونه فترفق الدول الأوروبية بأمره رفقها بسيده ، أبى أن يعلن افلاسه واعتزم على بيع حصة مصر من أسهم القناة لتأمين دفع بعض أقساط ديونه الملحة .

---

(١) بلغت القيمة الفعلية التي دخلت الخزينة المصرية من هذه القروض حسب الاحصاءات الرسمية مقدار مليار ومئتي الف فرنك . والفرق (٨٠٠ مليون فرنك) اطاح به الدائنون ووكلاؤهم بصيغة حسومات وعمولة ورشوة .

الفصل الثاني

بيع أسهم مصر في شركة قناة السويس من بريطانيا ونتائجه السياسية
(تشرين الثاني ١٨٧٥)

أصبحت قناة السويس منذ انشائها عرق الحياة الذي يربط بريطانيا بأمبراطوريتها في افريقيا والهند والشرق الأقصى. وقد حمل هذا الواقع الجديد الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ ١٨٦٦ على وضع مسألة مصر في رأس قضايا السياسة الخارجية لديها.

ولما بلغ التوسع الاستعماري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ذروته، اعتبرت بريطانيا ان استيلاءها على قناة السويس أصبح امراً حيوياً لها، فاعتمدت لهذه الغاية الأساليب الدبلوماسية تارة، والمال تارة أخرى.

أما الاساليب الدبلوماسية فمنها اضعاف الباب العالي واستدراجه الى منطقة نفوذها باطراد، وعزل مصر عملياً ودستورياً عن سيطرته فيسهل الاستيلاء عليها دون ان تثار في الاوساط الدولية مسألة وحدة الامبراطورية العثمانية، ثم استنباط المصاعب للنمسا في اوروبا الوسطى، ولروسيا في البلقان وبلاد فارس وافغانستان، واثارة عقبات لفرنسا في افريقيا الشمالية وفي

علاقاتها مع الدولة الالمانية الفتية فتصبح هذه الدول في شغل شاغل وهموم تقعدها عن التدخل في شؤون مصر .

وفي سنة ١٨٧٤ ، خالجت دزرائلي فكرة شراء مصر من الباب العالي لقاء مبلغ ضخم تعويضاً له عن خراجها السنوي يمكّنه من تسديد ديونه . الا أنّه ما لبث ان عدل عن فكرته خشاة أن يكون في هذه الصفقة مساس بكرامة بلده بين الدول المتمدنة ، واقتصر على المفاوضة لمشترى شركة القناة من اربابها .

اتصل لورد دربي ، وزير خارجيته ، بسفير فرنسا في لندن وأعرب له عن بعض وجوه سياسة حكومته في مصر مبيناً ان مصالح الدول البحرية تقضي بالتفاهم فيما بينها بشأن استملاك القناة وابعاد الشركة عن هذا الطريق الحيوي ، كما أوفد ناتان روتشيلد ، أحد كبار رجال الأعمال في لندن ، الى باريس في تموز من السنة نفسها ليفاوض دي‌لسبس في أمر الشراء ، فما لبى له مطلباً ، وأبت الحكومة الفرنسية تدويلها .

وكان على الخديوي ان يؤدي في بداية كانون الأول ١٨٧٥ قسطاً من ديونه يبلغ ثمانين مليون فرنك ، حاول الاستدانة لتأمين تسديده فلم يفلح اذ هبطت أسهم قروض مصر في الأسواق الدولية وضعفت الثقة بها على أثر اعلان الباب العالي افلاسه . وفي أثناء هذه المحنة شخص اليه ، في غرة تشرين الثاني ادوار دارفيو احد أصحاب المصارف الفرنسية ، واقترح عليه تفادياً للأزمة التي ستحل به ، ان يبيع حصة مصر من اسهم قناة السويس وتبلغ ١٧٦٦٠٢ سهماً أي ما يعادل ٤٤٪ من مجموع اسهم الشركة وتعود على مصر بـ ٣١٪ من واردات القناة .

لاقى هذا الاقتراح قبولاً حسناً لدى الخديوي فطلب من دارفيو اثنين وتسعين مليون فرنك ثمنا لها ووافق على دفع فائدة ٨٪ مقابل رهن قسائمها الذي تم في ٢٣ نيسان ١٨٦٩ لمدة السنوات التسع عشرة الباقية ، على ان

يجعل واردات جمارك بورسعيد ضماناً لها .

استمهل دارفيو اسماعيل ريثما يتاح له الاتصال بمصارف باريس محتفظاً بحق الافضلية في الشراء حتّى ١٦ تشرين الثاني . غير أن هذه المصارف كانت منهمكة بافلاس الباب العالي ومشغولة بأزمات البيرو الاقتصادية حيث فقدت كثيراً من أموالها ، ولم تكن ثقتها عظيمة بامكانات مصر فخالجها التردد بالأمر ، وكان لبعضها ارتباطات وثيقة بالمصارف البريطانية فرأت في الصفقة وجهها السياسي ، فأحجمت عنها .

وتناهت هذه الأخبار الى مسامع ديلسبس فاتصل بوزارة الخارجية الفرنسية يطالب بتدخلها لدى مصارف باريس للاسهام في شراء الاسهم فتصبح بأكثريتها الساحقة فرنسية . الا ان ديكاز ، وزير الخارجية ، اظهر تردداً خشية تعقيد الأمور مع بريطانيا ، فطلب الى الخديوي تمديد مهلة الأفضلية ثلاثة أيام أخر لعله يجد حلاً سياسياً لها ، فأجيب الى طلبه .

بلغت انباء الصفقة اسماع حكومة لندن فقرر دزرائلّي ولورد دربي اغتنام الفرصة والحؤول دون استئثار فرنسا بالأسهم بأي وسيلة وان حملا على التهديد باعلان الحرب . وارتأيا منعاً لتعقيدات داخلية كتم الأمر عن الوزراء وعن أعضاء مجلس العموم ، وتعهد لهما بنك روتشيلد بأن يدفع ثمن الأسهم للفور اياً كانت قيمتها .

أبرق دربي الى الجنرال ستانتون قنصله العام بمصر في ١٥ تشرين الثاني يقول : « بلغ اسماع حكومة صاحبة الجلالة ان فئة من الرأسماليين الفرنسيين عرضت على الخديوي شراء حصته من شركة قناة السويس . ان الصعوبات المالية التي يتخبط فيها سموه تحملنا على الاعتقاد بأنه سيقبل العرض . اطلب اليك التحري عن صحة هذا الخبر » .

اتصل ستانتون فور استلامه البرقية باسماعيل وبوزيره نوبار ، فأكد له الخديوي ان ما يشاع عن بيع الاسهم صحيح وان بعض المصارف الفرنسية عرضت

عليه شراءها . فأظهر القنصل البريطاني استغرابه لأن حكومته لم تستشر في الأمر واكد انها مستعدة لشرائها بأرفع الاثمان .

استشف اسماعيل من الحاج ستانتون ومسعاه للاستئثار بالصفقة أهميّة طابعها السياسي وبدا له ان يغتنم الفرصة ليفيد من التنافس الفرنسي البريطاني ، فأجاب القنصل بأنه يؤثر في الوقت الحاضر ان يحوّل ديون مصر السائرة الى دين ثابت ويضع حصته من اسهم القناة ضماناً له ، وانه يرتقب الحصول على قرض بقيمة خمسة وسبعين او مئة مليون فرنك ليفي به الديون التي تستحق آجالها في بداية كانون الأول ١٨٧٥ .

وكان تحويل المفاوضات على هذه الصيغة آخر ما تبقى للخديوي من وسائل ليحافظ على الاسهم ، وهي اثمن ما تملكه مصر .

طلب ستانتون الى اسماعيل ونوبار ان يقطعا له وعداً بوقف المفاوضات مع المصارف الفرنسية مدة يومين ريثما يتصل بحكومته لأن الأمر قد تحول من بيع الى رهن ، فأجيب الى مطلبه .

وكأنما منيت اعصاب الخديوي بانهيار وما عاد يرى مغبة أعماله فسأل القنصل وهو يودعه : وهل لدى حكومتك اقتراحات اخر ؟ فأدرك هذا ما يدور في خلد اسماعيل فأجابه للفور : « ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة في حال موافقة سموكم على بيع الاسهم ان تشتريها بأغلى الأثمان » .

ابرق ستانتون لحكومته بالأمر . وابلغ دارفيو المصارف الفرنسية التي يمثلها بما جرى بين الخديوي والقنصل البريطاني . وسرعان ما اشتدت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا . وكان دارفيو من رجال الاعمال النشيطين ومقرباً من اسماعيل فاقترح عليه كي يضع حداً لمداخلات ستانتون ان يعقد اتفاقاً مالياً بينهما يتعهد فيه بحمل المصارف الفرنسية على منحه مبلغ خمسة وثمانين مليون فرنك بشكل اعارة يردها بعد ثلاثة اشهر ويرهن كفالة لها حصته في اسهم القناة وحصة مصر البالغة ١٥ ٪ من ارباحها السنوية الصافية من الشركة .

رضي اسماعيل بالعرض ووقّع مع دارفيو في ١٨ تشرين الثاني اتفاقاً تعهد فيه انه اذا تخلف عن دفع المبلغ بكامله في الموعد المضروب تصبح اسهمه في شركة القناة وحصة الـ ١٥٪ ملكاً للمصارف الفرنسية الدائنة . ونص في خاتمته على شرط يقول : « لا يسري مفعول هذا العقد الا بعد موافقة المصارف الفرنسية التي يمثلها دارفيو ، شرط ان تبلغ للخديوي قبل ٢٦ تشرين الثاني ظهراً » .

وقام دي‌لسبس يسعى وبعض رجال الاعمال بباريس لحمل المصارف الفرنسية على الاسهام في تأمين مبلغ الخمسة والثمانين مليون فرنك . وسأل ديكاز وزير الخارجية ان يتدخل بصورة رسمية لديها ليقنعها بصواب هذه المشاركة وبمنافعها الجمّة لمصلحتها ومصلحة فرنسا العليا . ولكن مصرف الكريدي فونسييه الذي كان على ارتباط وثيق بالمصارف البريطانية وبينه وبينها مصالح مشتركة في مستعمرات التاج ، عارض هذه المساعي . ورأى ديكاز فيها وجهها السياسي فحسب ، فقرر السعي للتفاهم حولها مع حكومة لندن وبعث الى غافار ، ممثله في العاصمة البريطانية ، برقية رمزية في ١٩ تشرين الثاني طلب اليه فيها سؤال لورد دربي فيما اذا كان لحكومته اعتراض على عزم المصارف الفرنسية شراء اسهم الخديوي ، والوقوف على رأيه من هذه الصفقة .

اتصل غافار بوزير الخارجية البريطانية في اليوم التالي وكتب الى ديكاز يقول : « اغتنمت فرصة اجتماعي اليوم بلورد دربي وانتقلت من حديثي عن متاعب تركيا المالية الى تلك التي تعانيها مصر الآن ، فأجابني ان الخديوي ساع الى رهن حصته من اسهم شركة قناة السويس . استطلعت رأيه في أمر بيعها فقال لي : اني أرى لهذا الأمر محاذير جمة .... انت تعرف وجهة نظري في هذه المسألة . وليس ثمة من يتجاهل ما للمصارف الفرنسية من جميل في تحقيق حفر القناة ... ولكن عليكم ان تدركوا ايضاً اننا نحن اكثر الناس استخداماً لها . وهذا الممر طريق حيوي لنا . واني اكون سعيداً يوم

أتمكن من التعويض بسخاء على مساهمي الشركة وانشاء ادارة جديدة لها تمثل فيها جميع الدول البحرية .....

« والضمان الناشيء عن مراقبة الباب العالي للقناة بات اليوم أمراً غير كافٍ . فاذا اضعنا الآن الفرصة التي اتاحها لنا الخديوي غدونا رهن مشيئة ديلسبس . ولا يسعني إلاّ ان اقول في هذا الرجل كلمة حق ... ولكن المساهمين الفرنسيين يملكون مئة وعشرة ملايين فرنك من أصل رأس مال الشركة البالغ مئتي مليون .

« وألح لورد دربي في نهاية حديثه على الاثر السيء الذي يخلّفه في الظروف الراهنة شراء شركة فرنسية حصة الخديوي من الاسهم ، كما ألمح عن رغبته في تجنب اثارة النزاع القديم بين بريطانيا وفرنسا ، وأكد ان صفقة كهذه تتم لمصلحة فرنسا وحدها لا بد من ان تخلق جواً ملائماً لاذكاء مثل هذا النزاع ».

ودارت مفاوضات سرية ذات شأن ما بين لندن وباريس . فماذا كان موقف كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية منها ؟ كل ما نعلم ان اصحاب المصارف الفرنسية تراجعوا عن الموافقة على اتفاق اسماعيل ودارفيو في ١٨ تشرين الثاني . أكان هذا نتيجة تهديد وجهته حكومة صاحبة الجلالة لفرنسا ؟ أم وليد اتفاق بين الدولتين ؟ ما زالت الوثائق الموضوعة في متناول الباحثين صامتة حول هذا الموضوع .

وعند هذا التحول الفرنسي قرر الخديوي الاعراض عن الرهن وبيع الاسهم . فأبرق ستانتون الى دربي في ٢٣ تشرين الثاني يقول ان اسماعيل يطلب مئة مليون فرنك ثمناً لها ، فأجابه في مساء اليوم نفسه بالموافقة . وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٥ وقع اسماعيل صديق باسم الخديوي وستانتون باسم الحكومة البريطانية اتفاقاً ببيع حصة مصر في اسهم القناة وقدرها ١٧٦٦٠٢ سهماً بثمن خمسمئة وثمانية وستين فرنكاً السهم الواحد وبقيمة اجمالية

بلغت ٣٩٧٦٤٠٠ ليرة استرلينية [١] .

ويعتبر رجال السياسة والمال ان هذا البيع كان اكثر اجحافاً بحق مصر من اي قرض عقد باسمها . وحين تسلم القنصل البريطاني سندات الاسهم خاطبه اسماعيل بقوله : « هذه أهم صفقة عقدتموها ، ولسوف تعود عليكم بالمنافع المالية والسياسية . أما بالنسبة الينا فانها أسوأ عمل قمنا به » .

تمت الصفقة في أقل من عشرة أيام ، وكان تمامها في الخفاء حتى لا تتناقلها الصحف فيكثر معارضوها . واستعان دزرائلّي ببنك روتشيلد دون وزارة ماليته أو بنك الدولة الرسمي لتسديد قيمتها حفاظاً منه على سريتها .

ولما عرض الاتفاق على مجلس العموم في ٢١ شباط ١٨٧٦ صادق عليه بحمية واندفاع على الرغم من مخالفته للأصول المالية ومن تجاوز دزرائلّي صلاحيته الدستورية . غير ان المجلس لم ير فيه الا انتصاراً سياسياً هائلاً للمصالح البريطانية في الشرق .

وكتب دزرائلّي في يومياته ، غداة عقد الصفقة يقول : « ان هذا العمل لاعظم عمل قامت به بريطانيا هذه السنة ومنذ جيل ... ولو تمكن دي‌لسبس، عميل الحكومة الفرنسية ، من شراء هذه الاسهم ، لأمست القناة اليوم ملكاً لفرنسا تغلقها متى تشاء ... لم اذق في حياتي اسبوعاً سعيداً كالذي انقضى واشعر الآن انني في بحران من الفرح ... »

اما رجال المال والاعمال في بريطانيا فأعربت جريدة التايمس عن معالم غبطتهم لهذا الحدث وكتبت في ٢٦ تشرين الثاني ، اي غداة توقيع الاتفاق ، تقول بصراحة ما بعدها صراحة .. « سينظر الرأي العام في بريطانيا إلى هذا العمل الخطير الذي قامت به حكومة صاحبة الجلالة من نواحيه السياسية لا التجارية . سيعدّه كسباً وشيئاً اكثر من كسب . سيعده اعلاناً لنياتنا وشروعاً في العمل على تحقيقها . ومحال ان نفكر في شراء اسهم قناة السويس بمعزل

---

(١) مستند رقم ١

عما يحوم حول الدولة العثمانية من مخاوف ... فاذا افضت الاضطرابات الداخيلة او الاعتداء الخارجي او فساد الادارة في تركيا الى انهيار الدولة العثمانية مالياً او سياسياً ، فقد ندعى الى اتخاذ التدابير التي تمليها علينا الظروف للمحافظة على سلامة ذلك القطر من ممتلكات السلطان ، وبه تربطنا علاقة وثيقة ... »

تلقت الأوساط الدولية بدورها هذا الاتفاق وتلك التصريحات بوجوم تام . ونشطت المعارضة في فرنسا تطالب باستقالة ديكاز . ورمته الصحف الموالية لها بالخيانة والعجز وتفرغه في الشرق لأمور تافهة ، وان تغافله عن المهم منها جعل قناة السويس لقمة سائغة بيد البريطانيين . وكتبت « مجلة العالم » بباريس في عددها الصادر في أول كانون الأول ١٨٧٥ تقول عن مستقبل مصر : « ان هذا العمل محض سياسي . وهنا وجه الخطر فيه . وإن لم يكن بذاته احتلالاً لمصر ، فهو الخطوة الاولى نحو هذا الاحتلال . والآن ، وقد غدا لبريطانيا عميل يحتاج لمئة مليون فرنك لتسديد بعض ديونه فهي لن تخليه وشأنه . سوف تراقب ماليته ، وتقرضه ، وتبذل له المال من جديد . وبديهي أن تطالبه بضمانات وتأمينات اخر . وهكذا بعد ان كانت بريطانيا تعارض في انشاء القناة تحولت سياستها الآن الى السعي لامتلاكها ... »

ورأت الحكومة البريطانية ان تخفف من ألم الصدمة في الرأي العام الأوروبي وفي فرنسا على الاخص ، فأعلن لورد دربي عن حسن نية حكومته وحرصها على سلامة مستقبل القناة وسيادة السلطان عليها ووحدة امبراطوريته . واكد ان شراء اسهم مصر في الشركة لا يجوز تفسيره على ضوء المنافسة الدولية في الشرق او انه اساءة الى اي من الدول ذات المصالح الحيوية فيه . ويقول سفير فرنسا بلندن في تقرير رفعه الى ديكاز في ٢٧ تشرين الثاني ، على اثر مقابلته الوزير البريطاني :

« قال لي لورد دربي : لم يسعنا ان نترك حصة الخديوي من اسهم قناة السويس تنتقل الى يد أخرى . ويمكنني التأكيد لك اننا قمنا بعملية الشراء

لمقصد واحد الا وهو الحد من ازدياد كل سيطرة اجنبية على موسسة عظيمة الاهمية بالنسبة لنا ... فباسم زملائي وباسمي ارد جميع التهم التي رمينا بها من اننا نبغي السيطرة على شركة القناة وتوجيهها لما يضمن مصالحنا وحدنا. فالعمل الذي اتيناه هو عمل دفاعي ... وسابقاً قلت في مجلس اللوردات اننا لا نعارض في وضع القناة باشراف مراقبة دولية. انني لا ابدي اقتراحاً بهذا الشأن ولكنني ايضاً لا أتراجع عن قولي هذا ... »

وراح اللورد من جهة اخرى يهدىء من مخاوف والي مصر فكتب الى ستانتون في ٦ كانون الأول ١٨٧٥ يقول : « أرجو ان توضحوا ان حكومة صاحبة الجلالة تعتبر ان كل عمل يفضي الى تنازل الخديوي بأي وجه من الوجوه عن سيادته على القناة ، وهي سيادة اكدتها عقود الامتياز وعقد تأسيس شركة السويس واعترف بها الباب العالي ، أنما يعد خرقاً لفرمانات السلطان وعدواناً على كيان امبراطوريته ».

أما اسماعيل فقد أضاع بعمله هذا نتيجة سوء تصرفه وقصر نظره وأسرافه ، أغنى ممتلك له بمصر . وانطوى على نفسه يفكر في قرض جديد يضمن به تسديد أقساط ديون أخر قربت آجالها .

الفصل الثالث

المراقبة البريطانية الفرنسية على مصر
(١٨٧٦ - ١٨٨٢)

نصح المقربون الى اسماعيل بعد أن هدر أسهم القناة وأقتربت آجال أقساط ديون عاجلة ، أن يستدعي موظفاً بريطانياً ضليعاً بالشؤون المالية والاقتصادية لينظم خزينته ويساعده على الخروج من الأزمات المحيقة به ، فنزل عند نصحهم وطلب الى ستانتون في أواخر تشرين الثاني ١٨٧٥ ، أي بعد انقضاء أسبوع واحد على بيع الاسهم ، خبيرين لهذه الغاية . أغتنم لورد دربي الفرصة ، وقد يكون هو الذي أوحى بها ، فاقترح على الخديوي بديل الخبيرين ايفاد « بعثة خاصة تنظر في ما يسأله سموه من النصح في الشؤون المالية » . لم يدرك اسماعيل مرامي الوزير البريطاني أو أن أعوانه موّهوا عليه الحقيقة ، فقبل العرض . وألفت الحكومة البريطانية بعثة قوامها خمسة من كبار موظفيها برئاسة المستر كايف ، قيم الصيارفة بلندن . وقبل أن يغادر هذا الاخير العاصمة البريطانية زوّده لورد دربي في ٦ كانون الأول ١٨٧٥ بتعليمات جاء فيها : «أن حكومة جلالة الملكة رأت أن توفد الى مصر رجلاً تثق به مشهوداً له بالكفاءة

في القضايا المالية والادارية ، ليفاوض الخديوي وحكومته في شؤون ادارة مصر ومركزها المالي ... وحكومة صاحبة الجلالة لا يداخلها شك في أن الخديوي سيكون على غاية من الصراحة في معاملته اياكم ، وسييسر لكم كل التيسير وقوفكم على حقيقة الشؤون المالية في بلاده ليكون في مكنتكم أن ترفعوا الى سموه تقريراً وافياً بشأنها ... »

رفض اسماعيل التعاون مع هذه اللجنة التي أرادها « لاسداء النصح » فاذا بها تريد « المفاوضة والوقوف على شؤون مصر المالية » . وردت حكومة لندن على موقفه هذا بزعزعة سوق السندات المصرية بمصارفها ، فهبطت قيمتها هبوطاً كبيراً . وكتبت جريدة التايمس في ٢٩ كانون الثاني ١٨٧٦ توجه اليه اللوم وتذكره بانعدام الثقة الدولية بماليته قائلة : « لا ضامن لسلامة مصر كالقيام بتبديل اساسي في حكومتها وماليتها ... والقضية اليوم هي قضية استحواذ مصر على ثقة دائنيها . ويلوح ان كل ما يقال في هذا الصدد قائم على الاعتقاد بأن مصلحة الخديوي أن ينقاد لارشاد بريطانيا ، وان يعهد اليها بادارة مالية بلاده لتستعيد بعض الثقة وليتمكن من تعديل فوائد ديونه وتخفيض أقساطها السنوية تخفيضاً كبيراً . ولكن ذلك لا يتم الاّ بقيام علاقة بين الحكومتين ليس ثمة ما يضمنها . فلا بد من تفهمٍ لدى والي مصر ، ولا نرى حتّى الآن لوجود هذا التفهم دليلاً ... »

وما لبث اسماعيل ان نزل عند رغبة الحكومة البريطانية وسمح لكايف ان يقوم بمهمته شريطة ان يظل تقريره سراً . وقد أعي اللجنة البريطانية ان تحقق جميع غاياتها ، ذلك ان الحكومة الفرنسية حين بلغها امرها طلبت هي ايضاً ايفاد بعثة مالية من قبلها لدرس شؤون مصر الاقتصادية ، وذريعتها ان عدداً كبيراً من حاملي السندات المصرية هم من رعاياها . وانتدبت لهذه المهمة أوترى ، قنصلها السابق بمصر ، فشخص فوراً الى القاهرة .

لم يرق لكايف قدوم أوترى ، فاحتج لدى الخديوي ، ثم ما لبث ان قفل

عائداً الى لندن في أوائل شهر شباط ١٨٧٦ . وفي غضون آذار رفع تقريره الى حكومته قال فيه : « ان حالة مصر المالية تزداد سوءاً بعد ان كثرت عليها الديون واستفحشت الفوائد وضعفت الواردات . وانها مقبلة على افلاس أكيد ما لم يتدارك أولو الأمر أحوالها .. » واقترح علاجاً لهذا الوضع الشاذ ان تقام مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة بريطاني ، وان تُنظم موازنتها بدقة وتوحّد ديونها السائرة القائمة وتحوّل الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة ، على ان يخصص نصف واردات الخزينة لتسديده . واكد من جهة اخرى ان موارد مصر ، اذا احسنت ادارتها ، قمينة باداء ما عليها من موجبات . ثم خلص الى القول : « ان مصر في طور انتقال ، تعاني معايب نظام هي خارجة منه ومعايب نظام تحاول الدخول فيه . انها تكابد ما مني به الشرق من جهل وخيانة وتبذير ، كما تتحمل النفقات التي يدفع اليها التسرع في اتباع المدنية الغربية » .

وانفذ أوتري ، من جهته ، تقريراً الى حكومته عرض فيه الحلول التي يراها مناسبة لضمان مصالح حاملي السندات المصرية من الفرنسيين . وتقضي هذه الحلول ، فيما تقضي ، بانشاء مصرف وطني لمصر يديره مندوبون دوليون تختارهم فرنسا وبريطانيا وايطاليا ، يشرف على توحيد الديون المصرية بدين واحد وبفائدة ٩ ٪ على ان تقدم حكومة الخديوي ضماناً له واردات سكة الحديد والمرافق العامة الاخرى .

وكان ديكاز يلمس ان بريطانيا ناشطة لوضع يدها على مصر ، شاعرة بضعف مركز فرنسا في اوروبا بعد هزيمة ١٨٧٠ ، ولكنه كان يرى ان في امتلاكها حصة مصر من اسهم القناة ارضاء كافياً لها فعليها اذاً ، حسب اجتهاده ، ان ترتضي العمل المشترك مع فرنسا في الاشراف على مالية الخديوي .

قابل دزرائلي الاقتراح الفرنسي ، بانشاء مصرف وطني مصري بمعارضة كلية لسببين : أولهما ان انشاء هذا المصرف قد يدعم احوال مصر المالية

وينظمها . وليس من مصلحة بريطانيا الاّ ان تبث الفوضى والبلبلة فيها ، وثانيهما ان مصرفاً تشترك فرنسا في اختيار القائمين عليه قد يدعم نفوذها بمصر ، وهو لا يرغب البتة في توسيع هذا النفوذ ، فأبلغ حكومة باريس رفضه المشروع ، وذريعته انه ليس في صالح حملة السندات من البريطانيين . وأكد دزرائلّي في مجلس العموم ان الحكومة البريطانية غير مستعدة لبحث شؤون مصر المالية الا على اساس انشاء « لجنة للمراقبة المالية » حسب اقتراح كايف . وهكذا اخفق المشروع الفرنسي ، وتجاه معارضة بريطانيا حُمل اسماعيل على التشاغل عنه .

لم تشأ حكومة باريس ان تعترف بالهزيمة وتترك الميدان فسيحاً لمناورات دزرائلّي ، فأرسلت المسيو فيليه مستشاراً للخديوي ليعينه على تنظيم شؤون ماليته . ورأى دزرائلّي ان ينفذ هو ايضاً مستشاراً من قبله ، فاختار احد معاونيه ، ولسون ، وأوصاه بالعمل على احراج موقف المستشار الفرنسي ومراقبة أعماله .

قدم كل من المستشارين الى الخديوي مشروعاً جديداً لحل الأزمة المالية . ويقوم المشروع البريطاني على تكوين لجنة « لمراقبة شؤون مصر المالية من واردات ونفقات » ، اما المشروع الفرنسي فيقوم على تأليف « لجنة للدين العمومي » تعين أعضاءها حكومات اوروبا صاحبة العلاقة . والفارق بين المشروعين ان الاول يقضي بفرض الرقابة على مصر ، والثاني بحل مسألة الديون وتوحيدها دون التعرض لأمور مصر الداخلية .

رفض لورد دربي المشروع الفرنسي على انه غير عملي لأن اللجنة المقترحة لن يكون لها صلاحيات فعلية ، وانها ليست سوى وسيط بين الدائنين والحكومة المصرية . وراح يناور على الخديوي لقبول المشروع البريطاني ويصرح عن عزمه على نشر تقرير كايف . احتج اسماعيل على هذه التصريحات واعتبرها نقضاً لوعد الحكومة البريطانية بابقائه سراً . ولكن دزرائلّي ، امعاناً في اذلاله ، اقدم على عمل أشد مكراً اذ اعلن في مجلس العموم انه لا يمانع في نشر التقرير

ولكن الخديوي يعارض ذلك اشد المعارضة . فكان قوله هذا دليلاً على ان التقرير لا يوحي بأمر يرتجى من امكانات مصر المالية ، فانهارت قيمة سنداتها في أسواق البورصة بلندن وباريس وزعزعت ثقة الناس بها فكان اشد ايلاماً من نشر التقرير نصاً .

وهنا سارع اسماعيل يطالب الحكومة البريطانية بالاسراع في نشره تهدئة للظنون ، ويردد بسخط وألم « لقد حفر لي قبري هؤلاء البريطانيون » .

ونُشر تقرير كايف في ٣ نيسان ١٨٧٦ فاذا به لا ينطوي على ما كان يُتوقع من المعلومات ، وأدركت الأوساط السياسية ان لعبة دزرائلي كانت للتأثير على الخديوي من أجل السير في السياسة التي يريدها .

وللخروج من هذه المحنة قبل اسماعيل اقتراحاً وسطاً أوحى به المندوب الفرنسي يقضي باقامة صندوق للدين . فاستصدر مرسوماً بانشائه في ٢ نوار ١٨٧٦ وسلّم بأن يتولى ادارته اجانب تندبهم دولهم ويعود تعيينهم اليه . وحظر اسماعيل على نفسه بهذا المرسوم تعديل اي من الضرائب التي تؤول محاصيلها الى هذا الصندوق بما ينقص هذه المحاصيل ، الاّ بموافقة أغلبيّة أعضاء مجلس ادارته ، كما ألزمت الحكومة المصرية نفسها فيه بألاّ تعقد اي قرض جديد .

وهكذا تنازل اسماعيل عن حقه في تدبير شؤون مصر المالية للادارة الجديدة ، وقد غدت دولة ضمن الدولة . وفي ٧ نوار اصدر مرسوماً ثانياً يوحد ديونه الثابتة والسائرة بدين واحد قدره واحد وتسعون مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ ، على ان يسدد في مدة خمسٍ وستين سنة .

قبلت كل من فرنسا والنمسا وايطاليا هذا التدبير وعينت ممثليها لدى مجلس ادارة الصندوق وهم على التوالي : بلينيير ، دي كريمر ، بارافيللي . اما الحكومة البريطانية فرفضته في بادىء الأمر اكراماً لآل روتشيلد ، لأن تصفية الديون على هذه الصيغة لم تصادف رضىً لديهم ، وراحت تطالب بأن تكف يد اسماعيل عن التدخل في ادارة شؤون مصر كفاً تاماً . ولكنها ما لبثت ان تراجعت عن

هذا المطلب نزولاً عند الحاح الدول الثلاث ، وقبلت اخيراً بالمشاركة في ادارة الصندوق مشترطة تعيين مراقبين عامين الى جانب هيئة ادارته ، يراقب احدهما دخل الحكومة والآخر نفقاتها ، ويشتركان فعلياً في اعداد الموازنة .

قبل اسماعيل مكرهاً هذا الشرط واصدر في ١٨ تشرين الثاني ١٨٧٦ مرسوماً يقضي باخضاع مصر مالياً للمراقبة الثنائية البريطانية الفرنسية . وعين لورد فيفيان والبارون دي‌ميشال مراقبين عن بلديهما .

وهكذا اتخذت ديون مصر صفة دولية ، بينما هي في الواقع ديون لمؤسسات مالية خاصة .

شملت مهمة المراقبين ، فيما شملت ، الاشتراك باعداد الموازنة ومراقبة الدخل والضرائب من وجوهها جمعاء ، ومراقبة نفقات الخزينة مراقبة عامة . وبلغا من الاستئثار بالصلاحيات حتى ان الوزراء ورؤساء المصالح من المصريين لم يكن لهم الحق بصرف الأذون والتحاويل الا بعد ان يؤشر احدهما عليها . وكان لكل منهما الحق ، كل الحق ، ان يوقف عن الصرف اي مبلغ . وقصارى القول ان مرسوم انشاء هذه الرقابة الثنائية ، جعل مصر تحت الوصاية البريطانية الفرنسية المطلقة .

قامت صعوبات كثيرة بوجه المراقبين نظراً لما في الادارة من فساد ولانعدام وجود موازنة منظمة او قيود منسقة تضبط الحسابات والضرائب . واتخذت منها بريطانيا وفرنسا سبيلاً للامعان في تكبيل مصر فطالبتا بتأليف « لجنة تحقيق اوروبية عليا » تتحرى اسباب العجز في الموارد من النواحي القانونية والتنفيذية وتقترح الوسائل لاصلاحها ، على ان يحق لها ان تتصل مباشرة بأية مصلحة حكومية شاءت .

حاول اسماعيل ان يحبط هذه المساعي الهادفة الى التدخل اكثر فأكثر في شؤونه الداخلية ، فلم يصب نجحاً . وحمل قسراً امام التهديد البريطاني الفرنسي المشترك على التسليم بتشكيل تلك اللجنة بمرسوم صدر في ٢٧ كانون

الثاني ١٨٧٨ برئاسة دي‌لسبس ، رئيس شركة قناة السويس ، وعضوية مجلس هيئة صندوق الدين ، ومن وكيلين هما ولسن ورياض باشا . ثم اتبعه بمرسوم آخر في ٣٠ آذار يمنحها صلاحيات مطلقة للتحقيق في الموارد والنفقات . وانبرت اللجنة على الاثر تدق ابواب المصالح وتبحث عن مجال لتخفيض نفقات الحكومة الى حدها الأدنى ونقل الوفر الى صندوق الدين ، لما هو في صالح حملة السندات . فخصصت سبعة أثمان دخل مصر لتسديد الديون وفوائدها ، فاضطرت الحكومة الى ارجاء دفع رواتب الجنود والموظفين . وزاد في تدهور أوضاع البلاد انخفاض مياه النيل تلك السنة انخفاضاً كبيراً ، فانتقصت حاصلاتها وضربها الطاعون البقري فزاد في شقاء الفلاح وفي انتشار المجاعة بين الاهلين . وعندما أزف موعد دفع قسائم نوار ١٨٧٨ سأل الخديوي اعضاء اللجنة ارجاء الدفع نظراً للضائقة التي نزلت بالبلاد ولبوس أبناء الشعب وسوء حالهم ، فلم يجب الى سؤله ، وأصروا على دفع القسط كاملاً في الموعد المضروب . فاضطر الى اعتماد السوط يرغم به الفلاحين على اداء الضرائب ، فباعوا حاصلاتهم الزراعية بالثمن البخس قبل ان تؤتى أكلها . وحبس على الموظفين رواتبهم ، ولم يحل موعد اداء القسط حتى دفع بكامله .

وانفذ فيفيان الى حكومته تقارير عدة يصف فيها البؤس الذي مني بـه الشعب المصري ونزل بموظفي الحكومة ، ومن بعضها قوله : « أقفرت خزينة الدولة واستحق للجنود وللموظفين مرتبات شهور كثيرة وباتوا في انكد عيش واتعس حال ... واخشى ان تكون الادارة الاوروبية قد رضيت بخراب الفلاح وهو منبع الثروة في هذه البلاد . ولذا اعتقد ان الأوروبيين يعرّضون انفسهم لمسؤولية عسيرة » .

وعلى اثر وصول هذه التقارير التي تكشف النقاب عن حقيقة اوضاع مصر الى وزارة الخارجية البريطانية استدعي فيفيان الى لندن بحجة « انه لا يصلح للقيام بمقتضى المهمة الملقاة على عاتقه » .

ويستشف من هذا التصرف ان هيئة صندوق الدين ولجنة التحقيق الأوروبية

العليا لم ترميا الى معالجة الوضع الراهن بما يستلزمه صالح مصر وصالح حملة السندات معاً ، وانما صالح هؤلاء دون غيرهم وان ادّى ذلك الى « قتل الأوزة في سبيل بيضها الذهبي » .

وكان موقف بريطانيا وفرنسا هذا من مصر مستغرباً ان هو قيس بموقفهما وقتئذ من تركيا والبرتغال وقد امتنعتا على رؤوس الأشهاد عن وفاء المترتب عليهما من ديون . فلا اوروبا قامت ولا قعدت ، وانما سلمت بالأمر الواقع واغضت عن شكاة اصحاب السندات واحتجاجاتهم ومعظمهم من الفرنسيين والبريطانيين .

ولعل لهذا الموقف الخاص من مصر اسباباً سياسية منها ان روسيا بعد حرب القرم ، وقد ذاقت راحة عقدين من السنين كاملين ، تسنّى لها ان تنظم أجهزتها الاقتصادية والعسكرية ، وان تبسط سلطانها على معظم مناطق آسيا الوسطى في طاشقند وسمرقند وبخارى والقفقاس وعلى حدود افغانستان ، وعادت الى سياستها التقليدية في البلقان فأنشأت « الجامعة الصقلبية » لتضع في كنفها صقالبة اوروبا الارثوذكس . وباشعار من روسيا شق هؤلاء عصا الطاعة على السلطان ، واعانتهم فأحدثوا الفتن العديدة منذ عام ١٨٧٠ ، يحدوهم انهيار فرنسا ، ومصاعب تركيا المالية واضطراب احوالها الداخلية في آخر عهد السلطان عبدالعزيز . ثم ان هذه الثورات اذكت نار الحرب ما بين روسيا وتركيا (١٨٧٧ — ١٨٧٨) وحملت جيوش القيصر ان تتقدم في يسر باتجاه الآستانة . فاغتنمتها بريطانيا لتبسط سلطانها التام على تركيا وتبدو لناظر عبدالحميد بمظهر الذائد الساهر على امبراطوريته ، فبعثت باسطولها الى الدردنيل لحماية عرشه ، وهددت روسيا بالدخول في الحرب الى جانب تركيا اذا ما دنت جيوشها من العاصمة العثمانية .

حاول القيصر عندئذ ارضاء بريطانيا على حساب تركيا . واقترح عليها ان تحتل مصر لقاء تسوية اوضاع البلقان بما يؤمن مصالحه . ابت حكومة لندن هذه المساومة وكانت ترى ان تقدم الروس في اوروبا الشرقية يشكل خطراً

فعلياً على سلامة مواصلاتها في المتوسط .

وحيال هذا التشدد في موقف بريطانيا ، حمل القيصر اسكندر الثاني على انهاء الحرب فعقد في ٣ آذار ١٨٧٨ مع السلطان عبدالحميد معاهدة سان ستيفانو نال بموجبها امتيازات هامة في البلقان . الا ان بريطانيا والدول الأوروبية الأخر ابت ان تعترف بهذه المعاهدة . وتنادت لعقد مؤتمر في برلين عدل احكامها بمعاهدة جديدة (١٣ تموز ١٨٧٨) ألغت هذه الامتيازات فأضعفت مركز القيصر في البلقان اضعافاً كبيراً .

وكانت حرب ١٨٧٠ قد قلبت التوازن الأوروبي رأساً على عقب وأخرجت الى حيز الوجود دولة قوية كبيرة هي المانيا ، عليها زعيم داهية خصيب المواهب هو بسمارك . وطفقت بريطانيا تحسب لهذه الدولة ألف حساب ، وتخشى ان يقيض لها فتسيطر عسكرياً وسياسياً على دول أوروبا الوسطى ، وتزاحم بريطانيا نفسها اقتصادياً في جميع اسواق العالم . فكان لزاماً عليها ، تجاه هذا الوضع الجديد ، ان تدعم طرق مواصلاتها الى امبراطوريتها في الهند والشرق الأقصى .

ونظرت بريطانيا الى عبدالحميد ، فاذا هو مضطرب على عرش يتداعى ، تنوبه ازمات داخلية ومالية ليس لها عاصم ، وقد بلغ به القلق حداً جعله يعمل السيف في رجالات الاصلاح من بني قومه . فاستدرجته للاعتراف بأنه في حاجة الى « حماية » بعد ان هزم في الحرب الروسية وتكاثرت عليه الثورات في البلقان ، وهددته بأن تدعه وشأنه فريسة لازمات داخلية وخارجية ان هو لم يذعن لمشيئتها . فكان لها ما أرادت . وعقد سفيرها لَيَرد باسم صاحبة الجلالة ، وصفوت باشا باسم السلطان اتفاقاً سرياً في ٤ حزيران ١٨٧٨ تنازلت بمقتضاه تركيا لبريطانيا عن جزيرة قبرص ، لقاء تعهدها بالدفاع عن السلطان وحماية امبراطوريته من عدو خارجي .

وجاء هذا الاتفاق الذي دعم مركز بريطانيا في المتوسط من ايسر السبل

وبدون مقابل ، دليلاً قاطعاً على ضعف تركيا واستسلامها الأعمى لمشيئة بريطانيا ، وعن عزم دزرائلّي على المضي في سياستها الشرقية بحيث تبسط سلطانها على البحر المتوسط وتستولي على مصر وقناة السويس .

وكانت اعمال « لجنة التحقيق الأوروبية العليا » تدعم عملياً هذا المخطط ، اذ رفعت في ١٣ آب ١٨٧٨ تقريرها النهائي وهو في معظمه من وضع السير ولسون ، وفيه تؤكد ان سبب ازمات مصر المالية تعود الى جهل اسماعيل وتفرده في الحكم ، وحمّلته شخصياً مسؤولية عجز الموازنة فقضت عليه بأن يتنازل عن ممتلكاته المعروفة « بالدائرة السنية » و « الدائرة الخاصة » وعن اربعمئة وواحد وثلاثين ألف فدان من املاك اسرته . وطلبت اخيراً ، ان يتخلى عن سلطانه المطلق كي لا يعتبر فيما بعد مسؤولاً عن اوضاع بلاده الماليــة .

وعبثاً حاول اسماعيل رفع المسؤولية عنه ، فاضطر الى اصدار مرسوم في ٢٨ آب ١٨٧٨ بانشاء مجلس للنظار خوّله مسؤوليات الحكم وعين نوبار باشا رئيساً له ثم ضم اليه وزيرين أوروبيين في ١٤ تشرين الأول هما : السير ولسون البريطاني كناظر للمالية ، ودي بلينير الفرنسي كناظر للأشغال العامة وقيّم على شؤون السكك الحديدية ومصلحة البريد ما خلا بريد الاسكندرية . وعرف هذا المجلس « بالوزارة الأوروبية » .

وحاولت كل من ايطاليا والنمسا ان تنال حصتها من ارث اسماعيل ، فطالبت الأولى بنظارة العدل والثانية بنظارة المعارف ، فأبت عليهما بريطانيا وفرنسا مثل هذا « التدخل » في شؤون مصر ، الا انهما عادتا عن معارضتهما فعين ايطالي مراقباً عاماً للحسابات ونمساوي مساعداً للسير ولسون في نظارة المالية .

وهكذا لم تنقض ثلاث سنوات على مشترى بريطانيا حصة الخديوي من اسهم القناة حتّى غدت مصر خاضعة للرقابة البريطانية و الفرنسية خضوعاً

تاماً ، وللأولى منهما على الاخص .

وكانت فاتحة اعمال « الوزارة الأوروبية » انها عقدت قرضاً جديداً مع بنك روتشيلد بمبلغ قدره مئتان وأربعة عشر مليون فرنك وضعت ضماناً له مساحة ٤٢٥٧٢٩ فداناً من أملاك الاسرة الخديوية . وجاء هذا القرض دليلاً على سوء ائتمان الوزارة الجديدة ، وانها ليست أفضل من سابقاتها ، اذ تبين انه حسم من اصل هذا الدين ثلاثة وستون مليون فرنك عمولة ومصارفات شتى !!! . وراحت من جهة ثانية تعمل على اختصار نفقات الدولة فأحالت على الاستيداع عدداً كبيراً من الموظفين وألفين وخمسمئة ضابط كان قد مضى على معظمهم سنة ونصف او تزيد لم يتلق خلالها واحد منهم مرتبه كاملاً ، وتزايد ، بخلافه ، عدد الموظفين الأوروبيين ، وخصصت لهم مرتبات مضاعفة . وقد كتب مراسل جريدة التايمس في القاهرة بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٨٧٩ يقول : « معظم كبار الموظفين من الاجانب ، ويبدو انه لا بد من منحهم مرتبات ضخمة ليتضاءل فيهم الحنين الى أوطانهم ، ويخف عليهم ما يقاسون من ألم الغربة » !!

وشاء ولسون ان يستغل هذا الوضع الشاذ ليعلن افلاس الحكومة المصرية ، وقد ذهب معظم الدين العائد لبنك روتشيلد لسد اقساط عاجلة اخرى. ولم يكد يذاع اقتراحه ، حتى ثار المصريون لكرامتهم وقدم بعض الموظفين مذكرة الى الخديوي يطالبون بعزل « الاجنبي الوقح » فتراجع ولسون تفادياً لمضاعفات غير منتظرة قد لا تكون في صالح بلاده .

واشتدت الحالة سوءاً في عهد « الوزارة الأوروبية » وظل حكم السوط سارياً في القرى ، وتفاقمت نقمة المصريين على سياسة العسف والفساد بدل الاصلاح المنشود ، وقد وصف قنصل السويد وضع البلاد هذا في تقرير أنفذه الى حكومته بتاريخ اول شباط ١٨٧٩ جاء فيه : « ان الطريقة التي انتهجت الى الآن في حل المشكلة المالية تكاد تشبه الطريقة التي ينتهجها المرء مع دائن خاص ... لسنا هنا في معرض البحث فيما اذا كانت مصر قد انتفعت بما استدانته

من اموال أو لم تنتفع . ولا عن مدى العطف على اولئك الدائنـين الذين أقرضوها المال يأفحش الربى وظفروا بطائل الأرباح ، وبما هم به خليقون . فواجب مصر أن تفي بعهودها . ولكن ليس من العدل ان يقضى على أهلها إرضاء للدائنين ... فيثقل كاهل الفلاح بالضرائب المرهقة ، ويعبث هؤلاء به وبأرضه توصلا الى ما يبتغون . وأشبه ما غدت مصر اليوم قرية كبيرة يديرها الدائنون ، بفارق ان الدائنين على العموم يدركون ان استرجاع أموالهم رهن بانماء الموارد في القرية ، اما في هـذا البلد فالدائن في شغل شاغل باستدرار المال ، وفاته انه مع كر الايام يتعذر عليه الحصاد حيث لم يزرع ...

« ان الاحكام الصادرة على الحكومة معلقة لم تنفذ ، والموظفون يقاسون آلام البؤس والشقاء لأن مرتباتهم لم تدفع لهم منذ شهور عدة . كل عمل منتج قد شل . وعجلة الادارة واقفة . والحجة في هذا كله ان الدين ينبغي ان يدفع قبل كل شيء ، وللدين المقام الأول » .

وأكد ما جاء في تقرير القنصل السويدي هذا ما ذكره السير الفريد ميلنر ، وهو من ابرز العناصر التي عملت على فرض السيطرة البريطانية على مصر ، عن اعمال الأوروبيين خلال تلك الحقبة وما انطوى تصرفهم على اساءات واثرة في استغلال ثروات البلاد فقال :

« لم تكن غاية الأوروبيين في مصر ، اذا ظفروا بالتزام ما ان ينفذوه لمصلحة البلاد . وانما كانوا يسعون جاهدين الى استنباط وسيلة ينقضونه بها ليداعوا الحكومة بالتعويض . وهذا شأنهم كلما منوا بخسارة ، وإن كانت ناجمة عن خطأ ارتكبوه هم أو عن اسباب قاهرة . فان تعرضوا للسرقة ادعوا ان قلة رجال الشرطة سببها . واذا غرق لهم مركب في النيل رفعوا على الحكومة الشكاية لانها لم تنظف مجرى النهر ...

« وكثير هم الذين يتندرون بقصة ذلك الأوروبي الذي دخل على اسماعيل باشا في مكتبه وادار ظهره للنافذة ، فنادى الخديوي خادمه وأمره باقفالها

قائلاً : لو مر هواء بارد على حضرته وسبب له زكاماً ، لشكاني وكلف خزينة الدولة عشرة آلاف جنيه ...

« ليس في كل ما أقول غلو . فقد بلغت مطالب الأوروبيين الذين قاضوا الحكومة المصرية بالتعويض منذ ان انشأت المحاكم المختلطة (١٨٧٢) مقدار اربعين مليون ليرة استرلينية . ولكي نعلم مدى اسرافهم في هذه الطلبات ، كانت هذه المحاكم تقضي بخمسة وعشرين ألف فرنك لمن يدعي بثلاثين مليوناً ... والخديوي ذلك الرجل الذي استباح صنوف الظلم والقسوة والعنف في معاملته اتباعه المصريين ، كان ضعيفاً جباناً امام اسراب الاجانب السارحة آنذاك في أرض مصر ...

« قيل ان اسماعيل باشا كان يحب الختل ويحيط نفسه بشرذمة من اللصوص... وعلّلوا ذلك باستعداد فطري فيه وضعف في شخصيته . ولا مرية بأنه تحمل بأناة عجيبة ما ارتكب الأوروبيون من عديد الجرائم تجاه مواطنيه وتجـاه حكومته . وان انغماسه في الشهوة وافتتانه بالدعابة والهزل لم تكن الاّ ترفيهاً عن نفسه ونسياناً لآلامها ... »

* * *

شعر المخلصون من أهل مصر ان الاوروبيين اسرفوا في الغض من كرامتهم . واحس الفلاحون انهم أصبحوا عبيداً للاجنبي ولاسيادهم يسومونهم كالأنعام ويعملون فيهم السياط . اما رجال الجيش ، وقد ذلوا وحبست عليهم رواتبهم لتدفع ديون عقدها اسماعيل وبذرها اسرافاً ، قد بلغت ثورتهم حد الانفجار ، فقامت حركة عصيان في القاهرة والاسكندرية في شهر شباط ١٨٧٩ طالب اربابها بتأليف حكومة وطنية . وفي ١٨ منه بينما كان الشعب في أشد هيجانه تصدى لولسون وبلنيير وهما في طريقهما الى وزارتيهما ، وانهال الناس عليهما بقارص الكلام وطالباهما بالرحيل عن مصر . اما نوبار رئيس النظار فلما صادفوه اوسعوه ضرباً وشتماً . ولو لم يشخص اسماعيل بنفسه اليهم لما

ارتدت الجماهير عن الوزراء الثلاثة ولا ظفروا بالنجاة .

بعد هذه الثورة الشعبية طلب الخديوي من نوبار ان يقدم استقالته من رئاسة الحكومة . فاعترضت بريطانيا وفرنسا مستمسكين ببقائه ، ولم تسلما بتكليف شريف باشا لتشكيل حكومة جديدة . فأعي الخديوي ان يقيل وزارة تحكم باسمه وفي ملكه دون ان يحظى بموافقة الاجنبي . وبتاريخ ٩ آذار ١٨٧٩ سلم بحل جرى الاتفاق عليه بين باريس ولندن وهو يقضي بما يلي :

١ – يعهد الخديوي الى ابنه توفيق برئاسة الحكومة بدلاً من نوبار .

٢ – لا يحضر الخديوي مناقشات مجلس النظار .

٣ – يمنح الوزيران الفرنسي والبريطاني حق الرفض على كل أمر لا يرتضيانه على ان يتمتعا بهذا الحق مشتركين لا منفصلين .

٤ – يتعهد الخديوي باستشارة ولسون وبلنيير في اختيار الوزراء المصريين في الحكومة المقبلة .

وفي ١٠ آذار اسندت رئاسة الحكومة الى توفيق بن اسماعيل تبعاً للشروط المنصوصة اعلاه . وهكذا اصبح ولسون وبلينيير حاكمي مصر الفعليين ، وغدت الحكومة الخديوية العوبة بين ايديهما يتصرفان بحق الرفض تصرف السيد المطلق . ورضخ اسماعيل للأمر الواقع على مضض ، الا انه عاد بعد شهر يداعي بصلاحيات له وبالحد من سلطات الوزيرين الاجنبيين .

ولم تكن مندوحة في سياسة يشوبها التحدي والاذلال من ان يثور احرار مصر لكرامتهم . وكانت بوادر الثورة في مجلس شورى النواب حين وضع شريف باشا في ٧ نيسان ١٨٧٩ مشروع لائحة اصلاحية رفعها الى الخديوي فقبلها للحال وعهد اليه في اليوم نفسه بتأليف حكومة وطنية . وثارت ثائرة ولسون وبلينيير « لتجاوز الخديوي صلاحياته » فكان جوابه ان صلاحياته الدستورية تحتم عليه قبول استقالة حكومته ، وله ان يعهد لأي مصري يثق به ان يؤلفها . وليس ثمة نص يلزمه بنيل الموافقة على عمله هذا من باريس

ولندن . وابلغ القناصل في اليوم نفسه انه قرر العودة الى الحكم الوطني وفق فرمانات الباب العالي ، وانه سيحكم مصر بوزارة مسؤولة تجاهه وتجاه مجلس شورى النواب . وانه يريد الحد من تدخل اوروبا في شؤون هي من صلاحياته وحده . واضاف قائلاً : « ان مصر ليست على وشك الافلاس كما يريد ان يؤكد السير ولسون فهي ما برحت في عافية ومستعدة لتسديد جميع ديونها » .

والحقيقة ان حركة ٧ نيسان اوجدت في نفس المصريين وعياً لم يكن في حسبان بريطانيا وفرنسا ، اذ وقفوا في وحدة صف بجانب الخديوي على كرههم اياه واعتباره السبب المباشر في بلائهم وشقائهم وفي تدخل الاجنبي بشؤونهم .

وكتب مراسل التايمس بالقاهرة في ١٦ نيسان ١٨٧٩ الى صحيفته يقول بهذا الصدد : « لم يعد مجلس شورى النواب موضعاً للهزء فقد أثبت أعضاؤه بعديد الادلة حيويتهم واستقلالهم . وليس آخر هذه الادلة بأقلها شأناً ... فلقد انقلب رياض باشا منذ ايام الى المجلس ليعلن رسمياً انتهاء دور انعقاده وألقى في النواب خطبة لطيفة رقيقة نوّه فيها بخدماتهم ، وألمع الى ان واجباتهم قد انتهت كلها . ولكن رياضاً اعياه ان يفعل فعلة اوليفر كروموبل ، فامتنع المجلس عن الارفضاض ، وقام أحد الاعضاء خطيباً ودحض تحية رياض الختامية ، وصرح بالنيابة عن سائر المندوبين انهم خلافاً لما نوّه لم يفعلوا بعد شيئاً ، وان امامهم صنيعاً عظيماً الا وهو مراقبة الوزارة . وهم لذلك يأبون الارفضاض . وأيد الخطيب زملاؤه اجمع . كما ايد النواب في ملعب التنس بفرساي خطيبهم ميرابو في موقفه المشهود . وما يزال مجلس شورى النواب المصري يوالي اجتماعاته ويتشدد في وجوب خضوع النظار الأجانب والمصريين لارادته ، وجعلهم مسؤولين امامه عن كل ما يفعلون . ومبتغى الأعضاء في الواقع ان يجعلوا الحكومة مسؤولة فعلياً تجاههم » .

وراح ولسون وبلينيير يخلقان المصاعب للخديوي ويهددان ويتوعدان . وقدمت لجنة التحقيق الأوروبية العليا استقالتها فقبلها اسماعيل في ١٣ نيسان

١٨٧٩ ، وأصدر في ٢٢ منه أمراً بتنظيم شؤون مصر المالية بما يخالف مقترحات اللجنة مخالفة كلية ، وأنشأ في الوقت نفسه مجلساً جديداً هو مجلس شورى الدولة يضم أعضاء مصريين وأوروبيين .

حمل هذا الوضع الخطير الحكومة الفرنسية على مباحثة بريطانيا في امـــر احتلال مصر احتلالاً عسكرياً مشتركاً وتشتيت « الوطنيين العصاة » . وكانت حكومة باريس تبتغي من ذلك قطع الطريق على جارتها كي لا تنفرد بعمل عسكري ضد الخديوي ، وجرها لمشاركة تكون اولى نتائجها تثبيت اقدامها في مصر . ولكن حكومة لندن كانت ادهى من ان تنطلي عليها حقيقة هذه البادرة ، فأوعزت الى صحافتها والى مؤيديها في مجلس العموم بأن يعارضوا فكرة كل تدخل عسكري في مصر اياً كان مصدره .

وكان لبريطانيا ما ارادت ، وتراجعت الحكومة الفرنسية عن خطتها واكتفى وزير خارجيتها بأن قدم في ٢٥ نيسان احتجاجاً الى الخديوي يشبه الانذار ، جاء فيه ان حكومته ستتخذ التدابير التي تراها مناسبة « لتأمين سير الادارة في مصر اذا اصر سموه على رفض التعاون مع الوزيرين الأوروبيين » وحذت بريطانيا حذوها وقدمت احتجاجاً مماثلاً .

رفض اسماعيل الاحتجاجين خشية ان ينقلب غضب شعبه عليه ، وأكد للمندوبين الفرنسي والبريطاني ان المصريين لا يمكنهم أن يقبلوا بوزارة يشرف عليها أوروبيون ولا بتدخل هؤلاء في جميع شؤون مصر الداخلية والماليـــة والسياسية .

واشتد الخلاف ، فأجمعت بريطانيا وفرنسا على مطالبته بالتنازل عن العرش لابنه توفيق ، ووعدتاه بالتعويضات المالية الكافية ، وهددتا إن هو أبى أن تطلبا الى السلطان رئيسه الشرعي اقالته من منصبه وتعيين أيٍ من رعاياه خلفاً له ، دون ان يتقيد بأحكام الفرمانات المتعلقة بوراثة عرش مصر .

ووافقت المانيا والنمسا على المساعي البريطانية والفرنسية . ولما ابدى اسماعيل

تصلباً في موقفه وحاول الدفاع عن نفسه ورد مسؤولية تدهور اوضاع مصر عنه ، تدخلت حكومتا لندن وباريس لدى السلطان فأصدر في ٢٥ حزيران ١٨٧٩ فرماناً بعزله وتعيين ابنه توفيق بديلاً عنه .

غادر اسماعيل أرض الكنانة في ٣٠ حزيران الى منفاه الأول في ايطاليا على يختِه « المحروسة » . ولما بعُد عن شواطىء مصر بكى كما بكى ابو عبدالله الصغير آخر ملوك بني الاحمر حين فارق غرناطة الى منفاه سنة ١٤٩٢ .

كان اسماعيل في مستهل عهده املاً للمخلصين من ابناء مصر . هب الى العمران فشق الاقنية ومد خطوط السكك الحديدية ونال فرمانات كلفته غالياً ليتمّ على مصر استقلالها ، ووقف من دي‌لسبس ومن شركة القناة مواقف جريئة تستحق التقدير اذ استخلص منها ما نالته من سلفه محمد سعيد من امتيازات كبرى . غير أن معايب الرجال في الشرق انهم يبدأون كباراً ثم ينحدرون شيئاً فشيئاً الى الهاوية اذ يستهويهم الغرور وتطغى عليهم الشهوات فينسون واجبات الحكم وينعتقون من وازع الاخلاق . وما هي الا سنوات حتى يلجأوا الى القسوة والعنف والتنكيل بالشعب لابتزاز أمواله .

ولم يكن اسماعيل من حدة الذكاء وقوة الشخصية ما يتيح له الافادة من ثروات مصر ومن الاوضاع الدولية ، او ما يعينه على استكناه السياسة الأوروبية ولا سيما البريطانية ، وهي السياسة الدقيقة المحكمة المرنة التي جرته رويداً رويداً ، بواسطة القروض ، الى الهاوية .

ومن اخطاء الرجل انه استبطن شرذمة من المعاونين لا ضمير لهم ولا قوام لديهم للكرامة الوطنية ، فاستغلوا ما فيه من خلات ومعايب وزينوا له ان يستدين ، وأوهموه بأن مصر بلد غني قادر على ايفاء ديونه . فانبرى يعقد القروض مع المصارف الاجنبية لا يحفل بالفوائد الفاحشة ولا ينظر الى نتائجها البعيدة . وافاق من سكرته فاذا به غارق في بحران من الديون ، ومصر راسفة في قيود المرابين الثقيلة .

ولو انحصر جزاء تبذير اسماعيل في تخليه عن العرش لهان امره ، ولكن سياسته ادت الى خراب بلاده وافقارها ووقوعها في شرائك استعمار لا يرحم ، فقضى بذلك على نفسه وعلى أمته بالهوان أجيالاً طوالا .

* * *

لم يستمر حكم توفيق قريراً اذ ما لبث في ضعف شخصيته ان ولّى زمام الأمور للمقربين اليه من الفرنسيين والبريطانيين . فأرغم رئيس النظار شريف باشا على تقديم استقالته في ١٨ آب ١٨٧٩ بعد أن رفض التوقيع على مشروع الدستور الجديد الذي اعده ، وعهد الى رياض باشا المعروف بنزعته البريطانية بتأليف حكومة جديدة ، كما أعاد للمراقبة الثنائية سلطانها القديم وصلاحياتها كاملة . وفي ٤ ايلول ١٨٧٩ عين بارنغ [١] مراقباً عاماً على الدخل ، وبلينيير مراقباً عاماً على المحاسبة والدين العمومي ، وأصدر في اليوم نفسه مرسوماً يحدد صلاحياتهما فاذا هي شبه مطلقة وتشمل ، فيما تشمل ، حق تنتيش جميع مصالح الدولة وحق حضور جلسات مجلس النظار . وذهب توفيق في انصياعه لارادة حكومتي لندن وباريس أن تخلى عن حقه الشرعي بعزلهما ، وهما موظفان مصريان ، وقيده بموافقة حكومتيهما مجتمعتين .

وراحت حكومة رياض تفجّر الازمات المالية ، فباعت ورهنت ما تبقى من ملكٍ لمصر كان آخرها حصة الـ ١٥ ٪ من ارباح شركة القناة ، باعتها في ٢١ آذار ١٨٨٠ من مصرف الكريدي فونسييه بباريس لقاء مبلغ اثنين وعشرين مليون فرنك دُفع رأساً لبعض أصحاب السندات . وبنتيجة هذا البيع لم يبق لمصر حصة في شركة السويس ، لا في اسهمها ولا في ممتلكاتها ولا في ارباحها ، رغم الاربعمئة مليون فرنك التي دفعتها من موازنتها في حفر القناة .

وفي ٣١ آذار شكلت حكومة الخديوي ، بناء على طلب فرنسا وبريطانيا ، « لجنة التصفية المالية » عُهد برئاستها الى ولسون وضمّت اعضاء عن معظم الدول

---

(١) وهو الذي عرف فيما بعد بلورد كرومر

الأوروبية : بريطانيا وفرنسا والنمسا وايطاليا واسبانيا والدانمارك والبرتغال وبلجيكا والأراضي المنخفضة والسويد والنروج ثم روسيا والولايات المتحدة . وقدمت اللجنة تقريرها بتصفية الديون فتبناه الخديوي بمرسوم أصدره في ١٧ تموز ١٨٨٠ ، وفيه حددت ديون مصر بما يقارب مليارين واربعمئة وتسعة وستين مليون فرنك .

ولم يطل عام ١٨٨١ حتى كانت ارض الكنانة تتخبط ، بأوضاعها الداخلية والمالية والسياسية ، في سلسلة من المتناقضات وصفها احد رجال القانون المعاصرين ، دي‌مارتنز ، بقوله : « كانت الدول الاوروبية تعترف بسيادة السلطان على مصر من جانب ، وترفض ان يتدخل في أمورها من جانب آخر . وكانت تعلن ان الحكومة المصرية تتمتع بحرية كاملة في ادارة شؤونها وتفرض في الوقت نفسه على الخديوي أنظمة وقوانين لا تلائم اوضاع بلاده وتتنافى وروح الحرية التي تنادي بها .

« كان الأوروبيون المقيمون في مصر يتبجحون بأنهم ادخلوا المدنية الغربية الى وادي النيل ، وانه بفضلهم ينعم بها المصريون الآن . والحق يقال ايضاً ان معظم هؤلاء الاوروبيين كانوا سبباً في خراب مصر وانهم افرطوا في سوء تصرفهم حتى عاش الشعب المصري الوادع المسالم في مركب الحقد عليهم ...

« لقد شلت المراقبة الثنائية حركة الادارة المصرية ، وافقدت الخديوي شعبيته ، وقضت على كل عمل اصلاحي ، تشريعياً كان ام ادارياً ، يتعارض ومصالح الدائنين الاجانب وامتيازاتهم » .

وكان التواء الحال على هذه الصورة ايذاناً بوقوع اضطرابات دامية في البلاد .

الفصل الرابع

ثورة عرابي باشا

(كانون الثاني ١٨٨١ - حزيران ١٨٨٢)

لم تنقض اشهر معدودة على ولاية توفيق حتى عادت الأمور الى ما كانت عليه في اواخر عهد اسماعيل : سلطة مطلقة للخديوي ، وتدخل المراقبَين البريطاني والفرنسي مباشرة في جميع شؤون الدولة ، وإعمال السوط بالفلاحين لتحصيل الضرائب ، وتخفيض عدد الموظفين الوطنيين وارجاء دفع اجورهم . كل هذا ايقظ في ضمير بعض الفئات الواعية شعوراً بدنو الكارثة . وكان رجال الجيش بداعي وظيفتهم اقرب الناس الى الشعور بالمسؤولية الوطنية ، ومعظمهم من طينة الفلاحين الذين لم ينغمسوا في حياة البذخ والترف ، فوحّدوا صفوفهم يحدوهم هلع على مصير البلاد يذكيه قلق على مصيرهم الحياتي بعد ان سرحت « الوزارة الاوروبية » منهم الفين وخمسمئة ضابط سنة ١٨٧٨ ، وهمّت حكومة الخديوي الجديدة الى تسريح عدد آخر بحجة التوفير ، في الوقت الذي تزايد فيه عدد الموظفين الأوروبيين حتى بلغ في اواخر سنة ١٨٨١ حوالى الف وثلاثمئة وخمسين موظفاً ، كان مجموع رواتبهم السنوية ثلاثمئة وثمانين الف ليرة استرلينية بينما بلغت موازنة نظارة الحربية المصرية في ذلك

العام ثلاثمئة وخمسين ألفاً .

وتألبت فئة من كبار الضباط حول رفيق لهم هو الكولونيل احمد عرابي وسعت الى الخديوي توفيق والى رياض تطالبهما باجراء اصلاحات في الادارة، وبالحد من التدخل الاجنبي في البلاد، وبرفع رواتب افراد الجيش ودفعها لهم بانتظام، والكف عن المحسوبية في الترقية وازالة الفوارق بين ابناء الاسر الجركسية والتركية الذين خُصوا بعالي الرتب والرواتب، وبين ابناء الفلاحين المصريين الذين قضي عليهم بالتزام الرتب الدنيا ، ما خلا الذين آتتهم رياح الحظ ، وهم قلة . رفض الخديوي ورياض باشا هذه المطالب ، ودعم الرفض المراقبان البريطاني والفرنسي . ولم يُعر احد منهم هذه الحركة اي اهتمام واستصغروا شأن رجالها . غير أن هذا الموقف لم يزعزع همة الضباط واشتد عضضهم حين اقدم ناظر الحربية عثمان رفقي باشا – وهو جركسي متعصب لعنصريته – على عزل ضابط مصري من ندوة عرابي في كانون الثاني ١٨٨١ وتعيين احد خلصائه من الجراكسة بديلاً عنه . سعى عرابي وصحبه لدى رياض وطالبوا باعادة رفيقهم الى مركزه ، فلم يستجب طلبهم واعتبر تدخلهم هذا خروجاً على القانون وتمرداً ، فما كان منهم الا ان تشددوا في موقفهم وطالبوا عندئذ بعزل عثمان رفقي على انه سبب ضعف الجيش . وشعر الخديوي بحراجة الموقف وقرر القضاء على حركة الضباط في مهدها ، فاتفق مع ناظر الحربية على دعوتهم اليه في اول شباط واعتقالهم مجتمعين .

لم يقع عرابي في الشرك اذ ابلغه احد حرس القصر وجه المؤامرة فدبر خطة لاحباطها . ولما كان يوم الاجتماع فاجأ رجاله نظارة الحربية ، وكان معتقلاً فيها مع رفاقه ، فنجوا بهم وساروا الى قصر الخديوي يجددون المطالبة بعزل عثمان رفقي ، واصدروا في اليوم نفسه بلاغاً اعلنوا فيه على الملأ تفصيل ما وقع . فاضطر توفيق وقد احرج ايما احراج الى استجابة مطلبهم ، فأقال وزيره وقلد محمود سامي البارودي نظارة الحربية مكانه .

حمل هذا النجاح الضباط على المضي في حركتهم ، وانضم اليهم بعض رجال السياسة من ذوي النزعة الدستورية ، فغدا عرابي في ناظرهم أمل الأمة ومنقذها .

اثار هذا الوضع حفيظة الخديوي فجعل يقلب الرأي مع رئيس حكومته والمراقبَين في كيفية القضاء على حركة الجيش ، وقد باتت مستعصية . ورأى قنصل فرنسا في القاهرة ، البارون دي رنغ ، امكان الافادة منها لدعم مصالح بلده في مصر ، فكتب الى حكومته في اول آذار ١٨٨١ يلفتها الى جوانب الضعف في حكومة رياض باشا وهزال شعبيتها ، والى جوانب القوة في حركة الجيش ، وهي تتصدى في الدرجة الأولى لمجابهة سياسة الحكومة البريطانية في مصر . واقترح في تقريره بأن تحيطها فرنسا بما تستحق من عطف وتغذيها سراً ما امكن .

الاّ ان البارون دي رنغ حكم على نفسه بتقريره هذا فاقيل من منصبه في آخر شهر نوار اذ قررت حكومة باريس، خلافا لما اقترحه، مجاراة السياسة البريطانية في مصر .

كان هذا الانقلاب في موقف فرنسا حصيلة مفاوضات ومساومات جرت سراً ما بينها وبين بريطانيا نالت فيها ترضيات هامة . ذلك ان الحكومة الفرنسية بعد ان استتب لها الأمر في الجزائر شرعت توجه نشاطها التوسعي شطر افريقيا السوداء . وكانت تونس تشكل في هذا المخطط جناحاً استراتيجياً هاماً . فلما أقدمت الحكومة البريطانية على وضع اتفاق ٤ حزيران ١٨٧٨ ، وفيه تنازلت تركيا لها عن جزيرة قبرص، احتجت فرنسا عليه متذرعة بأنه يقلب ميزان القوى في البحر المتوسط ويجعل بريطانيا على قاب قوسين من مدخل قناة السويس ، ومراقباً مباشراً على شبكة من الخطوط الحديدية تصل الشاطىء السوري بالفرات .

لاح للحكومة البريطانية بأن ارضاء فرنسا في تلك الظروف الدولية يساعد

على تنفيذ مخططها السياسي في الشرق فاقترحت عليها سراً احتلال تونس . ولم يكن قصدها ضمناً من هذا « التعويض » ان تفوز فرنسا بغنيمة جديدة فتكف عن معارضة اتفاق ٤ حزيران بقدر ما شاءت ان تحرج موقفها تجاه ايطاليا التي كانت تطمح ، هي الاخرى ، بالغنيمة نفسها ، وان تُظهر في المحافل الدولية خطورة استيلائها على هذا القطر دون وجه مشروع فتعتبره سابقة هامة حتى اذا اقدمت على احتلال مصر فيما بعد، وبالطريقة عينها ، لم يعد لحكومة باريس او للحكومات الأوروبية الأخرى سبيل للاحتجاج .

دارت المفاوضات بين الحكومتين في هذا الامر على هامش مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . ويذكر وادنجتون وزير الخارجية الفرنسية في تقريرٍ رفعه الى حكومته في ٢١ تموز من تلك السنة ، ما دار بينه وبين لورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية حول الوضع الراهن في الشرق فقال :

«كان لاتفاق ٤ حزيران حول جزيرة قبرص صدى عميق في جميع الأوساط السياسية ، وكان اشدها اثراً ما خلفه في فرنسا ، لما قد يلحق بمصالحها من اضرار في الشرق ، تلك المصالح التي لا يسعنا التفريط بها ، ولأنه وضع بريطانيا في موقف استراتيجي ممتاز يتيح لها ان تبسط سلطانها بسهولة على سوريا ومصر ... واستنكار الرأي العام الفرنسي لهذا الاتفاق يقوم على اسس واقعية نقدرها نحن حق قدرها كما يقدرها الساسة الواعون الذين بيدهم مقدرات بريطانيا الخارجية . لذا شاء لورد سولسبوري ان يحيطني علماً بالاسباب التي حملت حكومته على عقده ، وقد عرضها عليّ بكثير من اللياقة والمجاملة ، وذهب الى القول ان بريطانيا ألزمت على القيام به منفردة لترفع معنوياتها في آسيا بعد ان استقر الروس في قارص وهي قلعة على اهمية استراتيجية كبرى . وراح يؤكد باسم حكومته انها لا تسعى من ورائه قط الى السيطرة على مصر او على مداخل قناة السويس ...

« قلت للورد : ليس بوسع فرنسا الاّ ان تعترض بشدة على هذا الاتفاق

ما لم تنل من الحكومة البريطانية تصريحات علنية تضمن لها، بما لا ابهام فيه، مستقبل مصالحها العديدة في سوريا ومصر ... فأبدى تفهماً لوجهة نظرنا، واكد لي بصورة مرضية وبكثير من الوضوح الضمانات التي يمكن انتظارها من رجل شهم مثله. فاعترف بحقوقنا في لبنان. وفي مصر اعترف ايضاً بالدور الذي يجب ان تقوم به بلدانا بالتعاون والمساواة. ثم ختم حديثه بقوله: خذوا تونس ان شئتم، فبريطانيا لا تعترض على ذلك وتحترم قراركم بهذا الشأن... وفي محادثات ثانية اجريتها معه كرّر لي هذا القول واضاف: ليس في وسعكم ان تتركوا قرطاجة زمنا طويلاً بيد البرابرة ... ».

لم تخف على بسمارك هذه المساومات. وكان في علمه ان فرنسا لم تنم على هزيمة ١٨٧٠ وتنظر بقلق الى توحيد المانيا والى ضم الالزاس واللورين اليها. ورأى ان يعالج هذا الوضع بالحكمة والروية بما يُذهب الاحقاد ويحمل على نسيان الماضي. ولم يجد حلاً افضل من توجيه فرنسا نحو التوسع الخارجي. فاستدعى اليه وادنجتون في اثناء المؤتمر واكد له بأن المانيا تؤيد تأييداً تاماً سياسة فرنسا التوسعية في افريقيا، وفي تونس على الأخص قائلاً: « ان الثمرة التونسية قد نضجت وحان قطافها. فتصرف الباي تجاهكم جاء كشمس آب، انها فرصة نادرة لجني الثمرة او تسقط في يد غيركم ».

وفي نوار ١٨٨١ تذرعت حكومة باريس باضطراب الأمن على الحدود الجزائرية الشرقية فأرسلت جيوشها تحتل تونس، ثم فرضت على الباي معاهدة الباردو (١٢ نوار ١٨٨١) واتبعتها بعد سنتين بمعاهدة المرسى (٨ حزيران ١٨٨٣) وفيهما يعترف بحماية فرنسا على بلاده ويقر بتنظيم هذه الحماية.

تغاضت الدول الاوروبية، ما عدا ايطاليا، عن هذا الاعتداء، واكتفى السلطان عبدالحميد بأن ارسل الى حكومة باريس برقية احتجاج، وابلغ ممثلي الدول في الآستانة انه لا يعترف بمعاهدة الباردو وانه لا يزال صاحب

السيادة الشرعية على تونس . ولكن فرنسا تمكنت من استرضائه بثمن بخس غير انه كان شديد المساس بكرامتها وكرامته معاً . ذلك ان عبدالحميد بعد مسرحية اعلان الدستور سنة ١٨٧٦ ارتـد على رجال الاصلاح من بني قومه ، وعلى رأسهم مدحت باشا ، فبطش بهم واحداً تلو واحد . ولما استشعر مدحت بالخطر اعتصم بالقنصلية الفرنسية بأزمير في اوائل شهر نوار ١٨٨١ ، فاغتنمتها فرنسا فرصة للمساومة ورضيت بأن تسلمه للسلطان لقاء وعد منه بأن لا يثير مسألة اعتدائها على تونس في الاوساط الدولية . ورضي عبدالحميد بهذه « المقايضة » نتيجة عجزه وتشفياً من ابي الدستور ورجل الاصلاح في تركيا .

وجاءت هـذه المساومة تقنع بريطانيا بـأن سلطان العثمانيين لا يهمه سوى تدعيم عرشه المتداعي ، وان اي عمل سياسي او عسكري تقوم به في مصر لن تتكشف عنه مضاعفات دولية طالما ان سابقة فرنسا في تونس لم تثر اي احتجاج في اوساطها .

وراح مندوبو بريطانيا في أرض الكنانة يرتقبون تطور الأمور الداخلية فيها عن كثب ، ويسعون الى توسيع الشقة ما بين الخديوي ورجال الحزب الوطني وعلى رأسهم أحمد عرابي .

وكان هؤلاء لا يفتأون يطالبون توفيق باقامة حياة دستورية في البلاد تجعل مقاليد السلطة بيد مجلس نواب منتخب يراقب اعمال الحكومة ويحاسبها على مسؤولياتها كما يجري في البلدان المتمدنة .

برم الخديوي ورئيس نظاره برجال الجيش وقرّرا تشتيتهم في القطر مع وحداتهم العسكرية . ولما فوتح وزير الحربية محمود سامي البارودي بالأمر رفض تنفيذه فأكره على الاستقالة في ١٤ آب ١٨٨١ . عهد توفيق بنظارة الحربية عندئذ الى صهره داود باشا فكان أول عمل قام به ان اصدر في ٨ ايلول قراراً بابعاد عرابي الى الاسكندرية واقصاء رفاقه الى مناطق نائية في القطر . ورد الضباط في اليوم التالي على هذا التدبير بأن قدموا الى باحة قصر

الخديوي تواكبهم فرق من الفرسان والمشاة والمدفعية ، فاعلنوا انهم لايمتثلون لأمر وزير الحربية الجديد . وقدم توفيق ورياض وعدد من النظار الى الباحة فلقيهم عرابي وقد شهر سيفه ، فأمره الخديوي باغماده فامتنع ، وتبادل الجانبان عبارات التهديد ، وانسحب توفيق ووزراؤه وأبى الجيش ان يعود الى ثكناته .

توسط القنصل البريطاني كوكسن بين الطرفين فأصر عرابي على مطاليبه باقالة رياض باشا وتعيين شريف باشا مكانه ، وبانشاء مجلس نواب منتخب يصدق على الموازنة بعد مناقشتها ويراقب أعمال الحكومة ، وبأن يُرفع عدد الجند من احد عشر ألفاً الى ثمانية عشر الفاً . فرد توفيق بأن هذه الأمور ليست من اختصاص الجيش وانما هي من صلاحياته وصلاحيات الباب العالي .ولما أصر عرابي ورفاقه على موقفهم قبل استقالة رئيس النظار وعهد الى شريف باشا بتأليف وزارة جديدة .

دعمت انتفاضة الجيش الثانية هذه مركز عرابي بين جنده وفي البلاد ، ورأى ان الحكمة تقضي بتطمين الأوروبيين الى مصيرهم ، كي لا يستغلها الخديوي لتأليبهم عليه ، فأصدر بلاغاً انفذه الى قناصل الدول بالقاهرة اكد فيه « ان العهد الجديد سيظل محافظاً على ما لجميع رعايا الدول الموالية لمصر من المصالح ». ولكن هذه الدول ، وبخاصة فرنسا وبريطانيا ، اضطربت لانتصار الحركة العرابية ورأت فيها خطراً اكيداً على نفوذها في البلاد . وقد كتبت جريدة التايمس في ٢٧ ايلول ١٨٨١ تقول : « لا جدوى من اخفاء الحقيقة وهي ان هذه الحركة لا ترمي الآن الى اقصاء تدخل اوروبا في الادارة المصرية . ولئن كانت هذه النية مقصورة منذ اسبوعين على فئة قليلة من الضباط فانها لم تعد الآن كذلك . فقد اصبح الشعب يؤيد عمل الجيش كل التأييد ، واصبح الضباط الآن اجرأ على الجهر بأغراضهم من اي وقت مضى » .

ورأى السلطان عبدالحميد ان الفرصة مؤاتية لتثبيت سيادته على مصر

فأوفد اليها في ٢ تشرين الأول لجنة تحقيق عثمانية ، مهمتها الظاهرة تسوية الخلاف بين الخديوي وضباط جيشه ، والحقيقية الاطلاع على امكانات عرابي وقوة شعبيته في الجيش وفي اوساط المصريين .

لم تبد بريطانيا وفرنسا ارتياحاً لهذه البادرة فاحتجتا عليها بشدة واعتبرتاها « تدخلاً من السلطان في شؤون مصر الداخلية » !!! وصرح دي فريسينيه رئيس مجلس الوزراء الفرنسي عقب تقديم احتجاجه الى الحكومة العثمانية بقوله : «كل تدخل من قبل الباب العالي في مصر ، اياً كان شكله ، سيحدث في الظروف الحاضرة اسوأ الأثر » .

اما لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطانية فذهب الى ابعد من ذلك اذ استدعى اليه موزوروس افندي ، السفير العثماني بلندن ، في ٦ تشرين الأول ، وابلغه معارضة حكومته لارسال لجنة التحقيق العثمانية قائلاً : « أننا متفقون مع الحكومة الفرنسية للمحافظة على حقوق السلطان ، ولكننا نعارض بشدة كل مسعى من قبله لتوسيع نطاق حقوقه في مصر والتدخل في شؤونها الداخلية بما يتنافى مع استقلالها . فالحكومة البريطانية تعترض بشدة على مهمة لجنة التحقيق العثمانية ، لأنها ترى ان السلطان يعمل في مصر بما ليس في صالحه » .

واقترحت الحكومة الفرنسية على بريطانيا معالجة ازمة الجيش المصري بالاسلوب نفسه الذي عولجت فيه ازمتها المالية ، اي بتعيين مراقبَين عسكريَين بريطاني وفرنسي في مصر . ولكن لورد غرانفيل كان يدري الى اين يسير التدخل الفرنسي في شؤون مصر ، وكان جل همه ان يحد منه فلا يتعدى حدود المراقبة الثنائية القائمة ، فعارض الاقتراح واكتفى بالموافقة على ارسال بارجتين واحدة فرنسية واخرى بريطانية الى مياه الاسكندرية ، وابلغ الباب العالي انهما لن تنسحبا الا اذا عادت لجنة التحقيق ادراجها الى الآستانة .

رضخ عبدالحميد لهذا الانذار فتركت اللجنة الاسكندرية في ١٩ تشرين الأول الى العاصمة العثمانية بعد ان اتصلت سراً بعرابي ورفاقه واكدت لهم باسم

السلطان عطفه التام على موقفهم .

وجاء هذا العطف يشجع رجال الحركة الوطنية على الصمود . فلما أزف موعد وضع موازنة سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢) طالب اعضاء مجلس شورى النواب بعرضها عليهم لمناقشتها واقرارها . واحتج المراقبان على هذا الطلب بالرغم من تعهد النواب بتجنب بحث كل ما يمس بالدين وبحقوق اصحاب السندات .

وكان غامبتا في هذه الاثناء قد تولى رئاسة الحكومة الفرنسية . وكانت سياسته تقوم على اعتماد الشدة والعنف بوجه الحزب الوطني بمصر حتى لا يفضي انتصاره الى اشتداد المقاومة للاحتلال الفرنسي في تونس ، او ، في اقله ، الى خلق جبهة متحدة بين الوطنيين في البلدين . ويوم تسلم مقاليد الحكم بالذات ، اي في ١٤ كانون الأول ، استدعى اليه السفير البريطاني بباريس وباحثه في أمر تدخل عسكري مشترك في مصر .

لم يتلق غرانفيل هذا الاقتراح بالرضى فتردد اسبوعين في اعطاء الجواب على الرغم من الحاح السفير الفرنسي عليه في لندن . ولما ادرك غامبتا أن لا أمل في قبول مشروعه ، اقترح ارسال « مذكرة مشتركة الى الحكومة المصرية تنم عباراتها عن عزم فرنسا وبريطانيا متحدتين على تقوية مركز الخديوي توفيق باشا والقضاء على الذين اوجدوا الخلل والاضطراب في مصر » .

وكان لورد غرانفيل بما عرف عنه من قوة الحدس والارهاص في السياسة يدرك ان مركز غامبتا في مجلس النواب الفرنسي ضعيف جداً ، وان سقوطه رهنٌ بهفوة سياسية يرتكبها . ولم يكن يرى من جهة اخرى في سياسته الخارجية ما يحمل على الاطمئنان لمستقبل مصالح بريطانيا في مصر ، فوافق فجأة على اقتراحه وسأله ان يضع نص المذكرة .

وكان غرانفيل يرى ان مثل هذه البادرة ستحرج موقف غامبتا داخلياً وستعقد في الحقل الخارجي الأمور بينه وبين ايطاليا والنمسا وتركيا التي كانت

تراقب بقلق شديد سياسته التوسعية ، كما كان يأمل ايضاً ان يعرف منها كنه موقف هذه الدول من اجراءات شديدة قد يُحمل على اتخاذها في مصر .

والحق ان التطاحن الخفي في مصر كان على اشده آنذاك بين حكومتي باريس ولندن . وقد احاط بحقيقته أحد الدبلوماسيين اذ قال : « ان فرنسا وبريطانيا تتبارزان من اجل امتلاك مصر ، وهذه المبارزة تجري الآن بأيد ارتدت قفافيز من حرير » .

بعث غامبتا بنص المذكرة الى لندن فوافق عليه غرانفيل للحال . وقبل ان تبلغ للخديوي طلب الى سفيره في باريس في ٦ كانون الثاني ١٨٨٢ ان يعلن للرئيس الفرنسي تحفظه التام حول الاجراءات العسكرية لتنفيذ مضمونها .

وفي اليوم التالي ، ٧ كانون الثاني ، قدم قنصلا بريطانيا وفرنسا بالقاهرة المذكرة الى توفيق وهذا نصها :

« ان الحكومتين الفرنسية والبريطانية تؤيدان بقاء سمو الخديوي على عرش مصر في الشروط التي حددتها الفرمانات السلطانية ، وتعتبران هذه الشروط الضمان الوحيد في الحاضر والمستقبل لتأمين النظام وضمان الرفاه للشعب المصري وهي امور تهم كلاً من الحكومتين على السواء . وهاتان الحكومتان متفقتان على التعاون الكامل والتدخل للحوول دون قيام مصاعب داخلية او خارجية من شأنها أن تمس بالنظام القائم . ولهما ملء الثقة ان هذه التصريحات ، التي تعبر عن ارادتيهما ، ستساعد على تبديد الاخطار التي تهدد استقرار حكم الخديوي اذا وضعت موضع التنفيذ . وانهما تأملان ان يستمد سموه منها الثقة والقوة اللازمتين ليمضي بمقدرات البلاد نحو أهدافها » .

وتعتبر هذه المذكرة نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية في الشرق ، اذ اعلنت فرنسا وبريطانيا بصورة رسمية تدخلهما الصريح في شؤون مصر الداخلية ، واعتبرتا هذا التدخل امراً مشروعاً .

كان للمذكرة وقع سيء في مصر اذ اعتبرتها الفئات الوطنية تهديداً وتدخلاً

في شؤون البلاد لا يقره عرف او قانون ، ورأوا فيها ما استبطنت السياسة البريطانية والفرنسية نحوهم من سوء نية ، اذ لم يصدر عن الحزب الوطني عمل يسوغها لا سيما وان موطن الخلاف ما بين عرابي والمراقبين حول موازنة الجيش قد حل وفقاً لرغبتهما .

وتضايق توفيق ايضاً من هذه البادرة واعتبرها في غير موضعها . فهو لم يسأل الدولتين اي حماية ، وقد أساءت إليه اساءة كبرى لانها اقصت عنه العناصر الحيادية وزادت الحزب الوطني قوة في اوساط الشعب وفي الجيش .

وكتب ماليت القنصل البريطاني في القاهرة الى غرانفيل في ٩ كانون الثاني ١٨٨٢ يقول : « ابعدت عنا هذه المذكرة كل ثقة . وكان كل شيء يسير على ما يرام . ولا مسوغ لها بعد ان تم التفاهم بين عرابي والمراقبين حول موازنة الجيش ، وكانت هذه القضية موضع الخلاف بينهم .. ويعتقد المصريون الآن ان بريطانيا القت بنفسها في احضان فرنسا ، وان هذه تدفعها الى التدخل هنا لدواع تتعلق بحربها في تونس .. ويتسرع من يتنبأ الآن العاقبة النهائية لما جرى . ومن نتائج هذه المذكرة في الوقت الحاضر انها وثقت الروابط بين الحزب الوطني والجيش والمجلس ، فوقفت هذه العناصر الثلاثة بوجه بريطانيا وفرنسا كأنها عنصر واحد . وهي اليوم اشد شعوراً منها فيما مضى بأن في الرابطة التي بين مصر والدولة العلية ضماناً يجب ان تتمسك به لتنجي نفسها من غائلة الاعتداء عليها » .

ولم يكن القنصل الفرنسي في مصر اقل تحسساً لما نجم عن هذه المذكرة ، فكتب الى غامبتا في ٩ كانون الثاني يصف الوقع السيء الذي احدثته في جميع الاوساط المصرية ، ويقترح اصدار مذكرة تفسيرية لتبديد آثارها .

اما موقف الباب العالي فلم يكن اقل تأثراً ، فأنفذ عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية، بتاريخ ١٤ كانون الثاني ، مذكرة احتجاج الى حكومتي لندن وباريس . ولما قابل موزوروس افندي ، السفير العثماني ، لورد غرانفيل

وسأله عن موقف حكومته في هذه المذكرة الذي يناقض تأكيداتها السابقة حول سيادة السلطان على مصر اجابه ، حسب قول السفير ، « اننا متمسكون كل التمسك بما قلناه سابقاً من انكار كل مطمع لنا في مصر . اما مذكرة ٧ كانون الثاني فانها من وضع الحكومة الفرنسية وان بريطانيا وافقت عليها لقتل مفعولها . وخير دليل على ذلك التحفظ الذي ابداه سفيرنا في باريس ، خطياً، الى رئيس الحكومة الفرنسية قبل ارسالها » . ثم أعلن غرانفيل عن استعداده لاذاعة تفسير رسمي لها يضع حداً لمخاوف الباب العالي . وكلف لورد ليونز بأن يعرض مشروع المذكرة التفسيرية على غامبتا فرفضه وابلغ السفير البريطاني بأن مثل هذا التدبير يعتبر تراجعاً من الحكومتين تكون نتيجته المحتومة تشجيع رجال الحركة الوطنية على المضي في معارضتهم للخديوي وللنظام القائم بمصر ، وسيجر بالتالي على مصالح الأوروبيين فيها اضراراً جمة .

وهكذا اظهر غرانفيل للباب العالي ان الحكومة الفرنسية كانت اصلاً لهذه المذكرة ، وانها وحدها لا تريد التراجع عنها .

ولما تعقدت الأمور في مصر والآستانة وفي عواصم الدول الأوروبية ، وكلها متجهة ضد الحكومة الفرنسية، حُمل غامبتا على تقديم استقالته في ٢٦ كانون الثاني ، فكان سقوطه خدمة كبرى للسياسة البريطانية .

ولـيَ دي فريسينيه رئاسة الحكومة الفرنسية الجديدة ، وكان معروفاً بميوله البريطانية واقتناعه ان في السماح لحكومة لندن بالعمل في مصر كما تهوى ، لقاء تأييدها لفرنسا أن تعمل بمطلق الحرية في تونس ، تسوية مرضية للدولتين .

ولكن تعقيدات مذكرة ٧ كانون الثاني لم تنحصر في علاقات مصر وتركيا بفرنسا وبريطانيا فحسب ، وانما تعدتها الى النطاق الدولي اذ اعتبرتها المانيا والنمسا وروسيا « تحدياً لاتفاقات التضامن الأوروبي » . ويؤكد الكونت دوبيني ، سفير فرنسا ببرلين، في احد تقاريره الى وزارة خارجيته في ٣٠ كانون الثاني ١٨٨٢ أن مشاورات جرت بين هذه الدول بشأن ما يشاع عن

نية الحكومتين البريطانية والفرنسية بانزال قواتهما في الاسكندرية وبورسعيد ، واتفقت على معارضة هذا الاعتداء والاكتفاء ، اذا دعت الضرورة بإرسال وحدات عسكرية الى مصر ، بأن يولج بها السلطان دون سواه بعد استشارة حكومتي لندن وباريس .

وفي ٢ شباط قدَّم ممثلو هذه الدول في الآستانة مذكرة الى وزير الخارجية العثمانية عاصم باشا أكدوا له فيها حرص حكوماتهم على بقاء الوضع الراهن في مصر كما حددته فرمانات السلطان والاتفاقات المعقودة بين الباب العالي والدول الأوروبية ، وانها لا ترضى بتبديل هذا الوضع ما لم تسبقه مفاوضات بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر .

وكان من نتيجة هذا الموقف الحازم ان اضطر ديفريسينيه وغرانفيل الى ارسال مذكرة مشتركة الى الدول الأربع والباب العالي في ١٢ شباط ، يطمئنانها الى حسن نوايا حكومتيهما تجاه مصر .

وهكذا أصبحت المسألة المصرية بفعل مذكرة ٧ كانون الثاني جزءاً من « التضامن الأوروبي »، بعد ان كانت وقفاً على مراقبة ثنائية تستأثر بها فرنسا وبريطانيا دون سائر الدول .

* * *

اما في مصر فكانت الحال تتردى من سيء الى اسوأ . فقد اصر مجلس نواب الشورى على ان يناقش موازنة الدولة ، ما خلا البنود المخصصة لخراج الباب العالي ووفاء الديون الأجنبية . ولكن المندوبين البريطاني والفرنسي رفضا رفضاً قاطعاً ان يُمنح المجلس هذه الصلاحية . وانبرى رئيس الحكومة الفرنسية يعلن لقنصله في القاهرة بأن « يعارض أشد المعارضة اي تدخل من جانب المجلس في أمر الموازنة ... وانه خليق بفرنسا وبريطانيا ألاّ تلين لهما قناة في هذا الأمر حتى لا يداخل النواب اي مطمع ، لأن تدخلهم في شؤون الموازنة ، مهما قلّ ، لا بد ان يفضي الى القضاء على جميع النظم التي قررها

قانون التصفية ، والى زعزعة كيان المراقبة الثنائية ، وبالتالي الى خراب مالية مصر » . ! ! !

الا ان هذا الموقف ومذكرة ٧ كانون الثاني قويا من عضد عرابي ورفاقه فطلبوا الى الخديوي في ٢ شباط اقالة وزارة شريف باشا وتعيين رئيس جديد بديلاً عنه يكون اكثر رغبة في التعاون مع المجلس . ولم يكن للخديوي ندحة عن قبول مطلبهم وعن النزول عند رغبة الأكثرية الساحقة من الزعماء المصريين ، فطلب الى اعضاء المجلس ، بناء على نصح المراقب البريطاني ، أن يقترحوا مرشحاً لرئاسة الحكومة فيلقى على عاتقهم تبعة المشاكل السياسية التي قد تنجم من بعد ، فرشحوا لها محمود سامي البارودي . وجرى تعيينه في ٤ شباط ، وادخل عرابي ناظراً للحربية . وعندما سئل المراقبان كيف سلّما بقبول عرابي في الوزارة اجابا « خير ان يكون داخلها من ان يكون خارجها » .

كان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة التصديق في ٧ شباط على قانون الاصلاح الاساسي الذي وضعه المجلس . وانفذ البارودي للخديوي كتاباً تفسيرياً بشأنه قال فيه : « ان هذا القانون سيكون كفيلاً باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية ورعاية جميع الحقوق والواجبات ، مانعا كل المنع من مس كل شرط يتعلق بالدين وتسديداته ، وهو يجعل لمجلس النواب حق مسؤولية النظار وحق تنقيح القوانين بوجه الحكمة والاعتدال » . وبموجب المادة ٣٤ منه اعطي أصحاب السندات من الأوروبيين ضمانات كافية فباتت غير قابلة للبحث او المناقشة في المجلس ، كما ترك للمراقبين حرية العمل فيما يتعلق بالدين العام . غير ان هذا القانون تضمن مواد اخرى لم ترق للمراقبين ولا للموظفين الاجانب ، اذ منح مجلس شورى النواب حق مراقبة أعمال الموظفين ، من مصريين وغير مصريين ، وتحميلهم مسؤولية كل عبث او اهمال في تأدية اعمالهم ، كما جعل كل عقد اتفاق او التزام او امتياز تمنحه الحكومة غير نافذ الا اذا وافق المجلس عليه . وأجرت الحكومة الجديدة

اصلاحات اخرى تتعلق بالجيش فزادت عدد افراده الى خمسة عشر الف وثمانمئة رجل .

لم ترق هذه الاصلاحات للمراقبين فامتنعا عن قبول هذا القانون متذرعين بأن ما تضمنه من اصلاحات ليس الا ضرباً من « الفوضى » . وكتب بلينيير الى وزير خارجيته في ٨ شباط ١٨٨٢ يقول : « ان منح مجلس النواب حق تصديق الموازنة معناه جعل مهمة المراقبين صورية ، والقضاء بالتالي على نفوذ فرنسا وبريطانيا في مصر » .

رد محمود البارودي على هذه الادعاءات مؤكداً حرص حكومته على حقوق أصحاب السندات وعلى تسهيل مهمة المراقبين ضمن الحدود التي وضعها نظام ١٥ تشرين الثاني ١٨٧٩ .

غير ان هذا التلطيف لم يبدل من رأي المراقبين فأخذا يرسلان التقارير الى حكومتيهما يشكوان الفوضى الادارية والمالية بمصر . وحملت صحف باريس ولندن على الحكومة الجديدة وعدت قانون الاصلاح الاساسي « عملاً تخريبياً ومعادياً للأوروبيين » ، واتهمت عرابياً بأنه عميل للسلطان « وان مصر تعيش في فوضى واضطراب تحت سلطة جيش متمرد » . اما منهج الوزارة الاصلاحي فكان في نظرها « منهجاً خيالياً » ؛ فالغاء السوط مثلاً في جباية الضرائب ، وزوال خضوع الفلاح خضوعاً تاماً لسيده ، هما سبب من اسباب تقهقر مصر وعامل من عوامل انتشار الفوضى فيها . فقد كتب روزويل البريطاني ، مدير اطيان العائلة الخديوية ، وكانت رهينة لأصحاب السندات ، يقول : « اذا حرم الحاكم الشرقي من سوطه وحظر عليه ان يسجن من يشاء ، عجز عن سياسة قوم ألفوا منذ القدم الخضوع لحكومة فردية قوية ... والطريق الذي سلكته الحركة الوطنية منذ عام ، اذ تولت الأمور فيها زمرة من الخياليين ، جعلت الفلاح يظن بأنه يستطيع الوصول طفرةً الى ما قيل له انه حرية » .

الا ان بعض اهل الفكر من البريطانيين لم يروا هذا الرأي ، فقد كتب وليم غريغوري في جريدة التايمس بتاريخ ١٠ شباط ١٨٨٢ يقول : « لقد قوى عمل الجيش الرأي العام في مصر . ولي وطيد الأمل بأن المساوىء المستقبحة التي ما برحت متفشية في البلاد ستبدد رويداً رويداً بالصبر والاناة . فلولا وجود يد قوية في الحركة الوطنية ما تم اصلاح يذكر ولا ريب . ولطالما تحدّثوا عن الاصلاح في هذا البلد ، كما تحدثوا عنه في تركيا . ولكن الأمر لم يتعد نطاق الكلام ... اما الآن فقد شرع باصلاحيات قيمة كان الباعث لها ما دار في روع الناس عن وجود عصبة قوية مصممة على تنفيذها » .

ونتيجة لهذا الموقف بدأت مصاعب جديدة في مصر كان أولها محاولة قام بها بعض الضباط الجراكسة في نيسان ١٨٨٢ لاغتيال عرابي والمقربين اليه ، الا ان امرها افتضح فاعتقلوا ، وحكمت المحكمة العسكرية عليهم بنزع رتبهم وبنفي بعضهم الى اقليم النيل الأبيض ، كما قضت ايضاً باعتبار الخديوي السابق اسماعيل باشا شريكاً في المؤامرة وقضت بحبس راتبه عنه بحجة انه « يستعمله لزرع الفوضى في مصر والتآمر عليها » .

وانبرى ماليت ، القنصل البريطاني ، يدافع عن المحكومين ويطالب توفيق بالعفو عنهم ، ويعده بتأييد حكومته له تأييداً مطلقاً . ولكن الخديوي ظل متردداً خشاة ان يعد عمله تحدياً للمحكمة والقانون ، فأشار ماليت عليه ان يلصق القضية بالدول الأوروبية ، فيستشير قناصلها بمصر ، ثم يقدم على اصدار العفو . ولم يكن القناصل كما ظن زميلهم البريطاني فأكدوا للخديوي ان ليس بوسعهم التعرض لأمور داخلية بحتة وعلى الأخص لحكم صادر باسم القانون والسلطان .

ونزل توفيق اخيراً عند الحاح ماليت فرفض وضع الحكم موضع التنفيذ . واحتدم الخلاف بينه وبين الجيش . وأدرك النظار ان بريطانيا ستستغل الفرصة ليكون لها مزيد من الرقابة على مصر ، فعقدوا امرهم على ايجاد حل وسط يقضي بنفي المحكوم عليهم وحذف اسمائهم من سجلات الجيش دون ان

يجردوا من حقهم في التعويض . غير ان هذا الحل لم يرق للقنصل البريطاني فراح يحث وزير خارجيته على اغتنام الفرصة لتوسيع الشقة ما بين الخديوي ووزرائه ، واسقاط حكومة البارودي « التي تسعى لتضييق نطاق حماية بريطانيا على مصر والقضاء على نفوذها فيها » قائلا : انه « ليستحيل علينا ان نستعيد سلطتنا العليا ما لم تخضد شوكة الحكم العسكري الذي يرزح القطر تحته الآن ... وفي اعتقادي انه لا مندوحة عن وقوع مضاعفات شديدة قبل الوصول الى حل مقبول للمسألة المصرية . والحكمة تقضي بتعجيل هذه المضاعفات لا بتأجيلها » .

كان لكلام ماليت هذا أثره البالغ لدى لورد غرانفيل ، وكان كبير الثقة بدهاء قنصله ومقدرته على خلق الاجواء التي يريدها ، فأبرق اليه مؤيداً وجهة نظره . وما زال ماليت وزميله الفرنسي الجديد سينكفكز يثيران الخديوي على وزرائه ويطمئنانه الى تأييد بلديهما المطلق له ، الى ان وقّع في ٩ نوار ، بحضور القنصلين ، مرسوم العفو عن المحكومين . وعظم الأمر على النظار وادركوا ان مسعاهم في حل المشكلة ، بما يرضي الفريقين ، لم يصادف لدى توفيق تقديراً او رضى ، وان نفوذ الاجانب لديه بات اعظم من نفوذهم ، فقرروا عندئذ دعوة مجلس الشورى في ١١ نوار ليكون حكماً بينه وبينهم .

في هذه الظروف السياسية الحرجة جرى البحث بين لندن وباريس حول ايفاد بعض وحدات من اسطوليهما الى مياه الاسكندرية والسويس ارهاباً لعرابي وصحبه وتشجيعاً للخديوي على نبذ وزرائه . وفي ١٢ نوار اقترح دي‌فريسينيه على غرانفيل المشروع التالي :

١ ـ ترسل كل من الدولتين ست قطع بحرية الى مياه الاسكندرية ، ومدرعة واحدة الى السويس .

٢ ـ تبرق الحكومتان الى ممثليهما في الآستانة ليبلغا الباب العالي ان يمتنع عن التدخل في شؤون مصر ، والى سفرائهما لدى الدول الأربع الكبرى

(روسيا – المانيا – النمسا – ايطاليا) لاحاطتها علماً بهذا التدبير وسؤالها اقناع الباب العالي بألاّ يتدخل في الأمر .

٣ – تتعهد الدولتان بمساندة الخديوي توفيق مساندة تامة لقاء ما يبدي من حسن النية في معاونتهما .

٤ – تتعهد الدولتان بعدم الاعتراف بأي حكومة تقوم في مصر بدلاً من حكومة الخديوي ، وتعتبران توفيق باشا الممثل الوحيد للسلطة الشرعية فيهـــا .

وافق غرانفيل على هذا الاقتراح . وفي ١٥ نوار شرعت طلائع الاسطولين البريطاني والفرنسي تصل الى الاسكندرية ، فهال امرها النظار ونواب المجلس وتداعوا الى مصالحة عامة . وفي اليوم التالي حضروا الى قصر الخديوي يعلنون له الولاء ويؤكدون حرصهم على سلامة سلطته الشرعية .

لم تقع هذه المصالحة موقع الرضى لدى فرنسا وبريطانيا وكانتا تأملان ان يفيد توفيق من وصول اسطوليهما الى الاسكندرية والسويس فيبطش بخصومه ويقتادهم الى المنفى او يزجهم في غياهب السجون . ولما ابلغ دي‌فريسينيه امرها ابرق الى قنصله في القاهرة بتاريخ ١٧ نوار يقول : « ارجو ان لا تدوم هذه المصالحة وقتاً طويلاً . كانت ثقتي كبيرة ان يغتنم الخديوي فرصة وجود اسطول فرنسا وبريطانيا في الاسكندرية فيقدم على عمل حاسم ، فيبطش بخصومه ويقيم حكومة جديدة ممن هم موضع ثقته كشريف باشا مثلاً ... وانني لأتساءل ان كان في مستطاع الخديوي الآن ، اي بعد تلك المصالحة ، ان ينفذ هذه الخطة ... » .

وجعل ادوارد ماليت وزميله الفرنسي يبيّنان للخديوي ان ولاء النظار خدعة فلا يركنن اليهم ، وان خضوعهم له كان وليد رسو الاسطول المشترك في مياه الاسكندرية . وكان توفيق واهن المراس ، ضعيف الارادة ، شديد التأثر ببطانته ، ولم يكن يأنس في الناس شعبية تناصره فيركن اليها ليصادم

الحزب الوطني وجهاً لوجه ، فلقيت هذه المساعي اثراً كبيراً في نفسه .

ولما بلغ الباب العالي رسو الاسطولين في الاسكندرية والسويس احتج لدى حكومتي باريس ولندن وسأل دول اوروبا الوسطى وروسيا ان تتوسط له عند الدولتين المعتديتين على سلطانه لتنسحبا من المياه المصرية . غير ان هذا الاحتجاج ما لبث ان خبا اذ قام بسمارك يهدىء من روع السلطان ويسديه النصح بالتروي . فقرر عبدالحميد عندئذ ، نزولاً عند رغبة الزعيم الالماني ، مفاوضة حكومتي لندن وباريس لوضع اتفاق مشترك حول مصر يضمن لهما مصالحهما الحيوية فيها . واقترح كبداية له وضماناً لتحقيقه ، ان يعزل توفيق ويعين بديلاً عنه اي مرشح تقترحه هاتان الدولتان .

لم يصادف هذا الرأي ، في شطره المتعلق بالخديوي ، ارتياحاً في نفوس الفرنسيين والبريطانيين . ورأى لورد غرانفيل استجابة لرغبة الدول ، ان يخفف من قلق السلطان فأنفذ اليه في ٢٠ نوار مذكرة شرح فيها اسباب ايفاد الاسطول المشترك الى المياه المصرية ، قائلاً : « ان الحكومة البريطانية لم تفكر قط في ان تنزل الى البر جنوداً ، او تحتل البلاد عسكرياً . وفي عزمها متى عادت السكينة الى مصر وزال الخوف على مستقبلها ان تسحب سفنها الحربية وتخلي مصر وشأنها . واذا وقع عكس ما ترتضي وتعذر حل المسألة حلا سلمياً ، فانها ستتفق مع الدول الأوروبية وتركيا على ما يكون قد بدا لها وللحكومة الفرنسية انه انجع الوسائل » . ثم طلب الى الباب العالي ان يعد فرقاً من جيشه ليوفدها الى مصر ان دعت الضرورة . وبتاريخ ٢٤ نوار سأل دي‌فريسينيه ان يوافق على هذا التدبير ، فامتنع بشدة ، فأقام امتناعه دليلاً للسلطان على سوء نية فرنسا وحسن نيته هو تجاهه .

وتعقدت الأمور ما بين الآستانة ولندن وباريس ، فرأى غرانفيل ان يحل المشكلة في مصر بالذات . فأشار على قنصله ماليت ان يقنع عرابي وبعضاً من رفاقه بمغادرة القطر من تلقاء انفسهم لقاء مبالغ ضخمة من المال تضمن لهم

حياة رخاء [1] ، فأبوا الخوض في هذا الموضوع . وعلى الاثر رفع القنصلان البريطاني والفرنسي باسم حكومتيهما مذكرة رسمية الى الخديوي في ٢٥ نوار طلبا فيها : « إسقاط وزارة البارودي وابعاد عرابي عن مصر واقصاء رفيقيه عبدالعال وعلي فهمي الى احدى المناطق النائية داخل القطر ، مع احتفاظهم بألقابهم ورتبهم ، وتكليف شريف باشا بتأليف حكومة جديدة » .

حيال هذه الدسائس قدم البارودي استقالة حكومته في اليوم التالي « احتجاجاً على ما اجازه الخديوي للدول الاجنبية من تدخل في شؤون مصر ، وعلى المساس بحقوق السلطان فيها » ، فقبلها توفيق في الحال . وعملاً بنصيحة ماليت وزعت في الأقاليم مناشير أكد فيها الخديوي ان الاسطولين الفرنسي والبريطاني قدما الى المياه المصرية « لأغراض ودية ». ولكن ما ان بلغ المدن الكبرى نبأ استقالة الوزارة حتى ثار رجال الجيش ، وابلغوا الخديوي بأنه لا بد من اعادة النظار الى مراكزهم اوانهم غير مسؤولين عن اضطراب الأمن . وهبت حملات شعبية على توفيق تتهمه بالخيانة والامتثال للأجانب « وانه باعهم بلاده » .

أعرض الخديوي عن هذه الحملات ، وألح الحزب الوطني عليه بأن يُبقي عرابي ناظراً للحربية فأبى . وفي ٢٨ نوار اشار غرانفيل على السلطان ان يستدعي سامي البارودي وعرابي ورفاقه الى الآستانة ، وان يعلن ، بما لا ابهام فيه ، تأييده المطلق للخديوي ، فلم ينصت السلطان الى مطلبه . وألزم توفيق أخيراً بأن يعيد عرابي ناظراً للحربية استجابة لطلب الجيش .

كانت عودة عرابي الى الوزارة انتصاراً للحركة الوطنية فاحتج القناصل عليها ، وصرح ماليت ان حكومته « لا يقيدها اي التزام يحول دون تدخلها للمحافظة على ارواح رعاياها ومصالحهم » . وابلغ غرانفيل ديفريسينيه ان بريطانيا لن تتلكأ عن التدخل عسكرياً في مصر متى شاءت . ثم أوعز الى قنصله

---

(١) ذكر المستر بلنت في كتابه عن مصر ان آل روتشيلد عرضوا على عرابي راتباً بقيمة اربعة آلاف ليرة استرلينية في السنة لقاء مهاجرته مصر .

في القاهرة ان يعد الجو لهذا التدخل . وأخذت الصحف البريطانية تختلق اخبار الهول والاضطراب يسودان مصر ، وعلى الأخص حين قرر عرابي ان يرفع عدد افراد الجيش من خمسة عشر ألفاً وثمانمئة رجل الى ثمانية عشر ألفاً. ولما احتج قنصلا بريطانيا وفرنسا على هذا القرار افادهما ان زيادة الفين ومئتي رجل على الجيش المصري الفقير العتاد لا تشكل خطراً على اوروبا ، وانه عمل قانوني حددته فرمانات ١٨٤١ يوم كانت مصر مغلوبة على امرها .

في هذا الجو المتجهم قرر السلطان عبدالحميد أن يوفد احد وزرائه الى مصر ، درويش باشا ، في مهمة تحقيق . وراحت ابواق البريطانيين تشيع في الملأ ان المبعوث العثماني يحمل فرمان عزل عرابي وبعض رفاقه ونفيهم الى خارج القطر .

كانت هذه الاشاعات كفيلة باثارة الرعب في البلاد ، فجاهر عرابي ورفاقه انهم لن يطيعوا امر السلطان . وعمت المظاهرات في القاهرة وأسهم فيها العلماء والطبقات الشعبية ، فنادوا بسقوط الخديوي وأفتى شيخ الأزهر بأن توفيق « لم يعد شرعاً أهلاً للحكم » .

وحينما وصل درويش باشا الى القاهرة ووقف على حقائق الوضع في البلاد وعلى خفايا سياسة البريطانيين فيها ، ولم ير اثراً للتمرد العسكري الذي أوفد من اجله ، انجلى له ان مشاكل تركيا وضعفها وانقيادها في ركب سياسة بريطانيا لن تتيح لها توطيد سلطتها الشرعية على مصر ، فحاول عندئذ اجراء مصالحة وطنية تسكن الخواطر وتضع حداً للشكوى من اضطراب الأمن بغية المطالبة بجلاء الاسطولين الفرنسي والبريطاني عن الاسكندرية والسويس .

الباب الثاني

استيلاء بريطانيا على مصر والسودان

(١٨٨٢ - ١٨٨٨)

الفصل الأول

مؤتمر الاستانة واستيلاء بريطانيا على مصر
(٢٣ حزيران - ١٤ آب ١٨٨٢)

قرر لورد غرانفيل ان يفيد ما استطاع من الظروف الدولية المؤاتية لاحتلال مصر ووضع اوروبا أمام الأمر الواقع . فقد كانت فرنسا ، وهي اكثر الدول علاقة بمصر ، تعيش في عقدة خوف من سياسة الاحلاف التي تمشى عليها بسمارك ، وترى ان اسباب انهيارها سنة ١٨٧٠ تعود بالدرجة الأولى الى العزلة التي فُرضت عليها في اوروبا . ولذا جعل دي فريسينيه رئيس حكومتها ، هدفه الأسمى الحد من الاحلاف المعادية لها والعمل على اقامة احلاف جديدة تعاضدها . وكان لا بد له لتحقيق هذه السياسة ، من التفاهم الكلي مع بريطانيا فيطمئن الى امن بلده في اوروبا وينتهي ، على حد قوله ، عهد التطاحن معها في ما وراء البحار وتتفرغ كل دولة الى التوسع دون مزاحمة الاخرى .

غير ان الرأي العام الفرنسي لم يكن يميل الى تأييد سياسة التفاهم الكلي مع حكومة لندن . فقد كان معظم الاحزاب في الجمعية الوطنية وعدد كبير من رجال الفكر وارباب الصحافة يرون ان بريطانيا هي المناوىء الحقيقي لسياسة بلدهم في اوروبا والمنافس العنيد لتوسعها في ما وراء البحار .

ولذا كان لزاماً على الدبلوماسية الفرنسية آنذاك ان تسترضي الرأي العام والاحزاب المعارضة فلا تتظاهر بمطاوعة السياسة البريطانية في المسائل الدولية الهامة ، على ان تساير حكومة لندن في الأمور التي تعتبرها حيوية للتاج ولا تتعارض مع مصالح فرنسا العليا .

وتمشياً مع هذه الازدواجية في العمل السياسي اقترح ديفريسينيه في ٣٠ نوار ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولي في احدى العواصم الكبرى لمعالجة المسألــة المصرية ، وقصده ان ينزع عن عاتقه مسؤولية التآمر مع بريطانيا على مصر ، ويترك للورد غرانفيل حظه من النجاح او الاخفاق في معالجتها .

وكان غرانفيل عظيم الثقة بنفسه وبأعوانه ، مؤمناً بأن الدبلوماسية البريطانية المرنة لن تخرج خاسرة من اي اجتماع دولي ، فوافق على اقتراح رئيس الحكومة الفرنسية . وفي ٢ حزيران ١٨٨٢ بعثت حكومتا لندن وباريس مذكرة مشتركة الى الدول الكبرى تقترحان فيها عقد المؤتمر في الآستانة لمعالجة المسألة المصرية على الأسس التالية :

١ ــ المحافظة على سلطتي السلطان والخديوي الشرعيتين في مصر .

٢ ــ المحافظة على الالتزامات الدولية المتعلقة بها ، بما فيها تلك الناتجة عن المحالفة الثنائية بين بريطانيا وفرنسا .

٣ ــ المحافظة على احكام فرمانات السلطان حول تنظيم شؤون مصر العامة .

وافقت المانيا والنمسا وروسيا وايطاليا على عقد المؤتمر ، ورفضته تركيا معلنة انه « تدخل من الدول الأوروبية في شؤون عثمانية هي من اختصاص السلطان دون سواه » ، واضافت ان المشير درويش باشا مندوبها فوق العادة الى مصر يسعى بنجاح لتسوية اوضاعها الداخلية ، وان مصالحة عامة بــين المصريين باتت وشيكة الحدوث .

ولم يكن عسيراً عندئذ على الحكومتين البريطانية والفرنسية ان تقيما العقبات بوجه المشير فتمنى مهمته بالفشل ، فأجمعتا على ايقاظ الفتنة في مصر بموافقة

الخديوي وبتدبير من المراقبيّن الأوروبيين . وجاءت الفرصة المناسبة في ١١ حزيران حين وقع خصام ، لأسباب تافهة ، بين مصري ومالطي في الاسكندرية ما لبث ان انقلب الى فتنة غذاها رجال الاسطول المشترك الراسي في مياهها ، فأثار الهول في اوساط الأوروبيين والمصريين فمد اولئك بالسلاح بحجة الدفاع عن انفسهم ، وحمل هؤلاء بضروب التحدي على ارتكاب اعمال العنف .

وكانت هذه الفتنة ، بما جلبته على الاسكندرية من خراب ودمار وضحايا عديدة ، ايذاناً بفشل مهمة درويش باشا فعاد ادراجه الى الآستانة في ٢٠ حزيران صفر اليدين .

عندئذ عاودت الدول الأوروبية مساعيها لعقد المؤتمر بالآستانة في ٢٣ حزيران بداعي تفاقم الأوضاع الداخلية في مصر ، واصر الباب العالي على موقفه وأبى الاشتراك فيه .

شاء المؤتمرون اظهار حسن نواياهم تجاه السلطان والتخفيف من شكوكه ، فاتخذوا في ٢٥ منه قراراً دعوه « بروتوكول التجرد » جاء فيه : « تتعهد حكومات المندوبين الموقعين في ادناه انها لا تسعى للاستئثار بأي توسع في الأراضي المصرية ولا لأي كسب تجاري او امتياز خاص لأتباعها في مصر لا يكون بمتناول جميع الدول » الاّ ان لورد دوفرين سفير بريطانيا بالآستانة ومندوبها الى المؤتمر ، ما لبث ان اعلن ، بناء على طلب حكومته ، التحفظ التالي : « تعتبر الحكومة البريطانية ان هذا البروتوكول لا يتعارض مطلقاً مع عزمها على الدفاع عن حقوقها في مصر » . فأدرك المؤتمرون ، وكانت قد بلغتهم انباء استعداداتها العسكرية في مالطة وجبل طارق ، انه لم يعد يفي بالغرض المقصود منه ، فاقترح السنيور كاليتشه ، المندوب الايطالي ، اصدار ملحق تفسيري له ينص على ما يلي : « تتعهد الدول المشتركة بالمؤتمر انها لن تقدم منفردة في أثناء انعقاده على أي عمل عسكري في مصر » .

وافق الاعضاء على هذا الاقتراح ما عدا لورد دوفرين الذي اصر على

ان يضاف اليه النص التالي : « شرط ان لا يكون هناك ضرورة قصوى تحتم هذا التدخل ، كالمحافظة على ارواح الرعايا الأجانب » .

قبل المؤتمرون على مضض بهذا التحفظ فسجل دوفرين بذلك انتصاراً دبلوماسياً كبيراً وكتب الى غرانفيل يقول : « لا يمكننا بعد الآن ان نعدّ اقتراح المندوب الايطالي ذا شأن كبير بعد ان وافق الاعضاء على هذا التحفظ الذي يمكننا الرجوع اليه لاطلاق يد حكومتنا في العمل اذا طرأ حادث ما ... » . ولكن وزير الخارجية البريطانية اعتبره غير كافٍ وينطوي على مدلول محدود ، فطلب الى دوفرين ان يعلن في المؤتمر ، عند أول فرصة ، ان بريطانيا تطلق على عبارة « الضرورة القصوى » مدلولاً اوسع من « المحافظة على ارواح الرعايا الاجانب » ، وتفسرها « بكل ما هو يهدد حرية الملاحة في قناة السويس او يؤدي الى تبديل الأوضاع السياسية في مصر ، او يخشى منه على المصالح الخاصة » .

أثار دوفرين هذا التفسير الجديد في جلسة المؤتمر الرابعة ، فقبل الأعضاء به ، واصبح اقتراح السنيور كاليتشه بفعله معدوم الجدوى وكأنه لم يكن ، ثم اخذ ، بعد ذلك ، يصف سوء الحال واضطراب الأمن في مصر ويطالب بضرورة التدخل العسكري فيها حمايةً « لأموال الرعايا الأوروبيين ومحافظةً على ارواحهم » . ولم يكن همّ دوفرين من هذه الحملة سوى حمل المؤتمر على الاقرار بوجود حالة فوضى واضطراب في البلاد توجب عملاً عسكرياً حاسماً . وكان في ضميره ان الباب العالي سيحجم عن ارسال جيشه اليها اذا طُلب منه ذلك كما ان الدول الأوروبية الاخرى ستتخذ موقفاً مماثلاً ، فيبقى لبريطانيا وحدها حينئذ حق التدخل العسكري بحجة حماية الرعايا الأوروبيين فيها .

كانت مطالب دوفرين هذه موضع مناقشات طويلة بين الاعضاء انتهت بتقديم مذكرة الى الباب العالي ، باسم المؤتمر ، في ٦ تموز ١٨٨٢ طلبوا فيها ان « يبعث بفرق كافية من جيشه الى مصر للقضاء على الحركة العسكرية

المناوئة للخديوي ويضع حداً للاضطرابات القائمة فيها « واشترطوا ان لا يجري بهذه المناسبة اي تبديل قانوني على الوضع الراهن في مصر وبخاصة فيما يتعلق بامتيازات الأجانب واحكام الاتفاقات الدولية » . وحددت المذكرة مدة بقاء جيوش السلطان في مصر بثلاثة اشهر قابلة للتجديد بناء على طلب من الخديوي ولمدة يتم الاتفاق عليها بين الدول المشتركة في المؤتمر والباب العالي ، كما قررت جعل نفقات الحملة على حساب الخزينة المصرية وحدها .

ردّ وزير الخارجية العثمانية هذه المذكرة مؤكداً على أعضاء المؤتمر ان الخلاف القائم بين عرابي وتوفيق أصبح في طريق الزوال ، وانه لا يشكل بأي حال تمرداً على سلطة الخديوي او ثورة تستدعي ارسال حملة عسكرية تأديبية الى مصر ، واضاف ان السلطان هو الذي يقدّر وحده مثل هذه الظروف ويقرر ضرورة التدخل العسكري أو عدمه .

وهكذا استطاع دوفرين بدهائه ان يفيد من مذكرة ٦ تموز فيصيب هدفين : أولهما جعل الدول الأوروبية تعترف بخطورة الحالة في مصر بما يستوجب تدخلاً عسكرياً ، وثانيهما اظهار الباب العالي بمظهر المتلكيء عن القيام بواجباته تجاه ما كانت تسميه في سياستها الاستعمارية « حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم » .

واتخذت بريطانيا من هذا الموقف مناسبة للقيام بمفردها بعمل عسكري في مصر ، وراحت تهيء له الجو الدولي وتخلق سبباً تتذرع به للتنفيذ .

اغتنم لورد غرانفيل قيام الحكومة المصرية باصلاح تحصينات كانت قد انشئت بالاسكندرية في عهد محمدعلي ، ولم تعد ذات قيمة عسكرية ، فأبلغ الاميرال سيمور قائد الاسطول البريطاني في المتوسط ان يتذرع بهذا العمل ويحتل مصر . وطلب في الوقت نفسه الى السير كالفن المراقب المالي ان يمتنع عن حضور جلسات مجلس النظار ، كما امر بأن يُجلى الرعايا البريطانيون فوراً عن القاهرة والاسكندرية .

وشاء وزير الخارجية البريطانية ان يعرف مدى استعداد فرنسا لتأييده او

معارضته في عمل حاسم يقوم به في مصر ، فطلب في ٦ تموز الى لورد ليونز ، سفيره بباريس ، ان يتصل بدي فريسينيه ويسأله اعطاء الأمر لقائد اسطوله في المتوسط ، الاميرال كونراد ، كي يتأهب لمشاركة الاسطول البريطاني في عمل عسكري بالاسكندرية اذا دعت الضرورة . رفض دي فريسينيه استجابة هذا الطلب متذرعاً ان ليس بوسعه اعطاء مثل هذا الأمر دون موافقة الجمعية الوطنية ، وطلب الى الاميرال كونراد ان ينسحب من مياه الاسكندرية الى بور سعيد « للدفاع عن قناة السويس » . وكان هذا جل ما يتمناه لورد غرانفيل .

ادرك راغب باشا رئيس مجلس النظار خطورة الوضع ، وايقن ان بريطانيا عازمة على اثارة فتنة جديدة او القيام بعدوان على مصر ، فاتصل بالاميرال سيمور وابلغه ان اعمال التحصين قد توقفت بناء على طلب السلطان واستجابة لرغبة الحكومة البريطانية ، واكد له ان حكومة الخديوي لا تعتزم البته ان تعود الى استئنافها من جديد لاقتناعها بأن هذه التحصينات لا قيمة عسكرية لها .

وكان لورد سيمور مقتنعاً بصدق راغب باشا وحسن نواياه ، ولكنه كان يسعى الى خلق مشكلة تسوّغ التدخل البريطاني ، فأنذر قائد حامية الاسكندرية في ٦ تموز بأنه سيضرب المدينة بمدافعه ان لم تتوقف أعمال التحصين . اذهل هذا الاستفزاز قناصل الدول فيها وسألوا حكوماتهم التوسط لدى حكومة لندن لايقاف الاميرال البريطاني عند حده ، كما احتج الباب العالي بدوره لدى الدول الأوروبية مؤكداً أن ادعاءات سيمور لا تستند على اساس من الصحة ، وان اعمال الاستحكامات المزعومة لا وجود لها الاّ في مخيلته .

ولما توالت الاحتجاجات على الحكومة البريطانية قررت الاسراع في تنفيذ خطتها ووضع أوروبا أمام الأمر الواقع ، فأبلغ لورد سيمور الخديوي في ٩ تموز ان يغادر قصره في الاسكندرية حفاظاً على حياته ، وارسل في اليوم التالي انذاراً الى حاكم المدينة العسكري قال فيه : « ان الاستعدادات

العسكرية التي تمت البارحة في قلاع المدينة والموجهة ضد سلامة اسطول اتولى قيادته ، تحملني على تنفيذ الانذار الموجه اليكم بتاريخ ٦ الجاري ، ابتداء من الغد في ١١ منه عند شروق الشمس ، الا اذا سلمت لي موقتاً جميع المدافع المنصوبة في رأس التين وعلى الشاطىء الجنوبي من الاسكندرية » .

حاول راغب باشا معالجة الأزمة بالتفاوض . فزار الاميرال البريطاني في اليوم نفسه على ظهر سفينته ولكن لا الزيارات اجدت ولا حججه اقنعت امير البحر فأصر على ان في الاسكندرية تحصينات قائمة ، وان هذه التحصينات تهدد تهديداً مباشراً كيان الامبراطورية البريطانية ! !

عقد مجلس النظار عندئذ جلسة طارئة لمعالجة هذا الوضع الخطير فأصدر بياناً رد فيه على انذار سيمور مؤكداً ان حكومة الخديوي لم تقم في يوم ما بعمل يسوغ لبريطانيا ارسال وحدات عسكرية الى مصر ، وان ترميم الحصون في الاسكندرية هو زعم باطل ، ولو فرض انه صحيح فلمصر ملء الحرية في ان تقوم داخل اراضيها بأي عمل تراه مناسباً لتأمين سلامتها ولا يتعارض مع التزاماتها الدولية ، وعلى الأخص اذا كان في مياهها اساطيل اجنبية راسية قسراً .

وأنهى مجلس النظار بيانه برفض انذار الاميرال سيمور وتحميله مسؤولية ضرب الاسكندرية وتقتيل الابرياء فيها أمام العالم المتمدن .

ولم تكن مثل هذه البيانات لتحول بريطانيا عن تنفيذ مخططها في احتلال مصر . وفي صبيحة ١١ تموز ١٨٨٢ بدأ اسطولها يقذف بمدافعه الثقيلة حصون الاسكندرية التي يرقى تاريخ بنائها الى ايام حملة بونابرت وزمان محمدعلي فحطمها في بضع ساعات. ولما رفعت الأعلام البيضاء على شرفات المدينة محافظة على ارواح ابنائها توقف اطلاق النار واوفد سيمور مندوباً الى حاكمها العسكري يحمل شروطه . وتقضي هذه الشروط بتسليمه الاسكندرية دون قيد او شرط ، فأجيب بأن مثل هذا المطلب مخالف للفرمانات والالتزامات

الدولية التي وافقت عليها الدول وبخاصة بريطانيا ، والتي تعتبر مصر ملكاً للسلطان ولا يحق التنازل عنها او عن جزء منها الا بموافقة جلالته . وطلب الهدنة للاتصال بالباب العالي فرفض طلبه وعادت مدافع الاسطول البريطاني تصب حممها على المدينة الآمنة .

قرر عندئذ الكولونيل سليمان سامي قائد حامية الاسكندرية الدفاع عنها . ولكن هذا الدفاع انقلب بداعي الفوضى وفقدان الروح النظامية لدى العامة الى اعمال تخريب ونهب واحراق ساعدت الى حد كبير على تنفيذ السياسة البريطانية . وفي ١٥ تموز انزل الاسطول البريطاني جيوشه الى الاسكندرية فلم تجابهها اية مقاومة .

أقام عرابي في القاهرة مجلساً وطنياً لتنظيم الدفاع عن البلاد يضم ممثلين عن جميع الطوائف الدينية وبعض حكام الأقاليم ورجال الحزب الوطني . لم يرق هذا العمل للخديوي فأصدر في ٢٢ تموز أمراً بعزل عرابي وبتأليف وزارة جديدة اشترك فيها معظم المتشيعين للسياسة البريطانية ، فتولى شريف باشا رئاستها ورياض باشا وزارة الداخلية ، فأعلن المجلس الوطني رداً على هذا التصرف ان الخديوي « اذا ترك شعبه وانضم الى العدو اضاع حقه في الحكم » ، فأصدر توفيق عندئذ أمراً بحله وأعلن عرابياً خارجاً على القانون .

الفصل الثاني

موقف تركيا والدول الاوروبية من استيلاء بريطانيا على مصر

تفاوتت ردة الفعل في اوروبا بتفاوت سياسة حكوماتها اذ بلغتها انباء ضرب الاسكندرية ونزول الجيش البريطاني في مصر ، فأعلن بسمارك وقوف المانيا على الحياد وكتب الى وزير خارجيته الهر هاتزفيلد في ١٣ تموز ١٨٨٢ يقول : « لندع الدول صاحبة العلاقة تنفرد بحل هذه المسألة وفقاً لما تمليه عليها مصالحها . لا اريد ان اعرف ماهية هذا الحل لأن الأمر لا يهمني البتة » .

وكان المستشار الالماني على الرغم من تأييده الضمني لاعتداء بريطانيا على مصر يؤكد انها مسؤولة وحدها عن تصرفها، وفي ضميره انها اذا فشلت وقامت في وجهها معارضة دولية فستلجأ اليه شأنها في مؤتمر برلين عند ازمة البلقان سنة ١٨٧٨ فيقوم حكماً بينها وبين معارضيها .

اما موقف النمسا فكان بحكم تنازلها لالمانيا عن مرتبة الزعامة في العالم الجرماني وفي أوروبا الوسطى مطابقاً لموقف بسمارك، فصرح الكونت كالنوكي ، وزير خارجيتها ، في ١٤ تموز « ان حكومته تأمل ان لا ينتج عن هذا التدخل مصاعب دولية ، وترجو ان تحافظ بريطانيا على تعهداتها وتكتفي من الحملة بنزع السلاح من الحصون المحيطة بالاسكندرية » .

اما الحكومة الفرنسية ، وكانت اكثر الدول علاقة بمصر ، فقد وقف رئيسها ديفريسينيه موقفاً حيادياً ايضاً واعلن في مجلس الشيوخ « ان فرنسا لا تبغي التدخل في مصر اجتناباً لتكرار تجربة ١٨٤٠ يوم تكتلت الدول الأوروبية جميعها ضدها ارضاء لبريطانيا ».

اما الحكومة الروسية فتنكرت وحدها لهذا الاعتداء واحتجت بشدة عليه واعتبرته امتهاناً للمؤتمر المنعقد في الآستانة واستهتاراً بقراريه : بروتكول التجرد ، وتعهد الدول بعدم القيام منفردة بأي عمل عسكري بمصر في اثناء انعقاده . وصرح ديجيار وزير خارجيتها بقوله : « ان صاحب الجلالــة القيصر اشترك في هذا المؤتمر اعتقاداً منه بأن قراراته ذات قيمة ووزن وليست مجرد موافقة على الأمر الواقع » .

وكان مؤتمر الآستانة قد توقف عن اعماله بعد ضرب الاسكندرية ، فرأت حكومة لندن ان تسرع في اعادة فتح جلساته لحصر بحث المسألة المصرية فيه فلا تتعدى حدود البوسفور . قدم لورد دوفرين الى المؤتمر عند افتتاحــه في ١٥ تموز تقريراً مسهباً أكّد فيه ان ما حمل بريطانيا على ضرب الاسكندرية ثم انزال جيوشها في مصر هوالمحافظة على سيادة الخديوي ووضع حد للفوضى التي تهدد ارواح الرعايا الاجانب ومصالحهم فيها ، ثم خلص الى القول : « ان حكومة صاحبة الجلالة لم تر غير اعتماد القوة للقضاء على حال باتت لا تطاق . وفي رأيها ان اصلح الأمور وأدناها من مبادىء القانون الدولي والعرف ان يتولى القيام بهذه المهمة جيش من قبل الدولة صاحبة السيادة . فإن لم يتيسر ذلك لامتناع السلطان ، فلا بد من النظر في وسائل اخرى . وما برحت حكومة جلالة الملكة عند رأيها ، وهو ان كل تدخل في مصر يجب ان يظهر منه سلطان اوروبا وتضامنها » .

وتمويهاً على الرأي العام الأوروبي وعلى اعضاء المؤتمر صرح لورد غرانفيل في ١٥ تموز بقوله : « انني اؤكد للعالم المتمدن ان مصالح بريطانيا في مصر

ليست مصالح خاصة . انها تهم العالم اجمع . ليس في نيتنا احتلال مصر . واذا كان هناك من امر تعارضه بريطانيا أشد المعارضة فهو هذا الاحتلال لأنه يتنافى مع جميع التعهدات التي قطعناها على أنفسنا للعالم الأوروبي . ان احتلالنا لمصر هو احتلال موقت ... ونحن حريصون على الجلاء عنها متى استتب فيها الأمن وأضحى في متناول الخديوي من الوسائل الفعالة ما يحفظ عرشه ويوطد النظام » .

وجاءت هذه التصريحات تحد من قوة المعارضة للسياسة البريطانية ، ولا سيما معارضة الحكومة الروسية ، فقرر المؤتمر في ١٥ تموز معاودة الطلب الى الباب العالي لارسال فرق من جيشه الى مصر وفق مضمون مذكرة ٦ تموز . وتجاه هذا الوضع الجديد قرر عبدالحميد في ١٨ منه العودة عن مقاطعة المؤتمر والاسهام في اعماله . الا انه لزم تردده في استجابة رغبة الدول بارسال جيوشه الى مصر .

اغتنم دوفرين الفرصة ليعقّد المسألة ، وكانت مصلحة بريطانيا في تعقيدها دولياً ما امكن ، فقدم في ١٩ تموز الى المؤتمر بالاشتراك مع المندوب الفرنسي اقتراحاً بتأليف جيش دولي لحماية قناة السويس ، وختماه بما يفوق السخرية والاستهتار قائلين : « وتحدد مهمة هذا الجيش على اساس بروتوكول التجرد » ! وفي يقين اللورد ان هذا الجيش الدولي ، اذا تمت الموافقة على تأليفه ، فسيكون خاضعاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة للقيادة البريطانية على الاخص .

ولما ابلغ بسمارك نص الاقتراح ظل عند رأيه في اجتناب التدخل ، وكتب هاتزفيلد وزير الخارجية الالمانية الى مندوبه في المؤتمر بتاريخ ٢١ تموز يقول : « أننا لا نعارض الاجراءات التي تتخذها الدول محافظةً على مصالحها في مصر . ولهذا رفضنا ان نوجه الملامة لبريطانيا حين اقدمت على ضرب الاسكندرية . ولكنه لا يسعنا الآن الموافقة على اعطاء حكومتي لندن وباريس تفويضاً رسمياً لاحتلال القناة باسم أوروبا » .

ووقفت النمسا موقفاً مماثلاً ، وصرح كالنوكي وزير خارجيتها قائلاً : « علينا ان نتريث ريثما يردّ الباب العالي على مذكرة المؤتمر في ١٥ تموز ، فان وافق عليها يعهد عندئذ الى الجيوش العثمانية بحماية القناة ». ووقفت ايطاليا الموقف نفسه ، وكذلك روسيا خشية ان تصبح منعزلة في اوروبا .

لم تحل مواقف الدول هذه كلاً من الحكومتين الفرنسية والبريطانية دون اتخاذ الاستعدادات اللازمة لتأليف الجيش الدولي . فطلب غرانفيل في ٢٤ تموز من مجلس العموم رصد اعتماد قدره مليونان وثلاثمئة الف ليرة استرلينية لتأمين نفقات الحملة القائمة على مصر وتلك التي ستتبعها لاحتلال القناة ، فصادف مطلبه كل الموافقة . وفي اليوم نفسه طلبت الحكومة الفرنسية من الجمعية الوطنية المصادقة على اعتماد تسعة ملايين فرنك لتأمين نفقات ارسال جيوشها الى السويس ، فثارت ثائرة النواب على دي‌فريسينيه وراح من يناصر منهم التدخل العسكري الفرنسي في مصر يتهمه بالتردد والضعف وانه ترك الميدان خالياً لتصول بريطانيا وحدها في وادي النيل ، واتهمه من كان منهم يميل الى ابقاء الجيش الفرنسي في أوروبا ، بقصر النظر وسوء الادارة والعجز في مجابهة مساعي بسمارك لخلق حلف ثلاثي جديد (المانيا – النمسا – ايطاليا) يهدد تهديداً مباشراً أمن فرنسا وسلامتها ، وانه مشغول عن هذا الأمر الخطير بشؤون بلاد بعيدة كمصر لا تهم الا فئة قليلة من الفرنسيين . ولما بوشر بالتصويت على مشروع الحكومة رُدّ طلبها بأكثرية ساحقة [1] فاضطر دي‌فريسينيه الى تقديم استقالته .

وأيقنت الحكومة البريطانية من مناقشات الجمعية الوطنية بباريس ، والتي دار معظمها حول استفحال الخطر الالماني في أوروبا ، ان سياسة فرنسا ما تزال تقوم على عقدة الخوف من بسمارك ومحالفاته ، وان مجلس النواب الفرنسي غير مستعد في الظروف الراهنة لايفاد فرق من جيشه الى خارج

---

(١) ٤١٦ صوتاً ضد ٧٥ صوتاً .

الحدود .

اقترح لورد غرانفيل، في اعقاب هذه الأزمة الفرنسية، على الحكومة الايطالية ان تسهم مع بريطانيا في الحملة على قناة السويس ، فاعتذرت نزولاً عند رغبة بسمارك فكتب الى دوفرين في ٢٨ تموز يقول : « تلقيت الآن من مينابريا [السفير الايطالي في لندن] جواب حكومته بالرفض ، وقد سررت جداً به . لقد عملنا ما ينبغي عمله وأثبتنا حسن استعدادنا لقبول شركاء لنا . اما الآن فقد كُفينا مضايقات هؤلاء الشركاء » .

ورأى بسمارك حين بلغه ما دار في الجمعية الوطنية الفرنسية من مناقشات حول سياسته الأوروبية ان يطمئن حكومة باريس الجديدة الى حسن نواياه ، كما لمس ، بما لا جدل فيه ، ان نجاح السياسة البريطانية في مصر يعود الى حد كبير لموقفه الحيادي ، وانه يتحمل بالتالي مسؤولية أدبية كبرى في احجام الدول الأوروبية عن معارضة هذه السياسة ، فطلب في ٣٠ تموز الى سفيره بباريس ، البرنس دي هوهنلوهه، ان يعلن لوزير الخارجية الفرنسية استعداد المانيا لبحث وضع حماية دولية على قناة السويس في مؤتمر الآستانة . وفي اليوم التالي (٣١ تموز) أعلنت روسيا والنمسا وايطاليا موافقتها على الاقتراح الالماني ، ووضع الكونت كورتي ، مندوب ايطاليا لدى المؤتمر ، مشروعاً بتنظيم هذه الحماية يقضي بتأليف بوليس تشترك فيه جميع الدول صاحبة العلاقة ، بما فيها تركيا ، تكون مهمته المحافظة على حرية الملاحة في القناة .

تردد الباب العالي في قبول الاقتراح ، ولم يكن في وسع المندوب البريطاني معارضته علناً ، وهو صاحب الفكرة في الأساس ، فأعلن في ٣٠ آب موافقته عليه وأردفه بالتحفظ التالي : « يحق لبريطانيا انزال جيوشها في اي نقطة من القناة اذا دعتها ظروف قاهرة ، وتحتفظ بحقها ايضاً في ان تقوم بأي عمل عسكري تراه ضرورياً لحماية الخديوي والمحافظة على سلطته الشرعية » .

أثار هذا التحفظ حفيظة المندوب الروسي فقال : « ان اقتراح اقامة

بوليس دولي على القناة هو اقتراح بريطاني في الأساس ، قدمه لورد دوفرين الى المؤتمر في ١٩ تموز ، وهو يريد الآن جعله عديم المفعول . ان ما تسميه الحكومة البريطانية اليوم « الظروف القاهرة » ، هو أشبه بما سمته بالأمس « الضرورة القصوى » يوم بحث المؤتمر بروتوكول التجرد . ليس ذلك سوى تضليل ولعب على الالفاظ » .

ولما تلقت حكومة القيصر نص التحفظ البريطاني أعلن وزير خارجيتها دي‌جيار امتناعها عن حضور جلسات المؤتمر « لأن اجتماعاته غدت مهزلة ، والمناقشات فيه تدور في فراغ ، وتُتخذ في خارجه تدابير فردية على غاية من الخطورة » .

ولما بلغت أوضاع المسألة المصرية هذا الحد من الخطورة أبلغ وزير الخارجية العثمانية أعضاء المؤتمر في ٧ آب أن السلطان قبل بالتدخل عسكرياً في مصر عملاً بمذكرة ١٥ تموز ، وأن جيشه على استعداد للابحار حالاً اليها ، وهو يرجو ان تجلو الجيوش الأجنبية عنها حين وصوله الى الاسكندرية .

جاء جواب عبدالحميد بعد طول تردد مفاجئاً للمؤتمر ولحكومة لندن . فقدم دوفرين عندئذ مذكرة الى الباب العالي يعلن فيها انه لا يسع بريطانيا ان توافق على ارسال الحملة العثمانية الى مصر الآ ضمن الشرطين التاليين :

١ ــ عقد اتفاق عسكري ثنائي بينهما يحدد مهمة كل من جيشي الدولتين في مصر .

٢ ــ اصدار فرمان من السلطان باعلان عرابي خارجاً على القانون .

وعلق دوفرين على الشرط الأول بأن الجيش العثماني المزمع ارساله الى مصر يجب ان لا يتعدى ستة آلاف جندي يحتم عليهم النزول في احدى النقاط التالية : دمياط ، رشيد ، أبوقير . ولما أصر وزير الخارجية العثمانية على انزالهم في الاسكندرية أجيب بالرفض .

وانصاع الباب العالي أخيراً لارادة بريطانيا ووقّع وزير خارجيته مع

لورد دوفرين مسودة اتفاق بينهما في ٥ ايلول ١٨٨٢ حدّد عدد جيش السلطان بستة آلاف جندي وحصر مكان انزالهم بأبي قير، كما تعهد الفريقان بالانسحاب معاً من مصر متى استتب الأمن فيها.

وأصر دوفرين على تنفيذ الشرط الثاني، وقد يكون في ضميره أكثر أهمية من الشرط الأول، اذ يمكن لبريطانيا ان تعتبر اعلان السلطان خروج عرابي على القانون، ما يبرر تدخلها العسكري في مصر، ناهيك عن كونه درساً قاسياً للمصريين الذين ما يزالون يتمسكون بأهداب السلطنة ويثقون بقوة عبدالحميد ويصدقون وعوده؛ ولم يكن خافياً على أحد أن عرابياً صادف في مناسبات عديدة عطفاً من السلطان وتزكية سرية لحركته.

وفي اليوم التالي (٦ ايلول) أعلن عبد الحميد ببراءة شاهانية عصيان عرابي واعتباره خارجاً على القانون. وراحت صحف الآستانة تكيل له القدح والذم وتقذفه بالخيانة، وكانت الى ايام خلت تضعه في مراتب الأبطال.

بعد هذا الاعلان الذي اسفّ بهيبة السلطان في اوساط الحركة الوطنية بمصر، أوعز الباب العالي الى سفيره بلندن في ٩ ايلول ليفاوض الحكومة البريطانية على وضع مسودة الاتفاق العسكري في صيغته النهائية. واقترح ان تبقى الجيوش التركية ثلاثة اشهر في مصر على ان لا يبرح الجيش البريطاني ميناء الاسكندرية، وأن يسلم أسراه الى الخديوي. رفض غرانفيل هذه العروض، كما رفض التقيد بمضمون مسودة اتفاق الآستانة في ٥ ايلول. ودارت المفاوضات من جديد بين الحكومتين وضع اللورد كل ما أمكنه من عراقيل لاطالتها كسباً للوقت.

في هذه الأثناء كانت الجيوش البريطانية تتقدم نحو القاهرة بقيادة الجنرال ولسلي بعد ان احتلت بور سعيد والسويس والاسماعيلية، فلقيت عرابياً وفلول جيشه في التل الكبير فهزمتها في ١٣ أيلول، ثم دخلت القاهرة في ١٥ منه، فاستقبلها الخديوي توفيق ورجال حكومته استقبالاً رسمياً.

اما مؤتمر الآستانة فتوقف عن اعماله وانسحبت منه روسيا . وقد وصف السفير الايطالي السنيور كورتي الجو المسيطر عليه في تقريرٍ رفعه الى وزير خارجيته في ١٥ ايلول بقوله :

« يسود المؤتمر هنا جو من المتناقضات . لا يمكن معالجة المسألة المصرية سلمياً بعد ان سيطرت بريطانيا عسكرياً على جميع مرافق البلاد ... ان مقررات المؤتمر أصبحت غير ذات فائدة اذ لم تتقيد حكومة لندن بواحدة منها ... ».

وفي ١٨ ايلول ، وكانت أوضاع مصر قد استقرت وسيطرت الجيوش البريطانية عليها بعد ان استسلم عرابي وصحبه على أثر كارثة التل الكبير وأحيلوا على المحاكمة ، كتب غرانفيل الى سفيره في الآستانة لورد دوفرين يقول :
« أما وقد فات ما يستوجب عقد الاتفاق العسكري بين بريطانيا والباب العالي ، فان حكومة صاحبة الجلالة يسرها زوال الدواعي لبحث العقبات التي ارتآها جلالة السلطان ، ولسعادتكم ان تبلغوا الجلالة الشاهانية بألطف العبارة انكم أذنتم بحسم المفاوضات في هذه المسألة » .

وهكذا استطاعت بريطانيا ان تنفرد بعملها العسكري بمصر وتتخلص من رقابة الدول الأوروبية ومعارضتها .

هناك عوامل عدة أسهمت الى حد كبير في نجاح السياسة البريطانية هذه لعل أهمها مركبات النقص لدى السلطان عبدالحميد ، وفقدان الباب العالي حريته وضياع شعوره بالمسؤولية ، ثم موقف بسمارك الحيادي ، وضعف الحكومة الفرنسية ووقوعها اسيرة عقدة الخوف من المانيا . وثمة عوامل جليلة أخرى لاسبيل الى انكارها وهي جرأة بريطانيا في التطاول على الاتفاقات والقوانين الدولية ، وانبساط يدها باستخدام ما كانت الصحف الفرنسية تسميه « بفرسان القديس جورج » اي الجنيهات الذهبية ، فضلاً عن دبلوماسية مرنة بعيدة الغور ورجال أحاطوا مصلحة بريطانيا العليا بهالة من القداسة ووضعوها فوق كل اعتبار .

الفصل الثالث

مفاوضات الجلاء عن مصر ومعاهدة الآستانة
(١٨٨٢ - ١٨٨٨)

كان اخفاق موتمر الآستانة مشجعاً لبريطانيا على المضي في اعمالها العسكرية بمصر اذ ثبت لديها في اثنائه ان المانيا والنمسا وايطاليا غير مستعدة لمعارضة سياستها التوسعية بوادي النيل ، وان لفرنسا من مشاكلها الداخلية المعقدة ما لا يتيح لها الاقدام على اي عمل عسكري حازم خارج حدودها ، فضلاً عن رغبة المسؤولين فيها بالتعاون معها لايجاد توازن ضد الاحلاف الالمانية . أما روسيا فقد حتمت عليها أوضاعها الداخلية والظروف الدولية القائمة والصعوبات التي تعترضها في الشرق الأقصى ، أن لا تعارض هي أيضاً السياسة البريطانية هذه خشية ان تقبع في عزلة تعمل منذ موتمر برلين على تفاديها .

اوفدت الحكومة البريطانية لورد دوفرين الى مصر لينظم أمورها الادارية والمالية ، فيممها في تشرين الثاني ١٨٨٢ وهناك تصرف تصرف الآمر الناهي ، فألغى مجلس شورى النواب وانشأ بدلاً عنه مجلسين نيابيين : الجمعية العمومية وتتألف من اثنين وثمانين عضواً يختار منهم بطريق الانتخاب ستة واربعون عضواً ويعين الخديوي الباقين ، ومجلس شورى القوانين ويتألف من ثلاثين

عضواً تعين الحكومة منهم اربعة عشر عضواً ويُختار الباقون بطريق الانتخاب. وجعل دوفرين صلاحيات هذين المجلسين استشارية فكرّس بذلك حكم الخديوي المطلق ومن ورائه النفوذ البريطاني عن طريق المستشارين الذين وزعهم في جميع ادارات الدولة ومصالح الجيش.

ولا مراء بأن أهم عمل سياسي قام به المبعوث البريطاني هو الغاء المراقبة الثنائية، فاحتجت حكومة باريس وألحت على ابقائها او التعويض عنها بتعيين وزير فرنسي في حكومة الخديوي. ورد لورد غرانفيل على هذا الاحتجاج قائلاً: بأن الحكومة البريطانية حريصة على ان تترك لوالي مصر «حرية التصرف في شؤون بلاده».

لم يقنع هذا الجواب وزير الخارجية الفرنسية ولم تنطل عليه الغاية البعيدة التي يرمي اليها هذا التدبير، فاستدعى اليه السفير البريطاني وقال له: «تقولون ينبغي أن تلغى المراقبة الثنائية في مصر، وينبغي الاكتفاء بمراقب اوروبي واحد يعينه الخديوي. فأوروبي واحد يعني بريطاني. أليس كذلك؟ لنكن صريحين. لم يعد عملكم هذا سراً. لقد قمنا بما تمليه علينا واجبات الصداقة نحوكم. اما اذا كنتم غير راضين بصداقتنا فليس لنا سوى التراجع عن مواقفنا».

ظلت حكومة لندن عند رأيها رغم هذه الاحتجاجات، متذرعة ان المراقبة الثنائية ليست سوى تدبير فردي اتخذه اسماعيل باشا سنة ١٨٧٦ وفرضته عليه ظروف داخلية قاهرة، وللخديوي الجديد كل الحق بأن يعود الآن عن هذا القرار بعد ان استبان له عدم الحاجة اليه. وأعلن لورد غرانفيل تطميناً للحكومة الفرنسية «ان بريطانيا على اشد الرغبة في سحب جيوشها من مصر، تلك الجيوش التي لا هم لها سوى توطيد الأمن والسلام في البلاد، وهي مستعدة لوضع هذه الرغبة موضع التنفيذ متى حان الوقت وغدا في مستطاع الخديوي ان يحفظ النظام ويفرض سلطته على اتباعه بوسائله الخاصة. وحتى يحين هذا الأوان فان الحكومة البريطانية ترى من واجبها ان تسدي النصح لسموه وتسدد خطاه

ليكون حكمه قائماً على اسس متينة وسليمة من أجل توطيد الاستقرار وتدعيم سبل التقدم في بلاده » .

اعتبر بعض المسؤولين البريطانيين في الشرق هذا التصريح ضرباً من السخرية والاستخفاف بالدول الأوروبية فعلق عليه السير الفريد ميلنر ، وكان من أشد المتحمسين لضم مصر الى ممتلكات التاج بقوله : « يبغي لورد غرانفيل من تصريحه اسداء النصح للخديوي . لا شك انه شعور طيب . ولكن أليس في عرف الكثيرين ان النصائح الصادرة عن رجل مدجج بالسلاح هي الأوامر عينها ؟ » .

ولكن الدبلوماسية البريطانية المرنة كانت اذا اعوزتها الحيلة واشتدت المعارضة في الأوساط الدولية على بعض وجوه سياستها ، تعمد الى المؤتمرات لمعالجتها فتفيد من انقسام الدول وتباين المصالح والآراء بينها لتدعيم مركزها المعنوي ، فاقترحت في ١٩ نيسان ١٨٨٤ على الحكومات الأوروبية الخمس (فرنسا ، المانيا ، النمسا ، روسيا ، ايطاليا) وعلى الباب العالي ، عقد مؤتمر في لندن او الآستانة للنظر في تعديل قانون التصفية المتعلق بحملة السندات من الأوروبيين . احتجت اسبانيا معلنة ان لها هي ايضاً حقاً بالمشاركة في تعديله اسوة بجميع الدول الموقعة عليه . واغتنم جول فرّي وزير الخارجية الفرنسية المناسبة فأعلن ان المسألة المالية في مصر لا تشكل في حد ذاتها وحدة مستقلة ، وانها جزء لا يتجزأ من الوضع السياسي التي تتخبط فيه ، واثار مسألة الجلاء عن مصر مطالباً بتحديد موعد ثابت لتنفيذه .

أحرج هذا المطلب حكومة لندن ، وكانت حريصة على عدم توسيع شقة الخلاف مع الحكومة الفرنسية ، فأبلغها لورد غرانفيل بمذكرة في ١٦ حزيران ١٨٨٤ انه « يصعب جداً على بريطانيا في الوقت الحاضر ان تقرر الجلاء عن مصر فوراً لما ينجم عنه من اخطار على مستقبل المصالح الأوروبية فيها . ولكن حكومة صاحبة الجلالة ، اظهاراً لحسن نواياها تجاه فرنسا والعالم المتمدن ،

تتعهد بسحب جيوشها من مصر في اوائل ١٨٨٨ شرط ان تعترف لها الدول الأوروبية بحق العودة اليها اذا سبب هذا الجلاء اخلالاً بالأمن والنظام فيها » . وأعلن ان حكومته ستقدم قبل بدء الجلاء مشروعاً للدول صاحبة العلاقة لاقرار حياد مصر دولياً استناداً الى مبادىء الحياد المتفق عليها حول بلجيكا .

تلقت الحكومات الأوروبية هذه المذكرة بارتياح . وفي ٢٨ حزيران افتتحت في لندن أعمال المؤتمر الدولي لتعديل قانون التصفية . ولكن الخلاف ما عتم ان وقع بين أعضائه لتضارب المصالح وتباينها فيما بينهم . وفي ٢ آب أعلن لورد غرانفيل ان المؤتمر قد انتهى الى فشل ، وان اعماله ارجئت لأجل غير مسمى .

توالت المفاوضات عندئذ بصورة ثنائية بين بريطانيا وكل من الدول الأوروبية انتهت بتوقيع اتفاق في ٨ آذار ١٨٨٥ بينها وبين فرنسا حول مسألة الديون . وفي اعقابه وافقت هذه الدول على عقد مؤتمر بباريس في ٣٠ آذار لبحث مسألة اعلان حياد مصر وحرية الملاحة في قناة السويس .

اشترك في هذا المؤتمر ثماني دول أوروبية وتركيا ومصر[١]. وكانت موضوعاته معقدة شائكة فتباينت بينها الآراء منذ الجلسة الأولى ، اذ أصرت بريطانيا على إبقاء جيوشها في مصر حتى يتم اقتناعها بأن الأمن مستتب فيها ، بينما أصرت سائر الدول على تحديد موعد معين للجلاء . وطالت الاجتماعات على غير جدوى حتى شهر حزيران فأعلن الأعضاء فشلهم وارفضّ مجلسهم في ١٣ منه .

وفي هذه الأثناء سقطت حكومة غلادستون (٩ حزيران) وتولى حزب المحافظين شؤون الحكم في بريطانيا برئاسة لورد سلسبري . وأدركت الحكومة

(١) اشترك في هذا المؤتمر كل من الدول الآتية : فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا واسبانيا وايطاليا وهولندا وروسيا ثم تركيا ومصر . ولم تعط هذه الأخيرة حق التصويت كباقي الأعضاء على اعتبار انها دولة غير مستقلة وخاضعة دستورياً لسيادة السلطان .

الجديدة من نتائج أعمال المؤتمر ان التفاهم مع الدول الأوروبية حول بقائها في مصر بتفويض منها ليس بالأمر اليسير ، ومن الأجدى لها الحصول على هذا التفويض من صاحبي العلاقة المباشرين : السلطان والخديوي ، فاتجهت عندئذ شطر الآستانة ، وأرسلت درموند وولف ، احد كبار رجالها ، ليفاوض السلطان في شؤون مصر بما يضمن مصالحها الحيوية في اطار شرعي .

وصل المبعوث البريطاني الى العاصمة العثمانية في ٢٢ آب ١٨٨٥ ، وتمكن بعد مفاوضات عسيرة دامت شهرين من الاتفاق مع الباب العالي ، في ٢٤ تشرين الأول ، على تعيين مفوض سامٍ عثماني وآخر بريطاني يوفدان الى الخديوي لوضع اتفاق ثلاثي معه حول ادارة شؤون مصر المالية والاقتصادية والادارية والعسكرية . ولتحديد موعد جلاء الجيوش البريطانية عنها .

عهدت بريطانيا الى السير وولف بهذه المهمة وندب الباب العالي مختار باشا للأمر نفسه . فانتقلا الى القاهرة وبدآ مفاوضاتهما مع الخديوي في ٩ كانون الثاني . وتعددت نقاط الخلاف وتباينت الآراء بينهما . فأصر مختار باشا على حصر عمل الضباط البريطانيين لدى الجيش المصري بالتدريب لا بالقيادة ، وتسليم ادارة شؤون البلاد الى ابنائها على ان يكون للخبراء البريطانيين رأي استشاري فحسب .

وشاءت الظروف ان تعين السياسة البريطانية ، فسقطت حكومة سلسبوري في ٣٠ كانون الثاني وعاد غلادستون الى الحكم يساعده لورد غرانفيل لوزارة الخارجية . فكان أول ما أعلنه أنه غير مقيّد بسياسة سلفه فيما يختص بالمسألة المصرية ، وأصر على أن يكون سردار الجيش المصري وضباط الرتب العليا فيه من البريطانيين ، وان تدفع الحكومة الخديوية مبلغ مئتي ألف جنيه تعويضاً لحملة الاسكندرية في تموز ١٨٨٢ ، وفي عرفه أن مصر دولة مغلوبة ويترتب عليها بالتالي ان تسدد نفقات تلك الحملة ! ! !

سارت المفاوضات في القاهرة على غير طائل . فاستدعت الحكومة البريطانية السير وولف في تشرين الثاني ١٨٨٦ بعد أن أصر الباب العالي على

موقفه في ابقاء الجيش المصري مستقلاً عن عهدة القيادة البريطانية وطالب بتحديد موعد للجلاء عن مصر .

أثار هذا الفشل عاصفة من الانتقادات في العواصم الأوروبية فارتأى لورد سلسبوري، وكان قد عاد الى الحكم ، ان يرسل السير وولف من جديد الى العاصمة العثمانية ليضع بأي ثمن كان اتفاقاً مع السلطان فيقطع الطريق على تدخل الدول الأوروبية في المسألة المصرية . وقضى في تعليماته الى مبعوثه بأن يوافق على الجلاء عن مصر شريطة ضمان حيادها الدولي وأن تعطى بريطانيا حق العودة اليها اذا قامت فيها اضطرابات داخلية تهدد سلامة مواصلاتها الأمبراطورية .

وفي أول شباط ١٨٨٧ بدأت مفاوضات الآستانة من جديد ، فقدم وولف في ٨ منه مذكرة الى الباب العالي حدد فيها شروط حكومته لجلاء جيوشها عن مصر بما يلي :

١ – اعلان حياد مصر الدولي .

٢ – منح بريطانيا حق العودة الى مصر اذا حدثت فيها اضطرابات داخلية أو تعرضت لاعتداء خارجي يهدد سلامة مواصلاتها .

٣ – ابقاء الضباط البريطانيين في مراكز القيادة في الجيش المصري .

٤ – عدم زيادة أفراد هذا الجيش الى اكثر من ستة عشر ألف رجل .

رد سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية على هذه المذكرة مشيراً الى ما يكتنف شروطها من تناقض وإبهام . فالشرط الأول غامض وصعب التحقيق إذ أن إعلان حياد مصر دولياً، كحياد سويسرا وبلجيكا واللكسمبورج، ينبغي ان يستند الى مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن ان تتوفر لها قبل سنين طويلة من العمل المجدي المتواصل . ثم ان هذا الشرط يتعارض مع الشرطين الثاني والثالث . فالدول الأوروبية التي سيطلب اليها ان تضمن حياد مصر الدولي لن تقبل به اذا كان مشروطاً ببقاء ضباط بريطانيين على رأس جيش الخديوي

ومقيداً بحق بريطانيا في احتلال البلاد اذا نشبت فيها فتنة داخلية ، وهي امور تقع في جميع البلدان الراقية، ووقوعها في مصر اكثر احتمالاً حيث يتمتع القناصل الأوروبيون بمركز ممتاز يخولهم حق التدخل باسم الامتيازات الاجنبية في جميع شؤونها المالية والادارية . ناهيك عن الخلافات القائمة بين الاحزاب المصرية والعداء المستحكم بينها وبين الخديوي .

قدم سعيد باشا لوولف حلاً وسطاً يقضي بأن يبقى الضباط البريطانيون في مراكز القيادة في الجيش المصري وبأن تمنح بريطانيا بعد جلائها عن مصر حق العودة اليها بالاشتراك مع جيوش السلطان اذا هددت سلامتها من الخارج فحسب .

قبل سلسبوري ببعض وجوه هذا الاقتراح . وبعد مفاوضات صعبة توصل الفريقان الى وضع اتفاق الجلاء في ٢٢ نوار ١٨٨٧ . وتقضي المادة الخامسة منه بأن تبدأ بريطانيا بسحب جيوشها من مصر بعد ثلاث سنوات من تصديقه الا اذا بدا لها ان هناك خطراً مداهماً في الداخل او من الخارج يهدد الأمن فيها فيحق لها عندئذ تأجيل الجلاء ريثما يزول هذا الخطر .

وشاء المبعوث البريطاني ان يزيد في تقييد الباب العالي ويكثر من الأسباب التي تخول حكومته حق تأجيل الجلاء سنوات أخرى فأضاف الى الاتفاق كملحق له التصريح التالي : « اذا امتنعت احدى دول البحر المتوسط عن الاعتراف بهذا الاتفاق في غضون السنوات الثلاث المحددة لبدء انسحاب الجيوش البريطانية من مصر ، حق لحكومة صاحبة الجلالة ان تعتبر تمنعها هذا خطراً مداهماً يسوغ تأجيل الجلاء الى موعد آخر » .

ولما تلقت الحكومة الروسية نص الاتفاق استدعى وزير خارجيتها دي جيار السفير العثماني في بطرسبورج وأبلغه ان القيصر يرفضه « حرصاً على مصالح السلطان وضناً بكرامته ، وان روسيا لا يسعها ايضاً قبوله وهي احدى الدول التي ضمنت القرض المصري، لأنه يسمح لبريطانيا بان تجعل من مصر

بابا تلج منه الى الشرق وهو قريب من حدودها » .

ورفضت الحكومة الفرنسية ايضاً هذا الاتفاق واعتبرت انها هي المعنية دون غيرها في تصريح وولف الملحق به . ووصفه وزير خارجيتها بأنه ، من أوله الى آخره ، ماس بكرامتها ، وانه استبدل المراقبة الثنائية الفرنسية البريطانية على مصر بمراقبة بريطانية عثمانية . اما موعد الجلاء الذي حددته المادة الخامسة فأكد انه لن يتحقق لأن بريطانيا ستتذرع بألف داعٍ لتمديده الى مالانهاية له .

وبدا لحكومة باريس ان بريطانيا قد ذهبت بعيداً في الاستهتار بها وحنثت بوعدها في اطلاعها تفصيلاً على سير مفاوضات السير وولف ، فقررت الاطاحة بالاتفاق مهما كانت النتائج .

وفي ١٥ حزيران طلب المركيز دي مونتيبللو سفيرها في الآستانة مقابلة السلطان عبدالحميد دون وساطة وزير خارجيته ، متجاوزاً بذلك العرف الدبلوماسي ، وقدم له المذكرة التالية باللغة التركية :

« ان الحكومة الفرنسية مصممة تصميماً أكيداً على ألاّ تعترف بالوضع الدولي لمصر المنبثق عن اتفاق ٢٢ نوار . وترى نفسها في حال اقراره من قبل جلالتكم انها ملزمة على معالجة الخلل الذي سيطرأ من جرائه على توازن القوى في البحر المتوسط ، وهي مستعدة لاتخاذ جميع التدابير لتدارك ما سيعقبه من أضرار حيوية بمصالحها في بلدانه ، وبالوسائل التي تراها مناسبة .

« اما اذا رفضتم جلالتكم الموافقة عليه ، فان سفير فرنسا المعتمد لدى جلالتكم مكلف من قبل حكومته بالتصريح بأن الحكومة الفرنسية تتعهد بشكل جازم لا ابهام فيه انها مستعدة للدفاع عن جلالتكم الامبراطورية ، وتعلن انها تتحمل جميع الاضرار التي تلحق بمصالحكم من جراء هذا الرفض .

« وان جلالتكم برفضها الموافقة على هذا الاتفاق تكون قد استجابت الى رغبة جميع الشعوب الاسلامية ، واكدت حرصها على توثيق عرى الصداقة

القديمة التي تربط العرش العثماني بفرنسا .

« فسياسة الحكومة الفرنسية المتجردة هي وحدها قادرة فعلاً على حماية الامبراطورية العثمانية من تعديات بريطانيا . وهي اجدى وأضمن لمصالح جلالتكم الامبراطورية » .

كان لهذه المذكرة العنيفة اللهجة أثر كبير في المحافل السياسية ، فطلب عبدالحميد الى كامل باشا الصدر الأعظم تعديل المادة الخامسة من الاتفاق بجعل التدخل البريطاني في مصر بعد الجلاء عنها « بناء على طلب السلطان » .

وعد وولف بابلاغ هذا الاقتراح الى حكومته . وفي ١٧ حزيران وصله الرد فاذا هو لا يقل قساوة بحق السلطان عن قساوة مذكرة سفير فرنسا بحق بريطانيا . قال سلسبوري : « ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تعلن انها لا تنوي البتة الجلاء عن مصر ما لم تكن واثقة قطعاً بأن النظام الذي اقامته فيها لم يعد عرضة لاخطار خارجية او اضطرابات داخلية ، وان لها وحدها حق تقدير الظروف التي تسمح لها بالعودة الى مصر اذا تم جلاؤها عنها . ولا يسعها التنازل عن هذا الحق . ولا بد لجيوشها من ان تكون طليقة في التصرف اذا دعيت لاية مهمة فيها .

« وسواء أصادق السلطان على هذا الاتفاق ام لم يصادق عليه ، فالحكومة البريطانية باقية عند رأيها هذا . وليس في نيتها التراجع عنه حتى ولو رفضت الموافقة عليه دولة متوسطية كبرى » .

وافقت الملكة فكتوريا على الاتفاق . اما السلطان عبدالحميد فتردد وتجاهل حتى انقضت مدة الشهر المحددة لتصديقه . وفي ١٦ تموز ١٨٨٧ غادر السير وولف الآستانة وهو يردد : « لقد انتهت مهمتي هنا ، واذا اراد الباب العالي ان يتممها فليرسل مبعوثيه الى لندن » .

وحينما سُئِل سلسبوري في مجلس العموم عن أسباب اخفاق مهمة وولف وعن نتائجها أجاب : « ان الموافقة على هذا الاتفاق او رفضه لا يبعد او

يقرب في شيء مسألة الجلاء عن مصر ... فبريطانيا باقية فيها ريثما تقتنع ان الخديوي اصبح قادراً على حفظ النظام ودرء الاخطار الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها. وان تركيا وحدها مسؤولة عن مغبة تدهور العلاقات مع بريطانيا في المستقبل».

وانبرت حكومة لندن وصحافتها تتهم فرنسا وروسيا بأنهما كانتا سبب الفشل الذي آل اليه عقد الاتفاق، وان فرنسا طعنت بريطانيا غدراً وتجاوز سفيرها في الآستانة حد اللياقة والاصول الدبلوماسية حين قدم للسلطان مباشرة لا عن طريق وزارة الخارجية العثمانية مذكرة تمس بكرامة صاحبة الجلالة.

اضطرت الحكومة الفرنسية تجاه اتهامات حكومة لندن وحملة صحافتها ان ترد عليها بمذكرة في ١٨ تموز ١٨٨٧ وجهتها الى سفرائها لدى الدول الأوروبية، أوضحت فيها موقفها من اتفاق ٢٢ نوار وبينت معايبه وأخطاره على مستقبل الامبراطورية العثمانية وعلى توازن القوى في البحر المتوسط، وأعلنت في نهايتها عن استعدادها لاجراء مفاوضات جديدة حول المسألة المصرية تشترك فيها جميع الدول ذات العلاقة.

حاول الباب العالي تسوية الامور مع بريطانيا فطلب الى رستم باشا سفيره في لندن ان يباحث سلسبوري في أمر استئناف المفاوضات بينهما فأجابه اللورد: «أن فتح باب المفاوضات مجدداً أمر عسير ما دام السلطان خاضعاً خضوعاً كلياً لمستشارين يعملون لحساب فرنسا وروسيا، وترى بريطانيا ان كل اتفاق معه حول مصر في الظروف القائمة لن يكون مصيره أفضل من مصير الاتفاق الأول».

وهكذا اسدل الستار على مفاوضات السير درموند وولف في القاهرة والآستانة واعيدت مسألة الجلاء عن مصر الى نقطة بدايتها، وكان من نتائجها ارساء أسس التقارب الروسي الفرنسي.

جهدت بريطانيا لاحباط هذا التقارب، فقام لورد سلسبوري بزيارة باريس في تشرين الأول ١٨٨٧ فأقنع زميله الفرنسي بأن يفصل بين مسألة

الجلاء ومسألة القناة بمصر . وأكد له ان بريطانيا مستعدة لوضع اتفاق دولي يضمن حياد هذه وحرية الملاحة فيها . ووضع الوزيران مشروع هذا الاتفاق في باريس وارسلا نسخة عنه الى الدول الأوروبية صاحبة العلاقة ، فوافقت عليه . ثم تنادت هذه الدول الى عقد مؤتمر في العاصمة العثمانية [1] اقر بنوده في معاهدة الآستانة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٨٨٨ [2] .

وتعتبر هذه المعاهدة اهم اتفاق دولي بشأن القناة حيث اعلن المؤتمرون حيادها الدولي وحرية الملاحة فيها . غير ان بريطانيا ظلت متمسكة بتحفظات حدّدها مندوبوها المكلفون بالتوقيع عليها بما يلي : «ان مندوبي بريطانيا العظمى يعلنون بمناسبة وضع هذه المعاهدة واعتبارها نظاماً نهائياً لضمان حرية الملاحة في قناة السويس ، ان تطبيقها يجب الاّ يتعارض مع الحالة الانتقالية والاستثنائية الراهنة في مصر ، والاّ يكون له مساس بها ولا بحرية تصرف حكومتهم ما بقيت جيوشها تحتل هذه البلاد » .

اما الجلاء عن مصر فبات مسألة ثانوية بالنسبة للدول الأوروبية بعد ان ضمنت مصالحها في حرية استخدام القناة ، وحصر الحل بصدده في بريطانيا وتركيا ومصر .

وتمكنت حكومات لندن المتعاقبة بما أوتيت من سعة الحيلة وطول الاناة ان تماطل في تحقيقه حتّى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين .

---

(١) اشترك في هذا المؤتمر الدول التالية : تركيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا ، روسيا ، إيطاليا ، إسبانيا والبلاد المنخفضة .

(٢) مستند رقم ٢ .

البَابُ الثَالِث

السياسة الدولية في الشرق العربي

من سنة ١٨٨٨ الى سنة ١٩١٤

الفصل الأول

تشعّب مصالح الدول الاوروبيّة في الشرق العربي
(١٨٨٨ - ١٩١٤)

كان مؤتمرا برلين سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٨٥ وما حدث خلالهما ، في السر والعلانية ، من تسويات بين الدول الكبرى حول قبرص ومصر وليبيا وتونس وافريقيا الوسطى ، بداية عهد جديد في العلاقات الدولية . ولكن هذه السياسة التي قامت على اقتسام البلدان وتوزيع مناطق النفوذ في نطاق المؤتمرات الدولية والتي دعا اليها بسمارك وجعلها ركناً من اركان سياسته الأوروبية ، طويت بعد اعتزاله الحكم ودخول المانيا طرفاً جديداً في ميدان التسابق الاستعماري .

كانت المانيا على عهد مستشارها منطوية على نفسها دائبة في تدعيم وحدتها وتقوية جيشها وتعزيز اقتصادها . وكان معاونوه كلما دعوه للعمل على تأسيس امبراطورية جرمانية يجيب أن ليس بوسع المانيا بعد ، وهي الدولة الناشئة ، ان تخوض معترك التسابق الاستعماري مع بريطانيا وفرنسا وروسيا دون التعرض لخصومتها جميعاً ، وهذا ما يفضي الى تقويض دعائم وحدتها ويزعزع اسباب نهضتها. وقد أوضح بسمارك موقفه هذا في تصريح رسمي بمجلس النواب الالماني سنة ١٨٨٨ اذ قال في معرض كلامه عن التوسع الاستعماري :

« ان كان علينا ان نختار ما بين بريطانيا وزنجيبار فعلينا ان لا نتردد في اختيار الأولى منهما » .

وكان بسمارك يردد دوماً على مسامع معاونيه بشيء من التهكم : « ان المستعمرات بالنسبة لالمانيا اشبه بالسترة المزركشة التي يتباهى بارتدائها بعض النبلاء البولنديين وهم في فقرهم لا يرتدون قميصاً » .

لم تدم سياسة بسمارك القارية هذه بعد الانقلاب الاقتصادي الذي عرفته المانيا في عهد امبراطورها غليوم الثاني ، اذ تحولت من بلد زراعي الى بلد صناعي فتضخم انتاجها وزاد احتياجها الى المواد الاولية الضرورية . ولما اشتد تباين وجهات النظر بين الامبراطور الشاب ومستشاره الكهل ، آثر هذا الاخير التنازل عن مسؤولياته في ١٨ آذار ١٨٩٠ بعد ان تسلم مقدرات المانيا حوالى ثمان وعشرين سنة ، فصفا الجو لأصحاب سياسة التوسع الالماني عبر البحار وصادفوا لدى القيصر اذناً منصتة واستجابة محفزة .

وتولدت الى جانب هذه الحركة الاستعمارية حركة اخرى تناصرها ، عُرفت بالجرمانية ، بناها الهر هاس منذ سنة ١٨٩٣ على دعائم قومية وفلسفية قوامها سمو العنصر الجرماني فوق العناصر الاخرى وضرورة جمع شمله بضم النمسا الى المانيا الأم[١] .

رفع أرباب هذه الحركة تقارير عدة الى غليوم الثاني شرحوا له فيها الاسباب الاقتصادية الملحة التي تهيب بالمانيا الى اعتماد سياسة التوسع ، وجاء في أحدها ما يلي : « يزداد عدد الشعب الالماني كل عام قرابة تسعمئة ألف نسمة . ومهما ازدادت جهودنا واتقنا وسائل الانتاج فلن يكون بوسعنا ان نستخرج من أرضنا فوق ما تعطينا اليوم . وهكذا يزداد في كل سنة عدد المواطنين الملزمين على شراء الخبز اليومي لهم من الاسواق الخارجية... وكمثله صناعتنا .

(١) غني عن البيان هنا ان هذه الحركة العنصرية كانت أساساً للحركة النازية التي قامت بألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي تزعمها ادولف هتلر .

فنموها وازدهارها متوقفان على توفر المواد الأولية لها ويستورد معظمها من الخارج .

« فتوحيد أوروبا الوسطى والبلقان والامبراطورية العثمانية في منطقة اقتصادية واحدة تربى مساحتها على اربعة ملايين كيلومتر مربع وتضم اكثر من مئتي مليون نسمة ، هي الغاية الرئيسية التي يجب ان نسعى الى تحقيقها لأن هذه المناطق هي المدى الحيوي القريب والناجع للامة الالمانية » .

تبنّى غليوم الثاني هذه السياسة وراح يحث الشركات الالمانية لا على توسيع نشاطها التجاري في البلقان والامبراطورية العثمانية فحسب، بل وعبر البحار في افريقيا السوداء والشرق الاقصى والمحيط الهادي ، ويعلن في المناسبات الرسمية وفي المحافل الدولية أن « لالمانيا حقاً في المطالبة بمكان لها تحت الشمس »، وان تقسيم العالم مناطق نفوذ بين بعض الدول الأوروبية تقسيم جائر يحرم دولة قوية وفيرة السكان كالمانيا من اي مدى حيوي لها، بينما تتمتع دول ليست بذات شأن اقتصادي او عددي بخيرات مستعمرات مترامية الاطراف [1] .

أقلق الدول الأوروبية صوت المزاحم الجديد . وكانت مصالحها في الشرق العربي خلال تلك الحقبة قد اكتست من الاشكال صنوفاً ، وتنوعت بنسبة امكاناتها المادية والعسكرية وبمقدار المصاعب التي تعانيها في سباقها الاستعماري الجديد في آسيا وإفريقيا والشرق الاقصى .

---

(١) كانت مستعمرات الدول الأوروبية في ما وراء البحار في أواخر القرن التاسع عشر موزعة كما يلي :

البـلد	المساحة (ك.م٢)	عـدد السكان
بريطانيا	٣٠٦٩٧٠٠٠	٣٧٩٥٣٦٠٠٠ نسمة
فرنسا	١٠٥١٢٠٠٠	٥٢٩٥٨٠٠٠ »
البلاد المنخفضة	٢٠٤٥٧٠٠	٣٨٠٩٧٠٠٠ »
بلجيكا	٢٣٦٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠ »
البرتغـال	٢٠٩٣٦٠٠	٩٤٩٩٨٠٠ »

وكانت فرنسا بعد اخفاق حملة نابوليون الثالث على لبنان في سنتي ١٨٦٠ و ١٨٦١ [١] واستئثار بريطانيا بحصة الخديوي من اسهم قناة السويس واستيلائها على جزيرة قبرص ثم مصر ، قد استقام لها ان نصيبها من الامبراطورية العثمانية في الشرق العربي بات ضئيلاً وان الظروف ما تزال غير ملائمة لفرض سلطانها المباشر عليه ، فاكتفت بسياسة اثبات الوجود عن طريق المدارس والمؤسسات الدينية والاقتصادية ، وهي افضل سبيل يمهد للاحتلال متى حان اجله . فاختارت فلسطين ، ولبنان على الاخص ، ميدانا لعملها ومركزاً للدعاية لها . وسلكت في نشاطها اتجاهين : ثقافي ويقوم على نشر لغتها وتاريخها واظهار عظمة حضارتها وأمجادها ، واقتصادي عملت على تنفيذه بأن نالت من الباب العالي امتيازات ذات شأن لتحسين مرافىء الآستانة وأزمير وبيروت ومد خطوط حديدية في سوريا ولبنان .

الا ان عقبات ومعارضات شتى جبهت السياسة الفرنسية هذه اثارتها بعض الدول الكاثوليكية كالنمسا وايطاليا اللتين أبتا ان تكون فرنسا وحدها «حامية الكثلكة في الشرق » .

ومنذ أقدمت الحكومة الفرنسية على احتلال تونس سنة ١٨٨١ تصدت لها ايطاليا انتقاماً ، وحاولت انشاء مركز لها في الشرق ، فأقامت قنصليات في معظم المدن العربية وأسست فيها المدارس والمستوصفات . وكان لهذا النشاط حظوة عطف خاص لدى ممثلي الكرسي الرسولي وجلهم من الايطاليين ، كما انه اتسم منذ سنة ١٨٨٧ بطابع رسمي حين اتخذ البرلمان الايطالي قراراً تبنته الحكومة بمنح الجمعيات المدنية والتبشيرية العاملة في الشرق اعطيات مالية سخية . وكانت ايطاليا بعملها هذا لا ترمي الى الحد من النفوذ الفرنسي فحسب وانما تُعد الجو لتفوز بنصيبها من ارث « الرجل المريض » .

اما روسيا الارثوذكسية ، والولايات المتحدة الاميركية التي تزعمت حركة

---

(١) راجع الجزء الثالث ص ٢٥٣ - ٣٠٢ .

انتشار البروتستانتية منذ اواسط القرن التاسع عشر ، فراحتا بدورهما تجهدان ، تحت ستار الدين ، لتضمنا ما لهما من مصالح . وتصدت الولايات المتحدة بطاقاتها المادية الكبرى لنشاط فرنسا الكاثوليكي فأنشات في المدن الهامة بلبنان وسوريا وفلسطين ، بل وفي كثير من القرى الصغيرة ، المدارس والمستوصفات لنشر التعاليم الانجيلية . واكتسى الصراع بين الارساليات الفرنسية والاميركية على الاخص طابع المنافسة وسرعان ما انتقل من الصعيدين السياسي والديني الى الصعيد الفكري ، فتكشف عن نهضة تعليمية في لبنان اسهمت في بعث اللغة العربية وأحياء معالم حضارتها بعد قرون عديدة من الانحطاط .

وجاءت سياسة عبدالحميد تزيد النار لهيباً . فقد اعتمد سياسة اسلامية لتدعيم سلطانه وانقاذ عرشه المتداعي اذ تهيأ له ان العامل الديني هو الرابط الوحيد الذي يعقد الشمل بين عناصر امبراطوريته المتباينة النزعات والمختلفة القوميات . وبدا له ان الدول الأوروبية لم تعد تهاب صولة جيشه ولكنها ما برحت تخشى تأثير مركزه الديني ، كخليفة على المسلمين ، لدى الشعوب الاسلامية الخاضعة لها في افريقيا وآسيا .

ولم تكن سياسة عبدالحميد هذه لترتكز على الأسس الاصلاحية التي نادى بها جمال الدين والكواكبي ورضا ومحمد عبده وغيرهم من المصلحين ، وإنما قامت على إثارة التعصب الديني واستغلاله لتمكين مركزه في الأوساط الشعبية . ومن أجل تحقيقها احاط السلطان نفسه برهط من العلماء ورجال الدين ، وتظاهر بالورع والتقى ، ووزع أموال الاوقاف بسخاء على فرق الدراويش والمتصوفة ، وكانت ذات تأثير كبير على الجماهير ، كما عمد الى اغلاق ابواب مملكته ما استطاع بوجـــه المؤثرات الخارجية الآتية من الغرب .

وتكريساً لهذه السياسة الاسلامية انشأ عبدالحميد خطاً حديدياً يصل دمشق بالحجاز استمر العمل فيه ثماني سنوات (١٩٠٠ ــ ١٩٠٨) حاول استغلال الناحية الدينية فيه وهي التسهيل على الحجيج من تركيا والعراق وبلاد الشام زيارة البيت الحرام ، وكان في ضميره مشروعاً استراتيجياً وسياسياً يعينه

على نشر سلطانه على الحرمين ونقل الجيوش الى قلب الجزيرة متى شاء في مدة وجيزة بعد ان ثبت له ان سياسته لا تلقى ولاءً في العالم العربي ولدى اهل الحجاز بصورة خاصة .

* * *

وجد غليوم الثاني في اوضاع الامبراطورية العثمانية ما يسعفه على تحقيق اهدافه السياسية . ذلك ان علاقة الباب العالي بحكومة لندن أخذت تتردى من سيء الى أسوأ بعد أن فشلت مهمة درموند وولف . وايقن عبدالحميد ان بريطانيا مقيمة على البقاء في مصر وقناة السويس الى ما شاء الله ، وانها قد تنكرت لصداقة تركيا التي انقادت لها طيّعة قروناً عديدة ، ونكثت بتعهداتها في اتفاق ٤ حزيران ١٨٧٨ حيث تنازلت بمقتضاه لها عن جزيرة قبرص لقاء تعهدها بحماية السلطان والدفاع عن وحدة امبراطوريته[١]. ومما زاد عبدالحميد كرهاً للبريطانيين عزوه لهم معظم ما نابه من مصاعب مع الاقليات في شمالي العراق وأرمينيا والبلقان .

ورأى السلطان في خروج المانيا من عزلتها القارية ودخولها المعترك السياسي الدولي ما يعينه في المحافظة على عرشه . وكان في يقينه انها الدولة الوحيدة القادرة على تقويض دعائم الامبراطورية البريطانية والثأر له . وانثنى غليوم الثاني يغتنم اضطراب عبدالحميد وقلقه وحقده الدفين على البريطانيين ، فتودّد له وتقرب منه وعلّله بالمساعدة دون أن يبدي ظاهراً اية رغبة في كسب سياسي أو مادي .

والحقيقة ان ارباب السياسة الجديدة في بلاط برلين كانوا يرون ان الامبراطورية العثمانية افضل سوق للصناعة الالمانية الناشئة ، فهي قريبة المنال اذا قيست بأسواق افريقيا السوداء البعيدة الفقيرة . ولاحت لهم إمكانات اقتصادية عظمى في استغلال سهول العراق وسوريا والأناضول لتموين ألمانيا بالقمح وتزويد

---

(١) راجع الصفحة ٤١ .

مصانعها بالقطن والافادة من ثرواتها المعدنية والحيوانية ، ثم جعلها من الناحية الاستراتيجية طريقاً يصلهم بالهند براً .

وشرح احد مستشاري القيصر أهمية الشرق هذه في احد تقاريره سنة ١٨٨٨ فقال : « ما يزال الشرق المنطقة الوحيدة البعيدة عن سيطرة الدول الأوروبية المباشرة... وامكاناته الاقتصادية والبشرية من السعة بحيث تجعله حقلاً مثالياً للاستعمار الالماني . لذا وجب ان نجدّ للسيطرة عليه قبل ان تمتد اليه يد الغير . لقد نالت فرنسا قسطها من العالم الاسلامي في افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية . ونالت بريطانيا نصيبها منه في مصر والسودان وافريقيا الشرقية والهند ، كما نالت روسيا المناطق الاسلامية الواقعة على البحر الاسود وفي القفقاس . وللشعب الالماني الحق كله ليداعي بنصيبه من هذا العالم ... والدول الأوروبية تحاول اليوم ان تتقاسم ماتبقى من الامبراطورية العثمانية ، فيعطى العراق لبريطانيا ، ولروسيا أرمينيا والقسم الشرقي من آسيا الصغرى ، وتمنح سوريا لفرنسا ، وطرابلس الغرب لايطاليا .

« وعلى المانيا بالاتفاق مع النمسا ان تحبط هذه المساعي بجميع الوسائل السلمية وغير السلمية . ومن هذه الوسائل التغلغل الاقتصادي في المنطقة . والعمود الفقري لهذا التغلغل ان ينشأ خط حديدي يصل المانيا بسوريا والعراق عبر آسيا الصغرى ... وعلينا ضماناً للنجاح أن نتقرب من الشعوب التركية والعربية ، وأن يكون فتحنا لهذه البلاد فتحاً أدبياً واقتصادياً يصون مصالحنا بصورة أكيدة وسليمة » .

ولم يكن لالمانيا مرافىء على المتوسط فأبرمت مع النمسا اتفاقات لنقل بضاعتها عبر البلقان الى الآستانة وسالونيك . وأفضى هذا التودد للسلطان الى نتائج هامة في نمو الاقتصاد الالماني فاتسع مجاله في الامبراطورية العثمانية

وغدا منافساً عنيداً للتجارة البريطانية والفرنسية فيه[1] .

وكان في هذه النتائج ما حثَّ غليوم الثاني على استئناف سياسته تلك فزار تركيا مرتين : في سنة ١٨٨٩ ثم في سنة ١٨٩٨ يوم لم يكن احد من ملوك اوروبا يجروءُ على التقرب من السلطان اثر المذابح المروعة التي ارتكبها جنوده في البلقان ومقدونيا وأرمينيا وجزيرة كريت في الحقبة الممتدة بين ١٨٩٣ و ١٨٩٧ ، كما ارسل الى الآستانة سفراء من خيرة رجاله الدبلوماسيين حنكة ودهاء ، كالبارون دي رادوفيتز الذي كان من بناة التضامن الالماني التركي سنة ١٨٨٩ ، والبارون فون بيبرشتاين الذي بقي في العاصمة العثمانية مقرباً الى السلطان أكثر من خمس عشرة سنة ونيف ابتداء من سنة ١٨٩٧ .

وظفرت المانيا لقاء هذا الموقف الودي من تركيا بامتيازات اقتصادية عديدة، أهمها انشاء خط حديدي بين حيدر باشا وأسميد سنة ١٨٨٨ وآخر سنة ١٨٩٣ لمد خط حديدي من الآستانة الى قونيه ، فضلاً عن البعثات العسكرية التي أوفدت الى تركيا لتدريب جيشها ، وأهمها بعثة الجنرال فون درغلوتز سنة ١٨٨٣ ، وبعثات أخرى اقتصادية لا تقل شأناً عنها .

---

(١) فيما يلي جدول بمجموع صادرات ألمانيا الى تركيا (آسيا الصغرى، سوريا ، لبنان ، فلسطين) وواردات تركيا اليها (بالفرنكات الفرنسية) :

السنة	الصادرات	الـواردات
١٨٨٠	٨٠٢٩٠٠٠	٢٤٢٠٠٠٠
١٨٨٤	٩٩٠٨٠٠٠	٣٣٨٥٠٠٠
١٨٨٧	١٥٠٣٥٠٠٠	٤٠٠٦٠٠٠
١٨٨٩	٣٧٢٧٦٠٠٠	٨٨٥٧٠٠٠
١٨٩١	٤٦٢٨٤٠٠٠	١٧٣٤٦٠٠٠
١٨٩٣	٦٢٤٥١٠٠٠	٢٠٧٠٧٠٠٠
١٩٠٠	٨١٢٥٠٠٠٠	–
١٩٠١	٨٤٤٥٠٠٠٠	–

ويبدو من هذا الجدول ان تجارة ألمانيا مع تركيا زادت عشرة أضعاف في غضون عشرين سنة.

وكان غليوم الثاني يرمي الى ما هو أهم من هذه الامتيازات المحلية الا وهو الحصول على انشاء خط حديدي يصل الآستانة بالبصرة عبر الأناضول وبغداد . وفي ضمير الالمان ان انشاء هذا الخط هو عمل استراتيجي واقتصادي . وقد شرح اهميته احد مستشاري القيصر في تقرير له بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٨٩٩ بقوله : « لا مراء بأن خط بغداد الحديدي هو العمود الفقري لسياسة المانيا في الامبراطورية العثمانية . فالى جانب المنافع الاقتصادية التي تنتج عنه فوائد استراتيجية جليلة الاهمية اذ تضحى جميع المواقع البريطانية في بلاد فارس والهند قريبة المنال من الآستانة . وان كل مئة كيلومتر من هذا الخط يعادل، على حد ما قال احد الدبلوماسيين البريطانيين، بارجة حربية كبرى ...

« وفشل هذا المشروع يعني الحكم على الشعب الالماني بأن يقوم دوماً بدور السندان فيما يقوم الآخرون بدور المطرقة . ان مستقبل المانيا متوقف الى حد كبير على نجاح هذا المشروع أو فشله » .

تم لغليوم الثاني ما أراد فنال من عبدالحميد في ٥ آذار ١٩٠٢ امتياز انشاء هذا الخط والافادة منه لمدة تسع وتسعين سنة ، ونال في الوقت نفسه حق انشاء خطوط حديدية اخر متفرعة عنه في الاناضول وشمالي سوريا والعراق والخليج ، والتنقيب عن المعادن في حدود عشرين كيلومتر عن جانبي الطريق واستغلال ما اكتشف منها .

أدركت روسيا وبريطانيا اهمية الاخطار التي تهدد مصالحهما في الشرق من جراء ابرام هذا الامتياز ، فاحتجتا عليه . وصرح السفير الروسي في برلين لمستشار القيصر بيلوف بأن امتيازاً كهذا من شأنه ان يطلق لالمانيا يدها في هيمنة شبه تامة على تركيا . وحاول المستشار الالماني الحدّ من اهميته فأكد في الأوساط الدبلوماسية ان المشروع اقتصادي بحت وليست الغاية منه الحاق الأذية بمصالح أي من الدول ، وان تقرب المانيا من تركيا لا هدف له سوى تأمين الاسواق العثمانية لبضاعتها منعاً لازمة اقتصادية خانقة ، بعد ان اقفلت بوجهها أسواق البلدان الخاضعة للاستعمار الأوروبي .

ولم تكن روسيا واثقة من حسن نوايا حكومة برلين فحاولت مساومتها على هذا الامتياز وطلبت ان تعترف لها بحرية عبور المضايق عند وقوع اضطرابات دولية لقاء اعترافها بامتياز خط بغداد الحديدي .

رفضت المانيا هذا العرض كي لا تضعف مركزها الممتاز في تركيا ، ولكنها تمكنت في اتفاق بوتسدام في ١٩ آب ١٩١١ من استرضاء حكومة بطرسبورج اذ تعهدت بأن لا تمد خطوطاً حديدية بجوار الحدود الروسية .

ولم تقف بريطانيا بدورها مكتوفة اليدين حيال ازدياد النفوذ الالماني في الامبراطورية العثمانية وما ينطوي عليه من مزاحمة شديدة لتجارتها في الشرق، وما يتضمن من أخطار جسيمة على مصالحها الحيوية بآسيا لا سيما في عزم غليوم الثاني على الوصول الى البصرة واقامة مرافىء على الخليج تكون نقاطاً عسكرية على قاب قوسين من الهند .

ولم تكن بريطانيا على يقين من النجاح في حمل تركيا على مجافاة الامبراطور الالماني ، فقررت اخذ المبادرة منه للوصول الى الخليج . اتصل نائب الملك في الهند بمبارك الصباح شيخ الكويت وأعلن تأييد حكومته له في خلافه مع ابن الرشيد الذي كان يحظى بعطف عبدالحميد ومساعدته . وتبع هذا التأييد عقد معاهدة بين الفريقين في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ تعهد امير الكويت فيها بأن لا يتنازل او يوءجر اي جزء من اراضيه لاية دولة او شركة اجنبية ، وتعهدت بريطانيا لقاء ذلك بتقديم مساعدات مالية له وحمايته من كل اعتداء خارجي .

احتجت تركيا على هذا الاتفاق واعتزمت ايفاد جيوشها الى الكويت على انه جزء من امبراطوريتها . فردت بريطانيا بأن ارسلت بعض وحداتها البحرية الى الخليج واعلنت انها ستفي بكامل التزاماتها تجاه الصباح وانها لن تتردد في اعتماد القوة لحمايته ان « دخلت جيوش اجنبية الى بلاده » .

---

(١) مستند رقم ٣ .

حاولت تركيا عندئذ ان تحث ابن الرشيد على مهاجمة الكويت ، فحذرته بريطانيا من مغبة اعتدائه وتمكنت بيسر من عقد هدنة بينه وبين الصباح . وبعد ان استقر لها الأمر في الخليج العربي على هذه الحال راحت تطالب تركيا سنة ١٩٠٥ بمنحها امتياز مد خط حديدي بين بغداد والبصرة من ناحية دجلة متذرعة بأهمية تجارتها بالعراق ومؤكدة ان هذا الخط لا يزاحم الخط الالماني الذي سيمتد بمحاذاة الفرات . وانبرت فرنسا تطالب ايضاً بامتياز خط حديدي يصل دمشق بحلب عبر حماه ، وآخر يصل حمص ببغداد تشترك فيه بريطانيا لوصل المتوسط بالخليج ، فضلاً عن امتيازات أخر بانشاء موانىء على الساحل اللبناني والفلسطيني .

وهكذا تشعب امتياز سكة حديد بغداد وتعقد دولياً . ولمست المانيا العقبات السياسية والمالية التي تقوم بوجه تحقيقه في المحافل الدبلوماسية ومراكز البورصة بلندن وباريس ، فأعربت عن استعدادها للتنازل عنه الى شركة عثمانية تسهم في تمويلها الدول الأوروبية لقاء موافقة هذه الدول على امتيازٍ لها من الباب العالي بانشاء خط حديدي يصل حلب ببغداد .

حاولت بريطانيا عندئذ ان تتقرب من تركيا بعد ان بلغ التزاحم الأوروبي في الامبراطورية العثمانية الى ما هو عليه بغية الحدّ من نفوذ غليوم الثاني فيها . الا ان الحرب العالمية الأولى عاجلتها فدخلتها تركيا الى جانب المانيا القيصرية .

الفصل الثاني

تدعيم النفوذ البريطاني في وادي النيل
(١٨٨٨ - ١٩٠٨)

كان للنهضة الصناعية في اوروبا ولتضخم رؤوس الأموال فيها ، في اواخر القرن التاسع عشر ، ما حمل الحكومة البريطانية على اتخاذ التدابير الشديدة لحماية صناعاتها من مزاحمة دولية تزداد يوماً بعد يوم ، فأقفلت أبواب مستعمراتها بوجه منتجات البلدان الاخر وفرضت عليها رسوماً جمركية باهظة . وكانت فرنسا والمانيا والولايات المتحدة واليابان أكثر من أضناه هذا النهج بما تضمن من اسباب الحماية المخالفة لمبدأ التبادل الحر .

ورأى سلسبوري ان هذه التدابير وحدها غير كافية لحماية الاقتصاد البريطاني من ازمات مقبلة ، وانه لا بد من اسواق غنية جديدة له فقرر الاقدام على انطلاق استعماري جديد نحو وادي النيل وبلدان افريقيا الشمالية تكون مصر قاعدة له .

لم تخفَ على الحكومة الفرنسية اخطار هذه السياسة على مصالحها في افريقيا وكانت تطمح هي ايضاً في توسيع مناطق نفوذها حتى حوض النيل الابيض ،

فراحت منذ ١٨٨٩ تستحث الباب العالي على المطالبة بجلاء بريطانيا عن مصر تنفيذاً لوعودها المتكررة . ولكن سلسبوري لزم موقفه السابق من ان انسحاب جيوشه مرهون باستقرار الأمن فيها .

وجاءت احداث مصر تبرر تشدّده في هذا الموقف اذ توفي الخديوي توفيق في ٧ كانون الثاني ١٨٩٢ واعتلى ابنه عباس حلمي سدة العرش وكان في الثامنة عشرة من عمره . وشاء الوالي الجديد ان يتحمل مسؤوليات الحكم وفق نصوص الفرمانات ، فأقصى من حوله مستشاريه البريطانيين وحدّ من نفوذهم القوي في الادارة والجيش ، فتصدّى له لورد كرومر وطلب اليه ان يسير على خطى والده ويترك شؤون مصر لدار الاعتماد « لأنها احرص على مصالح عرشه واقدر في المحافظة عليها » .

رفض عباس قبول هذا التهديد المبطن ، واشتد الخلاف بينه وبين اللورد حول تأليف الوزارة الأولى ، فأثار المندوب البريطاني في وجهه المتاعب وحمل وزراءه وكبار موظفي دولته على الانفضاض من حوله ، فاضطر الخديوي الشاب عندئذ الى الرضوخ لارادة بريطانيا مكتفياً من الحكم ببهرج اللقب ومظاهر الابهة والعظمة .

ورأت حكومة لندن ان تشغل المصريين عن المطالبة بالجلاء فأشركتهم بعملية احتلال السودان والنيل الابيض ، واعلنت انها تؤيد تأييداً مطلقاً سيادة الخديوي على هذه المنطقة التي خضعت له زمناً طويلاً ، وانها حق لاجدل فيه، والمحافظة عليها واجب وطني ، اذ لا حياة لمصر بدون النيل ولا استقرار لها ما لم توطد نفوذها على مياهه كي لا يعبث بها عابث . وكان في ضمير البريطانيين ان مثل هذا التوسع يضمن لبلدهم ، بالاضافة الى استقرارها بمصر ، تثبيت اقدامها في وادي النيل دون تضحيات كبرى فتحقق بذلك حلمها في فرض سلطتها على المنطقة الممتدة من الكاب الى القاهرة في شرقي افريقيا .

وتحقيقاً لهذه السياسة اوغلت قواتها في السودان بمساندة الجيش المصري

تدك معاقل الثوار المهديين واحداً واحداً .

وكانت فرنسا ترقب هذا التوسع بقلق ظاهر . ورأت ان أفضل وسيلة للحد منه هو تدويل المسألة المصرية باثارة ازمة على حدودها تُلزم بريطانيا على القيام باحتجاج مسلح ، فتتدخل الدول الأوروبية ويعاد بحث هذه المسألة من جديد في مؤتمر دولي كمـــا جرى سابقـــاً في الآستانة وبرلين في امور مشابهة .

اختارت حكومة باريس مدينة فاشودا على النيل الابيض مكاناً لاثارة الازمة ، فهي مركز احدى مديريات مصر ، ووضعها الجغرافي ملائم لمتاخمتها افريقيا الوسطى الفرنسية اذ يمكن الوصول اليها دون المرور ببلاد اجنبية او بمنطقة محايدة . وعهد دلكاسه وزير خارجتها الى الكابتن مارشان، احد كبار الخبراء بالشؤون الافريقية ، برئاسة بعثة عسكرية لاحتلالها ، فسار اليها من مدينة دكار في ٢٨ آذار ١٨٩٥ .

وكان لا بد للبريطانيين قبل لقاء مارشان والقوات التي تواكبه من وضع حد لثورة المهديين كي يطمئنوا الى مؤخرة جيوشهم ، فطوق كيتشنر سردار الجيش المصري بقوات كبيرة ام درمان وهدد الثوار بالموت جوعاً ومرضاً ان لم يستسلموا . آثر المهديون الدفاع عن كرامتهم ورفع الضيم عن بلادهم فخرجوا اليه في ٣ ايلول ١٨٩٨ لفك الحصار ، فكان لقاؤهم ، على تباين القوى عدة وعدداً ، مظهراً رائعاً لبطولتهم عبّر عنه الكولونيل رودس مساعد كيتشنر بقوله : «كانت تحركات المهديين دوماً الى الامام تحت وابل رصاصنا ليلاقوا الموت المحتم وجهاً لوجه . وبعد المعركة التي سجلنا فيها انتصارنا كانت جثث قتلاهم بأثوابها البيضاء تغشى ساحة القتال كما تغشى رقاع الثلوج أرضاً خضراء » .

في هذه الاثناء كان مارشان قد بلغ مدينة فاشودا ورفع عليها العلم الفرنسي بعد ان عقد مع السلطان الفاضل معاهدة يعترف فيها بحماية فرنسا على هذه

المنطقة من النيل الابيض . ولما تكاملت اخبارها لدى الحكومة البريطانية طلبت الى سفيرها بباريس في ٩ ايلول ان يقدم احتجاجاً شديداً الى الحكومة الفرنسية يؤكد فيه ان منطقة فاشودا تابعة لمصر وهو حق لا سبيل الى الجدل فيه ، وانها ستتخذ جميع الاجراءات للمحافظة على وحدة بلاد هي في عهدتها . ثم طلبت الى كيتشنر ملاقاة الحملة وطردها بالقوة الى خارج الحدود .

وصل القائد البريطاني الى ضواحي فاشودا في ١٩ أيلول فضرب حصاراً عليها وطلب الى مارشان العودة من حيث أتى او يضطر الى اخراجه بالقوة . رفض القائد الفرنسي الانسحاب الا بأمر من حكومته ، فأمهله كيتشنر الوقت اللازم للاتصال بها .

حاولت حكومة باريس عندئذ تدويل القضية المصرية برمتها كما ارتأت سابقاً . فاتصلت بروسيا ، وكانت تربطها بها معاهدة تحالف منذ سنة ١٨٩٣ ، وسألتها شدّ عضضها في هذه الازمة . وكان مورافييف وزير خارجيتها في باريس آنذاك بزيارة رسمية ، فأبلغها اعتذار القيصر لانشغاله بأمور خطيرة مع اليابان في الشرق الأقصى تهدد أمن روسيا وسلامتها ، ونصحها بالانسحاب من فاشودا والتفاهم مع حكومة لندن مباشرة دون اللجوء الى تدويل قضية خاسرة ستؤلب عليها معظم الدول الاوروبية التي ما تزال تخشى صولة حكومة صاحبة الجلالة وتحرص على صداقتها .

حاول دلكاسه عندئذ معرفة مدى استعداد غليوم الثاني لمؤازرة فرنسا ، وكانت علاقته بحكومة لندن تزداد سوءاً بسبب سياسته الشرقية ومزاحمة بريطانيا الحثيثة لالمانيا في الأسواق العالمية ، فاجيب بأن القيصر راغب كل الرغبة في الاتفاق مع فرنسا شرط ان تتوقف عن المطالبة بالالزاس واللورين . ولم يكن دلكاسه ليجروء على مجابهة الرأي العام الفرنسي بمثل هذه التسوية ، فنزل عند نصيحة مورافييف واقترح على سلسبوري التفاوض من اجل تحديد مناطق النفوذ بينهما في وادي النيل منعاً لاصطدامات اخرى. ولكن رئيس الحكومة البريطانية ، الذي كان مطمئناً لانعزال فرنسا في اوروبا ،

ابى البحث باية تسوية قبل انسحاب مارشان من فاشودا .

لم يعد بد للحكومة الفرنسية عندئذ من الرضوخ على مضض لمشيئة بريطانيا فطلبت الى مارشان في اول تشرين الثاني ١٨٩٨ ان ينسحب من فاشودا ويعود من حيث أتى .

أعتبرت الدوائر البريطانية هذا التراجع وسكوت اوروبا انتصاراً عظيماً لها واعترافاً جماعياً من حكوماتها بمسؤولياتها الدولية في مصر . وأدرك الخديوي أن مسألة الجلاء عن بلاده أصبحت وهماً من الاوهام فانساق اكثر فاكثر في تيار السياسة البريطانية ووقع في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ اتفاقاً مع حكومة لندن ينظم الحكم المشترك في السودان[١] حصر بها حق الاشراف على المرافق الهامة فيه ولاسيما قيادة الجيش والشؤون الادارية والاقتصادية . وفي ٢١ منه عين كيتشنر حاكماً عاماً في الخرطوم .

وقبل ان توشك تلك السنة على نهايتها كان الحكم البريطاني قد رسخ أقدامه في وادي النيل ولفظت ثورة المهديين انفاسها الاخيرة .

* * *

أما في أوروبا فكانت العلاقات تتدهور وتتردى من سيء الى اسوأ بين بريطانيا والمانيا ، فنشط غليوم الثاني لبناء اسطول بحري كبير تحسباً لحرب وشيكة ، وراح يستعدي على بريطانيا ما استطاع من الدول ، ويمد الثائرين عليها بالمساعدة ، فلقيت ثورة البوير منه في افريقيا الجنوبية (١٨٩٩ — ١٩٠٢) كل تشجيع وعون ، كما أرسل لعبد الحميد بعثات عسكرية لتنظيم جيشه على غرار الجيش البروسي وقدم له قروضاً مالية لتأمين عتاد حديث له ولدعم اقتصاده المتداعي .

وبدا لحكومة لندن ان تجدد المساعي للتقرب من حكومة باريس بغية

---

(١) مستند رقم ٤ .

مجابهة النشاط الالماني ، وكانت فرنسا تعيش في جو من القلق والحذر لاستعدادات غليوم الثاني العسكرية وترى في المانيا العدو اللدود المغتصب ، وتنتظر السانحة للثأر من هزيمة ١٨٧٠ واسترداد الالزاس واللورين اللتين ضُمتا اليها ، فلقيت المساعي البريطانية لديها ترحاباً حاراً .

ومشى ادوارد السابع الخطوة الاولى في سبيل هذا التقارب ، فزار باريس في اول نوار ١٩٠٣ معلناً فتح صفحة جديدة في العلاقات الودية بين البلدين . وفي ٧ تموز من السنة نفسها زار لوبه رئيس الجمهورية الفرنسية مدينة لندن رداً للزيارة الملكية . وشرع رجال الدولتين على أثرها في بحث الحلول للقضايا المعلقة بينهما ، ولاسيما ما كان منها مرهوناً بالمستعمرات وبمناطق النفوذ في افريقيا السوداء . وفي ٨ نيسان ١٩٠٤ تم توقيع اتفاق بينهما كرّس اهم هذه التسويات . وجاء في الشق السري منه ان الحكومة الفرنسية تتعهد بأن لا تقدم على اي عمل يتعارض مع سياسة بريطانيا في مصر وتمتنع عن المطالبة بتحديد وقت لجلاء جيوشها عنها ، وتعترف بريطانيا لقاء ذلك بسيادة فرنسا على المغرب وتلتزم بما لا يمس مصالح فرنسا فيه .

وقضت المادة الثالثة من الشق السري هذا بمنح مدينتي سبتة ومليلية في شمالي المغرب لاسبانيا ترضية لها ، كما اشتملت المواد الاخرى على تسويات هامة حول سيام والارض الجديدة .

أحدث هذا الاتفاق ردة فعل عنيفة في المانيا واقلقها التحالف الفرنسي البريطاني الجديد فحاولت كسب روسيا اليها . ولكن حكومة القيصر ، التي كانت قد أصيبت بهزيمة نكراء في حربها مع اليابان سنة ١٩٠٥ وكانت قد فقدت معظم وحدات اسطولها في الشرق الاقصى والبلطيق ، ارتأت الانكفاء على نفسها لضمد جراحها وتعزيز موقفها الداخلي قبل الانضمام الى محالفات اوروبية على غاية من الخطورة .

وحاول غليوم الثاني احباط اتفاق ٨ نيسان فزار مدينة طنجة في ٢٨

آذار ١٩٠٥ وأعلن اعتراف المانيا باستقلال المغرب . وفي مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي تلا تلك الزيارة (كانون الثاني ١٩٠٦) والذي اشتركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا واسبانيا لبحث المسألة المغربية ، حاولت الدبلوماسية الالمانية ان تقصي هذه المنطقة من الشمال الافريقي عن كل من فرنسا واسبانيا ، فاقترحت الاعتراف باستقلال السلطان الشريفي أو وضع بلاده تحت اشراف دولي ، ولكنها فشلت في هاتين المحاولتين ، وتابعت فرنسا تنفيذ اتفاق ٨ نيسان، فاحتلت مدينة فاس ثم المغرب بكامله سنة ١٩١٢ رغم تهديدات غليوم الثاني بالتدخل العسكري وارساله احدى بوارجه الى مرفأ أغادير في أول تموز ١٩١١ . الا ان الأزمة الاقتصادية التي عصفت ببورصة برلـين في تلك السنة بتدبير من الرأسمالية اليهوديـة ، ارضاء لفرنسا ، حملته على التخلي عن هذه السياسة والانصراف لشؤون اوروبا وتعزيز مركزه العسكري والاقتصادي فيها .

وفيما كانت فرنسا تعزز نفوذها في افريقيا الشمالية كانت بريطانيا تثبت مركزها في وادي النيل ، فأطلقت يد مندوبها كرومر في ادارة شؤون مصر كما يريد ويهوى فتصرف فيها تصرف السيد الآمر الناهي ، وخضع الخديوي والباشاوات ورجال الاقطاع وأرباب الاعمال لارادته ، وقد أقنعهم بأن مصالحهم وامتيازاتهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببقاء الاحتلال ، فان ولى ولت معه وفقدوا ما ينعمون به من حياة رغيدة واسعة .

اما الفئات الاخرى من المصريين التي لم تكن مصالحها الحياتية لتشكل عقبة في طريق تحقيق مثلها القومي الاعلى ، فصمدت في وجهه وطالبت بجلاء الاجنبي ، فلجأ كرومر الى وسائل الشدة والعنف للقضاء عليها واستمد من حكم عبدالحميد فنون الاستبداد والاذلال فألقى معظم الوطنيين في غياهب السجون ، وشرد بعضهم نفياً في اصقاع القطر البعيدة ، وفرض على الآخرين حياة العزلة والحرمان حتى عُرف عهده الذي استمر زهاء ربع قرن ونيف بأنه أظلم عهود مصر في تاريخها الحديث . وما حادثة دنشواي (١٣ حزيران

١٩٠٦) سوى مثل صارخ عن سياسته هذه الاستبدادية الرعناء .

وكان لا بد لعهد كرومر بما جر على مصر من مذلة وهوان من ان يثير الاحقاد في النفوس ويذكي الحركة الوطنية، فنهضت بعد خمود. وترامت اخبار انتصارات اليابان على الروس سنة ١٩٠٥ تنفح الشرقيين بروح العزة وتزيل عنهم مركب النقص تجاه كل ما هو اوروبي ، فنهض مصطفى كامل وصحبه يطالبون بالدستور وبقيام حياة نيابية ديموقراطية وبجلاء الاجنبي عن البلاد . وشدد كرومر عليهم النكير ورماهم بالجهل والتعصب واتهمهم بأنهم « فئة مأجورة وأقلية لا هم لها سوى اثارة الشغب في البلاد ». ولما حاول البطش بهم على الطريقة التي ألفها في السابق ثاروا عليه، فحُملت حكومة لندن تجاه تدهور الاوضاع في البلاد على تبديل بعض وجوه سياستها في مصر . فاستقال كرومر « بداعي اعتلال صحته » وعينت بديلاً عنه السير الدون غورست في نوار ١٩٠٧ ، وانفذت التعليمات اليه بأن يخفف ما استطاع من وطأة الحكم الاستبدادي ، ويسعى للقضاء على الحركة الوطنية بيد المصريين انفسهم .

وكانت وفاة مصطفى كامل في شباط ١٩٠٨ ، فتضعضعت صفوف الوطنيين . وأطلق غورست يد الخديوي في معالجة شؤون بلاده الداخلية فبطش بخصومه ، وضيق على الحريات ، واطلق العنان لشهواته فزادت الحركة القومية انتشاراً وشدّ من عضضها انتصار الثورة التركية واعلان الدستور سنة ١٩٠٨ . ورأى الدون غورست ان لا سبيل للقضاء عليها الاّ بالقوة فلجأ الى اساليب العنف متبعاً خطى سلفه .

وكان نشاط الصحافة الوطنية اكثر ما ازعجه ، فانبرى لقانون المطبوعات الصادر في عهد الحكم الثنائي عام ١٨٨١ ، والذي لم يطبق لصرامته ، فوضعه موضع التنفيذ في ٢٩ آذار ١٩٠٩ . ويفرض هذا القانون على كل صاحب مطبعة او جريدة أن يحصل على رخصة مسبقة من ناظر الداخلية لقاء كفالة مالية جسيمة ، كما ينص على عقوبات قاسية في الاحوال المتعلقة بالامن .

وكان من جرائه ان اقفلت جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطني ، وعطلت جرائد اخر وزج محرروها في السجون .

وأتبع المعتمد البريطاني هذا القانون بقانون آخر في ٤ تموز ١٩٠٩ اشد صرامة اذ يجيز وضع اي مصري تحت رقابة البوليس دون ان توجه اليه اية تهمة ، كما يقضي باقامة لجنة خاصة للنظر في أمر المشتبه بهم ، من صلاحيتها اتخاذ قرار بنفيهم الى اي مكان من القطر وان لم تثبت عليهم تهمة ما ، او فرض اقامة جبرية عليهم لقاء كفالة مالية تتراوح قيمتها بين مئة والف وخمسمئة جنيه .

وامسك مجلس ادارة شركة السويس بالفرصة ، فحمل الدون غورست اعضاء الحكومة المصرية على تمديد امتياز الشركة اربعين سنة اخرى بحيث تكون نهايته في سنة ٢٠٠٨ بدلاً من ١٩٦٨ ، على ان تدفع للحكومة المصرية لقاء ذلك مبلغ اربعة ملايين جنيه تقسط اربعة اقساط سنوية .

اهتز الرأي العام المصري لهذا القرار الذي ينم عن اللامبالاة والاستهتار لدى المعتمد البريطاني ، لا سيما وأن موازنة الحكومة الخديوية كانت آنذاك في وضع ملائم اذ فاض دخلها عن المبالغ المقررة للصرف ، ولم تكن بالتالي بحاجة الى اربعة ملايين جنيه ، على طفافة هذا المبلغ . فلجأ المتطرفون منهم الى الاغتيال السياسي يأساً وتشفياً . فأقدم الورداني في ٢٠ شباط ١٩١٠ على قتل بطرس غالي رئيس النظار انتقاماً لاندفاعه في السعي لتمديد امتياز القناة وثأراً لضحايا دنشواي حيث كان له فيها ضلع قوي . فاضطر المندوب البريطاني والخديوي عندئذ الى رد مشروع تمديد الامتياز تهدئة للرأي العام المصري وللتخفيف من خطورة الوضع في القطر ، وكانت بريطانيا منشغلة عنه في شؤون اوروبا التي بدأت تنذر بأخطر العواقب .

الفصل الثالث

الحركات التحررية من الحكم العثماني في الشرق العربي
(١٨٨٨ - ١٩١٢)

غدا الشرق العربي ميداناً لحركات تحررية من حكم العثمانيين منذ بدأ نجمهم يميل الى الافول في اوائل القرن السابع عشر . ولعل من ابرزها محاولات فخرالدين المعني الثاني وعلي بك الكبير وضاهر العمر ومحمدعلي في بلاد الشام ومصر [١] وقد اخفقت جميع هذه المحاولات لأنها قامت على اكتاف افراد من ذوي المطامح ، ولم تتحرك لها شعوب ، او تقوم على مبادىء قومية سليمة ، ناهيك عن معارضة الدول الأوروبية لها ومساعدتها الباب العالي عسكرياً للقضاء عليها اذ كانت تعتبر المحافظة على الامبراطورية العثمانية جزءاً من التوازن الاوروبي . ولولا تدخل هذه الدول في ازمتي ١٨٣٣ و ١٨٤٠ ، لاحتلت جيوش العزيز الآستانة وانتهى عهد الدولة العثمانية منذ زمن بعيد [٢] .

ولما أخذت حركة نشوء القوميات تنتشر خلال القرن التاسع عشر ، وواكبتها قيام الجمعيات السرية وتفشي الحركات الماسونية والشيوعية في

(١) راجع الجزء الأول ص ٢١-٢٤ ، ٣٠-٣١ .

(٢) راجع الجزء الثاني ص ٥١-٦١ ، ٨٣-١٣٥ ، ١٣٩-٢٧٣ .

اوروبا لتبديل النظم السياسية والاجتماعية القائمة فيها ، امتد اثرها الى الشرق وايقظت في ضمير العرب وعياً قومياً جديداً .

وساعد انتشار هذا الوعي سياسة عبدالحميد . فبعد ان ألغى الدستور سنة ١٨٧٨بث عيونه في جميع انحاء امبراطوريته وفرض عليها جواً مفزعاً من البطش والارهاب . وكان السلطان كلما امعن في غيه ازداد الناس حنيناً الى الحرية وتراصت أحزابهم للتخلص منه . ولعل من ابرز هذه الاحزاب في آسيا الصغرى جمعية الاتحاد والترقي السرية التي اقامها رهط من الضباط سنة ١٨٨٩ بمناسبة مرور مئة سنة على الثورة الفرنسية . وكان في رأس منهجها القضاء على عبدالحميد واعادة تنظيم الامبراطورية على اسس قومية طورانية .

اما في خارج تركيا فقد قامت عدة حركات مناهضة للسلطان كان ابعدها اثراً الدعوة الاصلاحية التي تصدّى لها جمال الدين الافغاني وعبدالرحمن الكواكبي ومحمد عبده واحمد رضا واتباعهم الكثيرون . وكانت تقوم على احياء شعائر الدين والنهوض بالعالم الاسلامي لتتمكن شعوبه من الصمود بوجه أطماع الدول الاوروبية ، وقد رسف معظمها في الهند والشرق الاقصى وأفريقيا في قيود الاستعمار . الاّ ان هذه الدعوة التي صادفت تجاوباً كبيراً في العالم الاسلامي على اختلاف عناصره وقومياته لم تكن لتشكل حركة قومية عربية بالمفهوم الصحيح .

وكان اللبنانيون ، ولا سيما النصارى منهم ، اكثر شعوب الامبراطورية تحرراً من مفاهيم الحكم التقليدية بفضل تقدمهم العلمي واختلاطهم بالاجانب ، من مرسلين ورجال سياسة وأعمال ، واطلاعهم الواسع على تطورات الفكر الغربي ونظم اوروبا السياسية والاجتماعية وتعمقهم باللغة العربية وثقافتها ، فراح روادهم ينادون بقومية تكون للعرب فيها شخصية مستقلة ترتكز على اللغة والتاريخ المشترك ووحدة الاهداف . ولم يكن هذا الموقف ردة عاطفية ضد استبداد عبدالحميد ومظالم بطانته فحسب ، وانما وليد شعورهم بقيمة

الحضارة العربية وتفوقها على تراث الترك ونظمهم السياسية . وقد أسهمت المدارس في لبنان من وطنية وأجنبية في بعث هذه الروح واحياء التراث العربي الدفين فأخرجت قادة فكر ، امثال اليازجيين والبستانيين وزيدان والدبس والاحدب وعباس والشدياق والحوت والاسير ، تزعموا هذه النهضة وحملوها رسالةً ، وكرسوا لها الصحف والاقلام في لبنان ومصر واوروبا وفي ارض المهجر البعيد .

انطلق عن هذه النهضة الفكرية حركات سياسية استمدت منها معاني القومية والعزة وكان اولها الجمعية السرية التي أنشئت في بيروت عقب الغاء الدستور . وكان في رأس منهجها السياسي إلغاء الرقابة على الصحف والمنشورات ، واطلاق حرية الرأي والتعليم ، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد ثم اعفاء العرب من الخدمة العسكرية خارج حدود بلادهم . وقد تكلم عنها غبريال شارم احد السياسيين الفرنسيين سنة ١٨٨٢ فقال : « انها حركة متحررة من كل أثر طائفي وهي تضم بين أعضائها عدداً كبيراً من النصارى الذين يتعاونون مع المسلمين تعاوناً كلياً في العمل القومي وتغفل الترك اغفالاً تاماً » .

وتعاقبت في الامبراطورية جمعيات سرية أخر اقضت مضجع عبدالحميد فشدد النكير على من طال من اعضائها وفر الباقون ممن اسعدهم الحظ الى الخارج ، فاتخذوا مصر وباريس وجنيف وبلاد المهجر موئلاً جديداً لهم ومنطلقاً حراً لمحاربة الطاغية .

عمل عبدالحميد ما أمكن للحد من هذا « الفرار » فأغلق ابواب امبراطوريته وسد دون ابنائها المنافذ ، ولكنه لم يفلح . فقد كان نور الحرية ابعد من ان تطفئه حراب جنوده . وقد وصف رحّالة اوروبي عاش في الآستانة خلال تلك الحقبة هذه الظاهرة بقوله : « يهرب هؤلاء القوم من الامبراطورية كما يهرب المرء من السجن تماماً ... فاذا جاز احدهم الحدود سرّى عن الآخرين . اما السلطان فيبدو عليه اليأس الذي يبدو على الشرطي حين يفر من يده

سجين عهد اليه بحراسته ».

اغتنم الاحرار العثمانيون في المنفى مذابح سنة ١٨٩٦ التي اطاحت بعشرات الالوف من الارمن في آسيا الصغرى، للتشهير بعبدالحميد في الاوساط الدولية وتنظيم حركة مقاومة جماعية ضده. فعقدوا مؤتمراً في باريس (٤ ـ ٩ شباط ١٩٠٢) ضم وفوداً من الترك والعرب واليونان والاكراد والالبان والارمن والكرج برئاسة صباح الدين ابن الداماد محمود باشا (صهر السلطان)، أعلنوا في ختام جلساته عن «عزمهم على اقامة ائتلاف بين مختلف شعوب الامبراطورية واجناسها يضمن للجميع بدون اي تمييز تمتعهم التام بحقوقهم التي اقرتها اعلانات السلاطين وعززتها المعاهدات الدولية، وان توفر لهم الوسائل للاسهام في الادارات المحلية في بلادهم، وتستجاب آمالهم بتساوي المواطنين كافة في الحقوق والموجبات»، كما اكدوا على «ضرورة اعادة الدستور لانه الضمان الوحيد لحقوق الشعوب العثمانية وحرياتها، وعلى وضع حد لاعمال التعسف والطغيان التي يرتكبها السلطان وبطانته في جميع انحاء الامبراطورية».

ويبدو بنتيجة هذا المؤتمر ان معارضي سياسة عبدالحميد كانوا حتى غروب القرن التاسع عشر لا يسعون الى تحقيق اهداف قومية معينة وانما للتخلص قبل كل شيء من نير سلطانه، ولذا بدت حركتهم هزيلة متعثرة لا تضم الا اقلية من رجال الفكر وعدداً من الضباط المتهوسين. وهذا ما حمل بعض اللبنانيين وعلى رأسهم نجيب العازوري على انشاء «رابطة الوطن العربي» في باريس سنة ١٩٠٥ للمناداة بقومية عربية ذات شخصية مستقلة عن الترك، شرح مبادئها العامة في كتابه «يقظة الامة العربية» وفي مجلة «الاستقلال العربي» الشهرية التي صدرت عنها سنة ١٩٠٧، بيّن فيهما الاسس القومية التي يجب ان يقوم عليها كيان الدولة العربية العتيدة. ولكن هذه الحركة بقيت محدودة النتائج، اذ قامت في عاصمة اجنبية ونطقت بلسان اجنبي، الا ان اثرها كان جليلاً في المحيط الغربي اذ أوضحت

للأوروبيين ، وللفرنسيين بخاصة ، حقيقة المسألة العربية واهدافها .

وعقب مؤتمر باريس الاول مؤتمر ثان فيها سنة ١٩٠٧ ضم ممثلين عن معظم شعوب الامبراطورية ، وجاءت مقرراته اجلى وضوحاً واشد صلابة من سابقاتها ، اذ طالبوا بتنازل عبدالحميد عن العرش وتبديل الادارة العثمانية من اساسها واعادة الدستور واعلان الحرية والمساواة بين جميع ابناء الامبراطورية على اختلاف عناصرهم ومذاهبهم .

اما في داخل تركيا فأسس القوميون العرب في الآستانة بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٠٦ جمعية النهضة العربية ، وكان نشاطها سرياً ومنهجها السياسي المطالبة بالحرية والمساواة واللامركزية . ولما افتضح امرها ضيق السلطان الخناق على رجالها وأودع من طال منهم غياهب السجون ، كما اخذ يتحرى بعين ناقمة ساهرة وبشبكة واسعة منظمة من الجواسيس تحركات الضباط ورجال الفكر من بني قومه ، فاضطر معظمهم الى الهرب من العاصمة العثمانية .

وكانت « الولايات الثلاث » في مقدونية ، التي وُضعت منذ سنة ١٩٠٣ تحت مراقبة تركيا والدول الاوروبية (بريطانيا – فرنسا – روسيا – النمسا – ايطاليا) اكثر الاقاليم تمتعاً بالحرية ، فاتخذها الضباط من جمعية الاتحاد والترقي مركزاً لنشاطهم السري ومنطلقاً للثورة على الطاغية . ولمس القائمون على جمعية « وطني » السرية التي اسسها في دمشق سنة ١٩٠٦ احد صغار الضباط مصطفى كمال (اتاتورك فيما بعد) انهم اصبحوا موضع شبهة لدى عيون عبدالحميد فقرروا نقل نشاطهم هم ايضاً الى مقدونية . وفي سالونيك امتزجوا بالاتحاديين وطغت اسماء قادتهم الكبار محمود شوكت وانور وجمال ونيازي على اسم الضابط الناشىء مصطفى كمال . وانضم الى هذه الحركة عدد كبير من الضباط العرب في الجيش التركي لفرط ما ضغنوا على السلطان ، وفي ضميرهم انه من السهل الوصول الى تسوية

مع الاتحاديين بعد التخلص منه تكون في مصلحة العرب .

وعلى الرغم من عيون عبدالحميد ومن اتساع جاسوسيته فقد خفيت عليه هــذه الحركة لاخلاص اعضائهــا وحسن تنظيمها . وفي ربيع ١٩٠٨ استشعر بها ، فأوفد لجنة للتحقيق الى سالونيك برئاسة ناظم بك قائد موقعها العسكري . وداخل الاتحاديين قلق كبير على مصيرهم ، زاده قلق اشد على مصير البلاد حين سرت اشاعات اثر اجتماع ريفال في ٩ و ١٠ حزيران ١٩٠٨ بين قيصري روسيا والمانيا مفادها انهما اتفقا سراً على تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وجاءت تحركات الاسطول الروسي في البحر الاسود على مقربة من الحدود التركية تذكي هذه الاشاعات ، فدب في اوساط الشعب العثماني هلع كبير ، وفي اوساط الجيش سخط واضطراب. قرر الاتحاديون عندئذ اغتنام الفرصة للاسراع في العمل ، فأعلنوا الثورة في ١١ تموز ١٩٠٨ واطلقوا النار على ناظم بك ووجهوا فيالقهم بقيادة انور ونيازي نحو الآستانة لاحتلالها .

حسب عبد الحميد في البداية ان حركة الضباط ليست سوى تمرد محلي لا يختلف عما ألفه الجيش العثماني منذ نشأته . غير أنه ما لبث ان تحسس الخطر حين اقتربت طلائع الثوار من العاصمة ، فحاول ايقافها ، وراح يغدق الاوسمة والترقيات على كبار الضباط لكسبهم اليه ، ولكنها لم تجده نفعاً . واستجابت للثورة كتائب آسيا الصغرى ، وكانت آخر معقل له . عندئذ لم ير بدأً من ان ينزل عند ارادة الجيش الثائر فأعلن في ٢٤ تموز العودة الى دستور ١٨٧٦ ، وألغى الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وافرج عن المعتقلين السياسيين الذين ضاقت بهم سجون الدولة على رحبها .

فكانت هذه الثورة بداية النهاية لعهده الاستبدادي الذي استمر اثنين وثلاثين سنة ونيف .

* * *

قابل العرب ثورة تموز وعودة الدستور بالابتهاج والمسرة . واعتبروهما فاتحة عهد جديد من الحرية والعدالة والمساواة . غير ان خيبة الامل سرعان ما تملكت اهل الرأي منهم حين ظهرت حقيقة اهداف الاتحاديين لدى تسلمهم مقاليد الحكم ، اذ اعلنوا في ايلول ، اي بعد شهرين مرّا على قيام الثورة ، تمسكهم بالمركزية التامة ، ونادوا بسمو العنصر الطوراني على العناصر الاخرى في الامبراطورية ، وأن الولايات العربية جزء لا يتجزأ منها .

واشتد النزاع بين الفريقين عند وضع قانون الانتخاب الجديد اذ وزع الاتحاديون المقاعد كيفياً على مختلف الولايات دون اي اعتبار عددي لسكانها ، واصروا على ان يتقن المرشحون اللغة التركية لأنها اللغة الرسمية الوحيدة للدولة ، وفي ضميرهم ان هذا القيد سيحصر الترشيح بقدامى الموظفين وهم في معظمهم من فلول عهد عبدالحميد ولا تربطهم بالحركة العربية الناهضة اي وحدة في الهدف أو المصير .

طالب القوميون العرب الذين بقوا اعضاء في حزب الاتحاد والترقي بتنفيذ منهج الحزب الاصلاحي الذي طالما تكلموا عنه قبل الثورة واعتبار اللغة العربية لغة رسمية في بلادهم على الاقل . ولكن الاتحاديين رفضوا اجابة مطلبهم واصروا على سياسة التتريك واوغلوا في تنفيذ المركزية في العراق وسوريا والحجاز ، فاضطر العرب الى الانسحاب منه فأصبح تركياً صرفا .

اما في لبنان فتجاهل الاتحاديون نصوص نظامه الاساسي الذي وضع سنة ١٨٦١ (١) والضمانات الدولية المتعلقة باستقلاله الذاتي ، واصروا على اعتباره ولاية عثمانية خاضعة لقانون الانتخاب الجديد . وتمكن فرنكو باشا متصرف الجبل من حمل اللبنانيين على قبول الاسهام فيها وارسال مندوبين عنهم لـ « مجلس المبعوثان » على الرغم من معارضة فئة كبيرة منهم .

---

(١) راجع الجزء الثالث ص ٣٠١ .

جرت الانتخابات في جميع انحاء الامبراطورية خلال ايلول ١٩٠٨ فنال الاتحاديون فيها اكثرية ضئيلة[1]، رغم تلاعبهم باللوائح وتزويرها في كثير من المناطق. واشتد النزاع ما بين النواب العرب والترك في جلسات المجلس الاولى حول شؤون الاصلاح والمركزيــة ما لبث ان استحال الى خصام وتماسك بالايدي. وايقن العرب عندئذ ان لا أمل بالتفاهم مع الاتحاديين فنشطوا في تنظيم حركاتهم السياسية بوجهيها السري والعلني، فأنشأ فريق منهم في الآستانة في خريف ١٩٠٨ جمعية الاخاء العربي العثماني، وجعلوا هدفها الظاهر المحافظة على كيان الامبراطورية والباطن العمل على تقويضه. ولكن ما لبث الاتحاديون ان اغلقوها في ربيع العام التالي لما آنسوا من اعضائها اتجاهات قومية تتنافى وسياسة التتريك التي جعلوها الركن الاساسي لحركتهم.

وقامت ايضاً جمعيات عربية اخر ابرزها الجامعة العثمانية التي انشئت ببيروت في خريف ١٩٠٨ وجعلت لها فروعاً في المدن السورية والمهجر وفرنسا. وكان فرع باريس انشطها[2] لبعده عن رقابة الترك. وعلى الرغم من الاعتدال الذي اتصف به موقف اعضائها في المطالبة بالمساواة واللامركزية، ومجانبتهم الاصطدام بالاتحاديين، فقد تنكر هؤلاء لهم وسعوا الى الايقاع بهم.

شعر عبدالحميد ان شعبية رجال ثورة تموز بدأت تتقلص في اوساط العامة وبين رجال الدين فعزم على البطش بهم. وفي ١٣ نيسان ١٩٠٩ اشعل اتباعه فتنة في الآستانة تحت ستار «الغيرة على الدين». وثار معهم بعض

---

(١) كان عدد النواب المنتخبين في هذا المجلس ٢٧٥ نائباً موزعين على الوجه التالي:
١٤٢ تركياً، ٦٠ عربياً، ٢٥ ألبانياً، ٢٣ يونانياً، ١٢ أرمنياً، ٤ من البلغار، ٣ من الصرب، ١ من فلاكيا و ٥ من اليهود.

(٢) كان من أبرز أعضاء هذا الفرع: شكري غانم وجورج سمنة وألفرد سرسق ونجيب طراد، وجميعهم من لبنان.

الجنود فأعملوا السيف في رقاب ضباطهم ، وهاجموا « مجلس المبعوثان » فشتتوا اعضاءه . وقتلوا وزير العدل واحد النواب اللبنانيين الامير محمد ارسلان ، ثم عاثوا في المدينة سلباً ونهباً . اغتنم عبدالحميد هذه القلاقل فأصدر في اليوم التالي (١٤ نيسان) امراً باقالة الوزراء ، وآخر بتعيين توفيق باشا صدراً أعظم . واعتقل من طالت يده من الاتحاديين في العاصمة . الاّ ان كبار الضباط وعلى رأسهم محمود شوكت وأنور ، وكانا آنذاك في سالونيك ، حُملوا على المقاومة بداعي القلق على مصيرهم المحتوم فاتجهوا بفلول جيوشهم نحو الآستانة يشددون عليها الحصار ، فسقطت في ٢٤ نيسان بعد مقاومة يسيرة . وفي ٢٧ منه اجتمع نواب مجلس الاعيان والمبعوثان فقرروا عزل عبدالحميد وتنصيب اخيه محمد رشاد بديلاً عنه باسم محمد الخامس .

وجاء اختيار الاتحاديين للخليفة الجديد دليلاً يؤكد حرصهم على السير في نهج السياسة العثمانية التقليدية . وما ابقاؤهم على الخلافة الا لكونها بنظرهم الرباط المقدس لوحدة الامبراطورية . ولذا لم ينالوا من عبدالحميد واكتفوا بنفيه مكرماً الى سالونيك رغم استبداده ، وعهده المظلم ، وآلاف الضحايا البريئة التي خلفها في غياهب السجون وفي ظلمات البوسفور .

وخلص الاتحاديون من هذه الثورة الى ان بقاءهم بعيدين عن مقاليد الحكم قد سوّل لمن ليس منهم ان يتآمر عليهم ، فقرروا ان يحصروا السلطة بهم وحدهم ، وساعدهم على ذلك اختيارهم للخليفة الجديد الذي كان معتل الصحة ضعيف الشخصية ميالاً لحياة الزهد والانعزال .

شدد الاتحاديون النكير على غير الترك ولا سيما العرب فأقصوهم عن مناصب الادارة الهامة ومراكز القيادة في الجيش . وزادت هذه السياسة الاستبدادية بوجهها الجديد انتشار الحركات السياسية السرية في العالم العربي . فأنشأ بعض القوميين بالآستانة في خريف ١٩٠٩ المنتدى الادبي ، وجعلوا اهدافه الظاهرة العناية بالشؤون الادبية والثقافية ومرماه الباطن بعث الروح القومية في صفوف

العرب وتوضيح نوايا الترك الخبيثة منهم . وأنشأوا للنادي مجلة باسم لسان العرب ثم ابدلوه بالمنتدى الادبي دفعاً للظنون .

وفي الآستانة قامت ايضاً جمعية سرية في السنة نفسها لا تقل اهمية عن الاولى عرفت بالقحطانية . وكان من منهجها السياسي تقسيم الامبراطورية الى قسمين ، عربي وتركي ، لكل منهما برلمان خاص وإدارة محلية مستقلة ويجمع بينهما تاج السلطان الخليفة على غرار ما يجمع تاج آل هابسبورغ ما بين النمسا والمجر . ووضع مؤسسوها شروطاً صارمة لقبول الاعضاء بينهم حرصاً على سريتها ، واختاروهم في كثير من الحيطة والحذر من ابرز الشخصيات العربية آنذاك[1]. الا ان امرها ما عمّ ان شاع فأوقفوا نشاطها وهي في مهدها .

وفي تلك الحقبة قامت في البلاد العربية جمعيات واحزاب سياسية أخر كحزب اللامركزية في مصر وجمعية بيروت الاصلاحية ، وجمعية البصرة الاصلاحية . ولعل من ابرزها جمعية العربية الفتاة او « الفتاة » كما سميت اختصاراً او تستراً . وكانت احسنها تنظيماً واكثرها نشاطاً واوسعها انتشاراً ، برزت الى حيز الوجود بباريس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٩[2] .

وكانت هذه الجمعيات تطالب ظاهراً باللامركزية وتتحاشى ذكر الاستقلال حتى لا ينكل الترك بأعضائها اذا افتضح امرهم .

وخليق بالذكر ان الحركة العربية في تلك الحقبة انحصر نشاطها في السوريين واللبنانيين والعراقيين بصورة خاصة . اما في مصر فقد اتخذت الحركة القومية فيها طابعاً محلياً منفصلاً الى حد كبير عن الحركة العربية العامة . وليس

---

(١) من أبرز أعضاء هذه الجمعية : عزيز علي (مصر) ، أمين وعادل أرسلان (لبنان) ، سليم الجزائري (دمشق) ، أمين كزما (حمص) .

(٢) من أبرز أعضاء هذه الجمعية : عوني عبدالهادي (حيفا) ، جميل مردم (دمشق) ، رستم حيدر (بعلبك) ، محمد المحمصاني وتوفيق الناطور وعبدالغني العريسي (بيروت) ، ورفيق التميمي (نابلس) .

بدعاً ان يكون هذا وضعها وهي خارج نطاق حكم عبدالحميد واستبداده. وراسفة في قيود اشد هي قيود الاحتلال البريطاني . على ان الروابط الثقافية والروحية بين مصر والبلاد العربية كانت على توثق مطرد ، وعلى الاخص بعد ان انتقل اليها عدد كبير من اللبنانيين وانشأوا فيها طائفة من امهات الصحف كالاهرام والمقتطف والهلال والمقطم والضياء ، التي كانت منطلقاً للحركة الوطنية في الشرق العربي في مطلع القرن العشرين .

الفصل الرابع

استيلاء ايطاليا على القطر الليبي

(أيلول ١٩١١ - تشرين الاول ١٩١٢)

كانت ايطاليا ترقب بعين ساهرة تطور احوال تركيا وتدهور اوضاعها المالية والسياسية ، فاعتزمت ان تستولي على طرابلس الغرب وراحت منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ تسعى الى هذا الأمر باستعدادات عسكرية وبسلسلة من الاتفاقات السرية مع الدول الاوروبية الكبرى . واولى هذه الاتفاقات ما عقدته مع حكومة لندن في ١٢ شباط ١٨٨٧ وفيه تعهدت « بأن تؤيد سياسة بريطانيا في مصر لقاء تأييد هذه لها في السيطرة على ليبيا ، وذلك في حال استيلاء دولة ثالثة على اي جزء من افريقيا الشمالية » . ونص هذا الاتفاق ايضاً على تبادل المساعدة بين الدولتين في جميع الامور المتعلقة بالبحر المتوسط .

وكانت ايطاليا تخشى مزاحمة فرنسا لها بعد ان استقرت في تونس على التخوم الليبية ، فسعت اليها واوقفت الحرب الجمركية على بضائعها سنة ١٨٩٨ ، وتمكنت بما بذلت من مال سخي في اوساطها الصحفية بباريس من اعداد جو صالح للمفاوضات انتهت بعقد اتفاق سري بينهما في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٠٠ تناول شؤون البحر المتوسط ، واعترفت الحكومة الفرنسية فيه بحق

ايطاليا بوضع طرابلس الغرب تحت نفوذها لقاء اطلاق يد فرنسا في المغرب . وعززت الدولتان التعاون بينهما في الاعوام التي تلت حتى بات الاعتقاد راسخاً في الاوساط الدولية « ان قيام نزاع مسلح بين الامتين اللاتينيتين اصبح من الامور المستحيلة » .

ورأت حكومة روما ضماناً لنجاح سياستها هذه ان تتقرب ايضاً من روسيا . فعقدت معها اتفاقاً سرياً في ١٤ تشرين الاول ١٩٠٩ اعترف فيه نقولا الثاني بحقوق ايطاليا في طرابلس الغرب كما اعترف فكتور عمانوئيل الثالث بمصالح القيصر في البلقان .

ولما شرعت فرنسا ، منذ سنة ١٩١١ ، تبسط نفوذها السياسي والاقتصادي على المغرب ، وتراجعت المانيا عن مناهضتها بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء [١] راجت شائعات في الأوساط الدولية مفادها ان غليوم الثاني يسعى ، بغية تغطية فشله في المغرب ، الى عقد اتفاق طويل الاجل مع تركيا يقضي بوضع مرفأ طرابلس الغرب بعهدة المانيا ليكون محطة تجارية وعسكرية لها في المتوسط .

وكانت علاقة القيصر بالاتحاديين تزداد قوة ورسوخاً ، ويشتد الجفاء ما بينهم وبين البريطانيين والفرنسيين ، فخشي هؤلاء على مستقبل ممتلكاتهم في افريقيا الشمالية ومصر اذا قيض للالمان ان يستقروا في ليبيا ، فحثوا حكومة روما على اغتنام الفرصة واحتلال البلاد .

انفذ جوليتي رئيس الحكومة الايطالية ، في ٢٨ ايلول ١٩١١ ، مذكرة الى الحكومة العثمانية قال فيها : « لقد تركت تركيا هذا الجزء من افريقيا الشمالية في حال انحطاط مريع . ولطالما لفتت ايطاليا انظار الباب العالي الى هذا الأمر ، غير انه كان على الدوام يبدي العداء لها ويعارض اشد المعارضة سياستها الانسانية في طرابلس وبنغازي . وقد افضى هذا التغافل منه الى قيام حال اضطراب في البلاد يهدد حياة الايطاليين وغيرهم من

---

(١) راجع الصفحة ١٢٥ .

الاجانب ويعرض مصالحهم الحيوية للخطر ... وقد بذلت الحكومة الايطالية جهوداً جبارة في السابق بغية الوصول الى تسوية ودية حول مصالحها الحيوية في هذا القطر عن طريق المفاوضة مع تركيا ، الا ان مساعيها باءت بالفشل . وعليه فانها ترى نفسها ملزمة اليوم ، بغية المحافظة على شرفها وعلى مصالح رعاياها ، ان تتخذ الخطوات الايجابية لاحتلال طرابلس الغرب وبنغازي احتلالاً عسكرياً ... وهي تأمل ان تصدر الحكومة السلطانية اوامرها الى موظفيها المدنيين والعسكريين فيهما بألا يعارضوا هذا الاحتلال . ولايطاليا ملء الثقة بأن يتم فيما بعد وضع اتفاق بين الحكومتين يضمن حالة الاستقرار اللازمة لتطور البلاد » . وأعطت الحكومة الايطالية تركيا مهلة اربع وعشرين ساعة ابتداء من تاريخ تبلغها المذكرة ، للتسليم بمضمونها .

ردت الحكومة التركية على هذه المذكرة القاسية في اليوم التالي (٢٩ ايلول) فألقت مسؤولية تدهور الاوضاع في ليبيا على عاتق الحكومات العثمانية السابقة . وذكرت انها منذ بدء العهد الجديد لم تتوان عن دفع هذا القطر في ميدان التقدم . ثم نفت نفياً قاطعاً ان تكون قد سعت لالحاق الضرر بالمصالح الايطالية المشروعة فيه ، واعلنت عن استعدادها للبدء في مفاوضات مع حكومة روما لتصفية جميع الامور التي اشارت اليها في مذكرتها، وتعهدت بأن لا تغير شيئاً من الاوضاع العسكرية في البلاد في اثناء المفاوضات .

اعتبرت حكومة جوليتي هذا الجواب رفضاً لما طلبته فأوعزت في مساء اليوم نفسه الى القائم بالاعمال الايطالي في الآستانة ان يبلغ الصدر الاعظم اعلان حكومته الحرب على تركيا .

ألحّ المندوبون الليبيون لدى « مجلس المبعوثان » على ضرورة ارسال حامية عسكرية كبيرة الى طرابلس ، وأيدهم المندوبون العرب مطالبين فتح باب التطوع لرد الاعتداء الايطالي، ولكنهم لم يلمسوا من الترك الا فتوراً وضعفاً ، واكتفى السلطان بأن كتب في بداية تشرين الأول الى ملك بريطانيا

وامبراطور المانيا ورئيس الجمهورية الفرنسية ، وملوك اوروبا الآخرين يسألهم التدخل لايقاف الاعتداء الايطالي ، فما اجداه ذلك سبيلا . وبعد هذا الفشل الدبلوماسي دعت تركيا الطرابلسيين الى المقاومة ، واوفدت اليهم عدداً من ضباطها كأنور بك ومصطفى كمال لتنظيم وسائلها .

ابدى الطرابلسيون بطولة كبرى في الدفاع عن كرامتهم فردوا الجيش الايطالي على اعقابه في معارك كثيرة ، على ما بين الفريقين من تفاوت في العدد والمعدات . وعجز الايطاليون عن التوغل بعيداً عن مرمى مدافع اسطولهم . وعلى الرغم من سيطرتهم المحدودة وغير المستقرة على شطر صغير من الشاطىء الليبي ، أصدرت حكومة روما في ٢٥ شباط ١٩١٢ قانوناً بالحاق طرابلس وبنغازي بالمملكة الايطالية خلافاً لالتزاماتها في معاهدتي باريس (١٨٥٦) وبرلين (١٨٧٨) بالمحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية . ولم تحتج على هذا التدبير الفردي اي من الدول الموقعة عليهما . وسارعت ايطاليا الى تنفيذه فرفضت اعتبار المناضلين الطرابلسيين محاربين تنطبق عليهم احكام القوانين الدولية في اثناء الحرب ، وانما عصاة متمردين على السلطة الشرعية ، اي سلطتها ، وانزلت فيهم ضروب العنف والقسر .

اغتنم الاتحاديون هذه الحرب وتعاقب الثورات في البلقان واليمن ليفرضوا على تركيا سلطانهم المطلق ، فحلوا مجلس النواب في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ واجروا انتخابات جديدة في ربيع تلك السنة ، عمدوا فيها الى وسائل العنف والرشوة والتزوير . وكان القانون العثماني يسوغ لكل من توفرت فيه شروط الانتخاب ان يرشح نفسه عن الدائرة التي يريد ، وان لم يكن من ابنائها . فرشحوا اعضاء حزبهم عن جميع الدوائر في تركيا والبلاد العربية . وأعلنوا جلياً في منهجهم الانتخابي انهم يرفضون كل الرفض مبدأ اللامركزية الذي يدعو اليه العرب . وجاءت نتائج الانتخابات كما ارادوا ، فنجح مرشحوهم في جميع المراكز ما عدا اربعة منها . واتسع الشقاق بينهم وبين

دعاة القوميات الاخر فاندلعت الثورات عليهم وكانت ثورتا الالبان واليمنيين اشدهما فتكاً وضراوة .

لم يصمد الاتحاديون لهذه الثورات . وتآمر حزب الحرية والائتلاف عليهم وما عتم ان تسلم مقاليد الحكم فحل مجلس النواب في ٥ آب ١٩١٢ ، اي بعد اشهر قليلة من قيامه .

اغتنم الايطاليون هذه الاضطرابات الداخلية وبدا لهم ان يرغموا تركيا على ان تعترف بسيادتهم على ليبيا بعمل عسكري قريب من تخومها، فشنوا حملة كبيرة في نيسان ١٩١٢ على الجزر الاثنتي عشرة المعروفة بـ « ولاية جزر البحر المتوسط » ومركزها رودس ، فاحتلوها وضربوا حصاراً على سواحل آسيا الصغرى ، فأرغمت تركيا تجاه هذا الخطر المحيق على اجراء مفاوضات الصلح مع حكومة روما انتهت بالتوقيع على معاهدة اوشي بسويسرا في ١٨ تشرين الاول ١٩١٢ . وتشتمل هذه المعاهدة على قسمين : علني وسري .

أما القسم العلني فيؤكد أنتهاء الحرب بين الدولتين وانسحاب الجيش العثماني من ليبيا والجيش الايطالي من ولاية جزر البحر المتوسط ، وموافقة حكومة روما على ألغاء الامتيازات الاجنبية في الامبراطورية العثمانية حالما توافق على الغائها الدول صاحبة العلاقة . أما القسم السري وهو أهم ما جاء في المعاهدة فينص على اعتراف السلطان بقانون ٢٥ شباط ١٩١٢ الذي ألحق طرابلس الغرب وبنغازي بالمملكة الايطالية ، على أن يكون له ممثل فيهما يعيّنه بعد أخذ رأي حكومة روما ، ويتعهد بأن لا يرسل أسلحة أو عتاداً أو جنوداً الى تلك البلاد .

وفي ٥ ذي القعدة ١٣٣٠ (٢٦ تشرين الاول ١٩١٢) أصدر السلطان محمد رشاد ارادة شاهانية اعلن فيهـا لأشراف ليبيا وأعيانهـا أن حكومته وافقت على عقد الصلح لانها لا تملك ما يكفل « اسداء المعونة

المثمرة التي يحتاجون اليها في الدفاع عن بلادهم » . وأصدر عمانوئيل الثالث في الوقت نفسه قراراً باعلان العفو العام ، وبياناً بتعهد السلطات الايطالية باحترام شعائر الدين الاسلامي في البلاد والمحافظة على التقليد بالدعاء للسلطان في الخطب الدينية بصفته خليفة على المسلمين .

* * *

كان لهذه المعاهدة وقع سيء في البلاد العربية وفي المحافل الدولية اذ أفقدت الترك هيبتهم وأضعفت ثقة حلفائهم بهم . وهذا ما حمل غليوم الثاني على التقرب من الروس والسعي لارضاء مطامعهم في المضايق والبلقان على حساب تركيا . فأرسل مندوباً من قبله الى نقولا الثاني في تموز ١٩١٣ حمّله رسالة سرية خاصة قال فيها :

« ان المانيا تقدر حقوق روسيا المشروعة في البحر الاسود والبلقان حق قدرها ، تلك الحقوق التي شاءت العناية الالهية ان تخصها بها دون سواها . ولكن بريطانيا اقامت العراقيل لحرمانها من نيل هذا الحق والاطمئنان اليه . هذا ما فعلته في السابق يوم كانت تتذرع بصداقة السلطان للمحافظة على سيادته الكاملة في البلقان . وما فعلت ذلك حرصاً على ملك بني عثمان ولكن بقصد الحاق الضرر بروسيا . وهي ما تزال اليوم مقيمة على سياستها هذه . ولما تراءى لها ان الترك قد ازوروا عنها ، احتضنت ملك بلغاريا وراحت تشجعه على تحقيق حلمه باحياء الامبراطورية البيزنطية واتخاذ القسطنطينية عاصمة له . واذا قدر لها ان تحقق هذا الحلم امكننا القول ان ساعة روسيا قد دقت ، اذ يقفل في وجهها الباب الوحيد الذي تلج منه الى البحار الدافئة في الجنوب ، فتصبح بالتالي دولة من الدرجة الثانية معرضة لطموح المغامرين من ابنائها في الداخل ولاعتداءات جيرانها من الخارج .

« اما اذا شاءت روسيا التفاهم مع السلطان والتحالف معه ومع المانيا من أجل اعلان حياد قناة السويس حياداً فعلياً بوضعها تحت اشراف لجنة

اوروبية تكون مهمتها منع اي من الدول ان تقيم فيها قواعد عسكرية ، ما عدا تركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها ، فيمكن لروسيا عندئذ ان تضمن حقوقها الحيوية في المضايق باعلان حيادها الدولي ايضاً . وفي هذه الحال تصبح القسطنطينية مقراً رمزياً للسلطان ، ولكن تحت اشراف اوروبي ، وتنتقل العاصمة العثمانية الى مدينة بورصه على الضفة الاسيوية من الدردنيل . وبهذا تصبح روسيا سيدة البحر الاسود بلا منازع والقيّم المطلق على شؤون الدول البلقانية . ولا ترى المانيا اي غضاضة في ان تضم اليها بلغاريا ، وتفرض وصايتها على الصرب ... فيستتب لها السلام في هذه المنطقة الهامة على تخومها ، وتنقطع عن بريطانيا اسباب التدخل لاضرام نار الثورة فيها كما تفعل اليوم » .

رفض نقولا الثاني هذه المساومة فعاد غليوم الى التقرب اكثر فأكثر من الحكومة العثمانية، وراح يرسل لها المزيد من البعثات العسكرية والمعدات ويحرضها على اغتنام اول فرصة لطرد الروس من القفقاس ومن المناطق التركية التي يحتلونها في شرقي آسيا الصغرى وعلى شواطىء البحر الاسود .

الفصل الخامس

العلاقات بين العرب والترك قبيل إعلان الحرب العالمية الأولى (١٩١٣ - ١٩١٤)

كان موقف الترك المتهاون في الحرب الطرابلسية الايطالية سنة ١٩١٢، ولجوؤهم الى وسائل العنف والشدة للقضاء على ثورة اليمن في السنة نفسها، من العوامل التي اذكت حقد العرب عليهم. وراحت بريطانيا وفرنسا، وقد ساءهما ان يسير ارباب الآستانة بعيداً في ركاب المانيا، تذكيان هذا الشعور بدعاية منظمة مستمرة وتحرضان العرب على الثورة كما فعل أهل البلقان.

ولمس والي بيروت ما يدور في الخفاء بين القنصليات الاجنبية ورؤساء الاحزاب العربية في سوريا ولبنان، فكتب الى حكومته في آخر كانون الأول ١٩١٢ يقول: «تجتاح البلاد تيارات عديدة وطنية واجنبية. ويساور الوضع هنا خطر محيق. ففريق من الاهلين يرتمي في احضان فرنسا، وفريق يعتصم ببريطانيا. وما لم تتخذ الدولة العلية اجراءات اصلاحية هامة في وقت قريب افلتت البلاد من ايدينا ولا ريب».

وهذا القول يعبر تعبيراً صادقاً عن واقع العالم العربي آنذاك. فقد برم

الناس وضجوا من سياسة الترك التعسفية وما رافقها من ضيق في الاحوال وازدياد في الضرائب حتى لم يطيقوا عليها اصطباراً . فانتفضت حركات عصيان في امهات المدن العربية . ورأت حكومة الائتلاف والحرية القائمة آنذاك ان تسترضي العرب قبل ان يفوت الاوان ، فطلبت من والي بيروت ان يُعدّ اعضاء الجمعية الاصلاحية فيها ، وكانت اكثر الجمعيات اعتدالاً واسمعها كلمة في اوساط القوميين ، « لائحة اصلاحية » تتخذ اساساً لمفاوضات مقبلة حول مستقبل علاقات الولايات العربية بالحكومة المركزية في الآستانة .

قدم القائمون على الجمعية لائحتهم الى الوالي في أوائل سنة ١٩١٣ ، وتضمنت البنود التالية :

١ — تقوم في الولايات العربية حكومات محلية تتمتع باستقلال تام في الشؤون الداخلية .

٢ — ينشأ في كل ولاية عربية مجلس تمثيلي تكون له سلطة ادارية واسعة وسلطة تشريعية محدودة لا تتعارض مع سلطة مجلسي المبعوثان والاعيان في اسطنبول .

٣ — يؤول تعيين الموظفين في هذه الولايات الى الحكومة المحلية .

٤ — تعتبر اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية على ان تبقى التركية لغة العلاقات ما بينها وبين الحكومة المركزية بالآستانة ، وان يباح استخدامها ايضاً في مناقشات مجلسي المبعوثان والاعيان .

٥ — يعين الولاة في البلاد العربية ممن يتقنون هذه اللغة . ويطبق هذا الشرط على الولاة الحاليين الذين يجهلونها بعد انقضاء ست سنوات على اقراره .

٦ — تنشأ محكمة تميز في كلٍ من الولايات العربية كي لا يتكلف ذوو العلاقة عناء الانتقال الى الآستانة .

٧ – في اثناء السلم يؤدي ابناء البلاد العربية الخدمة العسكرية كلٌ في الولاية التابع لها .

٨ – يحق للحكومات العربية المحلية التعاقد مع مستشارين اجانب توافق الحكومة المركزية على اختيارهم .

وبدا للاتحاديين الذين كانوا قد الزموا على التخلي عن الحكم في ٥ آب ١٩١٢ ان يتخذوا قبول حكومة الائتلاف والحرية هذه اللائحة اساساً لمفاوضات مقبلة مع العرب ، ذريعة للتدخل فقاموا بانقلاب عسكري في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣ بقيادة انور وطلعت وجمال ، فاحتلوا مباني الادارات العامة في العاصمة وصرعوا وزير الحربية ناظم باشا واودعوا من طالوا من اعضاء حزب الحرية والائتلاف غياهب السجون بتهمة الخيانة ومحاولة تجزئة الامبراطورية ، وطردوا من الادارة والجيش عدداً كبيراً من الضباط بتهمة ميولهم الى هذا الحزب . وفي ٨ نيسان اوقفوا اعمال الجمعية الاصلاحية في بيروت واوصدوا ابواب النوادي والجمعيات الاخر بحجة « التعاون مع الاجنبي والعمل على تقويض وحدة الوطن » . واذا بالدستور الذي استخلصه الاتحاديون قسراً من براثن عبدالحميد سنة ١٩٠٨ يستحيل بفعلتهم هذه حبراً على ورق .

كان رد الفئات الشعبية في بيروت عنيفاً على هذا التدبير الجائر فأضربت المدينة وظهرت صحفها مجللة بالسواد علامة الحداد . وارسل اعضاء الجمعية ووجهاء المدينة برقية احتجاج الى الصدر الاعظم تضم الفاً وثلاثمئة توقيع ، فما زاده ذلك الا تعنتاً ، وطلب الى حازم بك ان يتشدد في القضاء على « المخلين بالامن » فصادر الوالي صحيفتي الاتحاد العثماني والمفيد ، والقى القبض على عدد كبير من اعضاء الجمعية وموقعي برقية الاحتجاج .

ازدادت الاضطرابات عنفاً في بيروت وامتدت الى طرابلس فدمشق وحمص وحماه فالبصرة بالعراق . ووزع اعضاء الجمعية منشوراً على

القنصليات الاجنبية حملوا فيه بشدة على تعسف الترك واستبدادهم واستغلالهم خيرات البلاد ، كل خيراتها ، حتى افقروها واقحطوا عيش ابنائها وشردوهم ظلماً في الاصقاع .

أُرغم الاتحاديون تجاه ضغط الشعوب العربية ان يلزموا موقف الحكمة ، فأطلقوا سراح المعتقلين في ٢٠ نيسان وأعلنوا انهم سيعملون على توسيع سلطات المجالس التمثيلية في الولايات، غير ان وعدهم هذا لم يتجاوز حد القول .

عزم عندئذ نفر من الضباط العرب في الآستانة على تأليف جمعية سرية اسموها جمعية العهد كان من ابرز مؤسسيها الضابط المصري عزيز علي وسليم الجزائري حفيد الامير عبدالقادر ، وانضوى اليها اعضاء الجمعية القحطانية وكثير من الضباط الشباب . وكان رائدها السعي الى استقلال البلاد العربية عن الترك بالثورة لا بالمفاوضات ، على نحو ما فعلت الشعوب البلقانية .

أثارت هذه الحركة مخاوف الاتحاديين فاعتزموا الاجهاز عليها في مهدها . وسعوا الى استكناه ذاتية اعضائها فأعياهم ذلك فقرروا عندئذ اقصاء الضباط العرب المقيمين في العاصمة جملةً الى المناطق النائية في آسيا الصغرى ويبلغ عددهم اربعمئة وتسعون ضابطاً منهم ثلاثمئة وخمسة عشر كانوا ينتمون الى العهد ، واسندوا مراكز القيادة في الوحدات المعسكرة في البلاد العربية الى ضباط ترك يدينون لهم بالولاء .

ولم يكتف الاتحاديون بهذه التدابير ، فعطلوا الصحف واغلقوا الجمعيات والنوادي العربية على تباين غاياتها وشددوا النكير على القائمين عليها . وبدا لهؤلاء ، وقد اخذ الترك يحصون عليهم حركاتهم وسكناتهم ، ان يعقدوا مؤتمراً عاماً خارج البلاد لدرس اوضاع العالم العربي . فقر اختيارهم على باريس . وعلل عبدالمجيد الزهراوي ، الذي اسندت اليه رئاسة المؤتمر ، اسباب

هذا الاختيار بقوله : « ان الاضطهاد الذي لقيته الجمعية الاصلاحية في بيروت وسجن بعض اعضائها اظهر لنا ما هو نوع الحرية التي يمكن ان ينعم بها مؤتمر ينعقد في سوريا . ثم رأينا من جهة اخرى ان نسمع اوروبا مطالبنا ، ونعلن رأينا فيما يمكن ان تطمح اليه بلادنا . وقد فضلنا باريس لأن الجالية العربية فيها اكثر عدداً منها في سائر العواصم » .

لم تحفل الحكومة التركية في أول الامر بهذه الحركة ، ولكنها حين ادركت ما سيكون لها من اثر في تنظيم المعارضة العربية اخذت تعمل على احباطها ، فاستنفرت بعض عملائها من العرب واستكتبتهم مقالات استنكروا فيها عقد هذه الاجتماعات في بلد اجنبي واتهموا القائمين عليها بالخيانة العظمى « لتواطئهم مع الاجانب على الحكم الشرعي في بلادهم » ، ثم سعت لدى الحكومة الفرنسية لتحظر عقد المؤتمر في عاصمتها ، فلم يلق مسعاها نجاحاً لان فرنسا كانت راغبة في التقرب من الوطنيين العرب ومناصرتهم ظاهراً على الترك انتقاماً لتمادي هؤلاء في التعاون عسكرياً واقتصادياً مع الالمان اعدائها التقليديين .

ولما فقد الاتحاديون الامل باحباط المؤتمر ولمسوا اهمية الاثر الذي قد يتركه في الاوساط الدولية ، اوفدوا مدحت شكري بك ، سكرتير جمعية الاتحاد والترقي ، الى العاصمة الفرنسية ليفاوض المؤتمرين في مطالبهم الاصلاحية.

عُقد المؤتمر في قاعة الجمعية الجغرافية بباريس في ١٨ حزيران ١٩١٣ واشترك فيه ممثلون عن الجمعيات العربية في سوريا ولبنان والعراق ومصر وأوروبا والمهجر[١] ، واستمرت اعماله حتى ٢٣ منه . وقد سيطر على جوه نزعتان : النزعة الاستقلالية ، وكان يمثلها اعضاء حزب العهد ، والنزعة التعاونية مع الترك القائمة على اساس الحرية والمساواة ، وكان يمثلها اعضاء

(١) كان معظم المشرفين على هـذا المؤتمر لبنانيين منهم : اسكندر عمون ، ندره مطران ، جورج سمنه ، شكري غانم ، عبد الغني العريسي واحمد طباره .

المنتدى الادبي بالآستانة وعبدالمجيد الزهراوي رئيس المؤتمر الذي ابرزها في خطبة الافتتاح بقوله : «امتزج العرب والترك امتزاجاً عظيماً مضى عليه بضعة قرون . ولكن السياسة التي مزجتهم قبلاً هي التي تفرقهم الآن . ولم تترك من ذلك الامتزاج القديم سوى رابطة بين بعض العرب وبعض الترك لا تزال ثمينة عند العثمانيين . ولكنها بالرغم مما لها من القيمة اصبحت بسبب السياسة التي يتبعها بعض غلاة الترك اكثر استهدافاً للخطر . فلما رأى العرب ما وصلت اليه حالة الدولة ، وكانوا حريصين على البقية الباقية من تلك الرابطة الثمينة ، تنبهوا الى واجب عظيم هو وجوب اشتراك الفريقين في سياسة البلاد وتحمل تبعاتها . وقد اتضح الآن ان العرب لم يخسروا كثيراً بتنصلهم من مسؤولية اضاعة البلاد كما أن الاتراك لم ينتفعوا كثيراً بسبب تحملهم وحدهم تلك المسؤولية » .

عالج المؤتمرون الشؤون العربية على ضوء منهج الجمعية الاصلاحية في بيروت واتخذوا في نهاية اجتماعاتهم المقررات التالية :

١ ـ لا بد للمملكة العثمانية من اصلاحات فعلية عاجلة .

٢ ـ لا بد أن تضمن للعرب حقوقهم السياسية في الادارة المركزية .

٣ ـ ينبغي ان تنشأ في كل ولاية ادارة محلية تنظر في حاجاتها .

٤ ـ ينبغي تنفيذ لائحة المطالب الاصلاحية التي قدمتها ولاية بيروت والتي اقرت في بدء سنة ١٩١٣ ولا سيما في مبدأيها التاليين :

أ ـ توسيع سلطة المجالس العمومية

ب ـ تعيين مستشارين اجانب لدى الادارات المحلية .

٥ ـ يحترم مجلس النواب العثماني اللغة العربية ، وينبغي أن يتخذ قراراً باعتبارها اللغة الرسمية في الولايات العربية .

٦ ـ تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الاحوال

الاستثنائية .

٧ – يتمنى المؤتمر على الحكومة الفرنسية ان تكفل لادارة لبنان الوسائل المالية اللازمة لها .

٨ – يبدي المؤتمر عطفه على مطالب الارمن العثمانيين وضرورة تخصيص ادارة لهم على اساس اللامركزية .

٩ – تبلغ هذه المقررات الى الحكومة العثمانية ولجميع الحكومات المتحالفة معها .

ثم الحقت بهذه المقررات المادتان التاليتان :

١ – « اذا لم تنفذ البنود المبينة اعلاه التي اقرها المؤتمر ، فالاعضاء المنتمون الى لجان الاصلاح العربية يتعهدون بالامتناع عن قبول اي منصب في الحكومة العثمانية » .

٢ – « تعتبر هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب ، ولا يساعد اي مرشح للانتخابات الا اذا تعهد بتأييدها والعمل على تنفيذها » .

انتدب المؤتمر وفداً حمل هذه المقررات الى المسؤولين في الآستانة ، فأظهر طلعت بك وزير الداخلية والعضو النافذ في اوساط الاتحاديين مرونة كبرى في تفهمها ، وعقد باسم جمعية الاتحاد والترقي مع عبدالكريم الخليل مندوب المؤتمر ورئيس المنتدى الادبي اتفاقاً [١] يقضي بأن تكون العربية لغة التعليم في جميع الولايات العربية على ان تبقى اللغة التركية اجبارية في المدارس الاعدادية ، وبأن يتم تعيين كبار الموظفين في هذه الولايات ممن يتقنون لغة ابنائها . اما سائر الموظفين فيعينون من قبل السلطات المحلية . ويحدد هذا الاتفاق صلاحيات الادارات المحلية ومجالس المديريات ، ويحصر مجال الخدمة العسكرية للشباب العرب في وقت السلم في البلاد العربية وحدها .

(١) مستند رقم ٥ .

اما الذين يجيّشون الى خارجها بداعي الضرورة فيرسلون من جميع الولايات على نسب معينة .

وأبرز ما ورد في هذا الاتفاق اقرار الاتحاديين كمبدأ اساسي بأن يكون في الوزارة المركزية ثلاثة من العرب على الاقل ومثله لهم في الدوائر المركزية بالآستانة حيث يعملون كمستشارين او معاونين . ويعتبر من الاسس المقررة ان يكون في كل لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الاسلامية ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان او ثلاثة من العرب ايضاً . اما في الاقاليم فلهم من الولاة خمسة ومن المتصرفين عشرة ، ويلغى الحيف اللاحق بالموظفين العرب في جميع الدوائر ممن لم يصيبوا ترقية اصابها سائر زملائهم الترك . واقر الاتفاق ايضاً بأن يعين في مجلس الاعيان مندوبان عربيان عن كل ولاية عربية .

ويلوح من هذا الاتفاق انه كان اقرب الى المساومة على الوظيفة والكسب المادي منه الى عمل تحرري يبرز الفكرة العربية ومتطلباتها من الاستقلال . ولذا انكره اكثر القوميين من غير المستوظفين . اما الترك فما استبانوا منه غير وسيلة يسيرة لكسب المتزعمين العرب ، فعرضوا عليهم مراكز هامة في ادارات الدولة في الآستانة والولايات تقبّلها فريق بلهفة وفريق رفضها باباء . اما الامور الاساسية المتعلقة بجعل اللغة العربية لغة رسمية وبتوسيع صلاحيات الادارات المحلية ومجالس المديريات والخدمة العسكرية فطويت وظلت حبراً على ورق .

وكانت المفاجأة الكبرى حين صدرت ارادة سنية في ٤ كانون الثاني ١٩١٤ بتعيين الزهراوي وبعض صحبه[١] اعضاء في مجلس الشيوخ العثماني ، فكان لها وقع أليم في اوساط القوميين الذين ادركوا منها مرمى الترك في

(١) هؤلاء الأعضاء هم : عبدالرحمن اليوسف ، محمد بيهم ، يوسف سرسق ، محي الدين النقيب ، أحمد الكيخيا .

بعثرة الصف العربي ووأد القضية الكبرى. فأعلنوا ان قبول هذه المناصب هي خيانة ونكث لعهود قطعها الزهراوي ورفاقه على انفسهم في ملحق مقررات باريس. وحاول هؤلاء تهدئة خواطر رفاق الامس فقالوا انهم قبلوا بها لمساعدة الحكومة التركية على تنفيذ مطالب العرب بالسرعة اللازمة، وانهم حرصوا على ابراز الاتحاد العربي التركي بهذا المظهر «للحد من اطماع الدول الاجنبية في البلاد العربية وسعيها الحثيث لاستغلال الخلاف بين العثمانيين للسيطرة عليها». ثم اعلنوا انهم كبيرو الثقة «باخلاص الاتحاديين في تنفيذ ارتباطاتهم الرسمية مع العرب».

وعبثاً حاول الزهراوي ورفاقه تبرير موقفهم فما اصابوا نجحاً، وقطع القوميون العرب من غير المستوظفين كل صلة بهم.

اغتنم الترك هذا الانقسام وراحوا يشهرون بالقوميين ويتهمونهم بالتعصب والحماقة، وانهم عملاء للاجانب. وما كانت غايتهم الا ضرب الحركة الوطنية في الصميم وحمل الشبيبة العربية على الشك باخلاص زعمائها والاقتناع بأن هؤلاء يغررون بهم ويتظاهرون كذباً بالدفاع عن القضية الكبرى حتى اذا ضمنوا مصالحهم الحياتية تجافوا عنها وانكروها.

* * *

وفيما كان الترك يذرون الشقاق في صفوف العرب. كانوا يسعون لدى بريطانيا وفرنسا لوضع حلول نهائية للامور المعلقة مع كل منهما. تظاهراً في اثبات حيادهم من الصراع القائم في اوروبا بين المانيا وبينهما. فوقعوا في ٢٩ تموز ١٩١٣ مع حكومة لندن اتفاقات الخليج وشط العرب. تنازلت تركيا فيها عن سيادتها على قطر وجزر البحرين واعترفت بالمعاهدة البريطانية الكويتية المعقودة سنة ١٨٩٩[1] كما اقرت بابقاء شط العرب مفتوحاً للملاحة الاجنبية، وبتأليف لجنة لادارتها وتنظيمها. وبمنح مواطن بريطاني

---

(١) راجع الصفحة ١١٦

ترشحه حكومة لندن امتيازاً بتأسيس شركة تتولى تسيير السفن في دجلة من القورنة حتّى الموصل ، وفي الفرات من القورنة حتّى مسكنه ، ضمن شروط حددت في ملحق هذه الاتفاقات .

وفي ١٢ آب وقع الطرفان اتفاقاً آخر حول السكك الحديدية ضمن لبريطانيا المساواة في اجور نقل بضائعها داخل الامبراطورية العثمانية بالدول صاحبة الامتياز ، وتبعه فيه ١٩ آذار ١٩١٤ اتفاقات أخر سوّت مسألة المحميات البريطانية في الجنوب العربي ، فضربت الحدود ما بين اليمن وعدن والمحميات السبع ، وتخلت تركيا بصورة نهائية عن سيادتها على حضرموت .

وأغدق الاتحاديون ايضاً امتيازات ذات شأن على فرنسا خلال سنتي ١٩١٣ و ١٩١٤ اهمها ما تناول انشاء مرافىء في طرابلس وحيفا ويافا وحق ادارتها وتنظيمها . كما تعهدوا بتسوية اوضاع المؤسسات الدينية والثقافية والصحية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية واستصدار الاجازات القانونية لها واعفائها من الرسوم والضرائب الداخلية والجمركية والاعتراف بشهادات معاهدها . وكان ختام هذه الاتفاقات اعتراف تركيا بالحماية الفرنسية على تونس والمغرب واعتبار سكانهما من التبعية الفرنسية على غرار اهل الجزائر .

ذهل القوميون العرب لهذه الاتفاقات التي يمنحها الاتحاديون بيسر لبريطانيا وفرنسا والتي تكرس تقسيم بلادهم ، فزادتهم ايماناً بوهن تركيا وفشل سياسة التعاون التي دعا اليها الزهراوي وصحبه . ولما ألف انور باشا وزارته الاولى في اوائل ١٩١٤ تجاهل في بيانها كل التجاهل حقوق العرب المشروعة . ولما اعوزه المال وطلب عقد قرض داخلي ، رفض العرب الاسهام فيه ، فما كان منه الا أن زاد الضرائب ولجأ الى وسائل العنف والقسوة في جبايتها ، وخنق الحريات فأوقف صحف المفيد والفتى العربي في بيروت والمقتبس في دمشق ، والكرمل في حيفا ، وفلسطين في يافا ، وساق كثيراً من المواطنين

الى السجون وحملت غيرهم يد الشتات الى مصر واوروبا وارض المهجر .

وكانت سياسة الاتحاديين هذه وما تضمنت من عنف وقسر ومن ضروب التحقير والاستهتار والطعن بالكرامة قد لفحت شعور العرب بريح التحرر والاستقلال واوغرت صدورهم بالضغائن على التّرك ، فأعي المعتدلون منهم اخماد لهيبها فاندلعت ثورة شاملة ابان الحرب العالمية الاولى .

البَابُ الرَّابِعُ

السِّيَاسَةُ الدَوليَّةُ في الشَرق العَربي

إبَّانَ الحربِ العَالمِيَّةِ الأولى

(١٩١٤ - ١٩١٨)

الفصل الأول

مقدمات الثورة العربية

(شباط ١٩١٤ - حزيران ١٩١٥)

تعكر الجو السياسي في اوروبا منذ أوائل ١٩١٤ فشرعت دولها تستعد لحرب وشيكة . وتراءى لها ان الشرق سيكون ميداناً لجبهة هامة ؛ ففيه مستودعات النفط ببلاد فارس وشواطىء الخليج العربي ، وفيه قناة السويس وريد الامبراطورية البريطانية الأكبر .

وتزايد النفوذ الالماني في الآستانة مذ تولى الاتحاديون مقاليد الحكم ، وتقلص فيها النفوذ البريطاني والفرنسي بعد انبساط دام قروناً طوالا . وساد في الاوساط السياسية بباريس ولندن شعور بأن تركيا لن تقف على الحياد وانها ستخوض معترك الحرب الى جانب الدول المركزية . ورأى آخرون ممن خدعتهم تصرفات الاتحاديين انها ستلزم الحياد بعيداً عن تطاحن المعسكرين .

وكان لورد كيتشنر المندوب البريطاني السامي بمصر ، الذي اقام طويلاً في الهند والشرق يقدر الاخطار التي ستنزل بمصالح بلاده حق قدرها اذا خاضت تركيا الحرب الى جانب المانيا . وفي رأيه ان اشد هذه الاخطار ما سيؤول الى عرقلة الملاحة في قناة السويس وتدمير آبار البترول ومستودعاته

في الخليج ، وشل تحركات الجيش البريطاني بين المحيط الهندي والبحر المتوسط حيث يسهل على تركيا زرع الالغام في البحر الاحمر .

ولاح لارباب السياسة البريطانية ان درء هذه الاخطار لن يقدَّر له النجاح التام الا بفصل العالم العربي عن تركيا وجعله ضمن نفوذ بلدهم. فتضحي المنطقة الممتدة من خليج الاسكندرون الى العراق فبطاح نجد والحجاز حاجزاً يعصم قناة السويس ومنشآت الخليج عن كل اعتداء من الشمال والشرق .

وكان المعتمدون البريطانيون في مصر يرقبون عن كثب تطور الاوضاع في البلاد العربية، فاتجهت انظارهم الى الحسين بن علي امير مكة نظراً لمركزه الديني ، ولما علموا عنه من بغض للترك، حيث ارغم على الاقامة الجبرية في الآستانة طوال ست عشرة سنة (١٨٩٢ — ١٩٠٨) حل فيها ضيفاً اسيراً على السلطان شأن من سيق اليها من اشراف العرب قبله ، فشاهد بأم العين كيف اضطهدوا بني قومه واستبدوا وصالوا واستعلوا عن معاملة العرب معاملة الند للند كأبناء وطن واحد واخوة عقيدة ودين .

وكان الأمير عبدالله ، الابن الثاني للحسين ، شديد الاعجاب بالبريطانيين لما تتميز به سياستهم من حنكة ومرونة ودهاء ، مؤمناً ايماناً وثيقاً بامكاناتهم العسكرية الهائلة التي يستمدونها من امبراطورية لا تغيب عنها الشمس . وكان الامير بعيد الآمال طموحاً ، فانبرى يقوم بدور الوسيط بين والده ودار الاعتماد البريطانية بمصر .

عُقد الاجتماع الاول بين عبدالله ولورد كيتشنر في القاهرة خلال شهر شباط ١٩١٤ وهو في طريقه من الحجاز الى الآستانة . وكانت علاقة الشريف بالترك تزداد آنذاك سوءاً ويزداد اقتناعه بأنهم مزمعون على خلعه عن امارة مكة في وقت لن يكون بعيداً . حاول عبدالله اكتناه مدى استعداد المعتمد البريطاني من تأييد ثورة تندلع في الحجاز ، فجاءه جواب كيتشنر ملبساً بالغموض والابهام، اذ كانت السفارة البريطانية في الآستانة ساعية الى اقناع

الاتحاديين بلزوم جانب الحياد وتعهدت لهم بأن يحترم الحلفاء استقلال تركيا في غضون الحرب وبعد انتهائها .

وتتبعت بريطانيا تطور الموقف في الآستانة تعاين ميزان الترك ، فاذا مال الى الالمان ابتسمت للعرب ، واذا مال اليها قلبت لهؤلاء ظهر المجن . وما عناها من امر الاثنين غير تأمين مصالحها في هذه المنطقة الهامة على طرق مواصلاتها الامبراطورية .

الا ان كيتشنر لم يثبط همة الشريف ريثما يستقر تقلب السياسة التركية ، فأوعز الى مساعده رونالد ستورز ، السكرتير الشرقي في دار الاعتماد ، ليتسقط امكانات الحسين واستعداداته ، فاستوضح عبدالله بعض وجوهها دون ان يلزم بريطانيا بشيء تجاهه . واستشف ستورز من حديث الامير ان العلاقات بين والده والاتحاديين ساءت ولا سبيل الى درئها ، وان العرب في ارتقاب الساعة لشق عصا الطاعة على السلطان ، وهو مستعد لاطلاق نداء الثورة في الحجاز وتزعمها في العالم العربي ، وانها لا بد قاضية على الترك اذا مد البريطانيون اليه يداً مناصرة .

وتوالت الاحداث الدولية متسارعة ، فأعلنت الحرب في اوروبا على اثر مقتل فرانسوا فرديناند ارشيدوق النمسا في سيراجيفو بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٤ . وضاعفت السفارة البريطانية في الآستانة عروضها في ضمان استقلال تركيا والحفاظ على مصالحها لقاء حيادها ، وألحت في ذلك كل الحاح . ولكن الاتحاديين كانوا ضعيفي الثقة ببريطانيا يرون فيها حليف كل خطيئة ، لا يؤمن لها جانب ولا يركن لها بوعد . ولم يكونوا ليغفروا لها السيطرة على قبرص بموجب معاهدة ٤ حزيران ١٨٧٨ لقاء تعهدها بالدفاع عن الامبراطورية ضد كل عدو خارجي ، فاذا بها تنكث هذا العهد قبل ان يجف مداده فتحتل مصر « لؤلؤة الامبراطورية العثمانية » وتنكشف باعتدائها هذا انها كانت وحدها « العدو الخارجي » . ولم يكن ليغفر لها الترك ايضاً ممالأتها لروسيا

عدوهم التقليدي ، ومناصرتها ، بجميع الاسباب ، ثورات البلقان المتتالية منذ قيام العهد الاتحادي .

وانبرى الالمان يستغلون تبرم الترك فايقظوا فيهم الاحقاد الدفينة واثاروا الضغائن المزمنة وعللوهم باستعادة ملكهم الذي استأثر به البريطانيون والفرنسيون والايطاليون في مدى حوض البحر المتوسط وعلى شاطىء البحر الاحمر والخليج . واستهوت الاتحاديين هذه الدعاوة وكانوا ينزعون نزعة استعمارية، وابهرتهم مظاهر عظمة الجيش الالماني فتيقنوا انه لن يخسر الحرب ابداً . فقام انور باشا بزيارة سرية خاطفة لبرلين في غضون تموز ١٩١٤ اجتمع في اثنائها بالقيصر وبالجنرال دي‌مولتكه، رئيس أركان حربه، واتم مفاوضاته هذه في الآستانة مع فون فانغنهايم سفير المانيا بمعاهدة سرية في ٢ آب ١٩١٤ نصت على ضمان المانيا مصالح تركيا ووحدة امبراطوريتها، وتعهد الاتحاديون بأن يخوضوا الحرب الى جانب الدول المركزية اذا خاضتها روسيا الى جانب الحلفاء . وقضت ايضاً ببقاء البعثة العسكرية الالمانية بقيادة الجنرال فون ساندرز لدى الجيش التركي ، وتوسيع صلاحياتها .

وفي اليوم الذي تلا عقد هذه المعاهدة نشرت حكومة الاتحاديين بلاغاً للتمويه يؤكد حيادها من المعسكرين . واتصل جمال باشا بالسفير الروسي في الآستانة ايزفوتسكي وابلغه ان تركيا راغبة كل الرغبة في الخروج من حيادها وعقد تحالف مع روسيا والانضمام الى الحلفاء اذا ردت لها جزر بحر ايجه من ايطاليا واليونان ، ورد لها من تراقيا الشطر المتاخم لحدودها الشمالية الذي ضم الى بلاد البلغار ، والغيت الامتيازات الاجنبية التي تكبلها منذ قرون وتحول دون تقدمها واستقرارها .

تلقت وزارة الخارجية الروسية هذه المطالب في تردد كثير وخشيت ان تدفع البلغار واليونانيين الى جانب المانيا ان هي وافقت عليها ، ناهيك عن قلة اقتناعها بصراحة الاتحاديين واخلاصهم في تنفيذ تعهدهم .

والحقيقة ان هذه المطالب لم تكن الاّ احراجاً للروس ووسيلة من الترك لكسب الوقت ، ذلك انهم تابعوا سياسة التقرب من الالمان وعقدوا معهم في ٦ آب ١٩١٤ اتفاقاً سرياً ثانياً اوسع شمولاً من الاتفاق الاول تعهدت فيه المانيا بتأييد تركيا في الغاء الامتيازات الاجنبية ، ومناصرتها في مفاوضاتها المقبلة مع رومانيا وبلغاريا لتسوية الحدود بينهما ، وباستعادة جزر الارخبيل اذا دخلت اليونان الحرب الى جانب الحلفاء ، وبتعديل حدودها الشرقية مع روسيا بعد انتهائه ، كما تعهدت بمنح تركيا التعويض كاملاً عما تتكبده من خسائر خلال الحرب .

ولما رست البارجتان الالمانيتان غوبن وبرسلو في مياه الدردنيل بتاريخ ١٠ آب ١٩١٤ ورفض الترك نزع السلاح عنهما كما تقضي أحكام المعاهدات الدولية حول المضايق ، ايقن الحلفاء ان الاتحاديين ضالعين في محالفة الدول المركزية .

ولكن هذه البادرة لم تزعزع امل حكومة لندن باقناع الترك في الوقوف على الحياد، فأوعزت الى السير ماليت، سفيرها في الآستانة، بأن يعيد على اسماعهم تعهد الحلفاء بالمحافظة على وحدة بلادهم واستقلالها ان اعلنوا بقاءهم على الحياد واخرجوا البارجتين الالمانيتين من مياه الدردنيل . فعاد جمال باشا يردد على السفير البريطاني المطالب عينها التي قدمها الى السفير الروسي من قبل . وراح جواد بك وزير المالية يؤكد لماليت ولبومبار سفير فرنسا ان حكومة برلين وافقت على الغاء الامتيازات الاجنبية التي لم يعد لبقائها من مسوغ ، وقدمت عروضاً مالية مغرية لتركيا تضمن استقلالها المالي والاقتصادي اذا دخلت الحرب الى جانبها ، وسألهما ان يحثا حكومتيهما على قبول مطالب جمال باشا فتعلن الحكومة التركية عندئذ حيادها رسمياً من المعسكرين وتنهي مهمة البعثة الالمانية لديها وتخرج البارجتين من مياه الدردنيل .

وكان غليوم الثاني اسرع استجابة لرغبات الترك فأعلن في تشرين الأول

١٩١٤ موافقة المانيا على الغاء الامتيازات الاجنبية وقدم للحكومة التركية قرضاً مالياً كبيراً لدعم اقتصادها الواهي ، فعزز بعمله هذا مكانته اكثر فأكثر في اوساط العثمانيين .

ثبت لحكومة لندن من هذه المحادثات ازدواجية الاتحاديين فصادرت بارجتين حربيتين تبنيان آنذاك في الاحواض البريطانية لحساب تركيا، فاستغل الالمان الفرصة بدهاء ووهبوا للاسطول العثماني البارجتين غوبن وبرسلو تعويضاً عن هذه الخسارة .

ولم يكن الحلفاء يخشون صولة تركيا العسكرية بقدر ما خشوا اعلان السلطان الحرب المقدسة والدعوة الى الجهاد . فالجيش التركي ضعيف ، يضنيه الفقر وقد انهكته الثورات في اليمن والبلقان ، اما اعلان الجهاد ففيه الخطر العظيم اذ يستطيع الخليفة بما له من سلطة دينية شاملة ان يثير المسلمين من الهند الى المغرب الاقصى ، وفي اخطر مواطن الدفاع عن مواصلات الامبراطورية في المتوسط وقناة السويس والبحر الاحمر ، فضلاً عن اثارة الشعور العدائي لفرنسا وبريطانيا في المغرب والجزائر وتونس وفي مصر والسودان والهند ، ولحليفتيهما ايطاليا وروسيا في ليبيا وايران ، وجميعها بلاد اسلامية تدين للخليفة امير المؤمنين بالولاء .

حيال هذا الواقع كان على كيتشنر الذي تولى وزارة الحربية ، ضرورة تحقيق غايتين لازمتين : قيام ثورة عربية شاملة تشل حركة الجيوش التركية في سوريا والعراق والحجاز ، وقطع مفعول النداء الى الجهاد المقدس من قبل الخليفة ، بدعوة معاكسة يقوم بها زعيم ديني عالي الحسب عريق النسب .

ولم يكن بين العرب من يؤهله مقامه الديني والسياسي للقيام بهذا الدور غير الحسين بن علي امير مكة وعميد البيت الهاشمي . الا ان القائمين على حكومة الهند من البريطانيين كانوا غير مقتنعين بوجهة نظر وزير الحربية هذه ويرون الخطر كل الخطر في اتفاقٍ مع العرب حول ثورة شاملة على الترك قد تنجح

ويشتد مراس رجالها ويعسر انقيادهم لها من بعد ، فتصبح اشد خطراً على مستقبل المصالح البريطانية في الشرق من حرب تركيا نفسها . وراحوا يؤكدون ايضاً ان الحسين ليس الرجل الاصلح لهذه المهمة ، فمركزه الديني حسباً ونسباً امر لا شك فيه ولكن نفوذه السياسي لا يتعدّى تخوم الحجاز ولا يعترف أحد بزعامته من امراء الجزيرة الكبار ، كالادريسي وابن الرشيد وابن سعود والامام يحي . فلورد كيتشنر يراهن اذن حسب رأيهم ، « على حصان خاسر » .

ما من شك في أن وزارة الخارجية البريطانية استعرضت جميع هذه الامور وأشبعتها درساً وتمحيصاً ، فوقع اختيارها أخيراً على الحسين لغاية في نفس اربابها . فالحجاز في فقره وانزوائه عن العالم العربي النابض بالحركة ، في مصر والعراق وبلاد الشام ، هو انسب المناطق لاعلان الثورة ، اذ ليس فيه مركز استراتيجي ممتاز على طريق الهند أو بالقرب من آبار البترول وخزاناته في الخليج . والحسين الرجل الطيب السريرة السليم الطوية والشديد الثقة ببريطانيا يُعتبر أقل خطراً على سياستها في الشرق من الزعماء الآخرين في بلاد الشام والعراق الذين لن يقبلوا بتزعم الثورة ، بما هم عليه من ريبة تجاه اطماع الحلفاء في بلادهم ، دون أن يأخذوا من بريطانيا الوعد الصريح في نيل استقلالهم التام . ناهيك ما للشريف من سلطة دينية لا جدل فيها وهو بها أولى من خصومه أمراء الجزيرة ومشايخها ، ونداؤه للثورة من البيت الحرام له نتائج معنوية هامة على المسلمين لا تعرف الحدود . وليس من شيء يشل نداء السلطان للجهاد غير القول بأن امير مكة، سليل الرسول العربي، ثائر عليه .

قرر مجلس الوزراء البريطاني ، بناء على طلب كيتشنر في أواخر أيلول ١٩١٤ ، أن يعهد الى رونالد ستورز، السكرتير الشرقي في دار الاعتماد بالقاهرة، الاتصال رسمياً بالحسين والاتفاق معه على أسس الثورة . أوفد ستورز في أواسط تشرين الاول رسولاً أميناً من قبله الى الامير عبدالله

وزوّده بكتاب مفاده أن لدى حكومة لندن معلومات تؤكد عزم الترك على دخول الحرب في وقت قريب الى جانب الدول المركزية ، وان بريطانيا مستعدة لتأييد حركة والده التحررية وتقديم المساعدات المالية والعسكرية اللازمة له .

أدرك الشريف أن موضوع الثورة أخذ يبحث في الاوساط البريطانية بصورة رسمية ، فقرر تدارس أمرها من جميع وجوهه والتفاهم مع البريطانيين على أسس جلية تتعلق بمستقبل الحجاز ومستقبل أولاده . ولم يكن الحجاز في نظره سوى بلد ليس فيه « غير الامراء الاعداء والقبائل المتمردة والصحارى والقفار . أما سوريا وفلسطين ، قبلة العرب الفاتحين ، فينبغي أن تكون جزءاً من الحجاز أو يكون الحجاز جزءاً منها » .

تداول الحسين وأولاده الامر مع المقربين اليه فعرض عبدالله أن لا مناص من اتخاذ أحد المواقف الثلاثة التالية :

١ ـ إما مناصرة الترك ، وهذا يعني تحمل موجبات الحرب دون الاطمئنان الى المشاركة بكسب الغنيمة في حال النصر ؛ فضلاً عما يكون لهذه المناصرة من اثر سيء على سير الحركة العربية المناهضة للترك، والتي قد تهيب بالقائمين عليها ، وهم كثر ، الى التنكر للشريف . ناهيك عن اقتناع الزعماء العرب بأن تركيا ستخرج من الحرب خاسرة .

٢ ـ وإما الوقوف على الحياد ، ومعناه المحافظة على الوضع الراهن وما يساوره من اخطار بتعريض البلاد العربية لمطامع الفريقين المتحاربين على السواء .

٣ ـ وإما الثورة على الترك والفوز بتأييد بريطانيا ضمن شروط يتفق عليها مسبقاً تتعلق بمستقبل الحجاز والبلاد العربية عامة ولا سيما الشام والعراق .

وكان الامير عبدالله من اشد انصار الحل الاخير لاقتناعه بأن النصر سيكتب للحلفاء وان الشعوب العربية ستعلن الثورة على الترك سواء رضي

والده ام لم يرض . فالحكمة تقضي اذن ان يتولى هو قيادتها .

اما فيصل الابن الثالث للحسين فكان يعتقد بحق ان لبريطانيا وفرنسا اطماعاً في الشرق العربي لا تخفى على احد ، ويخشى ان ينتقل العرب بانتصار الحلفاء من الحكم التركي المستبد الى الاستعمار الفرنسي والبريطاني معاً . وعلّل فيصل ذلك بشواهد حية منها احتلالهما الجزائر وتونس والمغرب ومصر وبلدان الخليج وجنوبي الجزيرة ، وتطاحنهما للظفر بالامتيازات الاقتصادية في الشرق العربي ، ونشاطهما الدعائي الذي لا يكل بواسطة بعثاتهما القنصلية والارساليات الدينية وغير الدينية المنتشرة في معظم مدنه ودساكره . ثم تساءل فيصل عن مدى استعداد العرب للثورة وكان يعرف امكانات بلده العسكرية الضعيفة وانها في سائر البلاد العربية ليست بأقوى ولا اوفر ، ولم يخف عليه ايضاً ان الجيوش التركية في بلاد الشام والعراق والجزيرة كثيرة العدد غنية بالعتاد الالماني الحديث . وأخذ فيصل يدعم اراءه هذه بالادلة والارقام ويؤكد ان اقتراحات كيتشنر وستورز لا تشتمل على اي ضمان ايجابي صريح حول مستقبل الثورة العربية في وجهيها السياسي والعسكري .

ويبدو ان الحسين كان على رأي فيصل ، ولكن حجج عبدالله بالانضمام الى الحلفاء كان لها تأثير قوي . فاستقروا اخيراً على رأي وسط يقضي بالتفاوض سراً مع بريطانيا لمعرفة مدى استعدادها لتأييد الثورة عسكرياً وماهية العهود السياسية التي تقدمها لضمان استقلال البلاد العربية بعد الحرب ، والاتصال بالزعماء العرب لمعرفة رغبتهم في المشاركة بها تلبية لنداء الحسين .

على هذه الاسس اجاب عبدالله على رسالة ستورز فأبدى ميله للتفاهم مع بريطانيا واجتنب الكلام باسم العرب جميعاً، الاّ انه ألمح بأن الثورة قد تعم جميع البلاد العربية اذا قطعت بريطانيا عهداً بتأييدها عسكرياً وضمنت نتائجها السياسية .

تبلغ كيتشنر الرسالة في اوائل تشرين الأول ١٩١٤ ، ووافق وصولها ورود تقارير من المعتمدين البريطانيين في الشرق وكلها تتحدث عن خطورة الاوضاع في تركيا وتجمعات جيوشها في سوريا وجنوبي فلسطين ، وتؤكد تصميم الاتحاديين على الانضواء في كنف السياسة الالمانية ، وتطالب اخيراً بتهيئة ثورة عربية عليهم لاحباط مخططهم الرامي الى تدمير منشآت الخليج العربي وشل حركة المرور عبر قناة السويس .

وجاءت الاحداث تثبت وجهة النظر هذه اذ اكد جمال باشا وزير البحرية في ٢٢ تشرين الاول للسفير الفرنسي بونبار ، الذي جاء يساومه من جديد في شروط حياد تركيا ، انها لا تلتزم هذا الموقف الا على اساس جلاء بريطانيا عن القطر المصري ، وزاد قائلاً : « ان مصر لتركيا كالالزاس واللورين لفرنسا » . ولما ابى البريطانيون بحث هذا الموضوع اطلاقاً قرر بالاتفاق مع انور باشا القيام بعمل استفزازي يحمل الحلفاء على اعلان الحرب على تركيا ويضع حداً لتردد بعض الوزراء العثمانيين في دخولها الى جانب المانيا ، فضربت البارجتان غوبن وبرسلو بعض الموانىء الروسية على البحر الاسود في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول بقيادة الاميرال سوشون الالماني . وكان من جراء هذا الاعتداء ان اعلنت روسيا الحرب على تركيا في ٢ تشرين الثاني ثم تبعتها كل من بريطانيا وفرنسا في ٥ و ٦ منه . وبدخول تركيا الحرب اعلنت بريطانيا انتهاء سيادة السلطان على قبرص وضمتها الى ممتلكات التاج .

أوفدت الحكومة التركية عندئذ وزير البحرية جمال باشا على رأس الجيش الرابع الى سوريا وفلسطين لينظم حملة على السويس ، وكانت قد تلقت سراً من الخديوي عباس حلمي ، الذي كان حاقداً على البريطانيين لغطرستهم وسوء تصرفهم تجاهه ، تصاميم الدفاع عن القناة . وكان الترك مقيمين على الاعتقاد ايضاً ان المصريين سيستقبلونهم كمنقذين بعد ان تمادى البريطانيون في عهدي كرومر وغورست في الغض من كرامتهم ، وزج احرارهم في السجون او ارسالهم الى المنفى في اصقاع القطر البعيدة .

وكما توقع الحلفاء أعلن السلطان في ١١ تشرين الثاني على رجال الجيش والاسطول منشوراً ناشدهم فيه القتال «لتخليص المسلمين من العبودية والدفاع عن سلامة المملكة المهددة» وأتبعه في ٢٣ منه بنداء آخر الى العالم الاسلامي وقعه شيخ الاسلام في دار الخلافة وثمانية وعشرون عالماً تركياً ناشدوا فيه المسلمين اينما كانوا «الجهاد في سبيل الدين والدفاع عن مقدساتهم وتخليص الملايين من اخوانهم الذين استعبدتهم بريطانيا وفرنسا وروسيا في مستعمراتها».

كان اعلان الحرب المقدسة جل ما يتمناه الالمان. فهو في نظرهم عامل اساسي لكسب الحرب على الجبهات الشرقية. وكان غليوم الثاني مؤمناً اشد الايمان بتأثيره على الجموع الاسلامية فكتب بخط يده على تقرير من سفيره في تركيا عند دخولها الحرب يقول: «على قناصلنا وعملائنا ان يشعلوا في البلاد الاسلامية ولا سيما في الهند نار الثورة على الشعب البريطاني، هذا الشعب المخادع الفاقد الضمير الذي يتاجر بالشعوب متاجرته بالسلع. واذا قدر لنا ان نخسر الحرب فلا ينبغي أن يتم ذلك الا بتقويض اركان الامبراطورية البريطانية».

وانبرى الترك بمعاونة الضباط الالمان يجمعون جيوشهم في سوريا وجنوبي فلسطين ويسوقون العمليات الحربية في العراق وعلى حدود ايران، كما عهدوا الى بعثة كلاين بنسف الانشاءات البترولية في عبدان والخليج. وراح دعاتهم ينشرون في العالم الاسلامي، من الهند حتى المغرب الاقصى، الدعوة الى الجهاد ويثيرون المسلمين للتحرر من نير مستعمريهم البريطانيين والفرنسيين والروس.

حُمل كيتشنر تجاه تعاقب الاحداث هذه على ارسال قوات كبيرة الى شط العرب في العراق لحماية منشآت البترول. فاستولت في ٦ تشرين الثاني على الفاو واتجهت نحو البصرة بغية احتلالها. وارسل الى الحسين عن طريق

ابنه عبدالله كتاباً اكـّد فيه بعبارات مدروسة وواضحة عزم بريطانيا على حماية مركزه في الحجاز اذا انحاز الى الحلفاء، والاعتراف به خليفة على المسلمين اذا بويع بها. اما فيما يتعلق بالمناطق العربية الخاضعة للحكم التركي فصاغ كلامه عنها بكثير من الغموض والابهام اذ قال: «اذا ساندت الامة العربية بريطانيا في هذه الحرب، فحكومة صاحب الجلالة تتعهد بأن لا يحصل تدخل اجنبي في بلادها وتساعد العرب ضد كل اعتداء».

تسلم عبدالله هذه الرسالة في ١٦ تشرين الثاني، فاعتبرها الحسين، على ما تضمنت من شمول وغموض، فاتحة خير لمفاوضات مقبلة مع بريطانيا وقد اطمأن الى ضمان ملكه على الحجاز، ورأى فيها ما يعلل بمكاسب اخر في العالم العربي.

أجاب عبدالله على هذه الرسالة في اوائل كانون الاول مبدياً استعداد والده للتحالف مع بريطانيا والثورة على الترك حين يستوثق من القدرة وكفاية العدة لها.

وكان الترك في الوقت نفسه يلحون على الشريف لكي يلبي دعوة السلطان الى الجهاد ويجيّش فرقاً من الحجاز للاشتراك في الحرب. ولكن الحسين تمكن بدهاء ولباقة من تبديد مخاوفهم ودفع سوء ظنهم به، فأجابهم انه يؤيد الدعوة الى الجهاد بالقلب والروح ويدعو الله باعلاء راية الحق؛ غير أنه يخشى ان هو حبذها علانية ان تعمد بريطانيا التي تسيطر سيطرة تامة على البحر الاحمر الى ضرب حصار شديد على شواطئه يهلك من جرائه أهل الحجاز جوعاً ومرضاً، فتضطر السلطات التركية عندئذ للانشغال بدفع هذه المجاعة بديل ان تنصرف كلياً الى معالجة أوضاع عسكرية وسياسية اهم، وان هو جيّش فرقاً لمحاربة البريطانيين في قواعدهم على شواطىء شبه الجزيرة ان يعمدوا ايضاً الى قذف جدة بالقنابل ومهاجمة الحجاز، فتنفتح جبهة ثانية ليس بوسع الترك سد ثغرتها، وليس في البلاد قوة تستطيع

الصمود بوجه قواهم التي تحيط بالبحر الاحمر من جميع جهاته وتجعله بحيرة بريطانية .

وكانت غاية الحسين من هذا الجواب المقنع ان يكسب الوقت ريثما يستوفي المفاوضات مع دار الاعتماد بالقاهرة . ثم راح يغطي موقفه هذا متظاهراً بتجنيد قبائل الحجاز ، كما ارسل راية الرسول ، او البردة المعروفة بهذا الاسم ، في احتفال مهيب من المدينة الى دمشق ليتبارك بها الجيش الرابع المتأهب لاجتياح السويس . واوفد في الوقت نفسه اولاده وخلصاءه المقربين الى امراء الجزيرة ومشايخها يشرح لهم اسباب تلكوءه عن تلبية الدعوة للجهاد علناً ، وجل مقصده ان يعرف حقيقة موقفهم من الترك .

* * *

في هذا الجو القلق الغامض الذي ساد العالم العربي اقدمت بريطانيا على اتخاذ تدابير في مصر على غاية من الاهمية لم يعرها الحسين اهتماماً كافياً . فقد رأت اثر دخول تركيا الحرب ان الفرصة مناسبة لضم مصر الى التاج البريطاني على غرار ما فعلت بالهند . ورغبت في ان تحظى بموافقة حلفائها على هذا التدبير فأوعزت الى فرنسا بأنها لا تمانع في الغاء حمايتها على تونس والمغرب واعتبارهما جزءاً من التراب الفرنسي اسوة بالجزائر . رفضت فرنسا هذا العرض وطلبت الى بريطانيا ان لا تقدم على مثل هذا الاجراء في مصر ريثما تنتهي الحرب . اما روسيا فقبلته وابرق سوزانوف وزير خارجيتها الى سفيره في لندن يقول : « ان حكومة القيصر توافق على ضم مصر الى بريطانيا وجعلها مستعمرة كالهند، شريطة ان تعترف بريطانيا لروسيا بضم المضايق والآستانة اليها ، وبحقوقها القديمة في البلقان وفي الولايات العثمانية الشرقية » .

هذا الجواب الروسي وما تضمن من شمول واحراج جعل بريطانيا تتراجع عن ضم مصر الى التاج ، فاكتفت بوضعها تحت حمايتها واصدرت

في ١٨ كانون الاول ١٩١٤ البيان التالي :

« يعلن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا العظمى ان حكومته وضعت مصر تحت حماية جلالته بعد ان زالت سيادة تركيا عنها نظراً الى حالة الحرب التي سببتها ، وسوف تتخذ حكومة صاحب الجلالة التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية اهلها ومصالحهم من كل اعتداء » .

وفي اليوم التالي اصدر المندوب البريطاني العام في القاهرة قراراً بخلع الخديوي عباس حلمي عن عرشه ، وكان البريطانيون يتهمونه بميوله الى الالمان . وانه سلم الاتحاديين تصاميم الدفاع عن قناة السويس ، وعين بديلاً عنه الامير حسين كامل . وعللت حكومة لندن تدبيريها هذين في مذكرة رفعها السير ميلن شيتهام الى الخديوي الجديد في ١٩ كانون الأول جاء فيها :

« .. تجمع لدى حكومة جلالة الملك ادلة وافرة على ان سمو عباس حلمي قد انضم انضماماً قطعياً الى اعداء جلالته منذ بدء الحرب . وباشتراك تركيا فيها الى جانب المانيا سقطت الحقوق التي كانت للسلطان وللخديوي السابق على القطر المصري . وآلت الى جلالته ... والحكومة البريطانية تعتبر الآن جميع هذه الحقوق أمانة بيدها لابناء مصر ، ومثلها تلك التي مارستها في البلاد مدة سني الاصلاح الثلاثين الماضية . وقد رأت حكومة جلالته ان انجع وسيلة لقيامها بمسؤولياتها نحو مصر ان تعلن عليها حمايتها بوجه واضح وصريح . واني مكلف بأن اؤكد لسموكم انها اخذت على عاتقها وحدها منذ الآن مسؤولية دفع كل عدوان عن هذا القطر اياً كان مصدره ... وبزوال السيادة العثمانية تزول ايضاً جميع القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات السلطانية لتحديد عدد افراد جيش سموكم وتقييد حقكم في انعام الرتب والاوسمة . وسبق لحكومة جلالته ان صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الاجنبية التي تتقيد بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة

لتقدم البلاد ، غير ان حكومة صاحب الجلالة ترى ان يُرجأ النظر في أمر تعديلها الى ما بعد انتهاء الحرب ... » .

* * *

وجاء هذا الاعلان يغذّي حقد الترك على البريطانيين ويشحذ غضبهم على الحسين لمماطلته بتأييد الدعوة للجهاد علناً فقرروا الايقاع به ، وطفقوا يثيرون عليه الاحقاد الدفينة في الجزيرة لدى ابن الرشيد والامام يحيى . وذهبت مساعيهم على غير طائل لدى الشيخ المبارك بن الصباح ، شيخ الكويت لاستمساكه بالاتفاق المعقود بينه وبين بريطانيا في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ [١]، وكذلك لدى ابن سعود الذي عقد في ٢ كانون الثاني ١٩١٥ [٢] معاهدة مع السير برسي كوكس اعترفت فيها بريطانيا به حاكماً مستقلاً على نجد والاحساء والقطيف وجبيل والمرافيء التابعة لها على سواحل الخليج ، وتعهدت بمعاونته على دفع كل اعتداء خارجي عنه . وتعهد ابن سعود لقاء ذلك « بأن يمتنع عن كل مخابرة او اتفاق او معاهدة مع اية حكومة و دولة اجنبية ... والاّ يمنح امتيازات في اراضيه لدولة اجنبية او لتبعة دولة اجنبية ، دون رضى الحكومة البريطانية ، وانه يتبع نصائحها التي لا تضر بمصالحه ، وبأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في ارض الكويت والبحرين واراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها ، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية انجلترا والذين لهم معها معاهدات » .

ولكن هذه المعاهدة لم توت الثمار التي كانت ترجوها بريطانيا اذ لم يتخذ ابن سعود موقفاً حاسماً ضد الترك ، وتباطأ في اعلان تأييده للحلفاء يرتقب تبلور الاحداث ونتيجة مساعي دار الاعتماد بالقاهرة لدى الحسين من اجل اعلان الثورة . ولم يكن سلطان نجد راضياً في قرارة نفسه عن البريطانيين لاعتبارهم امير مكة ابرز الناطقين باسم العرب .

---

(١) راجع الصفحة ١١٦ .
(٢) مستند رقم ٦ .

اقترح وهيب بك ، والي الحجاز ، على حكومته ان تعتقل الشريف خارج الجزيرة فلا يؤدي اعتقاله الى ثورة القبائل الموالية له فيها ، فدعاه جمال باشا في اوائل ١٩١٥ لزيارة دمشق ولكنه اوجس ما يُبيت له في الخفاء فلم يلب الدعوة وتذرع بضرورة بقائه في مكة للمحافظة على الامن تنفيذاً لأوامر السلطان . وتجلّى للترك من تصرف الحسين انه فقد الثقة بهم فتملقوه وسعوا الى استرضائه . وفي تلك الاثناء اوفدت اليه جمعية الفتاة بدمشق احد اعضائها ، فوزي البكري ، ليقول له ان الاحرار العرب في الشام والعراق من مدنيين وعسكريين يعدون العدة للثورة ، فان كان راغباً في قيادتها بعثوا اليه وفداً منهم او ندب هو من يثق به ليفاوضهم في دمشق .

استبشر الحسين خيراً بهذه المساعي . وشاءت الظروف ان تعينه فعثر رجاله على حقيبة وهيب بك الخاصة وفيها رسائل ووثائق تثبت سعي الوالي لتدبير مؤامرة على حياته ، فطلب الى الصدر الاعظم الموافقة على ارسال ابنه فيصل الى الآستانة «لاطلاع حكومتها على امور خطيرة» . وكان الغرض الظاهر من مهمة فيصل الشكوى من وهيب بك ، والغرض الحقيقي الاتصال بزعماء العرب في دمشق .

في هذه الاثناء كانت قوات الجيش الرابع في سوريا بقيادة جمال باشا والكولونيل فون كريسن تتقدم عبر سيناء باتجاه السويس . وكان الترك يرجون قيام الثورة في مصر حين قدومهم . ولكن مصر ظلت هادئة ، وردت القوات البريطانية المرابطة في السويس الجحافل التركية على اعقابها (شباط ١٩١٥) فعاد جمال باشا الى سوريا وقد اصيب بكبريائه اذ كانت معركة السويس اول معركة يقودها ضد الحلفاء .

وصل فيصل الى دمشق بطريقه الى الآستانة في ٢٦ آذار فتباحث مع جمال باشا في امر اعداد جيش عربي يُسهم في معاودة الكرة على السويس . واجتمع في الوقت نفسه سراً بأعضاء حزبي الفتاة والعهد فانتسب اليهما واقسم اليمين بالمحافظة على اسرارهما . ولمس فيصل في اجتماعاته هذه

حقد القوميين العرب على الترك ، وتخوفهم في الوقت نفسه من مطامع بريطانيا وفرنسا ، وكانت تترامى الى مسامعهم شائعات عن مفاوضات سرية تدور بين الدولتين لاقتسام الاجزاء العربية من الامبراطورية ، فأخذتهم خشية الخلاص من الاستعمار التركي للوقوع في استعمار اشد قوة منه وإحكاماً . وهذا ما حمل اللجنة العليا لجمعية الفتاة على اتخاذ قرار ابلغته لفيصل جاء فيه :

« ينتج عن دخول تركيا الحرب ان الاجزاء العربية في المملكة العثمانية باتت مهددة بخطر شديد ، فيجب بذل اقصى جهد لضمان تحريرها واستقلالها . وقد تقرر كذلك انه في حال ظهور مطامع اوروبية في هذه الاجزاء ينبغي على الجمعية ان تعمل الى جانب تركيا في سبيل مقاومة النفوذ الاجنبي ، مهما كان نوعه » .

هذا القرار وضع فيصل امام مسؤوليات جسيمة وبدا له ان المفاوضات التي تدور بين اخيه عبدالله والمندوبين البريطانيين في القاهرة لن يقدر لها النجاح الا اذا ضمن الحلفاء مطالب العرب في الوحدة والاستقلال وتعهدت بريطانيا بتنفيذها عند انتهاء الحرب .

تابع فيصل سفره الى الآستانة فوصلها في ٢٣ نيسان ١٩١٥ ، فطمأنه السلطان واركان حكومة الاتحاديين الى مصير اسرته ، واستدعوا وهيب بك من الحجاز ارضاء للشريف ، ثم زودوه برسالة توصية الى جمال باشا وأخرى الى والده جددوا فيها الطلب للاسراع بتأييد الدعوة للجهاد علناً مؤكدين ان النصر سيكون حليف الدول المركزية التي قهرت الحلفاء في معركة الدردنيل (شباط ١٩١٥) وانتصرت عليهم في معظم ساحات القتال على الجبهة الغربية .

والواقع ان الموقف العسكري في اوائل تلك السنة كان يرجح كفة الترك والالمان . فقد اخفق الحلفاء في احتلال جناق قلعة ، ولم يتمكن البريطانيون من رد الترك عن عدن الا بتضحيات جسيمة . وكانت حظوظ الفريقين

في النصر تتوازى في سائر الجبهات .

هذا الوضع العسكري جعل الامير فيصل وأعضاء جمعيّتي العهد والفتاة يمعنون التفكير بالموقف الذي يجب اتخاذه ضماناً لاهداف حركتهم . وما كان ليخفف من حماسهم للثورة الا خشيتهم من ازدواجية السياسة الاوروبية ومن مطامع الحلفاء في بلادهم . لذا قرروا اعداد بيان واضح بالمطالب العربية ليقدمها الشريف الى المعتمدين البريطانيين في القاهرة عند بدء المفاوضات رسمياً ، وقد تسلمه فيصل مرفقاً بمصور جغرافي يوم عرج على دمشق بطريق عودته من الآستانة الى مكة في ٢٣ نوار ، وتضمن بصورة مقتضبة وصريحة النقاط الاربع الآتية :

« ١ – اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التاليـــة :

شمالاً : خط مرسين – اضنه حتّى درجة ٣٧ شمالاً ، ومنها على امتداد خط بريجيك – أورفة – ماردين – مديات – جزيرة ابن عمرو – عمادية حتّى حدود فارس .

شرقاً : الحدود الفارسية حتّى خليج فارس .

جنوباً : المحيط الهندي (خلا عدن التّي تحافظ على وضعها الحالي) .

غرباً : البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط حتّى مرسين .

٢ – الغاء الامتيازات الاجنبية .

٣ – عقد تحالف دفاعي بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة .

٤ – منح بريطانيا الافضلية في الشؤون الاقتصادية » .

وصل فيصل الى مكة في ٢٠ حزيران ١٩١٥ يحمل هذه المطالب من رجال الفتاة والعهد وتفويضاً لوالده منهم بالدفاع عن القضية العربية وعهداً باستعدادهم لتلبية ندائه للثورة اذا نال من بريطانيا وعداً بتنفيذها عند انتهاء الحرب .

الفصل الثاني

المفاوضات الرسمية بين مكماهون والحسين

(حزيران ١٩١٥ - نوار ١٩١٦)

عينت بريطانيا السير هنري مكماهون مندوباً سامياً في مصر خلفاً للورد كيتشنر وأقامت حوله شلة من الاختصاصيين بالشؤون العربية أمثال : السير رونالد ستورز السكرتير الشرقي لدار الاعتماد ، والسير ريجينالد وينغيت حاكم السودان العام ، وكلايتون رئيس قلم الاستخبارات العسكرية ، والكولونيل لورانس ، وهوغارت وكورنواليس ونيوكمب وغيرهم ، وكانوا جميعاً على قناعة تامة بضرورة اشعال الثورة العربية بعد ان تحطمت جبهة الدردنيل وجبهة العراق في الكوت سنة ١٩١٥ واستسلمت للترك حاميتها البريطانية البالغة اثنا عشر ألف جندي . وجاءت هذه التطورات العسكرية تسفّه معارضي سياسة التفاهم مع العرب وعلى رأسهم اعضاء حكومة الهند والجنرال أرشيبالد موراي القائد العام في مصر .

وبناء على طلب وينغيت كتب الشيخ علي الميرغني ، الزعيم الديني في السودان ، الى الحسين يدعوه لتزعم الثورة على الترك ويشجعه على الاتصال بالبريطانيين لمساعدته . شدّت هذه الرسالة ازر الشريف وجعلته يقتنع

ان انقلابه على السلطان سيصيب تأييداً من العلماء ورجال الدين في العالم الاسلامي ، فضلاً عن تأييد زعماء الحركة الوطنية في الشام والعراق .

وراح رجال المكتب العربي بالقاهرة يستحثون الزعماء العرب في بيروت ودمشق وبغداد على اشعال الثورة ويعدونهم بالعون والمدد . وأما في الجزيرة فقد عقدت حكومة الهند مع الادريسي امير عسير معاهدة في ٣٠ نيسان ١٩١٥ [١] تعهد فيها بأن يقاتل الترك ، كما خولت معتمدها في الكويت بأن يدفع لابن سعود خمسة آلاف ليرة استرلينية في الشهر ليحفظ الأمن في بلاده منعاً لعرقلة المواصلات البريطانية في الخليج .

لم تكن هذه الاتصالات غير وسيلة للضغط على الحسين وافهامه مداورة انه ان لم يقبل بالتعاون مع بريطانيا لتزعم الثورة تعاونت من أجلها مع سواه من امراء العرب ومشايخهم .

وسعى البريطانيون ايضاً لاستمالة السنوسيين في ليبيا فكتب مكماهون في اوائل ١٩١٥ الى السيد احمد الشريف السنوسي يشرح له سياسة الحلفاء تجاه العالم العربي والاسباب التي تحملهم على متابعة الحرب ضد المانيا . ثم استكتب السلطان حسين كامل وعدداً من رجال الدين في مصر والسودان ليحملوا الزعيم الليبي على ألاّ يعاهد الترك، ويقبل التفاوض مع الحكومة الايطالية لانهاء النزاع القائم بينهما . وكان ما ترتجي بريطانيا من هذه المساعي ان تظل حدود مصر الغربية هادئة فلا تضطر الى الدفاع عنها بفرق هي بأشد الحاجة اليها في السويس وعلى خطوط القتال في الجبهات الأوروبية .

وكان لتدهور الوضع العسكري عامة في الشرق سنة ١٩١٥ ، وتكاثر تجمعات الجيوش التركية في فلسطين لحملة ثانية على القناة ، ما زاد المسؤولين البريطانيين اعتقاداً بأن اعلان الثورة العربية بات أمراً ضرورياً وان ضمان استقلال العرب هو الشرط الاساسي لقيامها .

---

(١) مستند رقم ٧ .

اوعزت حكومة لندن عندئذ لمندوبها السامي بمصر ان يجدّ الى التفاهم مع الحسين على اسس الثورة ، وان يتدرج في تقديم العروض والضمانات السياسية له . فكانت اولى خطوات مكماهون في هذا السبيل ان نشَر بلاغاً في اوائل حزيران ١٩١٥ ألقته الطائرات البريطانية على بعض المدن في مصر والحجاز وسوريا ولبنان وفلسطين يعلن فيه تعهد بريطانيا « بأن تجعل الاعتراف بجزيرة العرب دولة مستقلة متمتعة بالسيادة التامة شرطاً من شروط الصلح ... وانها ترحب بقيام خلافة عربية ... » ، وابلغ الحسين على اثره انه اذا قبل هذا الحل اعطي مساعدة مالية قدرها عشرون ألف ليرة استرلينية ذهباً في الشهر ، فضلاً عما يحتاجه من عتاد وسلاح .

وجد الزعماء العرب في هذا البيان نقصاً مقصوداً . فهو لا يأتي على ذكر استقلال بلاد الشام والعراق ويحصر الاستقلال بالجزيرة العربية دون سواها . ورأوا فيه أيضاً سبباً رئيسياً لذر الخلاف بين امرائها ومشايخها ، اذ ان اقامة « الدولة العربية في الجزيرة » امر مبهم . فهل تقصد بريطانيا الحجاز وحسب ؟ ام تراها ترمي الى توحيد الجزيرة في مملكة واحدة ؟ ولحساب من يكون هذا التوحيد ؟

لا شك ان الحسين فهم انه هو المقصود ووجد في هذا البيان بداية تقارب بينه وبين البريطانيين ، فأنفذ الى مكماهون مذكرة في ١٤ تموز ١٩١٥ أوضح فيها شروط العرب عامة لاعلان الثورة على الترك ، وهي الشروط عينها التي حملها فيصل من رجال العهد والفتاة ، وأضاف اليها شرطاً آخر يتعلق بوجوب اعتراف بريطانيا بالخليفة العربي اذا تمت مبايعته .

أحال مكماهون المذكرة الى حكومته . وكانت المحادثات بينها وبين فرنسا حول تقسيم البلاد العربية (وهي التي عرفت فيما بعد باتفاق سايكس – بيكو) تسير بنجاح تام ، ومثلها المفاوضات مع اللجنة الصهيونية لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وجاء طلب الحسين يحرج موقفها وبخاصة

ان الدولة العربية التي يطالب بقيامها تشمل بلاداً هي موضع المساومات القائمة في لندن ، فطلبت الحكومة البريطانية الى مكماهون ان يرد على مذكرة الشريف بابهام وشمول فكتب اليه في ٣٠ آب رسالة اودعها كل ما لديه من الألقاب الضخمة وعبارات الثناء قال في بدايتها : « الى الحسيب النسيب ، سليل الاشراف وتاج الفخار ، وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الاحمدية ، صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية ، السيد الشريف ابن الشريف ، السيد الجليل الأمجد ، دولتلو الشريف حسين سيد الجميع ، أمير مكة المكرمة ، قبلة العالمين ومحط رحال المؤمنين الطائفين ، عمت بركته الناس اجمعين » ثم راح بعد هذه المقدّمة يردد الضمانات التي جاءت في بيانه السابق في اوائل حزيران . ولما بلغ الكلام عن حدود الدولة العربية العتيدة اخذ يتعمد الغموض ويموه الاسباب لتحاشي ذكرها ، فقال : « ويسرنا علاوة على ذلك ان يعلم ان سيادتكم ورجالكم على رأي واحد ، وأن مصالح العرب هي نفس مصالح البريطانيين والعكس بالعكس . وبهذه النية فنحن نؤكد لكم اقوال فخامة لورد كيتشنر التي بلغت سيادتكم بيد علي افندي وفيها توضحت رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها ، واستصوابنا للخلافة العربية عند اعلانها ... اما مسألة الحدود فيلوح لنا أنها سابقة لأوانها ، وان وقتنا يضيق عن البحث في مثل هذه التفاصيل ونحن بعد في ابان الحرب ... وان تركيا ما تزال تحتل قسماً كبيراً من الأراضي المذكورة احتلالاً تاماً ... » .

احرجت هذه المذكرة موقف الشريف ولم يكن بوسعه قبول مضمونها لارتباطه أدبياً بمقررات جمعيّي الفتاة والعهد في دمشق وتبنيه مطالبهم القومية وهو الرجل المستقيم الذي يعطي للوعود والمواثيق مكانة مقدسة ، فرد عليها برسالة في ٩ ايلول غمز فيها من محاولة المندوب البريطاني اشباع غروره في الأطناب بمدحه بأسلوب القرون الوسطى فقال : « ان غايتنا ايها الوزير المحترم التأكد من ان الشروط اللازمة لمستقبلنا ستبنى على اساس

من الحقيقة لا على العبارات والألقاب المزخرفة والمنمقة تنميقاً شديداً » .
ثم أبدى دهشته لفتور بريطانيا وترددها في معالجة مسألة حدود الدولة العربية ولا سيما في أجزائها الشامية والعراقية ، وهي في رأس مطالب العرب . وشاء الحسين ان يضع حداً للاعتقاد السائد لدى البريطانيين من انه يسعى لتحقيق رغبات شخصية فأكد لمكماهون ان ما اقترحه حول قيام الدولة العربية ليس من عندياته وانما هو استجابة لرغبة الشعب العربي الملحة في تلك المنطقة ، وانه لا ينطق باسمه الشخصي اذ يداعى بها وانما باسم الأمة العربية قاطبة . اما بشأن الخلافة فقال : « انها أصبحت شيئاً منتهياً » .

ورأى كيتشنر أن يحول بجميع الاسباب نجاح مساعي الالمان وجمال باشا في معاودة الهجوم على السويس ومنشآت الخليج ، فطلب الى المندوب السامي في مصر ان يعد مذكرة جديدة للشريف بقبول مطالبه . أرسل مكماهون هذه المذكرة في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ وهي تعتبر اهم وثيقة في المراسلات بينه وبين الحسين حول القضية العربية . قال فيها :

« آسف انكم فهمتم من كتابي السابق اني اواجه مسألة الحدود بالتردد والفتور ، وما كان الأمر كذلك . ولكنه لاح لي ان الوقت لم يكن قد حان للبحث فيها بحثاً تدرك معه اقصى الفائدة . بيد اني ادركت من كتابكم الاخير انكم ترون في هذه المسألة اهمية حيوية لا تحتمل التأجيل . ولذا بادرت فأبلغت حكومة بريطانيا العظمى ما جاء في كتابكم . وانه ليسرني ان ابلغكم بالنيابة عنها البيان التالي نصه، واني لواثق من انكم ستتلقونه بالرضى :

« ان أقضية مرسين والاسكندرون والاجزاء من بلاد الشام الواقعة الى الغرب من أقضية دمشق وحمص وحماه وحلب لا يصلح القول انها عربية بحتة ، وينبغي ان تستثنى من الحدود المطلوبة . واننا نرضى بهذه الحدود وفقاً للتعديلات هذه ودون

المساس بمعاهدات سارية المفعول حالياً، عقدت بيننا وبين بعض الامراء العرب».

«اما فيما يتعلق بالمناطق الواقعة ضمن هذه الحدود والتي لبريطانيا العظمى فيها حرية التصرف دون مساس بمصالح حليفتها فرنسا، فانني مفوض باسم الحكومة البريطانية ان اقطع لكم بالتعهدات التالية واجيبكم عن مذكرتكم بما يلي:

«١ - ان بريطانيا العظمى مع مراعاة التعديلات المتقدم بيانها مستعدة للاعتراف باستقلال العرب وتأييد هذا الاستقلال في المناطق الواقعة ضمن الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة.

٢ - تضمن بريطانيا الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها.

٣ - تسدي بريطانيا نصائحها للعرب، وتساعد على ايجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤ - هذا ولما كان معلوماً ان العرب قد طلبوا الى بريطانيا دون سواها النصائح والارشادات، فان المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لها يجب ان يكونوا من البريطانيين.

٥ - اما بشأن ولايتي بغداد والبصرة فان العرب يعترفون بأن مصالح بريطانيا فيهما تستلزم اتخاذ تدابير ادارية خاصة تقي هذه الاقاليم اعتداءً أجنبياً وتساعد على ازدياد خيرات سكانها وتحمي مصالحنا الاقتصادية المتبادلة».

وانهى مكماهون مذكرته هذه بقوله: «وانني متيقن من ان هذا التصريح يثبت قطعاً لدولتكم ميل بريطانيا الى تحقيق رغبات اصدقائها العرب، وأملها بأن تكلله بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها

العاجلة طرد الترك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير اثقل كاهلهم سنين طويلة ... » .

ويبدو جلياً من هذه المذكرة ان بريطانيا اعترفت صراحة باقامة الدولة العربية في بلاد الشام والعراق ضمن تحفظات تتعلق بالشكل لا بالاساس .

رد الحسين على هذه المذكرة في ٥ تشرين الثاني ، فسلم باخراج ولاية أضنه من الدولة العربية العتيدة ووافق على مفهوم حدودها الشرقية ، ولم يوافق على وضع حدودها الغربية الساحلية ، كما رفض ان يستثنى منها لواء الاسكندرون التابع لولاية حلب والمنطقة الواقعة غربي ولايات دمشق وحمص وحماه وحلب مؤكداً انها بلاد عربية شأن اجزاء العالم العربي وان « ليس ثمة فارق بين مسلم ومسيحي عربي فيها فكلاهما يتحدر من ارومة واحدة » .

أما تحفظات بريطانيا الخاصة بالمعاهدات السارية المفعول مع بعض أمراء العرب ومشايخهم في الجزيرة ، فوافق الحسين عليها كما وافق من حيث الاساس على اقتراح مكماهون فيما يختص بالعراق ، ولكنه « رغبة في تسهيل الاتفاق » اقترح بقاء بريطانيا موقتاً بعد الحرب في المنطقة التي تحتلها الآن في شط العرب على ان تظل جزءاً لا يتجزأ من الدولة العربية وان تدفع لقاء مرابطة جيوشها فيها اعانة مالية لها مدة الاحتلال لتساعدها على تنظيم امورها وادارتها .

صيغت مذكرة الحسين هذه بكثير من اللباقة والحذر . وادراكاً للمصاعب التي قد تنجم في المستقبل ، وتحسباً للعوائق التي قد تحول دون تنفيذ هذه الضمانات اودع الحسين مذكرته مطالب أخر هي بمثابة تكملة اساسية لما يضمن قيام الدولة العربية يمكن تلخيصها بما يلي :

١ – رفض عقد صلح منفرد مع تركيا والمانيا لا يضمن حقوق العرب السياسية خشية ان تبقى قوى هاتين الدولتين وجهاً لوجه امامهم

فتقضي عليهم .

٢ ــ اعتبار العرب في مؤتمر الصلح محاربين ، وذلك لضمان قيام الدولة العربية .

٣ ــ قطع وعد من بريطانيا بالدفاع في اثناء مؤتمــر الصلح عن استقلال العرب ووحدة بلادهم .

يبدو الحسين في مذكرته هذه رجل دولة بالمعنى الكامل ، فهي تدل على انه ليس « بالبدوي الجاهل الضيق الافق » كما كان يصفه لورانس ، وانما زعيم ذو دراية بالمسألة العربية من وجوهها السياسية والقومية ، مطلع على حبائل السياسة الاوروبية وما سيعقبها في مؤتمر الصلح حين يرتفع صوت الشهوات وتصطدم مصالح الدول الكبرى لاقتسام البلدان المغلوبة على امرها .

احرجت مذكرة الحسين هذه موقف بريطانيا فتأخرت في الرد عليها شهراً وبعض الشهر . وفي ١٣ كانون الأول ١٩١٥ ، بعث مكماهون الى الشريف بمذكرة جوابية اودعها كل ما لديه من حنكة ودهاء ، يكتنفها ستار من الابهام وتتعدد احتمالاتها المعنوية ، فشكر الحسين على اخراج ولاية أضنه من الدولة العربية ، الا انه ظل متحفظاً بشأن المنطقة الساحلية ولم يعترض على كونها بلاداً عربيا فقال : « أن حكومة بريطانيا العظمى تدارست كل ما ذكرتم بشأنها [المنطقة الساحلية] وجعلته موضع اهتمامها الخاص ، الا ان لحليفتها فرنسا مصالح فيها ، ولذا فالمسألة تقتضي مزيداً من التدقيق ... ولسوف نطلع سموكم على هذا الشأن في مرة مقبلة وفي الحين المناسب » .

اما فيما يتعلق بالتعاون العربي البريطاني في الجزء المحتل من العراق فألمح مكماهون اليه بكثير من الغموض وطلب ارجاء وضع اتفاق محدَّد بصدده ، وانهى مذكرته بقوله : « ان بريطانيا العظمى لا تنوي ابرام

اي صلح ما لم تضمن شروطه الاساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الالمان والترك » . وفي هذه الجملة الاخيرة ابهام يساق فيه المعنى على اتجاه واحد اذ ان بريطانيا تتعهد بتخليص العرب من سلطة الالمان والترك ، ولكنها لا تتعهد بأن لا يقعوا تحت سلطان دولة أخرى !!!

ويبدو ان طارئاً خفياً عدّل في موقف الحسين فكتب لمكماهون في أول كانون الثاني ١٩١٦ جواباً يستشف منه الضعف والتساهل ، اذ وافق على ارجاء البحث في مسألة المنطقة الساحلية التي تطالب بريطانيا باستثنائها من الدولة العربية ومنحها لفرنسا قال : « اما الاقسام الشرقية وسواحلها فقد ذكرنا في كتابنا السابق اقصى ما امكن من التعديلات ، وذلك كله انما كان من اجل انجاز تلك الاماني التي يشوقنا نيلها باذن الله سبحانه وتعالى ، وهو ذلك الشعور نفسه ما حدا بنا الى تجنب ما يخشى ان يضر بالتحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبالاتفاق المبرم بينهما في هذه الحرب وويلاتها . ولكننا نرى من الواجب علينا ان نؤكد لسمو الوزير الخطير اننا في اول فرصة تسنح بعد نهاية هذه الحرب سنطلب منكم ما نصرف عنه الآن عيوننا اعتباراً من اليوم ونتركه لفرنسا في بيروت وسواحلها ... ومن المستحيل ان نسمح بأي اتفاق يعطي لفرنسا او لأية دولة اخرى بقعة من الارض في هذه المناطق » .

هذا الارجاء على ما فيه من تأكيد الشريف بأنه سيطالب بعد الحرب بحقوق العرب في هذه المنطقة وانه مصمم على الاّ يتنازل لفرنسا او لاية دولة اخرى عن شبر واحد منها ، رأت فيه بريطانيا دليل التراجع وحب التسوية .

أكان هذا الموقف وليد اعتقاد الحسين بأن فرنسا لن تتنازل عن هذه المنطقة وانها اتفقت مع بريطانيا على وضع الخطوط الرئيسية لاقتسام هذه الاجزاء العربية ؟ أم تُرى كان الحسين يرغب في الوصول الى اتفاق مع

بريطانيا بعد ان عقدت معاهدة في ٢ كانون الثاني ١٩١٥ مع ابن سعود امير نجد ، ووضعت معاهدات تحالف اخر مع الصباح شيخ الكويت والادريسي امير عسير وبات يعتبر نفسه منعزلاً في الجزيرة يحيط به امراء يتربصون به الدوائر ، وان بريطانيا قد تنقلب عليه اذا تردد في استجابة رغبتها الملحة للثورة فتتعاون مع اعدائه ؟

قد تكون هذه الاسباب قد دارت في خلد الحسين . ولكن هناك سببان آخران كان لهما الاثر الكبير في ايقاف المفاوضات عند هذا الحد واعتبار « الصفقة منتهية بينه وبين بريطانيا » الا وهما : اقتناع الشريف بعدالة السياسة البريطانية واستقامتها ، ولم يكن هذا الاعتقاد قليل الاثر لدى رجل صادق مستقيم مثله يجهل مقاييس الشرف والعهود في العلاقات الدولية ولا سيما ان هي صدرت عن دول استعمارية ، ثم اقتناعه بأن تركيا ستخرج من الحرب خاسرة فالمصلحة تقضي اذن بوجوب التفاهم مع المحارب المنتصر اياً كان وجه هذا التفاهم .

اجاب مكماهون في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ على مذكرة الحسين فكرر ما ورد في مذكراته السابقة وشكر الشريف لمساعيه الصادقة للتفاهم مع الحلفاء واجتنابه كل ما من شأنه ان يحرج بريطانيا في علاقاتها مع حليفتها فرنسا ، وأكد وثيق التضامن القائم بين الدولتين . ثم ختم مذكرته قائلاً : « تلقيت امراً من حكومتي لأعلمكم بأن جميع مطالبكم مقبولة ... » .

توقفت المفاوضات عند هذا الحد ، وراح الحسين يعد للثورة اسبابها العسكرية بروح صادقة واخلاص وتفان . وما كان يدري ان بريطانيا التي كانت تعده باقامة دولة عربية مستقلة في بلاد الشام والعراق كانت في الوقت نفسه تفاوض فرنسا في اقتسام هذه البلاد على حد ما صاغه اتفاق سايكس ــ بيكو في نوار ١٩١٦ اي قبل اعلان الثورة في مكة بشهر واحد .

الفصل الثالث

اتفاق سايكس - بيكو

(٩ - ١٦ شباط ١٩١٦)

كان النشاط الدبلوماسي في ابان الحرب العالمية الاولى لا يقل اهمية واثراً عن الصراع العسكري ، وقد تجلت فيه ازدواجية الدول المتحاربة بأجلى مظاهرها وابين معانيها ، فانثنت كل منها تغدق في الوقت الواحد على مختلف العناصر والشعوب وعوداً متناقضة ضماناً لمصالحها ، وراحت جميعها تعلن انها لم تخض الحرب الا دفاعاً عن القيم الانسانية والحضارة ، ولتحرير الشعوب من طغيان الفريق الآخر . فصرح لويد جورج في تشرين الثاني ١٩١٤ « ان بريطانيا لا ترغب من هذه الحرب في امتلاك شبر واحد من الاراضي العثمانية ، وانها تتحمل اعباءها الجسيمة راضية للذود عن الضعفاء » . كما صرح ارستيد بريان رئيس الحكومة الفرنسية بمجلس النواب بباريس في ٣ تشرين الثاني ١٩١٥ بقوله : « اننا نحارب من اجل نشر المدنية ومنح الشعوب استقلالها ، ولن نغمد سيوفنا الا حين تتحقق هذه الغاية » .

وصدرت تصريحات مماثلة عن الجانب الالماني اكد فيها انه المدافع

الوحيد عن القيم الانسانية والحضارة وعن الشعوب الصغيرة التي يبتز خيراتها الفريق الآخر .

ولم تكن هذه التصريحات لتعبر عن حقيقة الاوضاع السياسية ابان الحرب العالمية الاولى وانما كانت من وسائل الاعلان والدعاوة .

ولا شك في ان الازدواجية البريطانية بلغت في تلك الحقبة اوسع مظاهرها ، فقد كانت حكومة لندن تفاوض الحسين امير مكة على الثورة وتضمن حرية العرب واستقلالهم في دولة تشمل العراق والشام بما فيها فلسطين باستثناء لبنان ، وتتفق في الوقت نفسه مع فرنسا على اقتسام هذه البلاد عينها وجعل فلسطين تحت اشراف دولي ، وتفاوض زعماء الصهيونيين على جعل الأراضي المقدسة وطناً قومياً لليهود .

* * *

تشير الوثائق التي نشرت حتى اليوم في عواصم الدول الغربية بصدد هذه الحرب ، وتلك التي نشرها الشيوعيون بعد انتصار ثورتهم في اواخر سنة ١٩١٧ ومعظمها مراسلات واتفاقات سرية بين دول الحلفاء ، ان المفاوضات بشأن تقسيم الامبراطورية العثمانية بدأت في بطرسبورج في آب ١٩١٤ اي بعد شهر ونصف الشهر من اعلان الحرب ، اذ طلب سازونوف وزير الخارجية الروسية الى سفيري فرنسا وبريطانيا وضع مسألة المضايق على بساط البحث واقترح اقامة نظام لها يضمن مصالح روسيا الحيوية في البحر الاسود ويؤمن وصولها بيسر الى المتوسط . وبعد دخول تركيا الحرب الى جانب الدول المركزية طلب الروس وضع المضايق تحت اشرافهم المباشر لقاء منح بريطانيا حرية التصرف في بلاد فارس ومصر وحصة من المستعمرات الالمانية في افريقيا .

قبل البريطانيون بهذه التسوية لضرورات عسكرية في مذكرة ارسلها لورد غراي في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٤ الى حكومة بطرسبورج . وكان

على القيصر نقولا الثاني ان يسعى عندئذ لاقناع فرنسا بشرعية مطالبه فاستدعى اليه سفيرها ، موريس باليولوغ ، في ٢١ تشرين الثاني ، وقال له : « ما تزال خواطري غير مستقرة بشأن الامبراطورية العثمانية . والمسألة بنظري جد خطيرة . ولكن ثمة امرين لا بد من وضعهما على بساط البحث : اولهما طرد الترك من اوروبا ، وثانيهما جعل الآستانة مدينة حرة تتمتع بنظام دولي باشراف روسيا » .

وشعرت فرنسا ان نقولا الثاني يبغي الوصول الى الآستانة والمضايق مهما كلفه الأمر وان بريطانيا تماشيه بجد . فشاءت هي ايضاً ان تحدد قسطها من ارث « الرجل المريض » ، فأبلغت القيصر بأنها لا تعارض في إجلاء الترك عن المناطق الأوروبية وحصرهم في آسيا الصغرى ، وتعترف بأهمية المصالح الروسية في الآستانة والمضايق شرط ان تعترف روسيا بشرعية المصالح الفرنسية في سوريا ولبنان وفلسطين ، فوافق القيصر على هذه المطالب .

الاّ ان البريطانيين والفرنسيين ما لبثوا ان ادركوا الاخطار على مصالحهم الحيوية في الشرق ان وصل الروس الى البحر المتوسط ، فتراجعت بريطانيا عن ضم مصر الى التاج واقتصرت على جعلها تحت الحماية [1] ، ثم قررت مع فرنسا انزال جيوشها في الدردنيل في شباط ١٩١٥ . لم يصادف فتح هذه الجبهة رضى لدى حكومة القيصر اذ رأت فيه عملاً سياسياً يرمي الى احتلال العاصمة العثمانية والمضايق والبقاء فيها الى ما بعد الحرب الاّ اذا توافرت لهما ضمانات قد تدفع روسياً ثمنها غالياً .

كان فتح هذه الجبهة سبباً لتوتر العلاقات بين الحلفاء ، فاغتنم الالمان الفرصة وفاتحوا القيصر سراً بأمر صلح منفرد تكون الآستانة والمضايق ثمناً له . ولم يكن نقولا الثاني مقتنعاً بصدق نوايا غليوم فاستغل العرض ولوح

---

(١) راجع الصفحة ١٧٦.

به من طرف خفي للبريطانيين والفرنسيين .

أحرجت هذه المناورة السياسية حكومتي لندن وباريس احراجاً كبيراً فأخذتا تطمئنان القيصر الى مستقبل روسيا في البلقان ، وراحتا تتفاوضان مع ايطاليا سراً للخروج عن حيادها بغية ضمان توازن القوى في اوروبا حال انقلابه عليهما . ورضي عمانوئيل الثالث بدخول الحرب ضد الدول المركزية مشترطاً قبول المطالب التالية :

١ ــ تعترف الدول الحليفة بأهمية ايطاليا في اقامة التوازن الدولي في المتوسط ، وبحقها في الحصول على حصتها من الامبراطورية العثمانية حين تقسيمها او توزيع مناطق النفوذ فيها .

٢ ــ تعترف الدول الحليفة لايطاليا بجميع الحقوق التي كان يتمتع بها السلطان في ليبيا والتي انتقلت اليها بموجب معاهدة أوشي سنة ١٩١٢ [١] .

٣ ــ تبقى جزر الارخبيل التي احتلتها ايطاليا قبيل هذه المعاهدة من ممتلكاتها .

٤ ــ تتعهد بريطانيا وفرنسا بضمان استقلال اليمن ، وبتدويل الاماكن المقدسة ، وبأن لا تضمان اي جزء من المنطقة الغربية في الجزيرة العربية الى ممتلكاتهما . واذا اتخذت احدى الدولتين ما ينافي هذا العهد حق لايطاليا ان تستأثر بممتلكات مماثلة فيها .

٥ ــ تتعهد الدول الحليفة انها اذا ضمت الممتلكات الالمانية بافريقيا اليها بأن تسوي الحدود بين المستعمرات الايطالية بارتريا والصومال وليبيا والمستعمرات الفرنسية والبريطانية المتاخمة .

ادرك الروس مغزى المساعي البريطانية لادخال ايطاليا في الحرب ، فعاد سازونوف يؤكد في أول آذار ١٩١٥ حرص حكومته على استئناف

---

(١) راجع الصفحة ١٤٥.

القتال ضد المانيا حتى النهاية . ورأى نقولا الثاني ان يتعهد بنفسه امر التقارب مع حليفتيه ، فاستدعى اليه السفير الفرنسي باليوليوغ في ٣ آذار وأكد له جازماً موقف روسيا غير المتزعزع من متابعة الحرب ضد الدول المركزية . ثم انثنى اليه وحدثه في أمر المضايق قائلاً : « ان ثمة مسألة لا تبارح خاطري ساعة ، ويزداد شأنها في نظري ونظر الشعب الروسي يوماً بعد يوم ، اعني بها مستقبل القسطنطينية . لا استطيع ان افرض على شعبي تضحيات جسيمة طوال هذه الحرب دون ان اعلله بتحقيق آماله الوطنية التي يحلم بها منذ قرون طويلة . لقد قررت المطالبة بأن تكون المضايق والقسطنطينية وتراقيا الوسطى جزءاً من امبراطوريتي . واني اعاهدك بأن أصون حقوق الاجانب فيها . وقد أعلنت بريطانيا موافقتها على مطالبي المشروعة هذه وقال الملك جورج لسفيري بلندن : « القسطنطينية لكم » ... انني انتظر موافقة فرنسا ايضاً . واتمنى ان تخرج قوية من هذه الحرب ... وأعلن لك منذ الآن موافقتي على تحقيق ما تريد من توسع . لتأخذ شاطىء الرين الايسر . خذوا مايانس ، خذوا كوبلانس . واذا اردتم ان تتوسعوا في المانيا الى ابعد من ذلك فانه جل ما يسرني ، واكون فخوراً بكم » .

وفي اليوم التالي قدم سازونوف مذكرة رسمية الى السفارتين الفرنسية والبريطانية في بطرسبورج جدد فيها مطالب القيصر في القسطنطينية والمضايق ، فأعلنت حكومة لندن انها توافق مبدئياً عليها ، وطلبت في ١٢ آذار ١٩١٥ الى السير بوكانان ، سفيرها لدى القيصر ، ان يطالب الروس بوضع بلاد فارس بما فيها المنطقة المحايدة الممتدة حتى اصفهان تحت نفوذها المباشر ، وبقيام دولة اسلامية عربية في الجزيرة تحل محل الخلافة العثمانية وتكون خاضعة لنفوذها ايضاً . وافق سازونوف فوراً على هذه المطالب ولم تكن لتوازي امتلاك بلاده الآستانة والعبور منها بطمأنينة الى المتوسط .

اما فرنسا فقد بعث ريمون بوانكاريه رئيس جمهوريتها برسالة في ٩ آذار الى سفيره باليولوغ حدثه فيها عن مصالح فرنسا في الشرق، واوعز

اليه بأن يعيدها على الروس مؤكداً ان قضية القسطنطينية والمضايق جزء من قضية الامبراطورية العثمانية العامة، وانه لا يسع فرنسا الموافقة على المطالب الروسية ما لم يوافق القيصر على مطالبها.

رفع باليولوغ في ١٤ آذار مذكرة الى الحكومة الروسية طلب فيها ضم سوريا وكيليكيا الى الممتلكات الفرنسية. وافق القيصر نقولا الثاني على هذا المطلب في ١٦ منه مشترطاً المحافظة على حقوق وامتيازات الكنيسة الروسية في الأماكن المقدسة بفلسطين.

وشعرت حكومة لندن ان المفاوضات بين روسيا وفرنسا تطورت فوق ما ينبغي، وانها تمت على ما ليس في صالحها. فوصول الروس الى المتوسط باستيلائهم على المضايق، ووضع سوريا ولبنان وفلسطين وكيليكيا تحت سلطان فرنسا المباشر، هي امور من شأنها ان تخلق مزاحمة عنيدة للمصالح البريطانية في المنطقة فطفقت تقنع حلفاءها بارجاء البحث في هذا الموضوع ريثما تنجلي غوامض المستقبل لا سيما وان القتال على الجبهات الشرقية والغربية لا يدور لمصلحة الحلفاء. وطلب لورد غراي، وزير الخارجية البريطانية، الى السير فرنسيس بارتي سفيره في باريس، ان يقنع دلكاسيه بالتريث في بحث هذه الشؤون ما دامت جبهة الحلفاء في الدردنيل تنهار يوماً بعد يوم، وان يعهد الى بول كامبون سفيره في لندن بدرس هذه الأمور بروية مع الحكومة البريطانية. ثم انثنى في الوقت نفسه يتابع مفاوضاته السرية مع الحكومة الايطالية لتخوض الحرب الى جانب الحلفاء.

تم للورد ما أراده فوقّعت حكومة روما مع الحلفاء معاهدة سرية بلندن في ٢٦ نيسان ١٩١٥ على الرغم من معارضة البابا بنوا الخامس عشر، الذي كان يميل الى تأييد آل هابسبورج، وفيها اعترف بأن ايطاليا تشكل عنصراً اساسياً من عناصر التوازن في المتوسط، وبحقها في الاستيلاء على جزر الارخبيل، وبأن تتمتع بحقوق السلطان في ليبيا تبعاً لما نصت عليه معاهدة أوشي في

١٨ تشرين الأول ١٩١٢ كما تعهد الحلفاء لها بتوسيع حدود ممتلكاتها بليبيا والصومال في اثناء مؤتمر الصلح. واستناداً الى هذه المعاهدة دخلت ايطاليا الحرب في ٢٤ نوار ١٩١٥ الى جانب الحلفاء.

ولم تكن فرنسا واثقة من صفاء نية بريطانيا تجاه مصالحها في الشرق وكانت قد ضمنت الموافقة الروسية بجعل كيليكيا وسوريا ولبنان وفلسطين، ما خلا الاماكن المقدسة، تحت سلطانها فلم يعد يسيراً امر اقناعها بالتنازل عن هذا الكسب. ورأت أن تضع حكومة لندن أمام الأمر الواقع فاحتلت جزيرة ارواد في ايلول ١٩١٥ بغية جعلها نقطة انطلاق لفتح سوريا متى حان الوقت. وادركت حكومة لندن مرمى السياسة الفرنسية البعيد في الشرق فطلب لورد كيتشنر في خريف تلك السنة فتح جبهة حليفة في الاسكندرون يتعهدها ببعض الفرق المرابطة في مصر وباخر تُسحب من جبهة الدردنيل التي أصبحت عديمة الفائدة بعد ان اخفق الحلفاء مرات متتالية في احتلال جناق قلعه وفي تمكين سلطانهم على شبه جزيرة غاليبولي.

وجاء في مذكرات بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٢ تشرين الأول حول فتح هذه الجبهة قوله: «يتوقع البريطانيون ان زحف الالمان اصبح وشيكاً على اسطنبول. وفي وسعهم ان يدفعوا الترك من هناك نحو سوريا ومصر ويحملونهم على مضاعفة الدعوة للجهاد. ان لورد كيتشنر يرى في ذلك كله خطراً كبيراً على قناة السويس وعلى مصر وعلى افريقيا الشمالية بأجمعها... وهو يقول انه لم يعد في المستطاع درء خطر الحملة الالمانية هذه بتحركات دفاعية نقوم بها في اوروبا، وينبغي ان نسعى الى توقيفها في مكان ابعد من ذلك. والاسكندرون أصلح المناطق لهذه الغاية اذ يسهل استيلاؤنا عليها ويمكن جعلها منطلقاً لقطع خطوط السكك الحديدية في سوريا. وهذا هو خير سبيل لحماية مصر والدفاع عن افريقيا الاسلامية بأسرها». ويزيد بوانكاريه قائلاً ان هذا المشروع هو عمل سياسي يرمي البريطانيون منه الى وضع يدهم على سوريا واقصائها عن النفوذ الفرنسي،

والقاء العرب في احضانهم لا سيما وانه ليس بوسع فرنسا الاسهام بقوة عسكرية هامة في هذه الحملة بفعل الضغط الالماني الشديد على جبهاتها الشرقية والشمالية ، وبذا تقع حملة الاسكندرون حكماً على عاتق الجيش البريطاني وحده . وعليه ردت حكومة باريس المشروع واعتبرته « امراً خطراً جداً » وطالبت بريطانيا العمل على تقوية الجبهة الحليفة في سالونيك والمضايق .

حضر لورد كيتشنر الى باريس في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٥ بغية اقناع حكومتها بحسنات الحملة ، ولكن بوانكاريه أصر على موقفه . وتلا هذه المساعي اجتماع آخر بين الحلفاء في مدينة كاليه لم يسفر عن اية نتيجة فاضطرت بريطانيا عندئذ ان تنزل عند رغبة فرنسا وترجىء حملة الاسكندرون الى موعد آخر .

وكادت الازمة التي قامت حول فتح هذه الجبهة تحدث شقاقاً خطيراً بين حكومتي لندن وباريس عندما هدد كيتشنر بالاستقالة ان هي لم تنفذ . الاّ انه عاد عن استقالته عند الحاح لورد غراي حرصاً على وحدة صفوف الحلفاء . وفي مذكرات بوانكاريه ان اللورد قال لكامبون في اعقاب هذه الازمة « انني متألم جداً من ارتياب فرنسا بحسن نية الحكومة البريطانية تجاه مصالحها في الشرق » .

وفي خريف ١٩١٥ قررت الحكومتان اجراء مفاوضات سرية لتقسيم الاجزاء العربية في الامبراطورية العثمانية بينهما تفادياً لوقوع خلاف حولها في المستقبل ، فانتدبت حكومة باريس لهذه المهمة فرانسوا جورج بيكو قنصلها السابق في بيروت ، وبريطانيا السير ارثور نيكلسون وزير الدولة في وزارة الخارجية ، ومارك سايكس الخبير في شؤون الشرق ، والذي اشترك عن كثب في المحادثات السرية بين مكماهون والحسين .

وكانت هذه المفاوضات آنذاك قد اوشكت على نهايتها عندما قدمت بريطانيا

الضمانات لمطالب الشريف في الاستقلال، أوجزتها في رسالة مكماهون بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ [١] . ورأى غراي ان يحيط كامبون علماً بتعهد بريطانيا في قيام دولة عربية حليفة تقيم في الشرق توازناً في القوى مع تركيا . ولمس السفير الفرنسي من حديثه ان العرب يطالبون بضم سوريا ولبنان الى الدولة العتيدة ، فأبلغ حكومته الأمر فقررت في اواسط تشرين الثاني ان توفد الى لندن، احد كبار موظفي خارجيتها ، جونار ، ليبلغ غراي رسمياً تحفظها في اقامة هذه الدولة ورفضها التام بأن تضم سوريا اليها . حيال هذا الموقف حُمل البريطانيون على ان يخفوا عن الوفد الفرنسي امر رسالة مكماهون في ٢٤ تشرين الاول وما تتضمن من تعهدات صريحة باقامة هذه الدولة في الحجاز والعراق وبلاد الشام . وراح نيكلسون يحاول اقناع الفرنسيين بوضع سوريا ولبنان تحت سلطة الشريف وتخويل فرنسا حق المشاركة في ادارتيهما ومنحها السيادة التامة على الاسكندرون واضنه وكيليكيا .

وفي مذكرات بوانكاريه انه حين ابلغ هذا الاقتراح قال : « ان هذه الامبراطورية العربية الكبيرة لا توحي اليّ بالاطمئنان . وبي خشية من تأثيرها السيء في مستعمراتنا الافريقية . وأود ان لا اراها تخرج الى حيز الوجود . وقد بينت مخاوفي هذه في مجلس الوزراء ... » .

لمست الحكومة الفرنسية ان بريطانيا قد التزمت معنوياً مع الشريف في انشاء هذه الدولة وانه لا يسعها التراجع عن التزام لمّا يجف مداده بعد . وشاءت ان تعين حليفتها على الاطاحة به تدريجياً ، فأبلغ جورج بيكو في ٢١ كانون الاول اعضاء الوفد البريطاني « ان فرنسا لا ترى مانعاً من وضع ولايات حلب وحماه وحمص ودمشق ، ما عدا بيروت ، ضمن حدود الدولة العربية شرط اشراكها فعلياً في مسؤوليات ادارتها » .

وكان الفرنسيون على اقتناع بأن هذا الاقتراح الذي يحل بريطانيا نوعاً

---

(١) راجع الصفحة ١٨٥ .

ما من التزاماتها تجاه الحسين ، يضمن بكل تأكيد مصالح بلدهم في الشرق اذ ان « المشاركة » تعبير غامض يمكن تفسيره مداً أو جزراً حسب الظروف .

وانتهت المفاوضات بين الفريقين في اوائل كانون الثاني ١٩١٦ بالاتفاق على الحل التالي :

١ – تُمنح فرنسا السيادة الكاملة على منطقتي الاسكندرون وكيليكيا والبلاد الممتدة وراءها حتى حدود الموصل .

٢ – يوضع العراق من الخليج حتى شمالي الموصل باشراف بريطانيا .

٣ – يوضع لبنان بما فيه بيروت وطرابلس باشراف فرنسا .

٤ – توضع سوريا تحت سيادة الشريف حسين مع الاعتراف لفرنسا ببعض المسؤولياوت الادارية فيها .

٥ – توضع فلسطين باشراف بريطانيا .

ولما ابلغت حكومة باريس هذا الحل رفض بريان الموافقة على البند الخامس منه واصر على ان تتقاسم بريطانيا وفرنسا مسؤولية الاشراف على فلسطين وان تشتركا بالتساوي في انشاء الخط الحديدي الذي يصل العراق بحيفا خشية ان تنافس هذه المدينة مرفأي الاسكندرون وبيروت منافسة قوية ، كما داعى ايضاً بأن تكون الموصل نفسها داخلة في منطقة السيادة الفرنسية .

وحدث في هذه الاثناء ما لم يكن في الحسبان ذلك ان اخبار هذه المفاوضات السرية بين بريطانيا وفرنسا حول الشرق ترامت الى روسيا ، فهبت تداعي بمناطق ارضروم وترابيزوند وكردستان والموصل على انها مناطق حيوية لسلامتها . عندئذ سارعت بريطانيا الى وضع اتفاق مع فرنسا حول تقسيم مناطق النفوذ في بلاد الشام والعراق . وفي اوائل آذار ١٩١٦ قررتا ارسال مارك سايكس وجورج بيكو الى بطرسبورج ليحيطا حكومة القيصر باتفاقهما ويقنعانها بضرورة حصر مطالبها في المناطق المتاخمة لحدودها في البلقان

وعلى البحر الاسود وفي بلاد فارس ، على ان يظل الشرق العربي منطقة نفوذ لبريطانيا وفرنسا دون سواهما .

تلقى سازونوف اقتراحات المندوبين الفرنسي والبريطاني بشيء من الحيطة ولكنه ما لبث ان وافق عليها مشترطاً قبول المطالب التالية، وقد حددها في مذكرته للحكومتين بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩١٦ :

١ – ضم مناطق ارضروم وتبليس حتى غربي ترابيزوند الى الممتلكات الروسية .

٢ – ضم منطقة كردستان الواقعة جنوبي فان والتي تضم مجرى دجلة وجزيرة ابن عمرو والجبال المتاخمة لها الى روسيا .

٣ – تتعهد روسيا باستمرار مفعول الاتفاقات التي عقدتها الحكومة التركية مع الشركات الفرنسية لبناء خطوط السكك الحديدية في هذه المنطقة . واذا ارتأت حكومة القيصر اجراء تعديلات على هذه الاتفاقات فتتعهد بأن لا تقوم بها الا بموافقة الحكومة الفرنسية . وتتعهد ايضاً بصيانة المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية الفرنسية فيها .

وافقت حكومتا باريس ولندن على مضمون هذه المذكرة ، وشرعتا بوضع الاتفاق بينهما بصيغته النهائية . وتم ذلك بتبادل المذكرات في ٩ و ١٥ و ١٦ نوار ١٩١٦ [١] بين كامبون السفير الفرنسي بلندن ولورد ادوارد غراي وزير الخارجية البريطانية، ارفقت بها خرائط وقع عليها كل من مارك سايكس وفرنسوا جورج بيكو [٢] تقضي بتقسيم الاجزاء العربية من الامبراطورية العثمانية الى المناطق الخمس التالية :

١ – المنطقة الزرقاء ، وتمتد من رأس الناقورة جنوباً الى كيليكيا شمالاً ، وتكون تحت السيادة الفرنسية .

---

(١) مستند رقم ٨ .

(٢) لذا عرف هذا الاتفاق باتفاق سايكس – بيكو .

٢ ــ المنطقة الحمراء ، وتمتد من البصرة حتى شمالي بغداد ، وتكون تحت السيادة البريطانية .

٣ ــ المنطقة السمراء ، وتشمل فلسطين وتكون منطقة دولية حيادية .

٤ ــ المنطقة آ ، تقام فيها دولة عربية ، ولفرنسا فيها مركز ممتاز .

٥ ــ المنطقة ب ، تقام فيها دولة عربية ، ولبريطانيا فيها مركز ممتاز [١] .

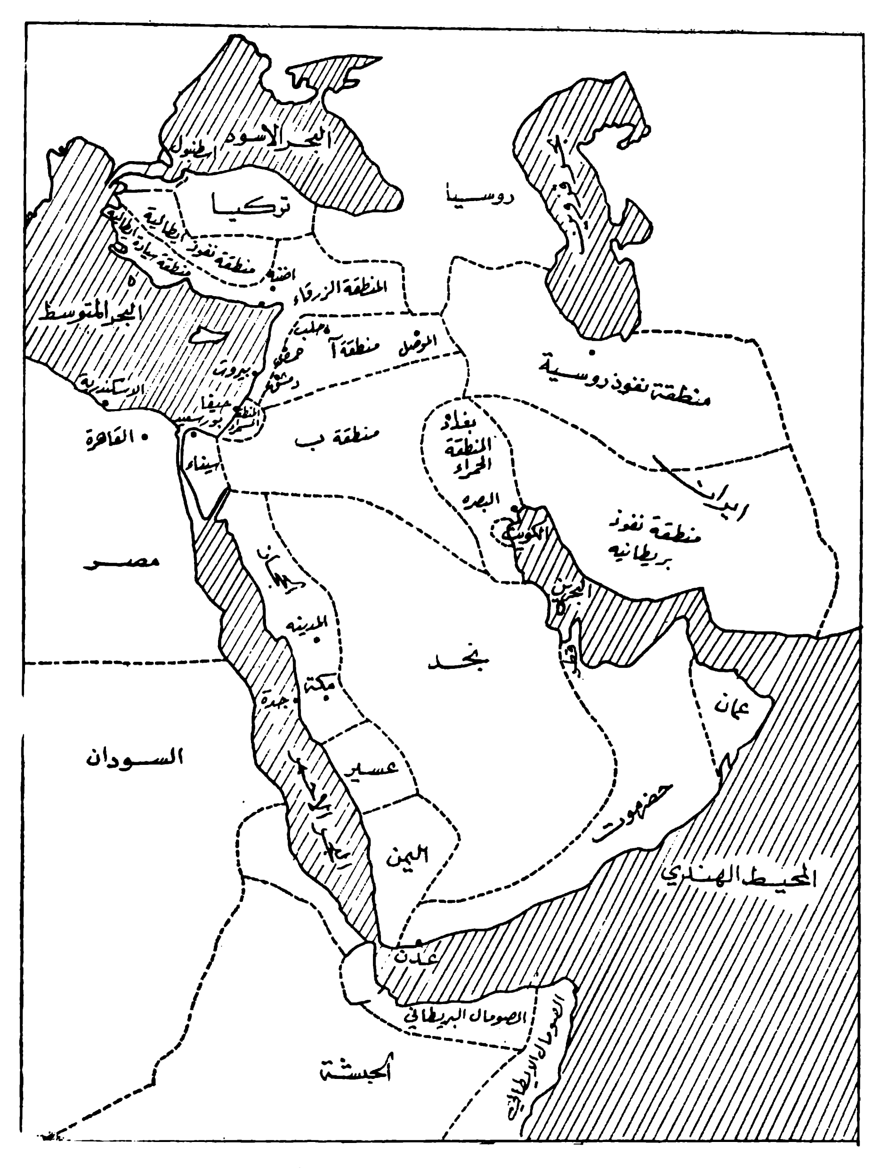
اما الدولة العربية التي ضمن مكماهون باسم بريطانيا كيانها فاقتصرت على الحجاز دون سواه .

ان اتفاق سايكس ــ بيكو لا يشرف بأي وجه السياستين البريطانية والفرنسية في الشرق ليس فقط لانه قام خلافاً لالتزامات رسمية وأدبية تعهدت بها بريطانيا بلسان هنري مكماهون مندوبها السامي في مصر ، وخلافاً للتصريحات التي صدرت عن دول الحلفاء بأنها تتحمل اعباء الحرب « لنصرة الضعفاء ... ودفاعاً عن القيم الانسانية » ولكن لانه لا يستند الى منطق ولا الى ملزمات جغرافية واجتماعية واقتصادية .

وحسبنا ان نلقي نظرة خاطفة على خريطة الشرق العربي لندرك مدى جهل او تجاهل واضعية حقيقة الاوضاع في هذه المنطقة . فقد منح الحجاز الاستقلال التام الناجز وهو بلد يغلب عليه القحط ومعظم سكانه من البدو ، والمتحضرون فيه لم يبلغوا شأواً ملموساً من التقدم الفكري والسياسي . ومنحت المناطق الداخلية في سوريا والعراق (منطقتا آ و ب) استقلالاً ذاتياً وامتيازات باشراف فرنسا وبريطانيا ، بينما وضعت المناطق الساحلية في لبنان وسوريا ومدينة بغداد وهي مناطق جازت شوطاً بعيداً في مضمار التقدم الفكري والسياسي والعمراني تحت الوصاية الاجنبية المباشرة . أنه تدبير ملتوٍ لا يستقيم لمنطق ، فكأن بريطانيا وفرنسا أرادتا ، على حد قول

---

(١) راجع الخريطة في الصفحة ٢٠٣ .



خريطة اتفاق سايكس – بيكو

(٩ – ١٦ نوار ١٩١٦)

جورج أنطونيوس « ايفاد من بلغوا الرشد الى المدارس والقذف بتلامذة الصفوف الابتدائية القاصرين الى الحياة » .

وفضلاً عن كون هذا الاتفاق يتنافى مع مفاهيم الاستقامة ، اذ بقي سراً في اضبارات وزارات خارجية دول الحلفاء ، فقد راح المندوبون البريطانيون في مصر يتابعون مساعيهم لدى الحسين لاعلان الثورة العربية ، فاستجاب دعوتهم وهو لا يدري ان العهود التي قطعت له اصبحت بفعل هذا الاتفاق عديمة المفعول .

الفصل الرابع

إعلان الثورة العربية الكبرى

(٩ شعبان ١٣٣٤ ، ١٠ حزيران ١٩١٦)

لم يكن الترك يقدرون امكانات العرب حق قدرها ومدى عزمهم على الثورة متى حان أجلها طلباً للحرية والاستقلال ، فتابعوا في سوريا ولبنان والعراق سياسة الاضطهاد الحميدي ، وأمعنوا في الفتك بالسكان تقتيلاً وتجويعاً، وما كانوا يدرون انهم في غيهم هذا يحملون العرب ، دفاعاً عن مصيرهم الحياتي ومصير بلادهم ، على الارتماء في احضان اية دولة تتعهد بخلاصهم . وفوجيء الترك حين ضبطوا في قنصليتي فرنسا ببيروت ودمشق في اواخر ١٩١٤ ، اوراقاً تدين عدداً كبيراً من ابناء العائلات العربية المرموقة بالتعاون سراً مع فرنسا وبريطانيا ؛ وكان جورج بيكو قنصل فرنسا العام في بيروت وزميله في دمشق قد أغفلا احراقها حين اغلقت القنصليتان اثر دخول تركيا الحرب .

احتفظ جمال باشا سراً بهذه الأوراق وراح يسعى بشتى الاسباب لمعرفة تنظيمات العرب السرية ، فتودد الى بعض هؤلاء ممن آنس فيهم بقية من ثقة في تركيا فاطمأنوا اليه واسرّ لعبدالكريم الخليل وبعض صحبه

من منتدى الشبيبة عن استعداد الاتحاديين لانشاء دولة عربية مستقلة في سوريا والعراق تكون مرتبطة رمزياً بالسلطان الخليفة في الآستانة. ويلوح ان بعض هؤلاء صدقوا اقواله، وأباحوا له عن عزم العرب على الثورة من اجل سلخ سوريا والعراق عن تركيا واقامة الدولة العربية فيهما، وفاتهم ما تنطوي عليه كلمات القائد التركي المعسولة من غايات بعيدة للايقاع بهم.

آثر جمال باشا إرجاء الفتك بهم الى ما بعد حملة السويس خوفاً من سوء المغبّة. ولما منيت جيوشه في شباط ١٩١٥ بهزيمة نكراء في محاولته احتلال مصر عبر سيناء تملكه شعور بالخيبة والذل، وكانت معركة السويس اول معركة يقودها ضد الحلفاء.

وفي تلك الاثناء وردت على مكتب الاستعلامات التركي اخبار عن تنظيمات سرية معادية يقوم بها الضباط العرب في الجيش الرابع، وعن تجمعات جيوش فرنسية وبريطانية بمصر لانزالها في منطقة الاسكندرون بغية قطع المواصلات بين سوريا وآسيا الصغرى، وأن العرب في هذه البلاد ينتظرون قدومها لاعلان الثورة والثأر من الترك. وكان ايمان القائد التركي بالنصر بعد هزيمة السويس قد انقلب الى شك وريبة. ورأى في حملة الاسكندرون بداية نهايته والخطوة الاولى لقيام الدولة العربية المستقلة، فقرر عندئذ البطش بهؤلاء الضباط واستعمال ماملكت يداه من أسباب العنف والاكراه للقضاء على كل امل لهم باقامة دولتهم العتيدة. فنقل الحاميات العربية من سوريا والعراق الى الجبهات التركية الشمالية واستعاض عنها بوحدات من بني قومه، ثم صادر المؤن والغلال ووسائل النقل في هذه البلاد وساقها الى تركيا والى مراكز تموين الجيوش الالمانية. وكان من جراء هذه التدابير ان نفد الغذاء في الشام والعراق فتفشت المجاعة والامراض بين الاهلين وتكدست جثث الموتى بالآلاف في الطرقات والحقول ولا سيما في المدن حتى تعذر دفنها. وفي ١٣ آذار ١٩١٥ قضى على استقلال لبنان الذاتي فألغى مجلس ادارته ووضعه تحت الحكم التركي العسكري خلافاً لاحكام بروتوكول حزيران

١٨٦١ الدولي .

واغتنم جمال باشا جو الرعب وشبح الموت المخيمين على البلاد فساق اعضاء منتدى الشبيبة العربية وحزبي العهد والفتاة والجمعيات الاصلاحية والاشخاص الذين تدينهم الوثائق المصادرة في قنصلتي فرنسا ، الى المجلس العرفي بعاليه الذي قضى ، بعد محاكمة شكلية ، على ثلاثة عشر منهم بالموت حكماً وجاهياً وعلى خمسة واربعين بالاعدام غيابياً ، وعلى مئات آخرين بالسجن او النفي الى أقصى مناطق الاناضول وآسيا الصغرى . وفي ٢١ آب ١٩١٥ نفذ حكم الاعدام بالقافلة الاولى من المحكومين في ساحة البرج (ساحة الشهداء) ببيروت فلاقوا الموت بجرأة المؤمن العنيد .

حاول الامير فيصل عند مروره بسوريا في طريق عودته من الآستانة الى الحجاز ، تهدئة ثورة الطاغية وحمله على انتهاج طريق العدل والحكمة والروية ، فما أفلح . فقفل عائداً الى مكة وفي نفسه ازدراء للترك ومرارة من تصرفاتهم .

وساق جمال باشا القافلة الثانية من الشهداء بعد أشهر قليلة فنفذ الاعدام شنقاً في ٦ نوار ١٩١٦ بأربعة عشر شهيداً في بيروت وسبعة في دمشق كان معظمهم اعضاء في حزبي الفتاة والعهد ومنتدى الشبيبة العربية[١] . وتولدت إثر هذه المحاكمات وطريقة تنفيذ اجراءاتها موجة من الحقد على الاتحاديين والتعطش الى الانتقام منهم قطعت آخر وشائج التعاون بين العرب والترك .

وكان الحسين يعد العدة للثورة بعد ان اطمأن الى عهود البريطانيين . ولما تناهت اليه انباء المشانق في بيروت ودمشق وموت اللبنانيين والسوريين

---

(١) كان من هؤلاء عبدالمجيد الزهراوي رئيس المؤتمر العربي بباريس وعضو مجلس الأعيان في اسطنبول ، وعبدالكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي وأحد موقعي الاتفاق مع طلعت بك سنة ١٩١٣ . راجع ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

بالآلاف جوعاً ومرضاً ، وافته مذكرة من جمال باشا تقول بأن قوة تركية تعرف بـ « مفرزة اليمن » وقوامها ثلاثة آلاف وخمسمئة جندي نظامي ستعبر الحجاز في طريقها الى الحديدة بقيادة البارون فون شتوتزنغن ، وكانت مهمة هذه المفرزة ان تقيم مركزاً للاسلكي في جنوبي الجزيرة يؤمن الاتصال بالقيادة الالمانية في افريقيا الشرقية ، وتشرف على انشاء مراكز للدعاية ضد الحلفاء في اوساط المسلمين بالصومال والسودان والهند وتؤمن لهم العتاد الحربي عن طريق البحر الاحمر . وكان مقرراً ان تستقل هذه الحملة سكة حديد الحجاز الى جدة ومنها تتوجه الى مكة . وما غاب عن الحسين ان توجيهها الى اليمن قد يكون من باب التمويه وأن بلوغها عاصمته هو المقصد الحقيقي للقضاء على الثورة العربية في مهدها ، فقرر ان يقطع الطريق عليها ويحول دون وصولها اليه .

وكان الشريف مزمعاً على اعلان الثورة في غضون آب ١٩١٦ بعد ان يستوفي استعداداته ويصله المدد العسكري من البريطانيين . ولكن الهزيمة الكبرى التي نزلت بهؤلاء عند أبواب بغداد في ٢٩ نيسان حيث قتل منهم عدد غفير وحُمل الباقون على الاستسلام ويربو عددهم على بضعة آلاف جندي ، واشتداد الحملات التركية على جبهة العراق الجنوبي ، ثم أخبار قدوم حملة مفرزة اليمن ، دفعت القيادة البريطانية في الشرق الى الالحاح على الحسين بوجوب الاسراع في اعلان الثورة ، فيخفف من شدة هذه ويحول دون قدوم تلك .

استجاب الشريف لطلب القيادة البريطانية فأعلن في مكة الثورة على الترك في التاسع من شعبان سنة ١٣٣٤ هـ (١٠ حزيران ١٩١٦ م) وحاصر الحامية التركية فيها فاستسلمت بعد ان قذفت الكعبة بالمدافع (١٣ حزيران) .

وشاء الحسين ان يقطع السبيل على حكومة الآستانة في النيل منه فأذاع في ٢٦ شعبان ١٣٣٤ (٢٧ حزيران) بياناً علّل فيه الاسباب التي حملته

على اعلان الثورة فاتهم الاتحاديين وعلى رأسهم أنور وطلعت وجمال بأنهم اغتصبوا الحكم في عاصمة السلطنة،وتجاوزوا سلطة الخليفة، وأوقعوا التفرقة بين المسلمين ، واستهانوا بأحكام الدين ، وتنكروا للشرع وسخروا بتعاليم الاسلام ومقدساته وقذفوا الكعبة بالقنابل ، وأنهم جروا البلاد الى الخراب بادخالها في حرب ضروس على الرغم من نصحه بأن يعزفوا عن الاشتراك فيها . ثم عدد أعمالهم المعادية للعرب وكيف نصبوا المشانق في بيروت ودمشق وساقوا اليها الابرياء من مسلمين ونصارى ظلماً وعدواناً واقتادوا آلافاً منهم الى السجون او المنفى ، ثم كيف انهم يعملون عن تصميم واعٍ على ابادة الشعوب العربية تقتيلاً وتجويعاً .

ويُستجلى من نداء الحسين انه لم يعلن الثورة على الخليفة السلطان ولا على تركيا ، وانما على الاتحاديين وحدهم الذين اغتصبوا الحكم وأساءوا الى المسلمين عامة والى العرب بوجه خاص .

كان لقيام الثورة وقع أليم لدى الالمان والترك ، فحاولوا طمس انبائها ما استطاعوا ، وراحت ابواقهم تذيع ان ما يقال بشأنها نوع من الخيال وضرب من التخرص وان الحسين قد أعلن خضوعه للسلطان ونادى بالجهاد المقدس ضد البريطانيين وحلفائهم . الا انهم ما عتموا ان سكتوا عن نشر مثل هذه الاضاليل حين عمت اخبار الثورة جميع انحاء العالم العربي وراحوا يهاجمون الحسين ويرمونه بالخيانة ويتهمونه بأنه عميل مارق من الدين . وفي ٢ تموز ١٩١٦ أصدرت الحكومة التركية امراً بعزله وعينت احد اقاربه الشريف علي حيدر اميراً على مكة بديلاً عنه .

اما الحلفاء فتلقوا انباء الثورة بارتياح في بادىء الأمر لانها قضت على حملة فون شتوتزنغن ، ولشد ما كانوا يخشون مغبتها ، فقال الكولونيل بريمون رئيس البعثة الفرنسية العسكرية لدى الحسين بأنها لو وصلت الى الجزيرة لعرضت مراكز الحلفاء في البحر الاحمر والمحيط الهندي وافريقيا

الشرقية لخطر عظيم وختم قوله : « انه من حسن طالع الحلفاء ان احبطت ثورة الحجاز هذه الحملة فأسدت لقضيتهم بما لا شك فيه خدمة جُلّى » .

وكان اهتمام الدول الحليفة بأثر الثورة في الحقل السياسي اكثر من اهتمامها بنتائجها على الصعيد العسكري . وكانت فرنسا أشدهن قلقاً نظراً للعراقيل التي ستقيمها في طريق سياستها المقبلة بسوريا ولبنان ، ولكنها رأت أن مصلحتها الآنية تقضي بمعاضدتها ظاهراً كي لا تترك الميدان خالياً في الشرق لصولة بريطانيا وحدها ، فقررت في ايلول ١٩١٦ ارسال وفد الى الحسين بمناسبة الحج برئاسة قدور بن غبريط ، واقامة بعثة عسكرية دائمة لديه بامرة الكولونيل بريمون يكون معظم أعضائها من مسلمي الجزائر وتونس والمغرب . وصلت البعثة العسكرية الى جدة في ٢٠ ايلول ١٩١٦ ولحقتها البعثة السياسية في ٢٨ منه .

رفع ابن غبريط تقريراً مسهباً الى وزير الخارجية الفرنسية في ٢٥ تشرين الأول بنتيجة اجتماعاته بالحسين جاء فيه : « أن استقلال العرب لا يقتصر في نظر الشريف على الاماكن الاسلامية المقدسة وانما على إقامة دولة كبرى تتعدى حدودها الجزيرة العربية . لقد قال لي ان بلاده الفقيرة [الحجاز] لا يمكنها ان تعيش بدون موارد المناطق المجاورة ، وهو يعني بلاد الشام . ويبدو لي ان ضم سوريا الى ممتلكاتنا سيكون سبباً في اضطراب العلاقات بيننا وبينه . ولكن علينا اغتنام فرصة ضعفه الآن لعقد اتفاق معه يحد من طموحه ويعترف فيه بمصالحنا الحيوية في تلك البلاد » .

ورأى الحسين في اقدام كل من فرنسا وبريطانيا على ارسال بعثتين سياسية وعسكرية الى جدة اعترافاً منهما بمركزه السامي بين العرب والخطوة الأولى لتنفيذ تعهدات مكماهون ، فحمل من حوله من المشايخ وزعماء القبائل في الحجاز على مبايعته في ٢ محرم ١٣٣٥ (٣١ تشرين الأول ١٩١٦) ملكاً على الدولة العربية العتيدة . وأبلغ ابنه عبدالله بصفته وزيراً للخارجية ،

الحكومات الحليفة والمحايدة برقياً هذا النبأ ، مشيراً الى أنه قد ارجىء البحث في مسألة الخلافة ريثما يتاح لوالده الملك حسين ان يجمع في مكة اكبر عدد من علماء المسلمين وزعمائهم .

تلقت حكومتا باريس ولندن باستغراب هذه المبايعة ، فأبرق اليه مكماهون مستنكراً ، فأجابه الحسين انه رضي باللقب الجديد نزولاً عند ارادة ممثلي البلاد العربية المجتمعين في مكة .

وفي مذكرات الكولونيل بريمون ان حكومة الهند نصحت بريطانيا بأن ترجيء الاعتراف بالدولة الجديدة الى أقصى مدى ممكن قائلة : « ينبغي ان نتريث قليلاً فلربما مات هذا المخلوق القبيح قريباً في مهده » .

واغتنم الحسين قيام تركيا منفردة في اول تشرين الثاني ١٩١٦ بالغاء معاهدتي باريس (١٨٥٦) وبرلين (١٨٧٨) فأصدر نداءً جديداً الى العرب يستنهضهم للثورة ويهاجم فيه الاتحاديين بشدة ، وينوه بتأييده المطلق لسياسة الدول الحليفة ووطيد ثقته بأن النصر سيكتب لها . ولا مرية بأن هذا النداء وما انطوى عليه من اطراء وتمجيد للحلفاء كان اول ما يستهدف حملهم على الاعتراف له بالملك الجديد .

غير ان مبايعة الحسين لم تصادف رضى عند امراء الجزيرة ومشايخها ، ولا سيما عند ابن سعود سلطان نجد ، فعقدوا اجتماعاً في الكويت بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٦ اعلنوا فيه وقوفهم الى جانب الحلفاء ، وفي ضميرهم ان يقطعوا الطريق على شريف مكة ويحولوا دون تأييد بريطانيا وفرنسا له تأييداً مطلقاً . واغتنمت الدولتان هذا الانقسام في صفوف العرب فقررتا في ٣ كانون الثاني ١٩١٧ الاعتراف بالحسين « ملكاً على الحجاز » ، وعلّلتا قرارهما « بحرصهما على وحدة العرب وحسن علاقة الشريف بالامراء الآخرين في الجزيرة العربية » .

لم يرق هذا الموقف للحسين ، ولم يكن بوده العودة عن تأييده المطلق

للحلفاء بعد أن انزلق في مهاجمة الاتحاديين الى ما لا رجوع عنه، وبعد ان ناصبه هؤلاء العداء فعزلوه من منصبه واستعدوا المسلمين عليه واتهموه بالخيانة والمروق من الدين وشتموه على رؤوس الاشهاد بأبشع الألفاظ. فقد قال جمال باشا في خطاب له بدمشق بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩١٧ :
« يؤسفني أن أقول ان انساناً وضيعاً قد سد طريق الجهاد بتحالفه في قلب اراضي الاسلام المقدسة مع الدول المسيحية التي ترمي الى اغتصاب دنيا الاسلام والاستيلاء على عاصمتها اسطنبول . ان هذا الانسان السافل الذي لا يخجل بأن يسمي نفسه بابن النبي صلى الله عليه وسلم قد أرغم المملكة العثمانية ان توجه اليه حملة عسكرية كان الأولى ان توجهها لدحر البريطانيين في القناة والاستيلاء على القاهرة . ولم يفعل هذا الخائن فعلته الا خدمة للبريطانيين . ولكنها لن تحول دون ظفر الاسلام في النهاية ، ولن توقف جنودنا الابطال الذين دافعوا عن عاصمة الخلافة دون اجتياز القناة وابادة البريطانيين وقطع رأس هذا النذل في مكة ... » .

* * *

وبدأ البريطانيون بعد ان وثقوا من موقف الحسين وانقطعت وشائج العلاقات بينه وبين الترك يعملون على حصر الثورة في الحجاز ، فلقي المقربون منه عقبات كأداء في سعيهم لاقامة جيش عربي نظامي . وكان الملك كلما طالب « حليفته الكبرى » بتزويده بالسلاح الحديث والذخيرة ردت عليه بالتسويف والتمست لها شتى الاعذار. واذا ألح في الطلب بعثت اليه ببنادق قديمة ، أو زودته بأسلحة حديثة وذخيرة لا تصلح لها ، فتبقى وليست لها قيمة عملية . والحق ان البريطانيين والفرنسيين كانوا على اتفاق تام منذ البداية على الحد من قوى جيش الثورة بحيث لا يضحى خطراً عليهم ، ولذا حرموه من وسائل الدفاع الفعالة وخاصة المدفعية .
وقد وصف الكولونيل بريمون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية لدى الحسين هذا الموقف بقوله : « ليس ثمة خطراً من تدريب ابناء المستعمرات

على استعمال الخيل والسيف والبندقية التي نراها اليوم في كل مكان ، اما المدفع ففيه الخطر كله » . وهكذا ظلت المدافع التي حملها معه الى جبهة الشرق أكلة للصدأ في مخازن السويس .

ولما ألح الحسين على تزويده بالمدافع ارسلت بريطانيا اليه مدفعين وصفهما لورانس بقوله : « انهما يرقيان الى زمان حرب البوير قد غشيهما الصدأ فما يصلحان لنيل هدفٍ قريباً كان ام بعيداً » .

واوقع في يد الشريف حين قرر مهاجمة المدينة ، وفيها حامية تركية هامة ، واحتلال الخط الحديدي الذي يصلها بدمشق . فاستنجد برئيسي البعثتين العسكريتين الحليفتين في جدة ليمداه بالجند والعتاد ، فلم يوافقا على طلبه رغم تأكيده لهما بنجاح الحملة والحاحه على اهمية موقع المدينة الاستراتيجي على رأس خط الحجاز ، وفي ضمير البريطانيين والفرنسيين ان بقاء الترك في مدينة الرسول يشكل خطراً دائماً على الثورة ،فتبقى محصورة في مكة !!! ويشير بريمون في مذكراته الى هذا الامر بقوله : « لا شك أن سقوط المدينة بيد رجال الثورة العربية سيتيح لهم التوسع خارج الحجاز وفيه بالغ المضرة بمصالح الحلفاء في الشرق » .

ويبدو ان الترك ادركوا حقيقة سياسة الحلفاء هذه فعزموا على احتلال مكة ، وطرد الشريف منها . وخشي هؤلاء مغبة الحملة واثرها الكبير في الاوساط العربية اذا قضي على الحسين ، فحُملوا على تزويده ببعض الخبراء وبعدد قليل من المدافع للذود عن عاصمته . ولما اطمأنوا الى سلامتها انبروا يعملون على تفسيخ الجيش العربي النظامي الذي كان قيد الاعداد ، فأبعدوا الضباط الوطنيين عن الحسين كعزيز علي ورفاقه من اعضاء حزب العهد ، وبثوا الدسائس فيما بينهم عن طريق بعض عملائهم من العرب ، كما حاولوا الايقاع ما بين فيصل وابيه اذ كان اكثر الضباط يؤثرون الالتحاق بالامير الشاب لصراحته واخلاصه ، على السير في ركب والده لما يبدي من تردد ، او في ركب اخيه عبدالله لمجاراتهالسياسة البريطانية على علاتها جهاراً .

لم يعق رجال الثورة رغم نقص العتاد لديهم عن القيام بأعمال باهرة ، فأسروا من الترك ما يربو على ستة آلاف جندي ، وحاصروا حامية المدينة البالغة اربعة عشر ألف مقاتل ، وعدة آلاف من الجنود الاتراك في معاقل تبوك . كما عطلوا المواصلات ما بين شمالي الجزيرة وجنوبيها حيث تمركزت حاميات الترك في اليمن ، ورفعوا الحصار عن البحر الاحمر والخليج فأصبحت الملاحة فيهما حرة لصالح الحلفاء دون سواهم .

اما على الصعيد السياسي الداخلي فقد جابهت فيصلاً صعوبات جمة إذ تعين عليه ان يوحد العشائر ويحملها على تناسي خلافاتها القبلية ، وما كان ذلك بالأمر اليسير . الا انه تمكن بفضل نفوذه الشخصي وحنكته ودهائه وتفهمه لذهنية مواطنيه من اقناع مشايخ هذه القبائل باعتناق مذهب قومي واحد الا وهو رسالة تحرير العرب ، فأثار فيهم الحمية وازال الضغائن القبلية التي فصلتهم اجيالاً طوالاً .

وكان يترامى للحسين واعوانه امور غريبة عن تصرفات حلفائه البريطانيين ، مبهمة حيناً وصريحة احياناً ، وهي تناقض الوعود التي قطعوها له قبل الثورة . وكان الشريف يتساءل عن مغزى هذا التصرف ، فيطمئنه لورانس بأن ليس في الأمر ما يدعو الى القلق . فقد حرك مخاوفه احجام البريطانيين عن تزويده بالسلاح ، وأقلقه ان اقدموا على احتلال بغداد في مطلع آذار ١٩١٧ وهي جزء من الدولة العربية العتيدة كما تنص تعهدات مكماهون . ولما احتج لدى مستشاريه البريطانيين هدأوا من روعه وأكدوا له ان احتلال عاصمة الرشيد ليس بأمر ذي بال من الوجهة السياسية وانما هو تدبير عسكري موقت .

ويقول الكولونيل بريمون ان الامير عبدالله شكا اليه تصرف البريطانيين في هذا الامر وانهم نقضوا ما عاهدوا والده عليه واضاف انه لما ابلغ الكولونيل ولسون في جدة هذه الشكوى اجاب ضاحكاً « لا تعبأ باحتجاجات الملك وأولاده ، انها اقوال هراء لا أهمية لها » .

الفصل الخامس

تطور الثورة العربية على إثر نشر اتفاق سايكس - بيكو

(آذار ١٩١٧ - تشرين الأول ١٩١٨)

تعاقبت الاحداث الدولية في شهر آذار ١٩١٧ بما لم يكن في حسبان الحلفاء. ففي ٩ منه أعلنت الثورة الشيوعية في روسيا وتلاها تنازل القيصر نقولا الثاني عن العرش ، فانتشرت على أثرها البلبلة والفوضى في جميع جبهات البلطيق والقفقاس والبلقان.

وبدا للبريطانيين أن وقف القتال مع الروس قد يحمل الترك على نقل الحرب الى السويس والى الجبهات السورية والعراقية فقرروا مواجهتها بالتقرب من العرب ورد الثقة اليهم وتلطيف الوقع الذي خلفه احتلال بغداد في نفوسهم ، فأعلن الجنرال مود قائد القوات البريطانية في العراق بلاغه الشهير بتاريخ ١٩ آذار قال فيه :

«أن الغرض من معاركنا الحربية هو دحر العدو واخراجه من هذه الاصقاع ... ان جيوشنا لم تدخل مدنكم واراضيكم بمنزلة اعداء قاهرين وانما بمنزلة محررين ... وأمنية الحكومة البريطانية هي أن تحقق ما تطمح اليه نفوسكم ... ولسوف يسعد أهل بغداد حالاً وينعمون بالغنى المادي

بفضل أنظمة توافق شعائرهم المقدسة وآمالهم القومية والفكرية .

« لقد طرد العرب الترك والالمان من الحجاز ونادوا بعظمة الشريف حسين ملكاً عليهم . وعظمته يحكم بالاستقلال والحرية وهو متحالف مع الامم التي تحارب دولتي تركيا والمانيا . وهذه هي حقيقة حال اشراف العرب وامراء نجد والكويت وعسير . وكثيرون هم أشراف العرب الذين راحوا في سبيل الحرية ضحية أولئك الحكام الغرباء الاتراك الذين ظلموهم . وتصميم بريطانيا والدول المتحالفة معها هو أن لا يذهب ما قاساه هؤلاء العرب الشرفاء هباء منثوراً . وأمل بريطانيا العظمى والأمم المتحالفة معها ان تسمو الأمة العربية مرة اخرى عظمة وصيتاً ، وان تسعى كتلة واحدة وراء هذه الغاية بالاتحاد والوئام ...

« لقد تألمتم مدة ستة وعشرين جيلاً اذ كمّ الظلمة الغرباء افواهكم وسعوا دائماً الى الايقاع بين البيت والبيت منكم لكي يستفيدوا من انشقاقكم . وهذه السياسة مكروهة عند بريطانيا وحلفائها ، اذ أنه حيث العداوة وسوء الحكم لا يستقيم سلام ولا فلاح ...

« فبناء عليه انني مأمور بدعوتكم بواسطة أشرافكم والمتقدمين فيكم سناً وممثليكم الى الاشتراك في ادارة مصالحكم الملكية ومعاضدة ممثلي بريطانيا السياسيين والمرافقين للجيش وان تنضموا مع ذوي قرباكم شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لتحقيق اطماحكم القومية » .

وقرر البريطانيون بعد ان وطدوا اقدامهم في العراق ان يسارعوا الى احتلال بلاد الشام . فحاول الجنرال أرشيبالد موراي الاستيلاء على غزة في نيسان ١٩١٧ ففشل فشلاً ذريعاً وترك في ساحة القتال ، حسب بيانات الدوائر البريطانية ، حوالى ستة آلاف قتيل من جنده . هال حكومة لندن الأمر فطلبت الى معتمديها بالقاهرة التماس نصرة الحسين لمحو الهزيمة والقضاء على مقاومة الترك في فلسطين ، فكتب السير ريجينالد وينغيت

المندوب السامي الجديد في مصر، الى الشريف في ١٩ نيسان يطلب العون ويجدد له تعهدات بريطانيا السابقة قائلاً : «آمل أن لا يبرح عن بال جلالتكم ان الحكومة البريطانية هي التي تحترم المعاهدات وهي حامية ذمار الحق والعدل والحليفة الوفية التي لا تحنث بالعهود »!!

قرر الحسين عندئذ استجابة طلب حليفته وتقديم العون لها ، الاّ ان فيصل أصر على الاسهام مع جيوشها في احتلال سوريا حيطة لمضاعفات في المستقبل. ولم تكن للبريطانيين ندحة عن قبول طلبه خشية اضعاف الجبهة وانقلاب العرب عليهم ، فأرسل الأمير في ١٩ نوار الشريف ناصر والكولونيل لورانس بمهمة الى الشام لحمل زعمائها على اعداد العدة للمعركة المقبلة ، وزودتهما دار الاعتماد البريطانية بعشرين ألف ليرة ذهباً لاستمالة ضعيفي الايمان منهم .

لم تنظر البعثة العسكرية الفرنسية بعين الرضى الى مشاركة العرب جيوش الحلفاء في الزحف نحو الشمال فكتب رئيسها بريمون الى حكومته يحذرها من مغبة هذه الحملة ويتهم لورانس بأنه يشجع الأمير فيصل على الوصول الى سوريا « بغية اغتصاب حقوق فرنسا فيها » .

* * *

وفي تلك الاثناء قامت صعوبات بين الحلفاء حين اطلع الايطاليون على مضمون الاتفاقات السرية المعقودة بين روسيا وبريطانيا وفرنسا حول تقاسم الامبراطورية العثمانية وراحوا يطالبون بنصيبهم منها استناداً الى اتفاق لندن سنة ١٩١٥ [1] ، فحمل رؤساء حكومات باريس ولندن وروما على الاجتماع بمدينة سان جان دي موريان في السافوا الفرنسية بتاريخ ١٩ نيسان ١٩١٧ . وبلغت المشادة بين المؤتمرين حول تقسيم آسيا الصغرى حداً كاد يقضي على وحدتهم . وأخيراً تم الاتفاق

---

(١) راجع الصفحة ١٩٦ .

فيما بينهم ، فأعترفت ايطاليا باتفاق سايكس ـ بيكو ونالت من حليفتيها منطقة نفوذ في آسيا الصغرى تشمل أضاليا وأزمير وقونيه ، كما سمح لها بأن توفد فرقة عسكرية رمزية الى فلسطين للمشاركة في حماية الأماكن المقدسة [1] .

لم تكن بريطانيا مرتاحة الى هذا الاتفاق الجديد ، وقد تعقدت مصالح الحلفاء في آسياالصغرى والشرق العربي ، فراحت ترقب الفرص لتعطيل مفعوله.

وترامى لمسامع الحسين واعوانه في اعقاب هذا المؤتمر اخبار عن اتفاقات سرية بين الحلفاء لتقسيم البلاد العربية . فرأت حكومتا لندن وباريس ان تُدخلا الطمأنينة الى روعهم فأوفدتا مارك سايكس وجورج بيكو الى الشريف ليؤكدا له بأن ما يقال عن هذه الاتفاقات هو دس رخيص وضرب من الدعاوة لذر الشقاق بين العرب والحلفاء .

وصل سايكس الى جدة في ٤ نوار وكان الحسين ما يزال في مكة ، فاجتمع الى الكابتن ميله نائب الكولونيل بريمون واستطلعه عن تطور الثورة فأعلمه بأن العرب مترددون وثقتهم بوعود الحلفاء تتضاءل يوماً بعد يوم . ولما ألح سايكس على ضرورة اشعالها بعنف لسحق الترك في اخطر معاقلهم ولا سيما في مثلث دمشق ـ حلب ـ بغداد ، أجاب ميله بأنه ينبغي على الحلفاء ان يعطوا العرب مواثيق صريحة تحملهم على قبول تضحيات جديدة ، فقال سايكس : « عليك ان تدعهم يعتقدون بأنهم يحاربون من أجل حريتهم واستقلالهم » . فأجاب ميله : « ولكن إن لم تتحقق هذه الوعود اثارت علينا النقمة وعقدت امورنا في المستقبل ، وان تحققت كثرت مصاعبنا » ، فقال سايكس : « انني لا أنظر الى بعيد هذه النتائج ، وما يهمنا اليوم هو تأمين مصالحنا الآنية . علينا ان نقهر الالمان والترك ونبطش بهم اينما كانوا ... وبعد ذلك لن يقوم بيننا خلاف على

---

(١) راجع الخريطة في الصفحة ٢٠٣ .

توزيع الغنائم وتقاسم هذه البلدان » .

وفي اليوم التالي (٥ نوار) لقي سايكس الحسين في جدة فأكد له من جديد حرص بريطانيا على ضمان مصالحه ومصالح العرب ، وعزمها على تحقيق وعودها السابقة له ، ثم اتصل بميله وابلغه بعض ما دار بينه وبين الحسين قائلاً : « قل للكولونيل بريمون حين يعود الى جدة أن لا يحدث الرجل العجوز في شؤون الثورة قبل عودتي اليها في ١٩ نوار . دعه يجتر الوعود التي رددتها له في اجتماعي اليوم » .

ولما وصل جورج بيكو الى جدة في ١٨ منه اجتمع الى الحسين في اليوم التالي بحضور سايكس . ويبدو أنهما تمكنا من اقناعه بأن جميع الاتفاقات السرية التي تتحدث عنها الصحف وتتناقلها الاندية انما هي في صالح العرب !!! صدق الحسين هذه الاقاويل ، وصرح الامير فيصل عقب هذا الاجتماع للضابط لاموت عضو البعثة العسكرية الفرنسية بقوله : «كان والدي مرتاحاً جداً الى الاتفاقات الدولية التي عقدت بين الحلفاء . وليس بوسعنا نحن الاثنين الا أن نعرب للحكومة الفرنسية عن خالص شكرنا واعترافنا بالجميل لها لمواقفها المشرفة من العرب » .

ويلوح ان الضابط الفرنسي كان شديد التأثر من صفاء نية فيصل ووالده وتصديقهما أقوال سايكس وبيكو ، فكتب في آخر تقريره الى رئيسه بريمون عقب هذا الاجتماع يقول عن الحسين : « ذكاء محدود ، تفهم سطحي للأمور ، سذاجة في السياسة ، معرفة سطحية بالرجال ، حب للظهور وغرور لا حد لهما » . فجاءت شهادته قاسية بقائد الثورة العربية وهي في أدق مراحلها ، وأقسى بحق سياسة حكومته وسياسة حليفتها المزدوجة في الشرق .

ورأت وزارة الخارجية بباريس ان تغتنم أيضاً مناسبة الحج سنة ١٩١٧ فأرسلت وفداً الى مكة من مسلمي أفريقيا الشمالية برئاسة مصطفى الشرشالي

القاضي في الجزائر ، وجعلت مهمته السعي للتفاهم مع الحسين حول مستقبل سوريا ولبنان وفلسطين . وفي اعتقاد الفرنسيين ان صوت زعيم مسلم كالشرشالي يكون اكثر وقعاً في أذني ملك الحجاز من كلام جورج بيكو أو اي معتمد فرنسي آخر .

زود وزير الخارجية الفرنسية رئيس الوفد بتعليمات سرية جاء فيها: « ان فرنسا لا تعارض في استقلال الحجاز والاماكن الاسلامية المقدسة في الجزيرة ولكن لا يسعها ان تغفل مصالحها في سوريا . وانها بالاتفاق مع بريطانيا مستعدة لاعطاء ابناء هذه البلاد نوع الحكم الذي يتلاءم وظروفها الخاصة ، فتقيم في حلب ودمشق والموصل امارات عربية يكون بين امرائها وملك الحجاز صلات تحدد فيما بعد . وليكن واضحاً لدى الحسين أن مستشاري هذه الامارات وخبراءها يجب ان يكونوا من الفرنسيين ، كما يجب ان تكون رؤوس الأموال اللازمة للنهوض باقتصادياتها فرنسية أيضاً .

« أما الشاطىء السوري فيخضع لنظام خاص تنفرد فرنسا وحدها بوضعه . اما فلسطين والأماكن المقدسة فيها فستعمل الدول الحليفة على وضع نظام خاص لها يضمن حقوق الطوائف والأديان كافة ويدعى الشريف الى الاسهام فيه » .

وختم وزير الخارجية توصياته الى الشرشالي بقوله : « عليك ان تزيل مخاوف الحسين من ان السياسة الفرنسية تعارض مصالحه، وان تقول له بوضوح بأن فرنسا غير مستعدة لأن تدع مستقبل سوريا بيد سواها » . وفي تعليمات تالية طلبت حكومة باريس الى مبعوثها « ان ينفي وجود اية اتفاقات سرية بين فرنسا وبريطانيا حول تقسيم البلاد العربية » .

وراحت بريطانيا بعد هزيمة الجنرال موراي في غزة تستميل العرب من جديد وتحاول ان تزيل عنهم عقدة الشك والريبة ، فعهدت الى لورانس بأن يقنع الشريف بمتابعة الثورة ويؤكد له ولأولاده عن عزمها على تنفيذ

تعهدات مكماهون عند انتهاء القتال . وجاء في مذكرات لورانس في أمر هذه المهمة قوله : «كانت الثورة العربية عملاً عفوياً من قبلنا فلم تعط الا الوسائل القليلة المناسبة لموجباتها وغايتها المحدودة . اما اليوم فالجنرال اللنبي يعتمد عليها كل الاعتماد ويخصها بشطر هام من مخططاته العسكرية ..

«ليس بوسعي التهرب ، وما انفك محتوماً علي ان أرتدي في هذه البقعة من الشرق معطفي القديم الذي نسجته من الغش والخداع . وعلى الرغم من ازدرائي لانصاف الحلول هذه فأني عاودت ارتداءه كاملاً ... ويصعب على اي كان ان يقول بأنني لست أهلاً لمثل هذه الألاعيب » .

نزل الحسين ايضاً عند رغبة القيادة البريطانية ، فزود الكولونيل باركر برسالة شخصية الى فريح المدين شيخ مشايخ منطقة بئر سبع طلب اليه فيها ان يكف عن تأييد الترك ويقدم المعونة لقوات الجنرال اللنبي «لانها تعمل على تحرير العرب » ، كما دعا في بيان ألقته الطائرات البريطانية على القرى والمدن في جنوبي فلسطين الضباط والجنود العرب في الجيش التركي للانضمام مع وحداتهم الى القوات الحليفة بغية تحرير أوطانهم . ونزولاً عند طلب دار الاعتماد بالقاهرة اوفد قريبه الشريف عبدالله حمزة الى رؤساء العشائر في سوريا الجنوبية ليوضح لهم حقيقة العلاقات ما بينه وبين بريطانيا ويؤكد العهد الذي قطعته على نفسها بضمان استقلال البلاد العربية ووحدتها .

صادفت هذه الحركة الدعائية نجحاً عظيماً ، فتحول العرب الذين قاتلوا الجنرال موراي الى جانب الجيش البريطاني المتجه من جديد الى غزة ، ففتحت امامه طريق فلسطين الجنوبية ، واحتل فيصل العقبة في ٦ تموز ١٩١٧ وجعلها مركزاً لاعداد القوات النظامية اللازمة للمشاركة في فتح دمشق ودعم سلطانه في الدولة العربية العتيدة . وحمل الترك على اخلاء العريش ، فتقدم الجنرال اللنبي في خريف تلك السنة نحو القدس وانضم اليه دفعة واحدة معظم القواد والجنود العرب في الجيش التركي .

ولشد ما أذهل البريطانيين والفرنسيين ما لمسوه من حمية في اوساط الضباط العرب الشباب ، فكتب مرسيه ، القنصل الفرنسي ، في تقرير له بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩١٧ الى حكومته ، وكانت قد أوفدته الى الشرق ليتسقط المعلومات عن تطور الثورة قائلاً : «يقوم الضباط الشباب بواجباتهم بروح نظامية يحدوهم مثل أعلى هو اقامة امبراطورية عربية قوية الشوكة » .

عجب الالمان لهذا الانقلاب المفاجيء على الجبهة الجنوبية ، وأدركوا ما كان لدعوة الحسين وللدعاية البريطانية من أثر كبير في نفوس العرب . اما الترك فتابعوا سياسة العنف والشدة وأصدروا أمراً يقضي بانزال عقوبة الموت بالفارين من الجيش أو بمن يحمل منشوراً من المناشير التي توزعها الطائرات البريطانية . غير أن هذه التدابير لم ترق للمارشال فون فالكهايم ، القائد العام في الميدان الشرقي ، فطلب الى حكومة الآستانة ان تعود عنها . وفي ١٤ تشرين الثاني صدر بلاغ يعلن العفو العام عن جميع الضباط والجنود العرب المقاتلين في صفوف الحلفاء ان هم استسلموا للسلطات التركية في غضون ثلاثين يوماً . وأنشأ الالمان في دمشق مكتباً للدعاية خصوه بأموال كثيرة ، كما خصت بريطانيا دعايتها بالذهب الوفير . وطفق الالمان يعللون العرب بالحرية والمساواة ، فيرد البريطانيون عليهم بأنهم ضمنوا للحسين استقلالهم وقيام دولة عربية كبيرة تضم الحجاز والشام والعراق .

غير أن الازدواجية البريطانية هذه أصيبت بصدمة قاسية ، فقد نشطت الثورة الشيوعية في روسيا حتى أطاحت بحكومة كيرنسكي في خريف ١٩١٧ ، وعقبها اعلان الهدنة مع تركيا في ٧ كانون الاول من تلك السنة ، ثم راح القائمون عليها ينشرون الاتفاقات السرية التي عقدتها روسيا القيصرية مع بريطانيا وفرنسا ومنها اتفاق سايكس ـ بيكو . أغتنم الترك الفرصة فعمموا هذا الاتفاق بما ملكت ايديهم من وسائل في جميع الاوساط العربية ، وأنفذ الجنرال جمال باشا أحد رجاله سراً الى العقبة وحمله رسالتين مؤرختين في ٢٦ تشرين الثاني ، الأولى منهما الى فيصل والثانية الى رئيس اركان

جيشه جعفر العسكري . وبعث برسالة اخرى مستقلة الى الامير عبدالله . وكان موضوع الرسائل الثلاث واحداً على اختلاف النص .

أستهل جمال باشا رسالته الى فيصل بقوله أنه يود مباحثته في امر جليل «كمسلمين لا كتركي يتحدث الى عربي » فأكد له ان وعود الحلفاء لوالده الحسين بالحرية والاستقلال وعود كاذبة خلاّبة ، وأن حقيقة سياستهم هي تقسيم البلاد العربية لا توحيدها ، وبسط سلطانهم عليها لا تحريرها ، وقدم دليلاً على ذلك اتفاق سايكس – بيكو الذي « ذاعت أخباره ولم يعد من ريب في مضمونه ». ثم عقب يقول : « لو أن الثورة العربية استندت الى وعود صادقة صريحة بحرية العرب واستقلالهم ، لعذرنا القائمين عليها ، ولكن الآن وقد ثبت قطعاً انهم كانوا ضحية خداع البريطانيين فقد بات من واجبهم ان يثوبوا عن الخطأ ويحاذروا ختل الحلفاء » . ثم اقترح على الأمير شروطاً للصلح تتضمن اعطاء العرب أكبر قسط من الحكم الذاتي ، ودعاه الى الشخوص لدمشق للتفاوض معه بشأنها ووعده بالأمان له ولمن معه .

وفي ٤ كانون الأول أعلن جمال باشا عرض الصلح على فيصل في حفل رسمي ببيروت ، فأكد حرصه على عودة العرب الى الحظيرة العثمانية وتأسف لثورة الحسين قائلاً : «كنت حريصاً ان اعلم كيف استمال البريطانيون الشريف حسين اليهم ، ولكن بعض القادمين أخيراً من تلك الجهات أزاحوا الستار عن وجه الحقيقة ، وأعان على ذلك ايضاً ما ورد في متن العهود الخطية التي نشرت في المدة الأخيرة في بطرسبورج . لقد عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا [١] معاهدة سرية على أثر دخولنا الحرب بمدة قليلة ، اي في اوائل عام ١٩١٦ ، قررت فيها انشاء سلطة

---

(١) لم تكن ايطاليا في الحقيقة مشتركة في اتفاق سايكس–بيكو سنة ١٩١٦ ، ولم تعلم بوجوده إلا فيما بعـــد ، فكان مؤتمر سان جان دي موريان الذي اعترفت فيه فرنسا وبريطانيا لإيطاليا بنصيبها في آسيا الصغرى . راجع الصفحة ٢١٨ .

عربية مستقلة تؤلف من جميع الولايات العربية العثمانية برعاية دول أوروبا وحمايتها ... وفي الحقيقة لم يكن هذا القرار غير خدعة لاشعال الثورة العربية ، وهي مطمح البريطانيين ، اذ كانوا يسعون لجعل الثوار العرب آلة لتحقيق آمالهم فيعدونهم الوعود الكاذبة ويعللونهم بالأماني الباطلة ...

« وقد وقع الشريف حسين باشا المسكين في شرك البريطانيين واغتر بأقوالهم وأخل بوحدة الاسلام وشرفه . ان البريطانيين بعد أن أخذوا وعداً منه بالعصيان قرروا الدفاع عن الترعة في شبه جزيرة سيناء ... ولم يتجاوزوا الترعة الا بعد أن ضمنوا خروج الشريف وعصيانه . واذا كانوا اليوم امام القدس فذلك نتيجة هذا العصيان في مكة ...

« لو لم يكن الاستقلال الذي وعد به البريطانيون حسين باشا سراباً خادعاً أو كان أمل الاستقلال والسلطنة الذي يحلم بها الشريف حسين باشا محتملة الوقوع ، ولو كان احتمالاً بعيداً ، لجاء عصيان الحجاز فيه ذرة من التعقل . ولكن سرعان ما جاهر البريطانيون بمرادهم ... فالشريف حسين باشا الذي سبب وصول الاعداء الى قلعة القدس ، سيشعر بالتعاسة التي جلبها لنفسه باستبدال شرف الامارة الذي منحته اياه الخلافة الاسلامية بالعبودية للبريطانيين ...

« بعثت أخيراً للشريف حسين باشا كتاباً صورت له فيه هذه الحقائق وأفهمته حرج مركزه الحاضر وخطره . فاذا كان مسلماً حقيقياً وكان جامعاً لمزايا العرب ومناقبهم وشعائرهم ، انقلب على البريطانيين وعاد راجعاً الى خليفة الاسلام والمسلمين . أنني قد قمت بواجباتي الدينية راجياً من الله عز وجل ان يلهمه سواء السبيل والرشد والهدى ، وأن لم يرجع فالويل له ... » .

تلقى فيصل بكثير من الألم والمرارة اخبار اتفاق سايكس – بيكو وأحال رسالتي جمال باشا فوراً الى والده . أضطرب الحسين لما جاء فيهما

وطلب الى ابنه أن يرسل للقائـــد التركي رداً مختصراً بأنه « يرفض الاتصال بالعدو » ، وبعث بالرسالتين الى السير ريجينالد وينغيت ، المندوب البريطاني بمصر يطلب ايضاحاً عما جاء فيهما حول الاتفاق السري بين حكومته والحكومة الفرنسية بشأن تقسيم البلاد العربية بما يناقض عهود مكماهون .

أحرج كتاب الملك السلطات البريطانية كل احراج ، فاتفاق سايكس — بيكو حقيقة راهنة ، واتفاقها مع الحسين لا سبيل الى انكاره . وكان بودها أن تغتنم الفرصة للخروج من اللبس الذي يكتنف سياستها في الشرق منذ سنتين ونيف ، فتطلع الحسين على حقيقة الأمر وتقنعه بأن هذا الاتفاق أضحى باطلاً بانسحاب روسيا من الحرب ، وتقدم له المساعدة لتنظيم جيشه وتحسين اقتصاد بلاده . الا انها شاءت متابعة سياسة التضليل ، فأبرق بلفور وزير خارجيتها الى وينغيت نص الرسالة التالية للحسين ، قدمها له في ٨ شباط ١٩١٨ الكولونيل باست نائب المندوب السامي البريطاني في جده ، قال فيها :

« أمرني جناب فخامة نائب جلالة الملك أن أبلغ جلالتكم البرقية التي وصلت الى فخامته من نظارة الخارجية البريطانية بلندن ، وقد عنونتها حكومة جلالة الملك ، ملك بريطانيا العظمى ، باسم جلالتكم وهذا نصها بالحرف الواحد :

« أن الرغبة والصراحة التامة اللتين أتخذتموهما في ارسالكم التحريرات التي أرسلها القائد التركي في سوريا الى سمو الامير فيصل وسمو الأمير عبدالله ، الى جناب نائب جلالة الملك كان لهما أعظم الاثر لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، وأن الاجراءات التي أتخذتموها جلالتكم بهذا الشأن لم تكن الا رمزاً يعبر عن تلك الصداقة والصراحة التي كانت الشاهد الدائم على حسن العلاقة بين الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى .

« ومما لا يحتاج الى دليل أن السياسة التي تنسج عليها تركيا هي خلق

الارتياب والشك بين دول الحلفاء وبين العرب الذين هم تحت قيادة وعظيم ارشادات جلالتكم والذين بذلوا الهمة الشماء ليظفروا باعادة حريتهم القومية. والسياسة التركية لا تتوانى في بذر ذلك الارتياب، فتوسوس للعرب بأن دول الحلفاء ترغب في الاراضي العربية، وتلقي في روع دول الحلفاء ان ارجاع العرب عن مقصدهم أمر محتمل. ولكن أقوال الدساسين لن تقوى على ايقاع الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم الى فكر واحد وغرض واحد.

« أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى والدول الحليفة لها ما زالت واقفة موقف الثابت لكل نهضة تؤدي الى تحرير الأمم المظلومة. وهي مصممة أن تقف بجانب الأمم العربية في جهادها لتبني عالماً عربياً يسوده القانون والشرع بدل الظلم العثماني.

« أن حكومة ملك بريطانيا العظمى تكرر وعدها السابق بخصوص تحرير الأمم العربية. ولقد سلكت مسلك التحرير هذا وستستمر عليه بكل استقامة وتصميم لكي تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار، وتساعد الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم ».

أكتنف كتاب وزير الخارجية البريطانية هذا غموض مقصود فلم ترد فيه أية اشارة الى موضوع احتجاج الحسين اي اتفاق سايكس – بيكو. ورأى ريجينالد وينغيت أن تأكيدات حكومته في هذا الكتاب مبهمة غير وافية فأعقبه ببرقية منه الى الحسين قال فيها:

« أن الوثائق التي وجدها البلشفيك بوزارة الخارجية في بتروغراد لا تمثل اتفاقاً فعلياً تم عقده بين الحلفاء، وانما هي سجل لمذاكرات ومباحثات مؤقتة جرت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في الايام الأولى من الحرب، وقبل الثورة العربية، ويقصد منها اجتناب الصعوبات بين الدول في حربها مع تركيا.

« لقد شوّه جمال باشا صورة التفاهم الاصلية بين الدول وأغفل ما نصت عليه من ضرورة الحصول على موافقة السكان ذوي العلاقة وصيانة مصالحهم ، وما ندري أن كان ما فعله جهلاً منه أم خبثاً » .

صدق الحسين أقوال البريطانيين ، وأعتبر ان اتفاق سايكس – بيكو خدعة ولا وجود له الاّ في مخيلة الترك ! ! ويلوح أن معظم زعماء العرب المحيطين به سلّموا هم أيضاً بصحة التعليلات البريطانية على الرغم من الادلة المنافية ، وعلى الرغم من إطلاع لورانس الأمير فيصل على حقيقة هذا الاتفاق ، فقد قال لورانس في مذكراته : « قلت لفيصل أن أفضل حل للتخلص من هذه المعاهدة [اتفاق سايكس – بيكو] هو اسداء المساعدات القيمة الفعالة للبريطانيين ، حتى اذا تم لهم النصر أخجلهم أن يسددوا طلقة نار يقضوا بها على حليف مخلص تطبيقاً لبنودها . وأعربت له عن اعتقادي بأن العرب اذا أخذوا بنصيحتي رأوا ان بنادق البريطانيين بعد النصر لن تصوب كلها في اتجاه واحد » ، ثم أضاف : « لقد رجوت فيصل أن لا يثق بوعودنا كما وثق بها والده ، وأن يعتمد على نفسه وقوة فعائله وحسب » .

ويبدو من تعاقب الاحداث السياسية في الشرق في أواخر ١٩١٧ أن الحسين وأركان حكومته ورجال بلاطه لم يحيطوا هذه الاحداث عناية كافية ولم يدركوا كنهها البعيد،وعلّلوها تعليلاً « عشائرياً » محدوداً بعيداً كل البعد عن حقيقة السياسة الأوروبية في تلك الحقبة المضطربة من الحرب . ولئن كان بعض رجال السياسة يعزو مواقف زعماء العرب هذه الى طيب قلوبهم وصفاء نيتهم أو الى انعزالهم عن العالم الغربي وتلونات السياسة فيه ، فلا شك أن هناك عوامل أخر كانت كبيرة الشأن عظيمة الاثر في توجيههم قسراً نحو هذا الموقف . فالشريف كان قليل الثقة بالترك ويضمر الكره لهم ، وكان عظيم الثقة ببريطانيا مؤمناً بصدقها ايماناً لا يتزعزع حتى أن ابنه عبدالله كتب في جريدة القبلة بمكة في ٢٤ محرم ١٣٣٥ (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٦) يتحدث عن ثقة والده المطلقة هذه فقال : « وما مثل الذين

يعترضون عليكم في موالاة حلفائكم الا كمثل من يحاول الاعتراض على الله في تدبير شؤونه التي يبديها ولا يبتديها ». وزاد في شد هذا الرباط الروحي بينه وبين حلفائه البريطانيين ما هو أوثق الروابط في كل زمان ومكان ، اي المال. فقد كان الحسين يتقاضى من دار الاعتماد بالقاهرة، حسب الوثائق التي نشرت ، حوالى مئتين وخمسة وعشرين ألف ليرة استرلينية في الشهر ، كان يبذل بعضها لتسديد نفقات جيشه ويوزع البعض الآخر على البطانة التي تعيش في كنفه وكنف أولاده ، فضلاً عن مبالغ وفيرة أخر كان يغدقها لورانس بلا حساب عليه وعلى ابنائه والمقربين اليه واليهم.

وشعر بعض البريطانيين المسؤولين فيما بعد انهم لم يحسنوا صنعاً في اتباع هذه السياسة المزدوجة ، وكان أول من أنكرها لورد غراي نفسه الذي وضع اتفاق سايكس – بيكو. فقد تحدث عن هذا الامر في خطاب له بمجلس اللوردات في ٢٧ نوار ١٩٢٣ قائلاً : « لقد اطلع الرأي العام على عدد غير قليل من هذه الالتزامات السرية عن غير الطرق الرسمية. ولست أدري ان كان جميعها قد أذيع بهذه الصيغة. ولذا أقترح باصرار على الحكومة أن تنشر جميع المعاهدات السرية التي ارتبطنا بها خلال الحرب وتلك التي لنا علاقة بها بصورة رسمية ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لصون كرامتنا ... وأني لعلى يقين من أننا لن نستعيد شرفنا ان نحن أخفينا التزاماتنا وتظاهرنا بعدم وجود التناقض فيها ، اذا كان هذا التناقض قائماً بالفعل ... وهذا النهج الشريف يجب أن يدعونا الى التفكير بأعدل مخرج لنا من هذه العقدة التي قد تكون التزاماتنا في أثناء الحرب قد أوقعتنا فيها ».

أما لورانس ، لسان بريطانيا لدى العرب ، فيبدو أن الندم قد داخله بعد الدور الذي قام به في أثناء الحرب باشعال نار الثورة العربية. وكأنما شاء ان يكفر عن خطاياه باعترافات جاءت في مذكراته « أعمدة الحكمة السبعة » فقال :

« في ١٥ آب بلغت الثلاثين من عمري فظللت ساعات أحاسب نفسي في انفراد. وأني لأذكر ذلك النهار بشيء من العجب اذ كنت أعلل النفس منذ أربع سنوات برتبة لواء ولقب نبيل. اما الآن فشعوري باجرامي نحو العرب قد أبعد عن نفسي قبول مثل هذه الالقاب وجعلني أرتضي بأن تكون لي في الناس سمعة حسنة وحسب...

«كان العرب يثقون بي، وكذلك كان اللنبي وكلايتون. وكان رجالي يموتون من أجلي لا يسألون. وأني لاتساءل اليوم ان كانت مدارج الشهرة تقوم كلها على الغش والخداع كما تقوم شهرتي... حتى بت أشعر كلما لمست كائناً حياً انني ألمس قذارة وأرتعد أيضاً كلما يقترب مني...

« لقد أثيرت الثورة العربية بخدعة غير شريفة... أن كتب النصر لنا في هذه الحرب فكل ما قطعناه للعرب من وعود يضحى حبراً على ورق. ولو توخيت الاستقامة والصدق في علاقتي معهم لنصحتهم بأن يغادروا الجبهة ويعودوا الى منازلهم فلا يتعرضوا للموت حباً بهذه الترهات وتعلقاً بها. ولكنني لم أفعل شيئاً من ذلك... أفلم تكن الحمية العربية خير سلاح في يدنا لكسب الحرب في الشرق الأدنى؟... وعود خلابة أغدقتها بريطانيا سخية عليهم أيام المحنة حسبوها طيوراً زرقاً جميلة تبني الآن أوكارها... فياللعار لبلادي...

« لقد أكدت للمحاربين معي أن بريطانيا تحترم تعهداتها روحاً ونصاً. وهذا ما شجعهم على القتال بجرأة فائقة. وما كنت أنا فخوراً بهذه الأضاليل. وظللت أعاني منها مرارة الخزي والعار...

«كنت أنا الموهوم بين هؤلاء العرب، وكنت أكثرهم ارتياباً. كنت أغبطهم على سذاجتهم... كان خداعنا يتيح لهم أن يسجلوا انتصارات باهرة ونحن ندفع ثمنها من كرامتنا... كلما زاد عدد القتلى بينهم ازداد احتقارنا لانفسنا... كانوا ضحايانا البريئة يحاربون العدو بقلوب عامرة

ويهرعون لتنفيذ أوامرنا دون تردد ، كما تحمل الريح ريشة خفيفة ...

«كان العرب يؤمنون ان وعودنا لهم وعود صادقة ، فارتضوا الموت قانعين مطمئنين . وجاء تصرفهم هذا منطقياً بطولياً اذ تكافأت فيه التضحية والأمل ... وأتساءل اليوم ان كان بوسعي أن أعتبر العار الذي يكسوني نوعاً من التضحية التي قبلتها خدمة لبلادي ؟ والى أي حد كان يحق لي أن أترك قوماً يموتون لانهم لا يعرفون الحقيقة ؟... لا يسعني الاعتراف بأني قبلت الاسهام في خداع العرب لضعف خلق في ، أو للؤم موروث . الحق أن بعض هذه الطباع كان في جبلتي . وكان في ميل الى الختل ، ولولا ذلك لما تمكنت من اتقان التمثيل في مسرحية وضعها سواي ونفذتها طوال سنتين متواليتين ...

« بعد احتلال العقبة أخذ الندم يحز في نفسي ويشتد علي في ساعات فراغي لانخراطي في هذه الثورة ... وما زلت أعاني بمرارة الصبر هذا الندم .. »[1].

ولم ينس لورانس في مذكراته ان ينحي باللائمة الشديدة على مارك سايكس لازدواجيته فقال : « ليس مارك سايكس في الحقيقة غير رزمة من الحدس ، نصف متعلم . كانت مشاريعه السياسية مشاريع هاوٍ يعوزه الصبر وحسن اختيار مواد بنائه ... وفيها ما يستدعي الضحك ... كان هذا الرجل كاريكاتورياً أكثر مما كان خلاقاً رصيناً . وكان بمزاجه ميالاً الى التزوير حتى في شؤون الدولة . لقد أسدت الينا خدماته بعض الخير ولكنها رمتنا بكثير من الشر . الا أن الرجل استيقظ أخيراً ورأى فظائع المشوهات التي جرتها سياسته فقال ، وفي قوله ما يشرفه : « الحق أنني كنت مخطئاً » .

(١) لورانس . أعمدة الحكمة السبعة . ص ٧٠٠ - ٧٠٤ ، ٨٠٥ (النص الفرنسي) .

الفصل السادس

وعد بلفور

(٢ تشرين الثاني ١٩١٧)

وضع الصهيونيون في مؤتمرهم الأول ببال سنة ١٨٩٧ ، وفي المؤتمرات التي تلته ، اسس العمل لانشاء الدولة اليهودية في فلسطين [1] ، فقرروا تأسيس شركة لشراء الأراضي وانشاء المستعمرات فيها ، وتشجيع الجمعيات التي تعمل على نشر اللغة العبرية وتنظيم الدعاية لها . وفي مؤتمر لاهاي ١٩٠٨ اتخذوا تدابير عملية جديدة فاعتبروا العبرية اللغة الرسمية للحركة الصهيونية ، وخصصوا قرضاً هاماً لشركة شراء الأراضي وآخر لبناء مدينة للمهاجرين بالقرب من يافا عرفت بتل أبيب . وكان الصهيونيون على اقتناع أن قيام وطنهم القومي في فلسطين لن يتحقق الا عنوة وبضمانات دولية ، وكانت بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا أقرب الدول لاعطاء هذه الضمانات نظراً لامكاناتها السياسية والعسكرية الكبيرة ولما لهم من نفوذ قوي في أوساطها المالية والاقتصادية .

سعى الصهيونيون لدى السلطان عبدالحميد بمساعدة فردريك دي

(١) راجع الجزء الثالث ص ١٥ – ١٦ .

بادن أحد اعضاء الاسرة المالكة في المانيا ، ليسمح بهجرة يهودية واسعة النطاق الى فلسطين ، وقدموا له عروضاً مالية مغرية،منها تخفيض فوائد ديونه الفاحشة التي كانت توهن خزينته الى ١/٢ ٢١٪ . رفض السلطان هذه العروض حفاظاً منه على زعامته الدينية في العالم الاسلامي فتنكر له الصهيونيون وتعاونوا،تشفياً وانتقاماً منه ،مع خصومه أعضاء حزب الاتحاد والترقي الذين أغدقوا عليهم الوعود بتحقيق أهدافهم السياسية بفلسطين أن قيض لهم تسلم الحكم في تركيا .

وفي بداية الحرب العالمية الاولى أجرى الصهيونيون اتصالات مع الحكومة التركية رعاها وزير الولايات المتحدة المفوض في اسطنبول ، فأبدى الاتحاديون استعدادهم للموافقة على انشاء شركة لتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين واقامة مستعمرات فيها . ولم يشاؤوا التعهد بأكثر من ذلك خشية نقمة العرب عليهم . ولكن الصهاينة كانوا واثقين من انتصار الحلفاء فانفضوا عن الترك وراحوا، بما لديهم من أسباب ، يساومون الحكومة البريطانية على وضع امكاناتهم المادية والدعائية في تصرف الحلفاء ، اذا ما قطعوا لهم وعداً بجعل فلسطين وطناً قومياً لهم . واتصل هربرت صموئيل أحد زعمائهم بادوارد غراي وزير خارجية حكومة لندن في تشرين الثاني ١٩١٤ وحثه على تبني قيام دولة يهودية في فلسطين تكون « حليفة لبريطانيا وعلى مقربة من مصر ومن قناة السويس » ، وان يسعى للحؤول دون قيام دولة عربية مستقلة في سوريا والعراق لان مستقبل تحقيق الدولة اليهودية يتوقف على مدى قوة جيرانها العرب أو ضعفهم .

مال غراي الى قبول هذا المشروع ، وتم الاتفاق بينه وبين اللجنة الصهيونية بلندن على الاّ تمنح فلسطين استقلالها السياسي قبل ان يدخل اليها أكبر عدد من اليهود،لانهم فيها آنذاك قلة ضئيلة ضعيفة لا تتعدى ٤٪ من السكان .

وفي كانون الثاني ١٩١٥ قدم صموئيل،بناءً على طلب غراي ، الى

أعضاء الحكومة البريطانية وكبار رجال الدولة وبعض النواب النافذين في مجلس العموم مذكرة حو ل « مستقبل فلسطين » عرض فيها التوائد التي تجنيها بريطانيا من اقامة دولة يهودية فيها تضم ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي تكون حليفة مخلصة لها وسنداً أميناً لضمان مصالحها في الشرق.

لاقت هذه المذكرة تأييداً وتشجيعاً لدى معظم رجال الدولة البريطانيين، الاّ أن لورد أسكويث رئيس الوزراء ولورد كيتشنر وزير الحربية لم يتهوسا لها هوس ادوارد غراي ولويد جورج اقتناعاً منهما بأن الظروف الدولية غير موآتية لبحث هذا الأمر الخطير لا سيما وأن الثورة العربية عامل اساسي لكسب الحرب في الشرق والمفاضات مع الحسين تسير في نجاح كلي. وقد وصف أسكويث هذه المذكرة في يومياته بتاريخ ١٣ آذار ١٩١٥ قائلاً : « أشرت فيما سبق الى مذكرة هربرت صموئيل وهي بما فيها من الهوس والتطرف أشبه بأناشيد قدماء الاغريق في تمجيدهم باخوس. وهو يطالب بأن نأخذ نحن فلسطين عندما توزع مخلفات الاتراك في آسيا لنسهل مع كر الايام هجرة جموع اليهود اليهـــا من جميع أنحـــاء المعمور، حتى اذا حان الأوان تمتعوا بالحكم الذاتي ».

ولما تولى لويد جورج رئاسة الحكومة البريطانية في كانون الأول ١٩١٦ نهج سياسة جديدة تجاه العالم العربي. فقد رأى أن النهضة العربية أصبحت أمراً محتوماً، وبان له أن الحفاظ على مصالح بريطانيا في الشرق يحتّم عليها انشاء دولة حليفة في فلسطين تقيم نوعاً من التوازن مع العرب في تلك المنطقة، ناهيك عن اعتقاده بأن التقرب من اليهود قد يحمل الولايات المتحدة الاميركية على دخول الحرب ضد الدول المركزية.

وقد أشارت التقارير السياسية التي نشرت حول الحرب العالمية الأولى الى رسوخ هذا الاعتقاد في أذهان عدد كبير من رجال السياسة الفرنسيين والبريطانيين آنذاك. ويؤكّد بعضها أنّ الولايات المتحدة عزمت على دخول الحرب ضد المانيا على أثر اغراق الباخرة البريطانية لوزيتانيا في ٧

نوار ١٩١٥ وكانت تحمل عدداً كبيراً من الاميركيين . غير أن الزعماء الصهيونيين تمكنوا من حمل الرئيس ولسون على ارجاء اعلان الحرب ريثما يتم الاتفاق بينهم وبين بريطانيا على صفقة فلسطين . وقد أشار موريس باليولوغ سفير فرنسا في بطرسبورج الى هذه المسألة في تقرير له بتاريخ ٥ أيلول ١٩١٦ فقال : « تحدثت الى نيراتوف بشأن اميركا وقلت له اننا نأسف أن يظل عدد كبير من الاميركيين معرضاً عن فهم حقيقة هذا النزاع الدولي ... لقد انقضى أكثر من عام على اغراق الالمان الباخرة لوزيتانيا . ووصفت صحيفة « ذي نَيشين » النيويوركية ، وهي من امهات الصحف في العالم الجديد ، هذا العمل بقولها انه يندي جبين أتيلا خجلاً من هوله وكذلك جبين الترك القساة القلوب . ولو أقدم قراصنة البربر على مثله لندموا وقدموا الاعتذار . ولكن الضمير الاميركي ما برح متردداً . ثم قلت لنيراتوف ... بوسع روسيا أن تقوم بدورها في حمل الولايات المتحدة على مناصرتنا ، فقال وكيف ؟ فأجبت : عدلوا قليلاً في بعض احكام قوانينكم نحو اليهود فيكون لهذا التعديل أثر كبير في موقفها منا ... » .

وكانت الحكومة البريطانية على اقتناع تام بوجهة النظر هذه فراحت تقنع الروس بضرورة تبديل سياستهم من اليهود وتؤكد انها تُكسب الحلفاء مساعدات ذات شأن عظيم من الولايات المتحدة . ولم يكن يسيراً اقناع حكومة القيصر بهذا الامر ، لان معظم اليهود الروس المشردين في الولايات المتحدة كانوا شيوعيين يحيكون الدسائس والمؤامرات في السر والعلانية لاشعال الثورة في روسيا والاطاحة بنظام القيصر وبالكنيسة الارثوذكسية . وراح لويد جورج يختلق الاسباب للتنصل من تعهدات حكومته للحسين بجعل فلسطين ضمن حدود الدولة العربية العتيدة ، ومن احكام اتفاق سايكس — بيكو التي تقضي بوضعها تحت اشراف دولي . ورأى أن نجاح هذه الخطة يستلزم من جهة حصر الثورة في الحجاز واضعافها عسكرياً حتى لا تقوى فيما بعد على معارضة سياسته الجديدة في الشرق ، وأرضاء

فرنسا من جهة ثانية بمنحها مناطق أخرى في أمبراطورية بني عثمان لقاء وضع فلسطين تحت اشراف بريطانيا وحدها . وعهد الى مالكولم سكرتيره الخاص والى مارك سايكس الذي اشترك في مفاوضات القاهرة بين مكماهون والحسين وفي مفاوضات لندن مع جورج بيكو أن يتصلا باللجنة الصهيونية ويباحثانها في أمر مستقبل فلسطين .

عُقد الاجتماع الأول بين الفريقين في ٧ شباط ١٩١٧ في منزل حاييم وايزمن، فأكد اليهود بانهم يرفضون قيام ادارة دولية او ادارة مشتركة بين بريطانيا وفرنسا في فلسطين ، ويقبلون بوضعها تحت حماية بريطانيا اذا وعدتهم بتسهيل الهجرة واستملاك البلاد لجعلها في المستقبل دولة يهودية ، وأعلنوا أنهم اذا أعطوا هذا العهد يضعون كل جهودهم في خدمة الحلفاء حتى النصر ومنها حمل الحكومة الاميركية على اعلان الحرب على الدول المركزية . وافق لويد جورج على هذه المطالب وراح يرقب الفرص لوضعها موضع التنفيذ .

وفي غضون شهر آذار ١٩١٧ تناولت بعض الصحف الأوروبية الحديث عن اتفاقات سرية عقدت بين باريس ولندن وبطرسبورج بشأن الامبراطورية العثمانية ، فأيقظ ارتياباً لدى الصهيونيين ، مما حمل بلفور وزير الخارجية البريطانية على التأكيد لوايزمن أن حكومته لن تتراجع عن تنفيذ تعهداتها لليهود ، ونصح اليه أن يتصل بالحكومة الفرنسية لينال منها الموافقة على جعل فلسطين وطناً قومياً لهم ، وأن يتحاشى ما أمكن البحث في أمر صاحب السيادة عليها بعد الحرب .

اوفد الصهيونيون سوكولوف ، احد زعمائهم البارزين ، الى باريس في آذار لمفاوضة حكومتها بالامر فلم يلق أذناً صاغية اذ أعلنت المحافل الدينية معارضتها لمشروعه تؤيدها جمعية « الاليانس الاسرائيلية » المعادية للصهيونيين ، وأكد له بيشون ، وزير الخارجية ، بأن موقف فرنسا مستمد

من اتفاق سابق مع حكومة لندن (اتفاق سايكس - بيكو) يقضي بقيام نظام دولي في فلسطين بعد الحرب.

أبلغ سوكولوف جمعيته بما كان، فحملت على الحكومة البريطانية حملة شعواء وراحت ترمي وزراءها بالمخاتلة لانهم أخفوا عنها حقيقة هذا الاتفاق، فلم ير بلفور بدأً من استرضاء اليهود وتوكيد تعهداته السابقة لهم، وأوعز الى سفيره بباريس ليقدم باسم حكومة صاحب الجلالة جميع أسباب المساعدة لسوكولوف.

تدخل السفير البريطاني شخصياً لدى بيشون وراح يعلّله بالفوائد التي سيجنيها الحلفاء من اعطاء الوعد باقامة الوطن القومي اليهودي بفلسطين ومنها اثارة اليهود في أوروبا الشرقية وجعل الولايات المتحدة تخوض الحرب ضد الدول المركزية. ونزولاً عند الحاح بريطانيا وافقت فرنسا على قيام الوطن القومي اليهودي في البلاد المقدسة كما أراده الصهيونيون.

دخلت الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء في ٦ نيسان ١٩١٧. وقد يكون لهذا العمل الخطير مسوغات جمه تتعلق بأمنها وسلامتها أو نتيجة سوء تصرف الالمان في اعلان حرب الغواصات، ولكن يبدو من أقوال الصهاينة ان موافقة بريطانيا وفرنسا على انشاء الوطن القومي لهم بفلسطين كان له وزن كبير في حمل ولسون والكونغرس الاميركي على اتخاذ هذا الموقف!!

فوجئت أوساط الصهيونيين في لندن عقب هذه المفاوضات بانشقاق في صفوف اليهود اذ أذاع دافيد الكسندر رئيس لجنة مندوبي اليهود البريطانيين وكلود مونتيوفيوري رئيس الاتحاد البريطاني اليهودي بياناً في ٢٤ نوار ١٩١٧ يؤكدان فيه تعلقهما بالصهيونية كفكرة ترمي الى جعل فلسطين مركزاً روحياً لليهود ولكنهما يعارضان أهدافها السياسية بانشاء دولة يهودية يكون من عواقبها اعتبار اليهود في جميع أنحاء العالم غرباء

عن بلاد ظفروا فيها بعد جهد طويل بمكانة مرموقة وبالمساواة في حقوقهم السياسية مع غيرهم من المواطنين .

لم تصادف هذه الحملة أي صدى مستحب في نفوس الأكثرية الساحقة من الصهيونيين ، وكان في اعتقادهم ان دخول الولايات المتحدة الحرب يدفع قضيتهم في فلسطين نحو النجاح بفضل نفوذهم القوي في اوساطها المالية والرسمية ،وتسلطهم على وسائل الدعاية والنشر فيها تسلطاً تاماً ، وتهافت احزابها على كسب اصواتهم في انتخابات الرئاسة مما يحمل المسؤولين الاميركيين في كثير من الاحيان على الانعتاق من موجباتهم الدولية للفوز بها . وراحوا يطالبون الحكومة البريطانية بتكريس وعودها بتصريح رسمي ، فطلب بلفور الى وايزمن أن يقدم له مشروع نص بهذا التصريح .

ألف الصهيونيون لجنة استمزجت آراء معظم الجمعيات اليهودية في أميركا وأوروبا فوضعت نصوصاً عديدة عرضتها على البيت الابيض وعلى الخارجية البريطانية ، الا أنها كانت طويلة مفصلة فطلب اليها الاختصار والتشديد على المبدأ لا التفصيل . وفي ١٨ تموز صاغت النص التالي وقدمته الى بلفور ليتبناه وعداً رسمياً باسم الحكومة البريطانية :

« أن حكومة صاحب الجلالة ،بعد اطلاعها على أهداف المنظمة الصهيونية ، تقبل بمبدأ الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي ، وبحقه في انشاء حياة قومية له فيها في ظل حماية تنظم بعد النصر عند عقد مؤتمر الصلح .

« وأن حكومة صاحب الجلالة ترى ضرورياً من أجل تحقيق هذا المبدأ منح القومية اليهودية في فلسطين استقلالاً ذاتياً ، واطلاق حرية هجرة اليهود اليها ، وانشاء شركة يهودية قومية لاستعمار الاراضي والعناية باسكان المهاجرين وتنمية اقتصاد البلاد .

« وترى حكومة صاحب الجلالة أن شروط الاستقلال الداخلي وأشكاله

وبراءة الشركة اليهودية القومية لاستعمار الاراضي يجب أن تعد مفصلاً وتقر بالاتفاق مع ممثلي المنظمة اليهودية ».

وجد بعض أعضاء الحكومة البريطانية أن الصهيونيين يطالبون في هذا البيان بما يفوق الممكن فاضطرت اللجنة الى تعديله في ١٨ ايلول على الشكل التالي :

« ١ ـ أن حكومة جلالته تقبل بمبدأ تحويل فلسطين الى وطن قومي للشعب اليهودي .

٢ ـ أن حكومة جلالته ستبذل جهدها في سبيل تحقيق هذه الغاية وتفاوض المنظمة الصهيونية من أجل تحديد الطرق والوسائل الضرورية لبلوغها » .

أرسل هذا النص الى ولسون فوافق عليه . ولكن المصاعب تجددت حين طاب بعض الصهيونيين أن يضاف على البند الأول من التصريح فقرة تضمن لليهود الذين يبقون خارج فلسطين كامل حقوقهم وحرياتهم في البلاد المقيمين فيهـــا .

وحيال هذا الموقف المشوب « بالدلال » الذي يفرض على بريطانيا حماية اليهود في جميع أنحاء العالم ، قررت أن تضع النص بنفسها ووعدت بأن تعرضه على اللجنة الصهيونية قبل اعلانه .

وبعد مفاوضات بين ولسون ولويد جورج وبلفور والزعماء الصهيونيين وُضع نص التصريح في صيغته النهائية بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩١٧ . وقبل نشره تداول اعضاء الحكومة البريطانية في امر ردة الفعل العربية . وقد عبر سايكس عن موقف العرب بقوله : « ان رجال الثورة بحاجة اليوم لبريطانيا اكثر مما هي بحاجة اليهم، ولا يسعهم بأي حال الاستغناء عن الأموال الطائلة التي تغدقها عليهم . وأن العرب عامة في وضعهم السياسي والاجتماعي لا يشكلون أي خطر آني أو في مستقبل قريب على مصالح التاج ، ناهيك عن الانقسامات القبلية والحزبية والاقليمية المستحكمة فيما

بينهم والتي تجعل وحدتهم الفعلية أمراً مستبعداً ، ولذا فانهم لن يقوموا بأي عمل عدائي رصين ضد بريطانيا واليهود غير الاحتجاج الكلامي ، وسيقبلون ايما تفسير تعطيه حكومة صاحب الجلالة لهذا التصريح » .

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ أنفذ بلفور وزير الخارجية البريطانية الى لورد روتشيلد ، احد زعماء اللجنة الصهيونية ،الكتاب التالي الذي يعرف بوعد بلفور :

« بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، يسرني جداً أن أبلغكم بأن حكومة جلالته تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة حالياً في فلسطين ، ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى » .

لهذا التصريح العميق المعاني والمدروس العبارات غايات سياسية بعيدة تعكس النور بوضوح على أهداف السياسة البريطانية في الشرق . فهو بالاضافة الى تنكره لحقوق العرب الراسخة في فلسطين منذ أكثر من عشرين قرناً ، ومخالفته الصريحة للوعود التي أغدقتها بلسان مكماهون ووينغيت ولورانس وغيرهم من كبار رجالها في الشرق بضمان استقلال العرب في الحجاز وبلاد الشام والعراق ، فأنه يتضمن في معانيه ، مسترها وظاهرها ، استهتاراً بمقاييس المنطق وحقائق التاريخ،اذ ليس للحكومة البريطانية أو لاية دولة اخرى مهما علا شأنها حق التصرف ببلد آهل بالسكان كفلسطين ، وفي مستوى اجتماعي وثقافي راق ، وتقديمه هبة كأحدى ممتلكات التاج القفراء لشعب يعيش بعيداً عنه منذ آلاف السنين ومهما كانت له من روابط روحية فيـــه .

وقد وصف أحد الدبلوماسيين اللبنانيين هذا التصريح بقوله : « انما

وعد بلفور صفقة تجارية بين بريطانيا واليهود. اليهود يخدمون مصالح الانجليز والانجليز يدفعون لهم لقاء هذه الخدمات أجراً متفقاً عليه. الا أن هذا الاجر لم يؤخذ من صندوق الأمة البريطانية ولكنه أختلس من مال الغير »[1].

كان اعلان هذا الوعد أشد وقعاً في نفوس العرب من اتفاق سايكس – بيكو، فتعالت احتجاجاتهم على المسؤولين في دار الاعتماد بمصر. وراح هؤلاء بما ملكوا من سلطان ومال يبددون المخاوف ويموّهون الحقائق، ففرضوا على الصحافة رقابة صارمة وبذلوا جهوداً كبيرة ليحولوا دون وصول النبأ الى فلسطين، وكانت المعارك بين الجنرال اللنبي والجيوش العثمانية على أشدها حول القدس.

أتصل الحسين بالمندوب السامي في القاهرة يسأله عن كنه هذا الوعد وعن مجال تطبيقه، فأوفد اليه في كانون الثاني ١٩١٨ الضابط دافيد جورج هوغارت، رئيس المكتب العربي في دار الاعتماد، ليبلغه باسم بريطانيا مذكرة رسمية تقول:

« أما فيما يختص بفلسطين فأن سياسة بريطانيا تقوم على الاّ يكون شعب ما خاضعاً فيها لشعب آخر ولكن:

١ – بما أن في فلسطين مخلفات دينية وأوقافاً وبقاعاً يقدسها المسلمون واليهود والمسيحيون، كل فريق على حدة في بعض الأحوال ويقدسها فريقان منهم أو الثلاثة معاً في أحوال أخر، ولما كان يهتم بهذه الأماكن خلق كثير من خارج فلسطين وبلاد العرب، فلا بد من وضع نظام خاص بها يقره العالم.

٢ – وفيما يختص بجامع عمر، فأنه يعتبر خاصاً بالمسلمين وحدهم،

---

(١) الدكتور نجيب صدقة – قضية فلسطين. ص ٤٣.

ولن يخضع خضوعاً مباشراً أو غير مباشر لاية سلطة غير اسلامية .

٣ ـ ولما كان الرأي اليهودي العالمي يميل الى عودة اليهود الى فلسطين ، ولما كان ينبغي أعتبار هذا الرأي عاملاً دائماً ، ولما كانت وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة فوق ذلك تميل الى تحقيق هذا الامل ، فانها مصممة على أن لا تضع عقبة ما في طريق تحقيق هذا المثل الاعلى ما دام متمشياً مع حرية السكان الموجودين في فلسطين سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية » .

ويبدو جلياً من هذا التصريح أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على تحقيق هذا « المثل الاعلى » لسياستها في الشرق رغم كل الصعوبات والمحاذير ، كما يبدو أيضاً التناقض بين هذه المذكرة ووعد بلفور اذ تعترف بريطانيا فيها بالمحافظة على « حرية السكان العرب السياسية والاقتصادية بفلسطين » بينما لا يضمن وعد وزير خارجيتها لهؤلاء السكان غير « الحقوق المدنية والدينية » .

صدق الحسين تعليلات المندوب البريطاني هذه وأرسل على الاثر الى رجال الثورة وزعماء العرب في مصر وفلسطين وسوريا والعراق يبلغهم ان الحكومة البريطانية أكدت له رسمياً « أن إسكان اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب فيها » !!ويسألهم بالحاح « أن يصمدوا في ايمانهم بصدق بريطانيا في تحقيق وعدها » . وأوعز الى صحيفة القبلة بمكة ، وهي آنئذ لسان حال الثورة العربية ، فنشرت في عدد ٢٣ آذار ١٩١٨ مقالاً يذكر العرب بأن دينهم وتقاليدهم تفرض عليهم الضيافة والتسامح . ويحثهم « على الترحيب باليهود كاخوان لهم يتعاونون معهم لتحقيق مصالحهم المشتركة » .

هناك أسباب جمة حملت ملك الحجاز على اتخاذ هذا الموقف أشارت اليها الوثائق الغربية بصورة غير صريحة ، ومن أهمها سهولة تسليمه بالأمر الواقع

وارتباطه مالياً وعسكرياً ببريطانيا ، وقلة ثقته بجيرانه امراء الجزيرة،وكان يرى فيهم اعداءً يتربصون به الدوائر . فبات همه الكبير استرضاء دار الاعتماد حتى لا تعين خصومه على الاطاحة به عن عرش الدولة العربية العتيدة .

وثمة عناصر هامة أخر تعزى الى رجال بلاطه والمقربين اليه وهي أنهم لم يكونوا، بداعي الجهل والاستهتار ، على المام كافٍ بحدود المسألة الصهيونية أو يقدروا أهميتها وأخطارها الآنية والبعيدة على العالم العربي .

لقد أدى تصريح بلفور الى قيام مناقشات وجدل عقيم بين العرب والبريطانيين . فهؤلاء يقولون ان فلسطين استثنت في رسائل مكماهون الى الحسين من نطاق الدولة العربية . ويرفض العرب هذا التفسير مؤكدين ان رسالة المندوب السامي الى الشريف بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ استثنت من الدولة العربية أقاليم حددتها نصاً بمرسين وأضنة والمناطق الواقعة غربي حلب وحمص وحماه ودمشق ، والمقصود بها لبنان وبلاد العلويين . ولو كانت فلسطين من المناطق المستثناة لذكرتها الرسالة صراحة كما ذكرت غيرها .

ومما لا شك فيه ان النصوص الرسمية تثبت أن بريطانيا قد نقضت بوعد بلفور التزاماتها روحاً ونصاً نحو العرب ، ونكثت بعهودها التي قطعتها لهم .

أما من الناحية السياسية فعزم بريطانيا على اقامة الدولة اليهودية لا يحتاج الى تأويل . فقد قال لويد جورج رئيس وزرائها شارحاً وعد بلفور : « ان الفكرة التي استوحيناها والتفسير الذي اتفقنا عليه هو أن لا تقضي معاهدات الصلح بخلق دولة يهودية في الحال بفلسطين دون أن يؤخذ رأي أغلبية سكان هذه البلاد . غير أننا رأينا أن يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية في المستقبل ان عرف اليهود أن يفيدوا من التسهيلات التي سنتيحها لهم . فيصبحوا أغلبية عددية فيها عندما يحين الوقت لمنحها أنظمة

سياسية تمثيلية » . ويذهب لورد كيرزون الوزير في حكومة لويد جورج الى أبعد من هذا التصريح فيقول عن الوطن القومي اليهودي : « انه كيان سياسي يؤلفه اليهود ، ويدير شؤونه اليهود ، ويحكم وفقاً لمصالح اليهود » .

وفيما راح الصهيونيون ينظمون صفوفهم لوضع هذا التصريح موضع التنفيذ ، كان زعماء العرب يصرون على أنه لاغٍ من الناحية القانونية ، وما جاوزوا هذا الموقف السلبي .

وعلى هذا تابعوا ثورتهم على الترك ومضى فيصل في تقدمه مع الجيوش البريطانية نحو الشمال باتجاه دمشق .

الفصل السابع

تطور العلاقات الدولية حول الشرق العربي في نهاية الحرب العالمية الاولى

(كانون الثاني - ١١ تشرين الثاني ١٩١٨)

لاح للحلفاء منذ أوائل سنة ١٩١٨ بأن الحرب تؤذن بانتهاء وشيك بعد أن تحطمت قوى الدول المركزية في مختلف جبهات القتال. وراح الفرنسيون والبريطانيون يجدّون في وضع اسس السلام المقبل بما يؤمن مصالحهم في اوروبا والشرق ويضمن سلامة المواصلات في امبراطوريتيهم. وأحرج موقفهم اعلان الرئيس الاميركي ولسون نقاطه الاربع عشرة في ٨ كانون الثاني من تلك السنة، ومنها «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، فسعوا لديه لاقناعه بأن لا فائدة ترجى من نشر هذه المبادىء في بلدان آسيا وافريقيا المتخلفة في مضماري الحضارة والاقتصاد. ولم يكن ولسون شديد المراس، فنزل عند رأيهم وعدّل عن مبدأ الحرية المطلقة في تقرير المصير متبنياً نظام الحماية والانتداب على البلدان التي كانت رازحة تحت الاستعمار التركي والالماني. فقال في التفسير الرسمي الذي اعلنه بشأن نقاطه الأربع عشرة، وفيه يعترف باتفاق سايكس - بيكو: «يجب أن تؤمن لسوريا

حماية دولة كبرى ... وهذه الحماية مُنحت لفرنسا بموجب اتفاق عقد مع بريطانيا العظمى ... ولا نزاع بأن بريطانيا العظمى هي في حكم الحال حامية فلسطين والعراق والجزيرة العربية . ولا بد من وضع ميثاق عام يشتمل على الضمانات التي تربط الدول المنتدبة في آسيا الصغرى ، على أن يدخل هذا الميثاق في معاهدات السلام » .

أدخل هذا التصريح الاطمئنان في روع الصهيونيين اذ ضمن وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية وحدها خلافاً لنصوص اتفاق سايكس - بيكو ، فقرروا عندئذ البدء بوضع وعد بلفور قيد التنفيذ . فألفوا وفداً منهم برئاسة وايزمن انتقل الى فلسطين بصفة « هيئة استشارية لدى السلطات البريطانية في جميع الشؤون المتعلقة باليهود فيها ، أو بما له منها صلة بانشاء وطن قومي للشعب اليهودي وفق التصريح الصادر عن حكومة صاحب الجلالة » . وأوفدت وزارة الخارجية البريطانية أحد موظفيها ، أورمزبي غور ، كضابط أرتباط لدى هذا الوفد .

اجتمع وايزمن وصحبه ببعض الزعماء العرب بالقاهرة في أثناء مرورهم فيها خلال شهر آذار ١٩١٨ وقام رجال المندوبية البريطانية بمساع حثيثة للتقريب فيما بينهم . ويقول أورمزبي ان هذه المساعي « بددت شكوك العرب في مستقبلهم السياسي وأعدت الجو للتفاهم مع الصهيونيين » . ولما وصل الوفد الى فلسطين في نيسان استقبلته السلطات البريطانية العسكرية استقبالاً رسمياً ويسرت لاعضائه أسباب اقامتهم وتنقلهم ، وحل وايزمن ضيفاً على الجنرال اللنبي . ولم يعبأ أعضاؤه بظروف الحرب القائمة فراحوا يضعون الخطط لاستملاك الأراضي وتنفيذ الهجرة اليهودية على نطاق واسع ، وتمكنوا من الادارة حتى ان السلطات العسكرية لم تكن تصدر قراراً الا بموافقتهم كأنهم أصحاب البلاد وأسيادها، ولم يكن هذا شأنها مع العرب اذ قيدت حريتهم في التنقل والاتصال بالخارج بحجة أن البلاد ما تزال في حالة حرب .

وقد أثار هذا التمايز غير العادل في معاملة اليهود الغرباء والفلسطينيين العرب أبناء البلاد الاصليين ، وانحراف اللجنة الصهيونية في تصرفاتها مع الادارة العسكرية حفيظة بعض الضباط البريطانيين فرفضوا الامتثال لأوامرها . فاتصل أحد أعضائها لويس برانديس ، القاضي في المحكمة الاميركية العليا ، بقائد الجيش البريطاني وقال له مهدداً : « يجب أن لا تنسى أن الحكومة البريطانية تعهدت بتسهيل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، فاذا لم تكن أعمالك مستوحاة من هذه السياسة فاني على استعداد لمراجعتها بالأمر » . وعلى أثر هذا التهديد أبرق بلفور الى السلطات العسكرية في القدس « بأن حكومة صاحب الجلالة تتمسك بوعدها الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، وعلى الجيش البريطاني أن يسدي للجنة الصهيونية ما تحتاجه من مساعدة » .

أما الضباط الذين أظهروا استياءً من تصرف اللجنة الصهيونية واعتبروه ماساً بكرامة الجيش البريطاني ، فنقلوا فوراً الى وحدات عسكرية خارج فلسطين .

حملت تصرفات اللجنة هذه وما رافقها من اسهام الجيش البريطاني في تبديل الادارة المدنية بفلسطين خلافاً لنصوص معاهدات لاهاي التي تحظر على المحتل اجراء مثل هذه التدابير قبل عقد الصلح ، نفراً من الزعماء العرب المقيمين في القاهرة على رفع مذكرة لحكومة لندن يطالبونها بأن تحدد موقفها ازاء العالم العربي وتوضحه بعد أن لمسوا تبدلاً في سياستها يتجلى في نصوص وتدابير رسمية اتخذتها تتعارض وضمانات مكماهون للحسين . وفي ١٦ حزيران ١٩١٨ سلم المندوب البريطاني أصحاب المذكرة جواباً من وزارة خارجيته ، يمكن تلخيصه بما يلي :

١ ــ تعترف بريطانيا للمنطقة العربية الممتدة من عدن الى العقبة بالسيادة والاستقلال التام ، على اعتبار أنها كانت منطقة مستقلة قبل الحرب .

٢ ـ تؤكد الحكومة البريطانية أنها لا تقرر الحكم في المناطق العربية التي حررها الحلفاء من سيطرة الترك . وهي التي تشمل العراق (من الخليج الى بغداد) وفلسطين (من حدود مصر الى القدس ويافا) الا بما يتفق مع رغبات السكان .

٣ ـ أما في المناطق التي ما تزال تحت الحكم التركي (سوريا ، لبنان ، الموصل) فتعلن بريطانيا عن رغبتها في أن يحصل سكانها على حريتهم واستقلالهم .

قبل العرب هذا التصريح على علاته ولم يكن بودهم مناقشته والحرب في نهايتها والجيوش البريطانية تسير من نصر الى نصر ، فتابعوا القتال في صفوف الجنرال اللنبي الزاحفة نحو سوريا ، فقطعوا على الجيش التركي مواصلاته في شمالي فلسطين واقفلوا في وجهه طريق الانسحاب فأصيب بهزيمة كبرى في معركة طولكرم بتاريخ ١٩ أيلول ١٩١٨ . وفي ٢٧ منه احتلت جيوش الأمير فيصل درعا وهي من أهم مراكز مواصلات الترك في سوريا الجنوبية ، فيما كان البريطانيون يتقدمون عبر شرقي الأردن باتجاه دمشق والقبائل العربية الثائرة تجهز على فلول الترك المنسحبة نحو الشمال . وفي ٣٠ أيلول سقطت دمشق بيد الجيش البريطاني العربي المشترك ، ودخلها فيصل في اليوم التالي على رأس فرقة من جيشه فاستقبلته مهللة فرحة رغم ما قاسته من الجوع وويلات الحرب .

وشاءت بريطانيا ارضاء العرب فتركت فيصل يحتل وحده المدن الهامة ، فاستولى على صور وصيدا وبيروت وطرابلس في ٤ و ٦ و ٨ و ١٣ تشرين الأول ، اما في الداخل فاحتل حمص وحماه فحلب في ١٥ و ١٧ و ٢٦ منه . ولقي الجيش العربي في هذه المدن أبلغ مظاهر الترحاب .

وفي ٢ تشرين الأول ألف شكري الأيوبي حكومة في بيروت ورفع فيها العلم العربي ، وعين عمر الداعوق حاكماً عليها وحبيب السعد حاكماً

على جبل لبنان ووولاه مجلس ادارته وأعاد الى الجبل امتيازاته المعترف له بها دولياً في بروتوكول ١٨٦١ والتي كان قد ألغاها جمال باشا سنة ١٩١٥ . وأقسم الحاكمان يمين الولاء للملك حسين .

استاء الفرنسيون من هذه التدابير واتهموا الجنرال اللنبي بالتآمر مع فيصل عليهم . وطالبوا بانزال العلم العربي عن سراية بيروت ، فكاد مطلبهم هذا يفضي الى انشقاق بين الضباط في الجيش العربي . الا أن الأمير تدارك الأمر فأقام حكومة جديدة في دمشق برئاسة علي رضا الركابي ، وأنزل البريطانيون العلم العربي عن دار الحكومة ببيروت في ٩ تشرين الأول بعد أن رفرف عليها قرابة أسبوع .

وفي ٣٠ تشرين الأول وقع كالتورب، الاميرال البريطاني ، اتفاق الهدنة مع الترك في جزيرة مودروس بمعزل عن الفرنسيين ، فقبل هؤلاء به على مضض أملاً بأن ينالوا حرية التصرف في وضع شروط الهدنة على جبهات القتال في الغرب . ولكن الجنرال مارشال الذي كان يضرب في شمالي العراق خالف أحكامها وتابع تقدمه بناء على أمر سري من حكومته حتى تم له احتلال الموصل في ٧ تشرين الثاني ، رغم احتجاجات القائد التركي علي احسان بك .

وقامت مظاهرات في معظم المدن الساحلية والداخلية على أثر انتشار الاشاعات حول مطامع بريطانيا وفرنسا في لبنان وسوريا ، ومطامع الصهيونيين في فلسطين ، فحملت حكومتا لندن وباريس ، تهدئة للرأي العام ، على اصدار البيان التالي في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ :

« ان السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وبريطانيا العظمى في الشرق ، تلك الحرب التي أضرمتها مطامع الالمان ، أنما هو تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً ، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي اختياراً حراً . ولقد

أجمعت فرنسا وبريطانيا العظمى على أن تؤيدا ذلك وتشجعا عليه وتعينا على قيام هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق ، المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، ثم في الأراضي التي ما زالوا يجاهدون من أجل تحريرها ، وأن تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عندما تنشأ بالفعل .

« وليس من غرض لفرنسا وبريطانيا العظمى ان تنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه ، ولكن همهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الأهلون من تلقاء أنفسهم ، وأن تضمنا لهم عدلاً منزهاً يساوي بين الجميع ويسهل عليهم تنمية الشؤون الاقتصادية في البلاد باحياء مواهب الاهلين وتشجيعهم على نشر العلم ، ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية .

« تلك هي الاغراض التي ترمي اليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة » .

غير أنّ هذا الوعد ظل حبراً على ورق . فبعد اعلان الهدنة قسمت البلاد الى ثلاث ادارات عسكرية تستمد سلطتها المباشرة من القائد البريطاني الاعلى ، وعرفت المنطقة الاولى باسم « المنطقة الجنوبية من بلاد العدو المحتلة » وهي تشمل فلسطين بكاملها وكانت ادارتها بريطانية . وعرفت الثانية باسم « المنطقة الشرقية من بلاد العدو المحتلة » وتشمل سوريا الداخلية من ميناء العقبة جنوباً الى حلب شمالاً ، ووضعت تحت ادارة الأمير فيصل . وأما الثالثة فعرفت باسم « المنطقة الغربية من بلاد العدو المحتلة » وتشمل المنطقة الساحلية في لبنان وسوريا من صور جنوباً الى كيليكيا شمالاً ، وكانت ادارتها فرنسية .

ويبدو أن الفرقاء الثلاثة لم يكونوا راضين كل الرضى عن هذا التقسيم . فالبريطانيون كانوا غير مرتاحين الى وجود الفرنسيين في سوريا ولبنان ، وكان هؤلاء يطمعون بأكثر مما نالوا . أما العرب فلم يروا فيه الا الخطوة

الأولى نحو تقسيم بلادهم الى مناطق نفوذ حسب الاتفاقات السرية التي عقدت بين الحلفاء في أثناء الحرب . ولما احتج فيصل على هذا التدبير هدّأ الجنرال اللنبي روعه مؤكّداً انه عمل عسكري مؤقت ، وأن مستقبل البلاد سيقرر وفقاً لرغبات أبنائها في مؤتمر الصلح الذي هو قيد الاعداد بعد أن ألقت المانيا السلاح وأعلنت الهدنة على الجبهات الغربية في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، فسلم الأمير به على مضض وعزم على السفر الى أوروبا ليطالب الحلفاء ، ولا سيما البريطانيين ، بتنفيذ العهود التي قطعوها لوالده قبل اعلان الثورة العربية الكبرى .

انتهى الجزء الرابع

الباب الخامس
المستندات والمصادر والفهارس

مستند رقم ١

اتفاق بيع حصة مصر في أسهم قناة السويس من بريطانيا

١٥ شوال ١٢٩١ الموافق ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٥

عقد اتفاق تم في اليوم الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ألف وثمانمئة وخمس وسبعين بين الميجور جنرال ادوارد ستانتون قنصل جلالة ملكة بريطانيا في مصر ، ممثلاً لحكومة جلالتها من جهة ،

وصاحب السعادة اسماعيل صديق باشا وزير مالية مصر ، ممثلاً لصاحب السمو خديوي مصر ، من جهة ثانية ،

بما أن صاحب السمو الخديوي عرض على حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بيع كامل حصته في أسهم شركة قناة السويس ،

وبما أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية عرضت بدورها شراء ١٧٧٦٤٢ سهماً التي تؤلف كامل حصة سمو الخديوي من أسهم شركة قناة السويس ، بمبلغ قدره أربعة ملايين ليرة استرلينية ،

فقد تم الاتفاق بهذه الوثيقة اليوم أن صاحب السمو الخديوي قبل أن يبيع

من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية كامل حصته من أسهم شركة قناة السويس والبالغ عددها ١٧٦٦٠٢ سهماً بدلاً من ١٧٧٦٤٢ سهماً كما كان يبدو لحكومة جلالتها ، فحكومة صاحبة الجلالة البريطانية تقبل بشراء هذه الاسهم بمبلغ قدره أربعة ملايين ليرة استرلينية يحذف منها ثمن ١٠٤٠ سهماً أي الفرق بين عددها الاجمالي المقدر ١٧٧٦٤٢ وعددها الفعلي ١٧٦٦٠٢ ؛ كما أنها تتعهد بطلب تصديق مجلس العموم على هذا العقد .

وتتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تضع لدى السادة ناتان دي روتشيلد وأولاده بلندن ، بتصرف الحكومة المصرية مبلغ مليون ليرة استرلينية . وذلك ابتداء من أول كانون الاول المقبل وبعد أن يستلم القنصل العام لحكومة جلالتها كامل هذه الاسهم . أما الملايين الثلاثة الباقية ما عدا ثمن ١٠٤٠ سهماً المشار اليها أعلاه فتكون مؤمنة خلال شهري كانون الاول وكانون الثاني المقبلين حسب ما يتم الاتفاق عليه ما بين الحكومة المصرية ومؤسسة روتشيلد وأولاده .

تتعهد الحكومة المصرية بأن تدفع لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية فائدة بمقدار ٥ ٪ في السنة على كامل ١٧٦٦٠٢ سهماً بدفعات نصف سنوية متساوية في لندن في أول حزيران وأول كانون الأول من كل سنة ، وذلك حتى نهاية المدة التي تصبح فيها هذه الاسهم منعتقة من الرهن القائم عليها الآن للشركة ، وتضمن الحكومة المصرية من جهة أخرى أن تؤخذ قيمة هذه الفوائد من واردات مصر .

وبناء عليه وضعنا بتاريخه على هذا الاتفاق توقيعنا ومهرناه بالاختام الرسمية .

في ١٥ شوال ١٢٩١ الموافق في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٥ .

التوقيع : ادوارد ستانتون   التوقيع : اسماعيل صديق

مستند رقم ٢

معاهـــدة الآستانة

٢٤ صفر ١٣٠٦ الموافق ٢٩ تشرين الأول ١٨٨٨

المادة الأولى : تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون تمييز بين الدول . ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم .

ولا تخضع القناة مطلقاً للحصار البحري .

المادة الثانية : تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية . ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديوي مع شركة قناة السويس العمومية فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عليها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس (آذار) سنة ١٨٦٣ والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد .

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى

بمأمن من أي شروع في ردمها .

المادة الثالثة : تتعهد الدول المتعاقدة أيضاً بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة .

المادة الرابعة : بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الاولى من هذه المعاهدة ، فان الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أي حق للحرب وعدم القيام بأي عمل عدائي ، أو أي عمل من شأنه أن يعيق حرية الملاحة في القناة ، أو في أحد موانئها وفي منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانىء ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هي احدى الدول المحاربة .

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز في القناة أو في أحد موانئها الا في حدود مما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف فيها الا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة . ويجب أن لا تتعدى مدة أقامتها في بورسعيد أو في ميناء السويس مدة أربعة وعشرين ساعة الا في الاحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تقلع هذه السفينة في أول وقت ممكن . ويجب في حالة مرور عدة سفن حربية معادية في القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج أحدى هذه السفن من الميناء وبين اقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة الخامسة : لا يجوز في وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل في القناة وموانئها أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية . ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعيق سيرها فأنه يمكن انزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند في القناة وموانئها بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على الف رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب .

المادة السادسة : تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المادة السابعة : لا يجوز للدول أن تبقي أية بارجة حربية في مياه القناة ، ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ومع ذلك فالدول تستطيع أن تبقي في مينائي بورسعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنين لكل دولة . ولا يخوّل هذا الحق للدول التي هي في حالة حرب .

المادة الثامنة : يعهد لممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها . وفي كل الاحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رآسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علماً بالخطر الذي لاحظوه لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعاً مرة في كل سنة ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة . وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ويمكن أن يحضر هـذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديوي وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا ازالة أي بناء أو تفريق أي حشد على أحدى ضفتي القناة يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة .

المادة التاسعة : تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة وذلك في حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة .

وفي حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا

الطلب وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وتتبادل الرأي معها عند اللزوم في هذا الموضوع .

ولا تمنع نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ من الاجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة .

المادة العاشرة : وكذلك فان نصوص المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلالة السلطان وسمو الخديوي في حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها .

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك . ومن المتفق عليه أيضاً أن نصوص المواد الاربع السالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطىء الشرقي للبحر الاحمر .

المادة الحادية عشرة : ان الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ ، ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة في القناة .

وفي هذه الاحوال فانه يبقى محظوراً اقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

المادة الثانية عشرة : تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقاً لمبدأ المساواة في حرية الملاحة في القناة الذي يعتبر ركناً هاماً من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى احداها للحصول على منافع اقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي تعقد فيما بعد خاصة بالقناة مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الاقليمية .

المادة الثالثة عشرة : فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات

التي لسمو الخديوي بمقتضى الفرمانات .

المادة الرابعة عشرة : تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قنال السويس .

المادة الخامسة عشرة : شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري .

المادة السادسة عشرة : تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها وأن تسعى لديها للموافقة عليها .

المادة السابعة عشرة : يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتتبادل التصديقات في الآستانة في مدة شهر أو أقل من ذلك اذا أمكن .

التواقيع : سعيد
رادوفيتز
كاليتشه
ميجال فلورس غرسيا
دي مونتبللو
وايت
بلان
كاوين
نيليدوف

(صدقت هذه المعاهدة في الآستانة في ٢٢ كانون الاول ١٨٨٨ الموافق ١٨ ربيع الاول ١٣٠٦) .

مستند رقم ٣

اتفاق بين بريطانيا وشيخ الكويت

١٠ رمضان ١٣١٦ الموافق ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩

باسم الله تعالى شأنه .

موضوع تحرير هذا الالتزام القانوني هو انه تمّ بموجبه بين الليوتنانت — كولونيل مالكولم جون ميد المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية ، ممثلاً الحكومة البريطانية طرفاً اول وبين الشيخ المبارك ابن الشيخ الصباح ، شيخ الكويت ، طرفاً ثانياً ،

ان الشيخ المبارك ابن الشيخ الصباح يرتبط بمحض ارادته الحرة ورغبته ويلزم نفسه وورثته وخلفاءه من بعده بعدم قبول وكيل او ممثل من اي دولة او حكومة اجنبية في الكويت او في اي مكان آخر داخل حدود اراضيه ، دون موافقة مسبقة من قبل الحكومة البريطانية ، كما انه يربط نفسه وورثته وخلفاءه بعدم التخلي عن اي جزء من اراضيه او بيعه او ايجاره او رهنه او اعطائه للتملك او لاي غرض آخر لاي حكومة او اتباع اي دولة دون الموافقة المسبقة من قبل حكومة صاحبة الجلالة . ويشمل هذا الالتزام ايضاً كل جزء

من اراضي الشيخ المبارك يكون حالياً في حوزة اتباع اي حكومة اخرى .

واثباتاً لقيام هذا الالتزام القانوني ، وقّع كل من الليوتنانت – كولونيل مالكولم جون ميد المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج الفارسي ، والشيخ المبارك ابن الشيخ الصباح ، الاول باسم الحكومة البريطانية والثاني باسمه وباسم ورثته وخلفائه ، امام شهود هذا الاتفاق في اليوم العاشر من رمضان سنة ١٣١٦ الموافق لليوم الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٩ .

م . ج . ميد　　　　مبارك الصباح

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

الشهود : ا . وكهام هور　　　　محمد رحيم بن عبد النبي

ت . كلكوت كسكين

مستند رقم ٤

اتفاقيـــة السودان

٧ رمضان ١٣١٦ الموافق ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩

حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها من جديد بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة انجلترا والجناب العالي الخديوي ،

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث أنه ترامى من جملة وجوه الحاق وادي حلفا وسواكن

ادارياً بالاقاليم المفتتحة المجاورة لهما ،

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة الأولى : تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولاً – الاراضي التي لم تدخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، أو

ثانياً – الأراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو

ثالثاً – الاراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

المادة الثانية : يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر في جميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

المادة الثالثة : تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عالٍ خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عالٍ خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : القانون وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منـــه

ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل عام الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس حكومة مجلس نظار الجناب العالي الخديوي .

المادة الخامسة : لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة : المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوروبيين من أية جنسية كافة بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة او دول .

المادة السابعة : لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية ، الا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانيء ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان ، بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة : يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت

الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة : ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان ، أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً في القاهرة بتاريخ ٧ رمضان ١٣١٦ الموافق ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩ .

الامضاء : كرومـــر　　　　　　الامضاء : بطرس غالي

مستند رقم ٥

الاتفاق المعقود بين جمعية الاتحاد والترقي ومنتدى الشبيبة العربيـــة

(١٩١٣)

المادة الأولى : يكون التعليم الابتدائي والاعدادي باللغة العربية في جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالي بلغة الاكثرية . ويكون تعليم التركية اجبارياً في المدارس الاعدادية .

المادة الثانية : يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . أما سائر المأمورين فيعينون من قبل الولاية . الا أن الحكام ومأموري العدلية الذين يولون أعمالهم بارادة سنية فيعينون من المركز ، وأما الولاة فيستثنون من القيد السالف الذكر .

المادة الثالثة : ان العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها الى الجهات الخيرية المحلية فيترك أمرها الى مجالس الجمعيات المحلية وتدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة الرابعة : تترك الامور المعتبرة من المنافع العامة الى الادارات المحلية .

المادة الخامسة : يؤدي الافراد خدماتهم العسكرية في وقت السلم داخل البلاد العربية وفي دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون اليها . الا أن الجنود الذين لا بد من ارسالهم في الحالة الحاضرة الى الحجاز وعسير واليمن فيرسلون من جميع الولايات العثمانية في نسب معينة .

المادة السادسة : تكون نافذة في الحال المقررات التي تتخذها مجالس المديريات العامة ضمن صلاحياتها القانونية .

المادة السابعة : يقبل كمبدأ أساسي أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الاقل ، ويكون في الدوائر المركزية عدد مماثل منهم بصفة مستشارين أو معاونين . ويعتبر من الاسس المقررة أن يكون في كل لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الاسلامية ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة من العرب أيضاً .

المادة الثامنة : يكون في الحالة الحاضرة خمسة ولاة وعشرة متصرفين من العرب ، كما ستزال المغدوريات التي لحقت بالموظفين في الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة الى سائر زملائهم . وسيكون فيما بعد تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة التاسعة : يعين في مجلس الاعيان من العرب اثنان عن كل ولاية عربية .

المادة العاشرة : يعين في كل ولاية مفتشون مختصون من الاجانب في الدوائر والمصالح التي تحتاج اليهم ، على أن تقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والاصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة الحادية عشرة : يسدد النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت ادارتها الى الولايات عن طريق اضافة موارد كافية اليها . كما سيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات الى الادارات المحلية بغية صرفها على شؤون المعارف .

الامضاء : عبدالكريم الخليل   الامضاء : طلعت

مستند رقم ٦

معاهدة بين بريطانيا وعبدالعزيز بن سعود أمير نجد

٢٤ محرم ١٣٣٤ الموافق ٢ كانون الأول ١٩١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بين الحكومة البريطانية من جهة ، وبين عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود أمير نجد والاحساء والقطيف وجبيل وجميع المدن والمرافىء التابعة لهذه المقاطعات من جهة أخرى ،

الحكومة البريطانية باسمها وعبدالعزيز باسمه وباسم ورثته وأخلافه ورجال عشيرته .

عينت الحكومة البريطانية الكولونيل السير برسى كوكس معتمدها في سواحل خليج العجم مفوضاً لأجل أن يعقد معاهدة مع عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ضمن المقصد الآتي :

توطيد وتوكيد الصداقة الموجودة بين الطرفين منذ زمن طويل ، وتأييد منافعهما المتقابلة .

ان الكولونيل السير برسى كوكس ، وعبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود المعروف بابن سعود ، اتفقا وتعاقدا على المواد الآتية :

أولاً : ان الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجداً والاحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا ، والمرافىء التابعة لها على سواحل خليج العجم ، كل هذه المقاطعات هي تابعة للامير ابن سعود ولآبائه من قبل ، وهي تعترف بابن سعود حاكماً على هذه الاراضي ورئيساً مطلقاً على جميع القبائل الموجودة فيها ، وتعترف لأولاده وأعقابه الوارثين من بعده . على أن يكون خليفته منتخباً من قبل الامير الحاكم ، وأن لا يكون مخاصماً لانجلترا بوجه من الوجوه ، أي أنه يجب أن لا يكون ضد المبادىء التي قبلت في هذه المعاهدة .

ثانياً : اذا تجاوزت احدى الدول على أراضي ابن سعود وأعقابه من بعده دون اعلام الحكومة البريطانية ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخابرة مع ابن سعود لاجل تسوية الخلاف ، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة ، وفي مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود أن تتخذ تدابير شديدة لاجل محافظة وحماية منافعه .

ثالثاً : يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن كل مخابرة او اتفاق او معاهدة مع اي حكومة او دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك فانه يتعهد باعلام الحكومة البريطانية عن كل تعرض او تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الاراضي التي ذكرت آنفاً .

رابعاً : يتعهد ابن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا يقبل بصورة من الصور بترك قطعة أو التخلي عن الاراضي التي ذكرت آنفاً ، ولا يمنح امتيازاً في تلك الاراضي لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضى الحكومة البريطانية ، وأنه يتبع نصائحها التي لا تضر بمصالحه .

خامساً : يتعهد ابن سعود بأن يبقي الطرق المؤدية الى الاماكن المقدسة

مفتوحة وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم الى الاماكن المقدسة ورجوعهم منهـــا .

سادساً : يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخـــل في أرض الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمـــان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية بريطانيا والذين لهم معاهدات معهـــا .

سابعاً : الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعاهدة على التفصيلات التي تتعلق بهذه المعاهدة .

في ٢٤ محرم ١٣٣٤ الموافق في ٢ كانون الأول ١٩١٥ .

التوقيع : برسي كوكس　　　　التوقيع : عبدالعـــزيز

مستند رقم ٧

المعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والسيد الإدريسي

١٥ جمادى الثانية ١٣٣٣ الموافق ٣٠ نيسان ١٩١٥

أولاً : ان هذه المعاهدة التي هي معاهدة صداقة وولاء قد وقع عليها الماجور جنرال شو المعتمد في عدن باسم حكومة بريطانيا العظمى ،

والسيد مصطفى بن السيد عبدالله باسم حضرة السيد محمد علي بن محمد ابن أحمد بن ادريس المعروف بالسيد الادريسي ، أمير صبيا وأطرافها .

ثانياً : المقصود من هذه المعاهدة هو اعلان الحرب على الاتراك وتوطيد عرى الصداقة ما بين حكومة بريطانيا والسيد الادريسي المذكور آنفاً وأعضاء قبيلته .

ثالثاً : يتعهد السيد الادريسي بقتال الترك ، وأنه سيجتهد لطردهم من مواقعهم في اليمن ، وأن يتعقبهم ، وله أن يوسع أراضيه على حساب الترك .

رابعاً : يتجه عمل السيد الادريسي ضد الترك فقط . ويمتنع عن كل حركة

عدائية ضد الامام يحي ما دام هذا لا يضع يده بيد الترك .

خامساً : تتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على أراضي السيد الادريسي من كل اعتداء يقع من قبل أي عدو كان على السواحل ، وبضمان استقلاله في أراضيه الخاصة ، وباستعمال كل الوسائط السياسية عند ختام الحرب في سبيل تأليف مطالب السيد الادريسي مع الامام يحي أو أي خصم آخر .

سادساً : أن الحكومة البريطانية لا تقصد توسيع أراضيها في غربي البلاد العربية . ولكنها تتمنى بصورة صريحة أن ترى رؤساء العرب في حالة سلمية وأخوية ، كل منهم في منطقته ، وكلٌ موال للحكومة البريطانية .

سابعاً : وكدليل على تقدير الحكومة البريطانية للاعمال التي سيقوم بها السيد الادريسي ، فأنها ستعاونه بالمال والمؤونة ، وتستمر على معاونته طول الحرب . وستكون هذه المعاونة متناسبة مع ما يقوم به السيد الادريسي من الاعمال .

ثامناً : تسمح الحكومة البريطانية للادريسي ، أثناء الحصار البحري المضروب على سواحل تركيا في البحر الاحمر ، بان يتاجر مع عدن وسواحلها . وهي تضمن له استمرار هذه الحالة ما دامت العلاقات الحسنة موجودة بين الطرفين .

تاسعاً : تكون هذه المعاهدة نافذة المفعول عند موافقة الحكومة الهندية عليها .

يوم الجمعة في ٣٠ نيسان ١٩١٥ الموافق ١٥ جمادى الثانية ١٣٣٣

التوقيع : السيد مصطفى بن السيد عبدالله   التوقيع : ب . ج . ل . شو

التوقيع : هـــاردنج
حاكم الهند العام

ملحق : تعطى جزيرة فرسان للادريسي منعاً لمطالب ايطاليا .

مستند رقم ٨

اتفاق سايكس ـ بيكو

كتاب من بول كابون سفير فرنسا بلندن الى السير أدوارد
غراي وزير الدولة في ٩ نوار ١٩١٦ .

كلفت بأن أحيط سعادتكم علماً أن الحكومة الفرنسية تقبل بالحدود كما وردت على الخريطة الموقعة من قبل السير مارك سايكس والمسيو جورج بيكو ، وكذلك بالشروط المختلفة التي تم الاتفاق عليها في أثناء المفاوضات الاخيرة .

وبذا يكون الاتفاق قد تم على الامور التالية :

أولاً : ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا بحكومة عربية مستقلة او باتحاد حكومات عربية وتقدمان لها الحماية ، في الاماكن المشار اليها بحرف (أ) وحرف (ب) على الخريطة المرفقة ، وأن تكون هذه الحكومة أو الحكومات تحت قيادة زعيم عربي ، على أن يكون لفرنسا في المنطقة المشار اليها بحرف (أ) ولبريطانيا العظمى في المنطقة المشار اليها بحرف

(ب) حق الاولوية في المشاريع والقروض المحلية . ولفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) أن تقدم كل منهما لوحدها المستشارين والموظفين الاجانب الذين تحتاج اليهم الحكومة العربية أو الحكومات العربية .

ثانياً : يسمح لكل من فرنسا في المنطقة الزرقاء ولبريطانيا في المنطقة الحمراء أن تنشيء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الادارة أو الحكومات ما تريد وما تراه مناسباً بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو اتحاد الحكومات العربية .

ثالثاً : ينشأ في المنطقة السمراء ادارة دولية يقرر شكلها مع الدول الحليفة وممثلي شريف مكة .

رابعاً : تعطى بريطانيا العظمى :

١ ــ مرفآ حيفا وعكا .

٢ ــ الضمان اللازم للحصول على مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة (أ) لارواء المنطقة (ب) . وتتعهد حكومة جلالة الملك بدورها أن لا تفاوض في أي وقت ما أي دولة ثالثة بغية التنازل لها عن جزيرة قبرص بدون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

خامساً : يكون ميناء الاسكندرون ميناءً حراً فيما يتعلق بتجارة الأمبراطورية البريطانية ، ولا يكون فيه أي تمييز في تعيين ضرائبه أو في التسهيلات المتعلقة بالبضائع أو السفن البريطانية ، وأن يكون للبضائع البريطانية حرية المرور في هذا المرفأ وفي سكك الحديد التي تمر في المنطقة الزرقاء ، سواء كانت هذه البضائع مرسلة الى المنطقة الحمراء أو الى المنطقة (ب) أو الى المنطقة (أ) أو واردة اليها ، ولا يكون هناك تمييز في المعاملة بصورة مباشرة او غير مباشرة تلحق أضراراً بالبضائع البريطانية على أي من خطوط السكك الحديدية ، وكذلك بالبضائع أو السفن البريطانية في أي من المرافىء

القائمة في المناطق المبينة سابقاً .

ويكون مرفأ حيفا ميناءً حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها ومحمياتها ، ولا يكون فيه تمييز أو فروق بالمعاملة في تعيين ضرائب الميناء بما يتعلق بالسفن الفرنسية والبضائع الفرنسية . ولهذه البضائع حرية المرور في حيفا وفي السكك الحديدية البريطانية القائمة في المنطقة السمراء سواء كانت هذه البضائع صادرة أو واردة من المنطقة الزرقاء أو المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) ، ولا يكون هناك **ايضاً** اي تمييز في المعاملة مباشرة أو غير مباشرة يلحق ضرراً بالبضائع الفرنسية المنقولة على أي من خطوط السكك الحديدية ، أو يلحق ضرراً بالبضائع والسفن الفرنسية في أي ميناء من موانىء المناطق المذكورة آنفاً .

سادساً : لا تمتد سكة حديد بغداد جنوباً في المنطقة (أ) الى ما وراء الموصل ، ولا تمتد شمالاً في المنطقة (ب) الى ما وراء سامراء وذلك الى أن يتم انشاء سكة حديد تصل ما بين بغداد وحلب عبر وادي الفرات ، وذلك بموافقة الحكومتين .

سابعاً : لبريطانيا وحدها أن تنشيء وتدير وتملك خطاً حديدياً يصل حيفا بالمنطقة (ب) . ولها أيضاً الحق الدائم في نقل جيوشها عليها في أي وقت كان . وتقر الحكومتان أن هذا الخط الحديدي قد أقيم لتسهيل الاتصال بين بغداد وحيفا . واذا كانت الصعوبات الفنية أو النفقات الكبيرة التي يستوجبها امر انشاء والمحافظة على هذا الخط في المنطقة السمراء قد تجعل اقامته غير ممكنة ، فان الحكومة الفرنسية تعلن عن استعدادها لامكانية مد هذا الخط عبر المضلع الذي يشمل على بانياس – قيس معرب – درعا – صلخد ... قبل أن يصل الى المنطقة (ب) .

ثامناً : تبقى الرسوم الجمركية المحددة من قبل الحكومة التركية معمولاً بها مدة عشرين سنة في جميع أنحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء وفي المنطقتين

(أ) و (ب)، ولا تزاد قيمتها أو تعدل الا بموافقة الحكومتين.

ولا تقوم رسوم جمركية داخلية بين المناطق المذكورة أعلاه. أما الرسوم الجمركية على البضائع المصدرة الى الداخل فتؤخذ في الموانىء وتحول الى حكومة المنطقة المصدرة اليها.

تاسعاً: تتعهد الحكومة الفرنسية بأن لا تقوم في أي وقت ما بمفاوضات بشأن التنازل عن حقوقها هذه، ولا يحق لها أيضاً أن تتنازل عن الحقوق التي لها في المنطقة الزرقاء الى دولة ثالثة الا اذا كانت هذه الدولة هي الدولة او اتحاد الدول العربية، شرط أن توافق مسبقاً على هذا التنازل حكومة صاحب الجلالة. والحكومة البريطانية تقدم هي بدورها تعهداً مماثلاً للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

عاشراً: تتعهد الحكومتان البريطانية والفرنسية بصفتهما حاميتين للدولة العربية بأن لا تتملكان أو توافقان لدولة ثالثة على ان تتملك أي منطقة في شبه الجزيرة العربية أو تبني قاعدة بحرية في جزرها الساحلية أو في البحر الاحمر. وهذا لا يحول دون تعديل الحدود مع عدن اذا أصبح ذلك ضرورياً بسبب أعتداء الترك.

أحدعشر: ان المفاوضات مع العرب حول حدود الدولة أو اتحاد الدول العربية تستمر كما جرت سابقاً باسم الدولتين.

اثنا عشر: من المتفق عليه من جهة أخرى أن أنظمة مراقبة تصدير الاسلحة الى المنطقة العربية يصار بحثها في المستقبل بين الحكومتين.

واني أكون شاكراً سعادتكم فيما اذا نالت هذه الشروط موافقة حكومة جلالة الملك، وبأن أحاط علماً بها.

التوقيع: بول كامبون

طلب السير ادوارد غراي في رسالته الجوابية الى بول كامبون بتاريخ

١٥ نوار ١٩١٦ ايضاح بعض النقاط المبهمة المتعلقـــة بالمصالح الفرنسية والبريطانية في المنطقة موضوع هذا الاتفاق ، وقـــد اعطى السفير الفرنسي الايضاحات المطلوبة في كتاب وجَّهه الى الوزير البريطاني في مساء اليوم نفسه.

وفي اليوم التالي (١٦ نوار) اجاب ادوارد غراي السفيرَ بول كامبون بموافقـــة الحكومة البريطانية على البنود المفصلة في كتابه المؤرخ في ٩ نوار ١٩١٦ ، والمنشور نصاً في الصفحات ٢٧٦ ـ ٢٧٩ .

آ ـ المصادر المخطوطة

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

PARIS

I — Correspondance diplomatique

TURQUIE

Reg. 367-388 (1866-1871)
389-531 (1871-1896)

II — Correspondance politique des consuls

1. Consulat d'Alep

Reg. 4 (1862-1869)
5-10 (1870-1895)

2. Consulat de Beyrouth

Reg. 17-18 (1866-1868)
19-40 (1868-1896)

3. Consulat de Damas

Reg. 9 (1865-1870)
10-18 (1868-1896)

4. Consulat de Jérusalem

Reg. 9-10 (1865-1870)
11-27 (1871-1895)

III — Correspondance consulaire et commerciale

1. Consulat d'Alep
   Reg. 33-37 (1866-1891)
2. Consulat de Beyrouth
   Reg. 8-12 (1864-1901)
3. Consulat de Damas
   Reg. 4-6 (1866-1889)
4. Consulat de Lattaquié
   Reg. 5 (1866-1897)
5. Consulat de Tortose
   Reg. 2 (1858-1870)

IV — Mémoires et Documents

Turquie — Reg. 116 (1859-1867)
117 (1867-1869)
119 (1876-1878)
123 (1860-1881)
124 (1881-1887)
134 (1833-1900)
381 } (1869)
382 }

MINISTERE DE LA MARINE

PARIS

Série BB4 — Reg. 1367, 1384, 1386, 1389, 1397, 1402, 1406, 1408, 1409, 1410, 1414, 1420, 1421, 1422, 1481, 1484, 1649, (1882-1886)

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES

MADRID

I — Correspondencia Embajadas y Legaciones — TURQUIA

Leg. XB 1775 (1863-1868)
" XB 1776-1781 (1869-1909)
" XB 1782 (1910-1914)

II .. Correspondencia Politica — TURQUIA

Leg. II A 2694 (1865-1876)
" II A 2695-2696 (1877)
" II A 2697 (1878)
" II A 2698 (1879-1897)
" II A 2699 (1898-1911)
" II A 2700 (1911-1913)

ب – المصادر المطبوعة

١ – مصادر عامة

ABELOUS (F.) — L'évolution de la Turquie dans ses rapports avec les étrangers ...Toulouse 1928

ALBIN (P.) — Les grands traités politiques. Recueil des principaux traités diplomatiques depuis 1815 jusqu'à nos jours avec des commentaires et des notes ....Paris 1911

ANGEL (Jacques) — Manuel historique de la question d'Orient ....Paris 1923

ANDREW (Sir William) — Euphrates Valley ..... Railway ....London 1882

ANOUTCHINA (A.) — Le Congrès de Berlin de 1878 .... Saint Petersbourg 1912

ARMSTRONG (H.C.) — Mustafa Kemal ...Paris 1933

AUBE (T.) — Italie et Levant . . . . .Paris 1894

AVIAU DE PIOLANT (Vicomte) — La défense des intérêts catholiques en Terre Sainte et en Asie Mineure ....Paris 1886

BAMBERG — Storia della questione orientale ....Milano 1906

BARRES (Maurice) — Une enquête aux pays du Levant (2 tomes) ....Paris 1923

BAUMONT (M.) — L'essor industriel et l'impérialisme colonial, 1878-1904 ....Paris 1943

— La faillite de la Paix ....Paris 1950

BENOIST-MECHIN ... Ibn Séoud ....Albin Michel

BERARD (Victor) — L'Angleterre et l'Empire du Monde ....Rev. de Paris, janvier 1899

— La Politique du Sultan ....Paris 1897

BERQUE (Jacques) — Les Arabes d'hier à demain ....Paris 1960

— Les Arabes ....Paris 1959

BERREBY (J.J.) — Le Golfe persique ......Paris 1959

BIANCONI (F.) et GULHON (Ph.) — Les menées de M. de Bismarck en Orient ...Paris 1882

BLOMUS (Jean) — La lutte pour les communications avec l'Asie ....Paris 1885

BOURGEOIS (E.) — Manuel historique de politique étrangère T. IV (1878-1919) ...Paris 1927

— L'Europe et le problème Méditerranéen (1870-1930) ....Paris 1931

BOWMAN (H.E.) — Middle East window ...London 1942

BROCKELMANN (Carl) — Histoire des peuples et des états islamiques ....Paris 1949

BRUNEAU (A.) — Traditions et politique de la France au Levant ....Paris 1932

BUCHANAN (Sir. G.) — Mémoires ....Paris

BULLARD (Sir Reader) — Britain and the Middle East ....London

BULOW (Prince de) — Mémoires ....Paris 1930

CAHUET (Albéric) — La Question d'Orient dans l'histoire contemporaine (1821-1905) ....Paris 1905

CASTELAR (Emilio) — La cuestion de Oriente ....Madrid 1876

CATROUX (Général) — Dans la bataille de la Méditerranée ....Paris 1949

CECIL (A.) — British Foreign Secretaries 1807-1916 ....London 1927

CHANNELOT — L'Empire ottoman, l'Italie et la France ....Paris 1891

CHARLES-ROUX (F.) — Alexandre II, Gortchakoff et Napoléon III ....Paris 1913

CHARMES (Gabriel) — L'avenir de la Turquie ....Paris 1883

CHOUBLIER (Max) — La question d'Orient, depuis le traité de Berlin ....Paris 1899

CUINET (Vital) — La Turquie d'Asie.........Paris 1895
— Syrie, Liban Palestine ....Paris 1890-1898

DARCY (Jean) — France et Angleterre ; cent ans de rivalité coloniale ....Paris 1904

DAVID (W.D.) — European diplomacy in the Near Eastern Question, 1906-1909 ....Urbana 1940

DEBIDOUR (A.) — Histoire diplomatique de l'Europe 2 vol. ....Paris 1931

DESCHNEL (L.P.) — Histoire de la politique extérieure de la France, 1806-1936 ......Paris 1936

DHOMBRES (P.) — Les relations internationales de 1877 à nos jours. I. Imperialismes et démocraties ....Paris 1946

DJEMAL PASHA — Memories of a Turkish Statesman, 1913-1919 ....London

DJUVARA (T.G.) — Cent projets de partages de la Turquie (1281-1913) ....Paris 1914

DOUGHTY (Ch. M.) — Arabia Deserta ......

DRIAULT (Ed.) — La question d'Orient......Paris 1912

— La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres (1920) ...Paris 1921

DROZ (Jacques) — Histoire diplomatique de 1648 à 1919 ....Paris 1952

DUROSELLE (J.B.) — Histoire diplomatique de 1919 à nos jours ....Paris 1957

ENGELHARDT (Ed.) — La Turquie et le Tanzimat ....Paris 1882-1884

ENGELS — La Politique extérieure du tsarisme russe ....Oeuvres T. XVI

FERNAU (F.W.) — Le réveil du monde musulman ....Paris 1947

FURON (Raymond) — Le Proche-Orient ...Payot 1957

GAULIS (B.G.) — La question arabe ....Paris 1930

GORLOF (Valentin de) — Origines et bases de l'Alliance franco-russe ....Paris 1913

GRAVES (Sir R.W.) — Storm Centres of the Near East ....London 1933

HAUSER (H.) — Histoire diplomatique de l'Europe (1871-1914) 2 vol. ....Paris 1929

HECQUARD (Charles) — La Turquie sous Abdul-Hamid II ....Paris 1901

HIPPEAU (Ed.) — Histoire diplomatique de la 3ème République ....Paris 1889

— History of British Foreign Policy — 3 vol. ....New York 1922-23

IRELAND (Ph. W.) — The near East, Problems and Prospects ....Chicago 1942

JIGAREV (S.) — La politique russe à l'égard
bleme d'Orient ....Moscou 1896

JONQUIERE (de la) — Histoire de l'Empire
ottoman ....Paris 1881

JOUPLAIN — La question du Liban ....Paris 1908

JOVELET (L.) — L'évolution sociale et politique des pays arabes .......................R.E.I. 1933
(L. Jovelet est un pseudonyme de R.
Montagne) ....

LACOSTE (R.) — La Russie soviétique et la
Question d'Orient. La poussée soviétique
vers les mers chaudes, Méditerranée et
Golfe persique ....Paris 1946

LANDEMONT (Comte de) — L'Europe et la
Politique Orientale, 1878-1912 ....Paris 1912

LAMMENS (H.) — La Syrie. Précis historique 2 Vol. ....Beyrouth 1921

LAMOUCHE (Colonel) — Histoire de la Turquie ....Paris 1953

LAMY (Etr.) — La France du Levant ....Paris 1900

MILLER (W.) — The Ottoman Empire and
its Successors (1801-1934) ....Cambridge 1934

MONTAGNE (R.) — L'évolution moderne
des pays arabes ....Paris 1935

MOON (P. Th.) — Imperialism and the
World Politics ....New York 1927

MOWAT (R.B.) — History of European Diplomacy, 1815-1914 ....London 1922

MOYEN (André) — L'évolution du monde
arabe ....Bruxelles 1959

MUSIL (A.) — Arabia Deserta ....New York 1927

NAHOUM (Haïm Effendi) — Recueil des Firmans impériaux ottomans adressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte. 1006-1322 H. (1597-1904) ....Le Caire 1934

NOURADOUNGHIAN (G.) — Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman ...Paris 1902

PERNOT (Maurice) — La question turque ...Paris 1923

PHILBY (H. St. J.B.) — Arabia of the Wahhabis ....London 1928

— Across Arabia (J.R.G.S.) 1920

— Arabia ....London 1936

— The Heart of Arabia ....London 1922

PIGNON (H.) — Rapport au Ministre sur une mission au Liban en 1884 ....Paris 1888

PINON (René) — L'Europe et l'Empire ottoman ....Paris 1908

PIRENNE (Jacques) — Les grands courants de l'Histoire universelle T.V. et VI ......Paris 1955

POINCARRE (R.) — Au service de la France. Neuf années de souvenirs. 10 vol. ...Paris 1926-33

POTIEMKINE (V.) — Histoire de la diplomatie. T. II (1872-1919) T. III (1919-1939) ...Paris 1946-1947

POUTHAS (Ch.) — La politique étrangère de la France sous la seconde République et le second Empire ...........................C.P.U. 1949

RAWLINSON (Sir Henry) — England and Russia in the East 1876 ....London

RENOUVIN (P.) — Histoire des relations internationales T. IV — V ....Paris

RONDOT (Pierre) — L'Islam et les Musulmans d'aujourd'hui ....Paris 1958

— Les institutions politiques du Liban. Des communautés traditionnelles à l'é-

tat moderne ....Paris 1947
— Les chrétiens d'Orient ....Paris 1955
— Destin du Proche-Orient ....Paris 1959

ROY (Gilles) — Abdel-Hamid, le Sultan rouge ....Paris 1936

SAAB (Hassan) — The Arab Federalists of the Ottoman Empire 1958

SALIH MUNIR PACHA — La politique orientale de la Russie ....Lausanne 1918

SEIGNOBOS (Ch.) — Histoire politique de l'Europe contemporaine, 1814-1914 ......Paris 1924

SETON-WATSON (R.W.) — Disraeli, Gladstone and The Eastern Question ....London 1935

TATITSHEV (S.) — La diplomatie russe ancienne et moderne ....Saint Petersbourg 1890

TESTA (Baron de) — Recueil des traités de la Porte ottomane avec les Puissances étrangères ....Paris 1892-94

THOUMIN (R.) — Histoire de Syrie ....Paris 1929

TOYNBEE (Arnold J.) — Survey of International Affairs. The Islamic world since the Peace Conference 1925 ....Oxford 1927

TYAN (Ferd.) — La France en Orient ......imp. Montilgeon 1907

VERNEY (Noël) et DAMBMANN (George — Les Puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine ....Paris 1900

VIALETTE (A.) — L'impérialisme économique et les relations internationales pendant le dernier demi-siècle 1870-1920 ...Paris 1923

WILSON (Arnold) — The Persian Gulf ......Clarendon Press 1928

WOLF (Jean) — La Résurrection du Monde Arabe ....Bruxelles

WOODS (H. Charles) — La Turquie et ses voisins ....Paris 1911

JUNG (Eugène) — L'Islam et l'Asie devant l'Impérialisme ....Paris 1927

YOUNG (George) — Nationalism and War in the Near East ....Oxford 1925

ZEINE (Zeine) — The Struggle for Arab Independence .... Beirut 1960

— Arab-turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism ....Beirut 1958

دروزه (محمد عزة) — حول الحركة العربية الحديثة . صيدا ١٩٥٦

الريحاني (امين) — ملوك العرب . بيروت ١٩٥١

شكري (محمد فؤاد) — السنوسية دين ودولة . القاهرة ١٩٤٨

صنبوت (محمد مصطفى) — مؤتمر برلين ١٨٧٨ واثره في البلاد العربية . القاهرة ١٩٥٧

طبارة (راشد) — الانتداب وروح السياسةالبريطانية. بيروت ١٩٢٥

نسيبة (حازم) — القومية العربية . بيروت ١٩٥٩

وليمز (سيتون) — بريطانيا والدول العربية — عرض للعلاقات الانكليزية العربية (١٩٢٠ — ١٩٤٨) تعريب احمد عبدالرحيم مصطفى واحمد عزت عبد الكريم
القاهرة ١٩٥٢

٢ ـ المسألة المصرية (١٨٦٦ ـ ١٩١٨)

الازمات المالية ـ بيع حصة مصر في اسهم قناة السويس ـ الاشراف الثنائي البريطاني الفرنسي ـ احتلال بريطانيا مصر

ADAM (Mme Juliette) — L'Angleterre en Egypte ....Paris 1922

ALLEN (B.M.) — Gordon and the Sudan ...London 1931

ASSOCIATION EGYPTIENNE DE PARIS — Documents diplomatiques concernant l'Egypte de Méhémed Ali jusqu'en 1920. Paris 1920

AUBIN — Les Anglais aux Indes et en Egypte ....Paris 1898

BIOVES (Achille) — Gordon Pacha ....Paris 1907

BOUDON — Anciens canoux, anciens sites et ports de Suez ....Le Caire 1925

BOURGUET (Alfred) — La France et l'Angleterre en Egypte ....Paris 1897

BREHIER (Louis) — L'Egypte de 1789 à 1900. Paris 1895

CAMERON (D.A.) — Egypt in the XIXth. century 1898

CHARLES-ROUX (J.) — L'Isthme et le Canal de Suez ....Paris 1901

CHARLES-ROUX (F.) — L'Egypte de 1801 à 1882 (Histoire de la Nation Egyptienne par G. (Hanotaux) ....Paris 1936

COCHERIS (J.) — Situation internationale de l'Egypte et du Soudan ....Paris 1903

CHIROL (V.) — The Egyptian Problem ......London 1921

CROMER (Lord) — Modern Egypt ....London 1908

DOUIN (G.) — Histoire du règne de Khédive Ismail ....Rome 1934

FAHMY (Mohamed) — La vérité sur la question d'Egypte ....Saint-Imier 1913

FLAIX (F. de) — L'indépendance de l'Egypte et le Canal de Suez ....Paris 1883

FREYCINET (C. de) — La question d'Egypte ....Paris 1904

ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS — Great Britain and Egypt (1914-1936) ....

HALLEBERG (C.W.) — The Suez Canal ...New York 1931

HERON (R.M.) — The Suez Canal Question. 1875

HOSKINS (H.L.) — British Routes to India. New York 1928

HUSNY (Husséin) — Le canal de Suez et la politique égyptienne ....Montpellier 1923

KAMEL (Moustafa) — Conférence sur l'Egypte ....Toulouse 1895

KAMEL (Sayed) — La conférence de Constantinople et la question égyptienne en 1882 ....Paris 1913

KAUFMANN (W.) — Le Droit international et la Dette publique égyptienne ....Bruxelles 1891
— Les commissaires de la Caisse de la dette publique égyptienne ....Le Caire 1896

LAMBLIN (Roger) — L'Egypte et l'Angleterre ....Paris 1922

LESSEPS (Ferdinand de) — Egypte et Turquie ....Paris 1869

— Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez ......Paris 1875-1881

— Souvenirs de quarante ans (2 vol.) ......Paris 1887

LLOYD (Lord) — Egypt since Cromer ......London 1933

Mc COAN — Egypt as it is ....London 1877

MILNER (Sir Alfred) — L'Angleterre en Egypte ....Paris 1898

NEWMAN (E.W.P.) — Great Britain in Egypt. London 1928

NOURSE (J.E.) — The Maritime Canal of Suez ....Washington 1884

OSMAN BEY — Les Anglais en Orient 1877

PEMEANT (G.) — L'Egypte et la politique française ....Paris 1909

ROSSIGNOL (L.M.) — Le Canal de Suez ...Paris 1898

ROTSTEIN (F.) — La conquête et l'asservissement de l'Egypte ....Moscou 1925

SABRY (M.) — L'Empire égyptien sous Ismaïl et l'ingérence anglo-française ...Paris 1933

SACRE (A.) et OUTREBON (L.) — L'Egypte et Ismaïl pacha ....Paris 1865

SAINT VICTOR (Comte G. de) — Le Canal de Suez ....Paris 1934

SAMMARCO (Angelo) — Histoire de l'Egypte moderne depuis Mohammed Ali jusqu'à l'occupation britannique 1801-1882 ......Le Caire 1937

STANLEY LANE-POOLE — Egypt ....London 1881

VOISIN BEY — Le Canal de Suez, 6 vol. ......Paris 1902-1906

WILSON (Sir Arnold T.) — The Suez Canal. Oxford 1933

البراوي (راشد) — المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس . القاهرة ١٩٥٢

الرافعي (عبدالرحمن) – مذكراتي (١٨٨٩ – ١٩٥١). القاهرة ١٩٥٢
– الثورة المصرية . القاهرة
– في أعقاب الثورة المصرية . القاهرة

ردشتين (تيودور) – تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده (ترجمة علي احمد شكري).القاهرة

رفعت (محمد) – تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة . القاهرة ١٩٤٣

سعيد (امين) – تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٥٩

غربال (محمد شفيق) – تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (١٨٨٢ – ١٩٣٦) . القاهرة ١٩٥٢

كرومر (لورد) – بريطانيا والسودان (ترجمة عبد العزيز احمد عرابي) . القاهرة ١٩٦٠

هيكل (محمد حسين) – مذكرات في السياسة المصريـــة (١٩١٢ – ١٩٣٧) . القاهرة ١٩٥١

---

٣ – الحركات التحررية في العالم العربي

(١٨٨٨ – ١٩١٤)

AZOURI (Négib) — Le réveil de la nation arabe dans l'Asie turque, en présence

des intérêts et des rivalités des Puissances étrangères, de la curie romaine et du Patriarcat œcuménique .... Paris 1905

BLOMDUS (Jean) — La lutte pour les communications avec l'Asie .... Paris 1885

CHAPMAN (M.K.) — Great Britain and the Bagdad Railway .... Northampton 1948

HUVELIN (P.) — L'Allemagne en Orient ... 1916

LAMMENS (S.J.) — L'évolution historique de la nationalité syrienne .... Alexandrie 1919

RAGEY (L.) — La question du chemin de fer de Bagdad .... Paris 1936

ROUMANI (Adib) — Essai historique et technique sur la dette publique ottomane ... Paris 1927

SAMNE (G.) et GOBLET (Y.M.) — La vie politique orientale en 1909 .... Paris 1910

WOLF (J.) — The Diplomatic History of the Bagdad Railroad .... Columbia 1936

الاعظمي (احمد عزت) – القضية العربية . بغداد ١٩٣١

البستاني (سليمان) – الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده . بيروت ١٩٠٨

داغر (اسعد) – مذكراتي على هامش القضية العربية . القاهرة

الحصري (ساطع) – البلاد العربية والدولة العثمانية . بيروت ١٩٦٠

رامزور (ارنست أ.) – تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ (تعريب الدكتور صالح احمد العلي) . بيروت ١٩٦٠

مسعد (بولس) – الدولة العثمانية في لبنان وسوريا (١٥١٧ – ١٩١٦) . القاهرة ١٩١٦

– لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده. القاهرة ١٩٢٩

٤ - الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)

مقدمات الثورة العربية - مفاوضات مكماهون والحسين - الثورة العربية

ARTHUR (Sir George) — Kitchener et la guerre .... Paris 1921

AULNEAU — La Turquie et la guerre .... Paris 1915

BELL (G.) — The Arab War .... London 1940

BLANDIN (Etienne) — Rapport sur la Syrie et la Palestine .... Paris 1915

BREMOND (Général Ed.) — Le Hedjaz dans la guerre mondiale .... Paris 1931

BUGDALE (Blanche E.C.) — Arthur James Balfour .... London 1930

CHAMBRE DE COMMERCE DE MARSEILLE — Lettre à M. Le Ministre des Affaires Etrangères sur la question de la Syrie, suivie d'une note sur la question économique de ce pays .... Marseille 1915

CHURCHILL (Winston) — La crise mondiale T. I-IV (1911-1919) .... Paris

CLEMENCEAU (Georges) — Grandeur et misère d'une victoire .... Paris 1930

Correspondence between sir Henry McMahon and the Sherif of Mecca .... London H.M.S.O. 1939

DAVID (Philippe) — Un gouvernement arabe à Damas. Le Congrès syrien .... Paris 1923

DEYGAS (F.J.) — L'armée d'Orient dans la guerre mondiale, 1915-1919 ....

Documents diplomatiques secrets russes 1914-1917 .... Paris 1928

Documents relating to the Balfour declaration and the Palestine Mandate ......London 1939

DUDON (Paul) — La Syrie à la France ......(Etudes, T. 144, 1915

GREY (Ed.) — Mémoires ....Paris 1927

HADJ ABDALLAH (Lieutenant) — L'Islam dans l'armée française ....Constantinople 1915

HOGARTH (D.G.) — Arabia ....Oxford 1922
— The penetration of Arabia Paris 1925
— Great Britain and the Arabs up to the Armistice of 30th October 1918 ......Oxford 1924

JARVIS (C.S.) — Arab Command ....Hutchinson 1943

JUNG (Eugène) — La Révolte arabe de 1906 à 1925 ....Paris 1925
— L'Islam sous le joug ....Paris 1926

LALOY (E.) — Les documents secrets des archives du Ministère des Affaires Etrangères de Russie ....Paris 1919

LAWRENCE (T.E.) — Seven Pillars of Wisdom ....London 1935
— Revolt in the Desert ....London 1927

LE ROUX (Hugues) — Mission en Syrie ...Paris 1919

LESLIE (Shane) — Mark Sykes, his Life and Letters ....London 1937

LIMAN VON SANDERS — Cinq ans en Turquie ....Paris 1923

LLOYD GEORGE (David) — Mémoires de guerre ....Paris 1934

PICHON (Jean) — Les origines orientales de la guerre mondiale ....Paris 1937

PINGAUD (Albert) — Histoire diplomatique de la France pendant la Grande Guerre.Paris 1938

SAMNE (G.) — La Syrie .... Paris 1920

انطونيوس (جورج) – يقظة العرب (تعريب علي احمد الركابي) . دمشق ١٩٤٦

جمال باشا – مذكرات جمال باشا (تعريب احمد شكري) . القاهرة ١٩٢٣

خوري (الشيخ بشارة) – حقائق لبنانية الجزء الأول . بيروت ١٩٦٠

سعيد (امين) – الثورة العربية الكبرى . القاهرة ١٩٣٥

الغصين (فايز) – مذكراتي عن الثورة العربية . دمشق ١٩٥٦

قدري (احمد) – مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق ١٩٥٦

وهبه (حافظ) – جزيرة العرب في القرن العشرين . القاهرة ١٩٥٦

فهرس الأعلام

— أ —

ابن الرشيد: ١١٦–١١٧–١٦٩–١٧٧.
ابو قير : ٩٠ — ٩١ .
احساء (ال) : ١٧٧ .
ادريسي (السلطان ال) : ١٦٩ –١٨٢ – ١٩٠ .
ادوارد السابع (الملك) : ١٢٤ .
ارسلان (امين) : ١٣٨ .
ارسلان (عادل) : ١٣٨ .
ارسلان (محمد) : ١٣٧ .
ارضروم : ٢٠٠ — ٢٠١ .
اسكندر الثاني (القيصر) : ٤١ .
اسكويث (لورد Asquith) : ٢٣٣
اسماعيل باشا : ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ — ٣١ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٢ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ — ٥٣ — ٦٨ — ٩٤ .
اغادير : ١٢٥ .
افغاني (جمال الدين ال) : ١١١ — ١٢٩ .
ألدون غورست (Eldon Gorst) : ١٢٦ — ١٢٧ — ١٧٢ .
الكسندر (دافيد Alexander) : ٢٣٦ .
اللنبي (المارشال Allenby) : ٢٢١ — ٢٢٩ — ٢٤٠ — ٢٤٦ — ٢٤٨ — ٢٤٩ — ٢٥١ .
أليوت (هنري Elliot) : ٢٠–٢١.

انطونيوس (جورج) : ٢٠٤–٢٣١.
انور باشا : ١٣٣ – ١٣٧ – ١٤٤ – ١٥١ – ١٥٨ – ١٦٦ – ١٧٢ – ٢٠٩ .
اوبنهايم (Oppenheim) : ١١ – ١٢ – ١٣ – ٢١ .
اوبيني (كونت Aubigny) : ٦٤ .
اوترى (Outrey) : ٣٤ – ٣٥ .
اوجيني (الامبراطورة) : ١٧ .
اورمسبي غور (Ormsby-Gore) : ٢٦٤ .
اوشي (Ouchy) : ١٤٥ – ١٩٥ – ١٩٦ .
ايزفوتسكي (Izvotsky) : ١٦٦ .
ايوبي (شكري ال) : ٢٤٨ .

– ب –

بادن (فريدريك دي Fred. de Baden) ٢٣١ .
بارافيللي (Baravelli) : ٣٧ .
بارتي (فرنسيس F. Barty) : ١٩٦.
باردو (معاهدة ال) : ٥٧ .
باركر (الكولونيل Parker) : ٢٢١.
باريس (مؤتمر) : ١٣٢ – ١٣٣ – ١٥٢ – ١٥٣ .
بارنغ (افلين Evelyn Baring) : ٥٠.
بارودي (محمود سامي ال) : ٥٤ – ٥٨ – ٦٦ – ٦٧ – ٦٩–٧٢.
باست (الكولونيل Past) : ٢٢٥ .
بالمرستون (لورد Palmerston) : ١٨ .
باليولوغ (موريس Paléologue) : ١٩٣ – ١٩٥ – ١٩٦–٢٣٤.
بحرين (جزر ال) : ١٥٧ – ١٧٧ .
براندیس (لويس Brandeis) : ٢٤٧
برسلو (Breslau) : ١٦٧ – ١٦٨ – ١٧٢ .
بريان (ارستيد Briand) : ١٩١ – ٢٠٠ .
بريمون (الكولونيل Brémond) : ٢٠٩ – ٢١٠ – ٢١١ – ٢١٢ – ٢١٣ – ٢١٤ – ٢١٧ – ٢١٨ – ٢١٩ .
بستاني (المعلمان بطرس وسليم) : ١٣١.
بسمارك (Bismarck) : ٤١–٥٧–٧١ – ٧٧ – ٨٥ – ٨٧ – ٨٨ – ٨٩ – ٩٢ – ١٠٧ – ١٠٨ .
بكري (فوزي ال) : ١٧٨ .
بلان (شارل Blanc) : ١٧ .
بلنت (Blent) : ٧٢ .

بلينيير (Blignières) : ٣٧ — ٤٢ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ٥٠ — ٦٧ .
بنوا الخامس عشر (البابا) : ١٩٦ .
بوانكاريه (ريمون Poincaré) : ١٩٥ — ١٩٧ — ١٩٨ — ١٩٩
بوتسدام (Potsdam) : ١١٦ .
بوكا نان (Buchanan) : ١٩٥ .
بومبار (Bompart) : ١٦٧ — ١٧٢.
بونابرت (الجنرال Bonaparte) : ٨٣ .
بوير (حرب Boers) : ١٢٣ — ٢١٣
بيبرشتاين (Bieberstein) : ١١٤.
بيشوفشايم (Bischoffsheim) : ١٩ .
بيشون (Pichon) : ٢٣٥ — ٢٣٦ .
بيكو (فرانسوا جورج Picot) ١٩٨ — ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠١ — ٢٠٥ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٠ — ٢٣٥ .
بيلوف (Bulow) : ١١٥ .
بيهم (محمد) : ١٥٦ .

— ت —

التل الكبير (معركة) : ٩١ — ٩٢ .
تميمي (توفيق ال) : ١٣٨ .
توفيق باشا (الصدر الاعظم) : ١٣٧
توفيق باشا (الخديوي) : ٤٦ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ — ٥٣ — ٥٤ — ٥٨ — ٥٩ — ٦١ — ٦٢ — ٦٣ — ٦٨ — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — ٧٣ — ٨١ — ٨٤ — ٩١ — ١٢٠ .

— ج —

جدة : ٢٠٨ — ٢١٠ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٥ .
جزائري (سليم ال) : ١٣٨ — ١٥٢ .
الجزيرة الخضراء : ١٢٥ — ١٤٢ .
جمال باشا (قائد الفيلق الرابع) : ١٣٣ — ١٥١ — ١٦٦ — ١٦٧ — ١٧٢ — ١٧٨ — ١٧٩ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٢ .
جمال باشا (الجنرال) : ٢٢٢ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٤٩ — ٢٢٧ .
جناق قلعة : ١٧٩ — ١٩٧ .
جورج الخامس : ١٩٥ .
جواد بك : ١٦٧ .
جولدشميدت (Goldschmidt) : ١٩ .

جوليتي (Giulietti) : ١٤٢ — ١٤٣ .
جونار (Jonnart) : ١٩٩ .
جيار (دي Giers) : ٨٦ — ٩٠ — ٩٩ .

— ح —

حازم بك : ١٥١ .
الحديدة : ٢٠٨ .
الحسين بن علي (شريف مكة) ١٦٤— ١٦٥ — ١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١ — ١٧٣ — ١٧٤ — ١٧٥ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٨٤ — ١٨٥ — ١٨٧ — ١٨٨ — ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٨ — ٢٠٠ — ٢٠٤ — ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٠ — ٢١١ — ٢١٢ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢١٦ — ٢١٧ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٠ — ٢٢١ — ٢٢٢ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٣٥ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٧ — ٢٤٩ .
حسين كامل (السلطان) : ١٧٦ — ١٨٢ .
حضرموت : ١٥٨ .
حمزة (الشريف) : ٢٢١ .
الحوت (محمد) : ١٣١ .
حيدر باشا (مدينة) : ١١٤ .
حيدر (رستم) : ١٣٨ .

— خ —

الخرطوم : ١٢٣ .
خليل باشا : ٢٠ .
خليل (عبدالكريم ال) : ١٥٥ — ٢٠٥ — ٢٠٧ .

— د —

دارفيو (Darvieu) : ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨ .
داعوق (عمر ال) : ٢٤٨ .
داود باشا : ٥٨ .
دبس (المطران ال) : ١٣١ .
دربي (لورد Derby) : ٢٤ — ٢٥ — ٢٧ — ٢٨ — ٣٠ — ٣٣ — ٣٦ .
دردنيل : ٤٠ — ١٤٧ — ١٦٧ —

١٧٩ — ١٨١ — ١٩٣ —
١٩٦ — ١٩٧ .
درعا : ٢٤٨ .
درويش باشا : ٧٣ — ٧٨ — ٧٩ .
دريموند وولف (Drummond Wolff)
٩٧ — ٩٨ — ١٠٠ — ١٠١ —
١٠٢ — ١١٢ .
دزرائلي (Disraeli) : ٢٤ —
٢٥ — ٢٩ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ —
٤٢ .
دقهلية : ١١ .
دلكاسه (Delcassé) : ١٢١ —
١٢٢ — ١٩٦ .
دنشواي : ١٢٥ — ١٢٧ .
دوفرين (لورد Dufferin) : ٧٩ —
٨٠ — ٨١ — ٨٦ — ٨٧ —
٨٨ — ٩٠ — ٩١ — ٩٢ —
٩٣ — ٩٤ .
ديكاز (Decazes) : ٢٥ — ٢٧ —
٣٠ — ٣٥ .
دي ميشال (البارون Des Michels)
٣٨ .

— ر —

رادوفيتز (البارون Radowitz) :
١١٤ .
راغب باشا : ٨٢ — ٨٣ .
رستم باشا : ١٠٢ .
رضا (احمد) : ١١١ — ١٢٩ .
رفقي (عثمان) : ٥٤ .
ركابي (علي رضا) : ٢٤٩ .
رنغ (البارون دي Ring) : ٥٥ .
رودس (الكولونيل Rodes) : ١٢١ .
روزويل (Roswel) : ٦٧ .
روتشيلد (لورد Rothschild) :
٢٣٩ .
روتشيلد (ناتان) : ٢٤ .
روتشيلد (آل) : ٢٥ — ٢٩ — ٣٧ —
٤٣ — ٧٢ .
رياض باشا : ٣٩ — ٤٧ — ٥٠ — ٥٤ —
٥٥ — ٥٩ — ٨٤ .
ريفال (Reval) : ٢٣٤ .

— ز —

زعيتر (اكرم) : ٢٣١ .
زهراوي (عبدالمجيد ال) : ١٥٢ —
١٥٣ — ١٥٦ — ١٥٧ —
١٥٨ — ٢٠٧ .
زيدان (جرجي) : ١٢١ .

— س —

سازونوف (Zazonov) : ١٧٥ —
١٩٢ — ١٩٤ — ٢٠١ .

سالونيك : ١١٣ – ١٣٤ – ١٣٧ – ١٩٨ .

سان جان دي موريان (Saint -Jean-de - Maurienne) : ٢١٧ – ٢٢٣.

ساندرس ليمان فون (Liman Von Sanders) : ١٦٦ .

سان ستيفانو (معاهدة San Stefano) : ٤١ .

سايكس (مارك Sykes) : ١٩٨ – ٢٠٠ – ٢٠١ – ٢١٨ – ٢١٩ – ٢٣٠ – ٢٣٥ – ٢٣٨

سايكس–بيكو (اتفاقSykes-Picot) : ١٨٣ – ١٩٠ – ١٩١ – ٢٠١ – ٢٠٢ – ٢٠٣ – ٢١٥ – ٢١٨ – ٢٢٢ – ٢٢٣ – ٢٢٤ – ٢٢٥ – ٢٢٦ – ٢٢٧ – ٢٢٨ – ٢٣٤ – ٢٣٦ – ٢٤٠ – ٢٤٥ – ٢٤٦ .

سبته : ١٢٤ .

ستانتون (الجنرال Stanton) : ٢٥ – ٢٦ – ٢٨ – ٣١ – ٣٣ .

ستورز (رونالد Ronald Storrs) : ١٦٥ – ١٦٩ – ١٧١ – ١٨١

سرسق (الفرد) : ١٣٦ .

سرسق (يوسف) : ١٥٦ .

سعد (حبيب ال) : ٢٤٨ .

سعود (عبدالعزيز آل) : ١٦٩ – ١٧٧ – ١٨٢ – ١٩٠ – ٢١١

سعيد باشا : ٩٨ – ٩٩ .

سلسبوري (لورد Salsbury) : ٥٦ – ٩٦ – ٩٧ – ٩٨ – ٩٩ – ١٠١ – ١٠٢ – ١١٩ – ١٢٠ – ١٢٢ .

سليمان سامي (الكولونيل) : ٨٤ .

سمنة (جورج) : ١٣٦ – ١٥٣ .

سنوسي (احمد ال) : ١٨٢ .

سوشون (الاميرال Sauchon) : ١٧٢

سوكولوف (Sokolov) : ٢٣٥ – ٢٣٦ .

السويس : ١٠ – ١٥ – ١٧ – ٢٣ – ٢٤ – ٢٥ – ٢٧ – ٢٩ – ٣٠ – ٣١ – ٣٩ – ٤٢ – ٥٠ – ٥٥ – ٥٦ – ٦٩ – ٧٠ – ٧١ – ٧٣ – ٨٠ – ٨٢ – ٨٧ – ٨٨ – ٨٩ – ٩١ – ٩٦ – ١٠٣ – ١١٠ – ١١٢ – ١٢٧ – ١٤٦ – ١٦٣ – ١٦٤ – ١٦٨ – ١٧٢ –

١٧٥ – ١٧٦ – ١٧٨ –
١٨٢ – ١٨٥ – ١٩٧ –
٢٠٦ – ٢١٣ – ٢١٥ – ٢٣٢
سيراجيفو (Saraîevo) : ١٦٥ .
سيمور (الاميرال Seymour) : ٨١ – ٨٢ – ٨٣ .
سينكفكز (Sienkiewicz) : ٦٩ .

– ش –

شارم (غبريال Charmes) : ١٣١ .
شتوتزنغن (Stotzingen) : ٢٠٨ ٢٠٩ .
شدياق (احمد فارس الـ) : ١٣١ .
شرشالي (مصطفى الـ) : ٢١٩ – ٢٢٠
شريف باشا : ٤٦ – ٥٠ – ٥٩ – ٦٦ ٧٠ – ٧٢ – ٨٤ .

– ص –

صباح (مبارك الـ) : ١١٦ – ١١٧ – ١٧٧ – ١٩٠ .
صباح الدين (ابن الداماد) : ١٣٢ .
صدقة (نجيب) : ٢٣١ – ٢٤٠ .
صديق (اسماعيل) : ٢٨ .
صغير (ابو عبدالله (الـ) : ٤٩ .
صفوت باشا : ٤١ .
صموئيل (هربرت) : ٢٣٢ – ٢٣٣
صومال (الـ) : ١٩٤ – ١٩٧ – ٢٠٨

– ط –

طارق (جبل) : ١٠ – ٧٩ .
طبارة (احمد) : ١٥٣ .
طراد (نجيب) : ١٣٦ .
طلعت بك : ١٥١ – ١٥٥ – ٢٠٧ – ٢٠٩ .
طنجة : ١٢٤ .
طولكرم : ٢٤٨ .

– ع –

عازوري (نجيب) : ١٣٢ .
عاصم باشا : ٦٣ – ٦٥ .
عالي باشا : ١٥ – ١٦ – ١٩ .
عاليه : ٢٠٧ .
عباس (احمد) : ١٣١ .
عباس باشا : ١٥ .
عباس حلمي (الخديوي) : ١٢٠ – ١٧٢ – ١٧٦ .
عبدالحميد (السلطان) : ٤٠ – ٤١ – ٥٧ – ٥٨ – ٥٩ – ٦٠ – ٧١ – ٧٣ – ٨٧ – ٩٠ – ٩١ – ٩٢ – ١٠٠ – ١٠١ – ١١١ – ١١٢ – ١١٥ – ١١٦ – ١٢٣ ١٢٥ – ١٣٠

١٣١ — ١٣٢ — ١٣٣ —
١٣٤ — ١٣٥ — ١٣٧ —
١٣٩ — ١٥٠ — ٢٣١ .
عبدالله بن الحسين : ١٦٤ — ١٦٥ —
١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١ — ١٧٤ —
١٧٩ — ٢١٠ — ٢١٣ —
٢١٤ — ٢٢٣ — ٢٢٥ — ٢٢٧
عَبَدان : ١٧٣ .
عبدالعال : ٧٢ .
عبدالعزيز (السلطان) : ١٤ — ١٥ —
١٧ — ١٩ — ٢٠ — ٤٠ .
عبدالقادر (الامير) : ١٥٢ .
عبدالهادي (عوني) : ١٣٨ .
عبده (محمد) : ١١١ — ١٣٠ .
عدن : ١٥٨ — ١٧٩ — ١٨٠ —
٢٤٧ .
عرابي (احمد) : ٥٣ —
٥٤ — ٥٥ — ٥٨ — ٥٩ —
٦٠ — ٦٣ — ٦٦ — ٦٧ —
٦٨ — ٦٩ — ٧١ — ٧٢ —
٧٣ — ٨١ — ٨٤ — ٩٠ —
٩١ — ٩٢ .
عريسي (عبدالغني ال) : ١٣٨ —
١٥٣ .
عزيز علي : ١٣٨ — ١٥٢ — ٢١٣ .
عسكري (جعفر ال) : ٢٢٣ .
عسير : ١٨٢ — ١٩٠ — ٢١٦ .
عقبة : ٢٢١ — ٢٤٧ — ٢٥٠ .
علي احسان بك : ٢٤٩ .
علي بلك الكبير : ١٢٩ .
علي حيدر (الشريف) : ٢٠٩ .
عمر (ظاهر ال) : ١٢٩ .
عمرو (جزيرة ابن) : ١٨٠ — ٢٠١ .
عمون (اسكندر) : ١٥٣ .

— غ —

غافار (Gavard) : ٢٧ .
غالي (بطرس) : ١٢٧ .
غاليبولي (Gallipoli) : ١٩٧ .
غامبتا (Gambetta) : ٦١ — ٦٢ —
٦٣ — ٦٤ .
غانم (شكري) : ١٣٦ — ١٥٣ .
غبريط (قدورابن) : ٢١٠ .
غرانفيل (لورد Granville) :
٦٠ — ٦١ — ٦٢ — ٦٣ —
٦٤ — ٦٥ — ٦٩ — ٧٠ —
٧١ — ٧٢ — ٧٧ — ٧٨ —
٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٦ —
٨٨ — ٨٩ — ٩١ — ٩٢ —
٩٤ — ٩٥ — ٩٦ — ٩٧ .

غراي (لورد Grey) : ١٩٢ — ١٩٦ — ١٩٨ — ١٩٩ — ٢٠١ — ٢٢٨ — ٢٣٢ — ٢٣٣ .
غريغوري (Gregory) : ٦٨ .
غلادستون (Gladstone) : ٩٦ — ٩٧ .
غلوتز (Von der Glotz) : ١١٤ .
غليوم الثاني (الامبراطور) : ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٢ — ١١٤ — ١١٥ — ١١٦ — ١١٧ — ١٢٢ — ١٢٣ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٤٢ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٦٧ — ١٧٣ ١٩٣
غوبن (Goeben) : ١٦٧ — ١٦٨ — ١٧٢ .

— ف —

فاس (مدينة) : ١٢٥ .
فاشودا : ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٣ —
فاضل (السلطان ال) : ١٢١ .
فالكهايم (Walkheim) : ٢٢٢ .
فان (Van) : ٢٠٧ .
فانغنهايم (Wangenheim) : ١٦٦.
فرانسوا جوزيف (الامبراطور) : ١٧ .
فرانسوا فرديناند (الارشيدوق) : ١٦٥ .
فرّي (جول J. Ferry) : ٩٥ .
فريسينيه (Freycinet) : ٦٠ — ٦٤ — ٦٥ — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — ٧٧ — ٧٨ — ٨٢ — ٨٦ — ٨٨ .
فكتور عمانوئيل الثالث (الملك) : ١٤٢ — ١٤٦ — ١٩٤ .
فكتوريا (الملكة) : ١٨ — ١٠١ .
فهمي (علي) : ٧٢ .
فيصل بن الحسين : ١٧١ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨٣ — ٢٠٧ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢١٧ — ٢١٩ — ٢٢١ — ٢٢٢ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٧ — ٢٤٣ — ٢٤٨ — ٢٤٩ — ٢٥٠ — ٢٥١ .
فيفيان (Vivian) : ٣٨ — ٣٩ .
فيليه (Villiers) : ٣٦ .

— ق —

قارص (Kars) : ٥٦ .
قرم (حرب ال) : ٤٠
قطر : ١٥٧ — ١٧٧ .
قونية : ١١٤ — ٢١٨ .

- ك -

كالتورب (الاميرال Calthorpe) : ٢٤٩ .
كالفن (السير Calvin) : ٨١ .
كالنوكي (كونت Kalnocky) : ٨٥ ـ ٨٨ .
كاليتشه (Calice) : ٧٩ ـ ٨٠ .
كاليه (Calais) : ١٩٨ .
كامبون (بول Cambon) : ١٩٦ ـ ١٩٨ ـ ١٩٩ ـ ٢٠١ .
كامل باشا : ١٠١
كايف (Cave) ؛ ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٦ ـ ٣٧ .
كردستان : ٢٠٠ ـ ٢٠١ .
كرومر (لورد Cromer) : ١٢٠ ـ ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ ١٧٢ .
كرومويل (Cromwell) : ٤٧ .
كريسن (الكولونيل فون Von Kressen) : ١٧٨ .
كريمر (Kremer) : ٣٧ .
كزما (امين) : ١٣٨ .
كلارندون (لورد Clarendon) : ١٨ .
كلايتون (Clayton) : ١٨١ ـ ٢٢٩ .
كواكبي (ال) : ١١١ ـ ١٣٠ .
كورتي (Corti) : ٩٢ .
كوكس (برسي Percy Cox) : ١٧٧
كوكسن (Cocksing) : ٥٩ .
كونراد (الاميرال Conrad) : ٨٢.
كويت : ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١٧٧ ـ ١٨٢ ـ ١٩٠ ـ ٢١١ ـ ٢١٦ .
كيتشنر (لورد Kitchener) : ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٢٣ ـ ١٦٣ ـ ١٦٤ ـ ١٦٥ ـ ١٦٨ ـ ١٦٩ ـ ١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ ١٨١ ـ ١٨٥ ـ ١٩٧ ـ ١٩٨ ـ ٢٣٣ .
كيخيا (احمد ال) : ١٥٦
كيرزون (لورد Curzon) : ٢٤٣ .
كيرنسكي (Kerensky) : ٢٢٢ .
كيليكيا : ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠١ ـ ٢٥٠ .

- ل -

لاموت (الضابط Lamotte) : ٢١٩
لاهاي : ٢٣١ ـ ٢٤٧ .
لسبس (فرديناند دي Lesseps) : ١٠ ـ ١٨ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٩ ـ ٤٩ .

لوبه (Loubet) : ١٢٤
لورانس (الكولونيل Lawrence) : ١٨١ – ١٨٨ – ٢١٣ – ٢١٤ – ٢١٧ – ٢٢٠ – ٢٢١ – ٢٢٧ – ٢٢٨ – ٢٣٠ – ٢٣٩ .
لوزيتانيا (Lusitania) : ٢٣٣ – ٢٣٤ .
لويد جورج (LLoyd George) : ١٩١ – ٢٣٣ – ٢٣٥ – ٢٣٨ – ٢٤٢ – ٢٤٣ .
ليَرّد (Layard) : ٤١ .
ليون (ادوين دي E. de Léon) : ١٨
ليونز (لورد Lyons) : ٦٤ – ٨٢ .

– م –

مارتنز (دي Martens) : ٥١ .
مارشال (الجنرال Marschall) : ٢٤٩
مارشان (الكابتن Marchand) : ١٢١ – ١٢٢ – ١٢٣ .
مالطة : ١٠ – ٧٩ .
مالكولم (Malcolm) : ٢٣٥ .
ماليت (السفير Mallet) : ١٦٧ .
ماليت (القنصل Mallet) : ٦٣ – ٦٨ – ٦٩ – ٧٠ – ٧١ – ٧٢
محمد رشاد (السلطان محمد الخامس) : ١٣٧ – ١٤٥ .
محمد سعيد باشا (والي مصر) : ١١ – ١٥ – ١٨ – ٤٩ .
محمدعلي الكبير : ١٣ – ١٤ – ١٥ – ١٦ – ٨١ – ٨٣ – ١٢٩ .
محمصاني (محمد ال) : ١٣٨ .
محمود باشا (الصدر الاعظم) : ١٩ .
محمود شوكت : ١٣٣ – ١٣٧ .
مختار باشا : ٩٧ .
مدحت باشا : ٢٠ – ٥٨ .
مدحت شكري بك : ١٥٣ .
مدين (فريح ال) : ٢٢١ .
مردم (جميل) : ١٣٨ .
مرسى (معاهدة ال) : ٥٧ .
مرسين : ١٨٠ – ١٨٥ – ٢٤٢ .
مرسيه (Mercier) : ٢٢٢ .
مصطفى كامل : ١٢٦ .
مصطفى كمال (اتاتورك) : ١٣٣ – ١٤٤ .
مطران (ندره) : ١٥٣ .
معني (فخر الدين ال) : ١٢٩ .
مقدونية : ١١٤ – ١٣٣ .
مكماهون (هنري Mc Mahon) : ١٨١ – ١٨٢ – ١٨٣ – ١٨٤ – ١٨٥ – ١٨٦ – ١٨٧ –

١٨٨ — ١٨٩ — ١٩٠ —
١٩٨ — ١٩٩ — ٢٠٢ —
٢١٠ — ٢١١ — ٢١٤ —
٢٢١ — ٢٢٥ — ٢٣٥ —
٢٣٩ — ٢٤٢ — ٢٤٧ .
مليليه : ١٢٤ .
مود (الجنرال Maude) : ٢١٥ .
مودروس (جزيرة Moudros) : ٢٤٩
مورافييف (Mouraviev) : ١٢٢ .
موراي (ارشيبلد Murray) : ١٨١
٢١٦ — ٢٢٠ — ٢٢١ .
موزوروس افندي (Musurus) : ٦٠
. ٦٣
مولتكه (الجنرال ديMoltke) : ١٦٦
مونتبللو (المركيز دي Montebello) :
. ١٠٠
مونتيوفيوري (كلود Montefiore)
. ٢٣٦
ميرابو (Mirabeau) : ٤٧ .
الميرغني (علي) : ١٨١ .
ميلنر (الفريد Milner) : ٤٤ — ٩٥ .
ميلن شيتهام (Milne Cheetham) : ١٧٦
ميله (الكابتن Millet) : ٢١٨ .
مينابريا (Menabrea) : ٨٩ .

— ن —

نابوليون الثالث : ١٠—١٤ — ١٧ —
. ١١٠
ناصر (الشريف) : ٢١٧ .
ناطور (توفيق ال) : ١٣٨ .
ناظم باشا : ١٥١ .
ناظم بك : ١٣٤ .
نقولا الثاني (القيصر) : ١٤٢ —
١٤٦ — ١٤٧ — ١٩٣ —
١٩٥ — ١٩٦ — ٢١٥ .
نقيب (محيي الدين ال) : ١٥٦ .
نوبار باشا : ١١ — ١٤ — ٢٥ — ٢٦
٤٢ — ٤٥ — ٤٦ .
نيازي بك : ١٣٢ .
نيراتوف (Nératow) : ٢٣٤ .
نيكلسون (ارثور Arthur Nicolson)
١٩٨ — ١٩٩ .
نيوكومب (Newcombe) : ١٨١ .

— هـ —

هابسبورغ (آل Habsbourg): ١٣٨
. ١٩٦
هاتزفيلد (Hatzefeldt) : ٨٥ —
. ٨٧
هاس (Hesse) : ١٠٨ .
هتلر (ادولف) : ١٠٨ .

هوغارت (Hogarthe) : ١٨١ — ٢٤٠ .
هوهنلوهه (Hohenlohe) : ٨٩ .

— و —

وادنجتون (Waddington) : ٥٦ — ٥٧ .
وايزمن (حايم Weizmann) : ٢٣٥ — ٢٣٧ — ٢٤٦ .
ورداني (ال) : ١٢٧ .
ولسلي (لورد Wolseley) : ٩١ .
ولسون (الرئيس الاميركي Wilson) : ٢٣٤ — ٢٣٦ — ٢٣٨ — ٢٤٥
ولسون (السير) : ٣٦ — ٣٩ — ٤٢ — ٤٣ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ٥٠
ولسون (الكولونيل) : ٢١٤ .
وهيب بك : ١٧٨ — ١٧٩ .
وينغيت (ريجينالد Reg. Wingate) : ١٨١ — ٢١٦ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣٩ .

— ي —

يازجي (سليم وناصيف ال) : ١٣١ .
يحي (الامام) : ١٦٩ — ١٧٧ .
يوسف (عبدالرحمن ال) : ١٥٦ .
يوسف فرنكو باشا : ١٣٥ .

فهرست الكتاب

الباب الاول
المسألة المصرية
(١٨٦٦ ـ ١٨٨٢)

الصفحة

الفصل الاول : ازمات مصر المالية واسبابها (١٨٦٦ ـ ١٨٧٥) ٩

طفرة التوسع الاوروبي ٩ ـ سياسة بريطانيا وفرنسا في مصر بعد صدور فرمان الموافقة على حفر قناة السويس ١٠ ـ ديون مصر في عهد محمد سعيد ١١ ـ اسماعيل باشا وسياسة القروض : القرض الاول ١١ القرض الثاني ١٢ ـ القرض الثالث ١٣ ـ السلطان يمنح والي مصر لقب خديوي ١٤ ـ اتفاق ١٨٦٩ بين الخديوي وشركة قناة السويس ١٤ ـ زيارة اسماعيل لاوروبا ١٥ ـ تدشين قناة السويس رسمياً ـ ١٧ القرض الرابع ١٩ ـ زيارة الخديوي للآستانة ومنحه صلاحيات جديدة ٢٠ ـ القرض الخامس ٢١ .

الفصل الثاني : بيع اسهم مصر في شركة قناة السويس من بريطانيا ونتائجه السياسية (تشرين الثاني ١٨٧٥) ٢٣

مساعي بريطانيا الخفية للاستيلاء على مصر ٢٣ ـ مشروع دزرائلي لشراء

مصر ٢٤ – مفاوضات دارفيو لشراء حصة مصر من اسهم القناة ٢٤ – تدخل بريطانيا للحصول على اسهم القناة ٢٥ – مساعي دي لسبس للاستئثار باسهم القناة ٢٧ – المفاوضات بشأن هذه الاسهم بين فرنسا وبريطانيا ٢٧ – بريطانيا تشتري الاسهم ٢٨ – نتائج هذه الصفقة في اوروبا وتركيا ومصر ٢٩ .

الفصل الثالث : المراقبة البريطانية الفرنسية على مصر (١٨٧٦ – ١٨٨٢) ٣٣

بعثة كايف إلى مصر ٣٣ – بعثة اوتري ٣٤ – دزرائلي يرفض الحلول الفرنسية لتسوية شؤون مصر المالية ٣٥ – بعثتا فيليه وولسون ٣٦ – اقامة صندوق الدين ٣٧ – اخضاع مصر للمراقبة الثنائية الفرنسية البريطانية ٣٨ – انشاء لجنة التحقيق الاوروبية ٣٨ – اضطراب الاحوال في مصر ٣٩ – سياسة روسيا في البلقان ٤٠ – معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين ٤١ – تنازل تركيا لبريطانيا عن قبرص ٤١ – اقامة مجلس نظار في مصر برئاسة نوبار باشا ٤٢ – الوزارة الاوروبية ٤٣ – تقرير ميلنر عن تصرف الاوروبيين في مصر ٤٤ – سقوط نوبار باشا ٤٥ – احتجاج فرنسا وبريطانيا على سياسة الخديوي ٤٨ – عزل اسماعيل باشا عن ولاية مصر ٤٩ – مصر في اوائل عهد توفيق ٥٠ .

الفصل الرابع : ثورة عرابي باشا (كانون الثاني ١٨٨١ – حزيران ١٨٨٢) ٥٣

موقف الجيش من الحركة الاصلاحية بمصر ٥٣ – موقف فرنسا وبريطانيا منه ٥٥ – المساومة بين حكومتي لندن وباريس على تونس ومصر وقبرص ٥٥ – احتلال فرنسا تونس ٥٧ – استقالة محمود سامي البارودي ٥٨ – اشتداد الازمة بين الخديوي وعرابي ٥٩ – وصول بعثة تحقيق عثمانية الى مصر ٦٠ – سياسة غامبتا تجاه مصر ٦١ – مذكرة ٧ كانون الثاني ١٨٨٢ ونتائجها ٦٢ – اشتداد الازمة بين المراقبين الاوروبيين واعضاء مجلس النواب المصري حول الموازنة ٦٥ – معارضة فرنسا وبريطانيا سياسة البارودي الاصلاحية ٦٧ – محاولة اغتيال عرابي ٦٨ – قدوم الاسطولين الفرنسي والبريطاني الى الاسكندرية ٦٩ – احتجاج الباب العالي ٧١ – مهمة درويش باشا في مصر ٧٣ .

الباب الثاني

استيلاء بريطانيا على مصر والسودان

(١٨٨٢ – ١٨٨٨)

الصفحة

الفصل الاول : مؤتمر الآستانة واستيلاء بريطانيا على مصر (٢٣ حزيران – ١٤ آب ١٨٨٢) ٧٧

مساعي بريطانيا لاحتلال مصر وموقف فرنسا منها ٧٧ – باريس ولندن تطلبان عقد مؤتمر في الآستانة لمعالجة المسألة المصرية ٧٨ – اضطرابات ١١ حزيران في الاسكندرية ٧٩ – بروتوكول التجرد ٧٩ – موقف تركيا من اعمال المؤتمر ٨٠ – انذار الاميرال سيمور لحامية الاسكندرية ٨١ – بيان مجلس النظار المصري ٨٣ – الاسطول البريطاني يحتل الاسكندرية ٨٣ .

الفصل الثاني : موقف تركيا والدول الاوروبية من استيلاء بريطانيا على مصر ٨٥

موقف المانيا والنمسا ٨٥ – موقف فرنسا وروسيا ٨٦ – عرض المسألة المصرية على مؤتمر الآستانة ٨٦ – اقتراح بتأليف جيش دولي لحماية القناة ٨٧ – سقوط حكومة دي فريسينيه ٨٨ – اعتذار ايطاليا عن المشاركة في احتلال القناة ٨٩ – اقتراح بسمارك بوضع القناة تحت حماية دولية ٨٩ – شروط بريطانيا لقبول ارسال جيوش عثمانية الى مصر ٩٠ – السلطان يعلن عصيان عرابي ٩١ – معركة التل الكبير ٩١ – فشل مؤتمر الآستانة ٩٢ .

الفصل الثالث : مفاوضات الجلاء عن مصر ومعاهدة الآستانة (١٨٨٢ – ١٨٨٨) ٩٣

مهمة دوفرين في مصر ٩٣ – الغاء المراقبة الثنائية ٩٤ – فشل مشروع تعديل قانون التصفية ٩٥ – مؤتمر باريس سنة ١٨٨٥ بشأن اعلان حياد مصر وحرية الملاحة في القناة ٩٦ – مهمة دريموند وولف في الآستانة والقاهرة ٩٧ – اتفاق ٢٢ نوار ١٨٨٧ حول جلاء بريطانيا عن مصر ٩٩ – معاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ حول حياد قناة السويس وحرية الملاحة فيها ١٠٣ .

الباب الثالث

السياسة الدولية في الشرق العربي

من سنة ١٨٨٨ الى سنة ١٩١٤

الصفحة

الفصل الاول : تشعب مصالح الدول الاوروبية في الشرق العربي (١٨٨٨ – ١٩١٤) ١٠٧

سياسة بسمارك الاوروبية ١٠٧ – نشوء الحركة الجرمانية في المانيا ١٠٨ – النهضة الاقتصادية في المانيا ١٠٨ – سياسة فرنسا في الشرق عن طريق المؤسسات الدينية ١١٠ – موقف ايطاليا منها ١١٠ – سياسة عبدالحميد الاسلامية ١١١ – اضطراب العلاقات بين عبدالحميد وبريطانيا ١١٢ – اهمية الشرق اقتصادياً واستراتيجياً في نظر الالمان ١١٢ – خط حديد بغداد ١١٥ – اتفاق بوتسدام ١١٦ – معاهدة ١٨٩٩ بين بريطانيا والكويت ١١٦ .

الفصل الثاني : تدعيم النفوذ البريطاني في وادي النيل (١٨٨٨ – ١٩٠٨) ١١٩

سياسة بريطانيا الاقتصادية في اواخر القرن التاسع عشر ١١٩ – اعتلاء عباس حلمي عرش مصر ١٢٠ – التوسع البريطاني في السودان ١٢٠ – حملة الكابتن مارشان الى فاشودا ١٢١ – سياسة غليوم الثاني المناوئة لبريطانيا ١٢٣ – معاهدة ٨ نيسان ١٩٠٤ بين فرنسا وبريطانيا ١٢٤ – زيارة قيصر المانيا لطنجة ١٢٤ – مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٢٥ – فرنسا تحتل المغرب ١٢٥ – سياسة كرومر في مصر ١٢٥ – حادثة دنشواي ١٢٦ – سياسة الدون غورست ١٢٦ – المساعي لتمديد امتياز قناة السويس الى سنة ٢٠٠٨ وردة الفعل المصرية ١٢٧ .

الفصل الثالث : الحركات التحررية من الحكم العثماني في الشرق العربي (١٨٨٨ – ١٩١٢) ١٢٩

بدء حركة التحرر العربي ١٢٩ – الاضطهاد في عهد عبدالحميد ١٣٠ – دعوة جمال الدين الافغاني الاصلاحية ١٣٠ – دور لبنان في نشوء الوعي القومي العربي

١٣٠ – مؤتمر باريس الاول ١٣٢ – رابطة الوطن العربي ١٣٢– مؤتمر باريس الثاني ١٣٣ – جمعية النهضة العربية في الآستانة ١٣٣ – دور مقدونيا في الحركة المعادية لعبدالحميد ١٣٣ – ثورة تموز ١٩٠٨ واعادة الدستور ١٣٤ – قانون الانتخاب الجديد ١٣٥ – جمعية الاخاء العثماني العربي ١٣٦ – الجامعة العثمانية ١٣٦ – فتنة ١٩٠٩ في الآستانة ١٣٦ – خلع عبدالحميد ١٣٧ – انشاء المنتدى الادبي والجمعية القحطانية في الآستانة ١٣٧ – انشاء جمعية العربية الفتاة في باريس ١٣٨ – موقف مصر من حركة التحرر العربي ١٣٩ .

الفصل الرابع : استيلاء ايطاليا على القطر الليبي (ايلول ١٩١١ – تشرين الاول ١٩١٢) ١٤١

اتفاقات ايطاليا مع الدول الكبرى حول ليبيا ١٤١ – انذار جوليني الى الحكومة التركية ١٤٢ – اعلان الحرب بين ايطاليا وتركيا ١٤٣ – الخلاف بين الاتحاديين وحزب الحرية والائتلاف ١٤٤ – ايطاليا تحتل ولاية جزر البحر المتوسط ١٤٥ – معاهدة اوشي ١٤٥ – مساعي المانيا لدى روسيا للتحالف على حساب تركيا ١٤٦ .

الفصل الخامس : العلاقات بين العرب والترك قبيل اعلان الحرب العالمية الاولى (١٩١٣ – ١٩١٤) ١٤٩

الاضطرابات في بيروت ١٤٩ – لائحة بيروت الاصلاحية ١٥٠ – تأليف جمعية العهد ١٥٢ – مؤتمر باريس الثالث ١٥٢ – اتفاق جمعية الاتحاد والترقي مع المنتدى الادبي حول الاصلاح في العالم العربي ١٥٥ – اتفاقات بين تركيا وفرنسا وبريطانيا حول الخليج العربي والمحميات والشؤون الاقتصادية ١٥٧ .

الباب الرابع

السياسة الدولية في الشرق العربي إبان الحرب العالمية الأولى

(١٩١٤ – ١٩١٨)

الفصل الأول : مقدمات الثورة العربية (شباط ١٩١٤–حزيران ١٩١٥) ١٦٣

الصفحة

اضطراب الاوضاع في اوروبا ١٦٣ – مساعي بريطانيا لحماية مواصلاتها عبر السويس ١٦٣ – الاجتماع الاول بين الامير عبدالله وكيتشنر ١٦٤ – مساعي بريطانيا لحمل الترك للوقوف على الحياد ١٦٥ – مطالب الترك لاتباع سياسة الحياد ١٦٥ – الاتفاق السري بين المانيا وتركيا ١٦٨ – اهمية الثورة العربية في مخططات البريطانيين ١٦٨ – اتصال ستورز بالشريف حسين ١٦٩ – رأي فيصل في مقومات الثورة ١٧٠ – المفاوضات بين كيتشنر والحسين ١٧١ – استعدادات جمال باشا لحملة السويس ١٧٢ – موقف الحسين من اعلان السلطان الجهاد المقدس ١٧٤ – فرض الحماية البريطانية على مصر وعزل عباس حلمي ١٧٥ – معاهدة بريطانيا مع ابن سعود ١٧٧ – مساعي الترك لاغتيال الحسين ١٧٨ – زيارة فيصل لدمشق والآستانة ١٧٨ – موقف حزبي الفتاة والعهد من الثورة العربية ١٧٩ .

الفصل الثاني : المفاوضات الرسمية بين مكماهون والحسين (حزيران ١٩١٥ – نوار ١٩١٦) ١٨١

تدخل بريطانيا لدى الزعماء المسلمين في البلاد العربية لابعادهم عن الترك ١٨١ – بلاغ مكماهون في حزيران١٩١٥ حول استقلال الجزيرة العربية ١٨٣ – رد الحسين على هذا البلاغ ١٨٣ – رد مكماهون على الحسين ١٨٤ – جواب الحسين ١٨٤ – مذكرة مكماهون في ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ وجواب الحسين عليها ١٨٥ – رد مكماهون ١٨٨ – موقف الحسين المتردد ١٨٩ – ختام المفاوضات بين مكماهون والحسين ١٩٠ .

الفصل الثالث : اتفاق سايكس – بيكو (٩ – ١٦ نوار ١٩١٦) ١٩١

تصريحات كل من الحلفاء والالمان الدعائية ابان الحرب ١٩١ – المفاوضات سنة ١٩١٤ بين الحلفاء حول المضايق ١٩٢ – استياء روسيا من فتح جبهة الدردنيل ١٩٣ – بريطانيا تفاوض الحكومة الايطالية للخروج من حيادها ١٩٤ – عودة المفاوضات بين الحلفاء حول المضايق ١٩٥ – معارضة فرنسا مساعي بريطانيا لفتح جبهة الاسكندرون ١٩٧ – المفاوضات البريطانية الفرنسية في لندن حول البلاد العربية ١٩٨ – اتفاق سايكس – بيكو ٢٠١ .

الفصل الرابع : اعلان الثورة العربية الكبرى ٩ شعبان ١٣٣٤ –(١٠ حزيران ١٩١٦) ٢٠٥

سياسة جمال باشا في سورية ولبنان في بدء الحرب ٢٠٥ – فشل حملة السويس ٢٠٦ – الاحكام العرفية والمجاعة في لبنان وسوريا ٢٠٦ – مهمة مفرزة اليمن ٢٠٨ – اعلان الثورة العربية في مكة ٢٠٨ – بعثتا قدور بن غبريط والكولونيل بريمون لدى الحسين ٢١٠ – مبايعة الحسين ملكاً على الدولة العربية ٢١٠ – الاعتراف بالحسين ملكاً على الحجاز ٢١١ – مساعي الحلفاء لحصر الثورة في الحجاز ٢١٢ .

الفصل الخامس : تطور الثورة العربية علـــى اثر نشر اتفاق سايكس – بيكو (آذار ١٩١٧–تشرين الاول ١٩١٨) ٢١٥

بلاغ الجنرال مود على اهل العراق ٢١٥ – فشل الجنرال موراي في احتلال غزة ٢١٦ – مؤتمر سان جان دي موريان ٢١٧ – مهمة سايكس وبيكو في جدة لدى الحسين ٢١٨ – بعثة مصطفى الشرشابي الى الحسين ٢١٩ – اسهام الحسين في حملة فلسطين ٢٢١ – مساعي الالمان والترك للتقرب من العرب ٢٢٢ – قيام الثورة الشيوعية في روسيا ونشر اتفاق سايكس – بيكو ٢٢٢ – الحسين يطالب البريطانيين بايضاح موقفهم من هذا الاتفاق ٢٢٥ – الخارجية البريطانية تنفي وجود اتفاق سايكس – بيكو ٢٢٥ – موقف الحسين ٢٢٧ – اعترافات لورانس بخداع العرب ٢٢٨ .

الفصل السادس : وعد بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧) ٢٣١

المؤتمرات الصهيونية من اجل اقامة الدولة اليهودية في فلسطين ٢٣١ – فشل مساعي الصهيونيين لدى السلطان عبدالحميد ٢٣٢ – مذكرة هربرت صموئيل الى الحكومة البريطانية ٢٣٣ – تردد الولايات المتحدة بدخول الحرب بعد اغراق الباخرة لوزيتانيا ٢٣٣ – المفاوضات بين بريطانيا واللجنة الصهيونية بلندن ٢٣٥ – مهمة سوكولوف في باريس ٢٣٥ –تحضير نص تصريح رسمي من بريطانيا باقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ٢٣٧ وعد بلفور ٢٣٩ – موقف

الحسين من هذا الوعد ٢٤٠ .
الفصل السابع : تطور العلاقات الدولية حول الشرق العربي في نهاية الحرب العالمية الاولى (كانون الثاني – ١١ تشرين الثاني ١٩١٨) ٢٤٥
سياسة ولسون حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ٢٤٥ – قدوم الوفد الصهيوني الى فلسطين وموقف الادارة البريطانية منه ٢٤٦ – جواب بريطانيا عن مذكرة الزعماء العرب في القاهرة ٢٤٧– معركة طولكرم ٢٤٨ – تأليف حكومة شكري الايوبي في بيروت ٢٤٨ – اتفاق الهدنة في مودروس ٢٤٩ – بيان الحلفاء في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ حول سياستها المقبلة في البلاد العربية ٢٤٩ – تقسيم البلاد العربية الى مناطق عسكرية ٢٥٠ – اعلان الهدنة في الجبهة الغربية ٢٥١ –

الباب الخامس

المستندات والمصادر والفهارس

مستند رقم ١ : اتفاق بيع حصة مصر في اسهم قناة السويس من بريطانيا (١٥ شوال ١٢٩١ الموافق ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٥) ٢٥٥
مستند رقم ٢ : معاهدة الآستانة (٢٤ صفر ١٣٠٦ الموافق ٢٩ تشرين الأول ١٨٨٨) ٢٥٧
مستند رقم ٣ : اتفاق بين بريطانيا وشيخ الكويت (١٠ رمضان ١٣١٦ الموافق ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩) ٢٦٢
مستند رقم ٤ : اتفاقية السودان (٧ رمضان ١٣١٦ الموافق ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩) ٢٦٤
مستند رقم ٥ : الاتفاق المعقود بين جمعية الاتحاد والترقي ومنتدى الشبيبة العربية ١٩١٣ ٢٦٨
مستند رقم ٦ : معاهدة بين بريطانيا وعبدالعزيز بن سعود امير نجد (٢٤ محرم ١٣٣٤ الموافق ٢ كانون الاول ١٩١٥ ٢٧١
مستند رقم ٧ : المعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والسيد الادريسي (١٥ جمادى الثانية ١٣٣٣ الموافق ٣٠ نيسان ١٩١٥) ٢٧٤
مستند رقم ٨ : اتفاق سايكس – بيكو ٢٧٦
المصادر والمخطوطات ٢٨١
فهرس الأعلام ٣٠٠